مُضَطَعَىٰ ﴿ إِلَّالَاكِنَ







المحث النجوعن الأصوابين

مصطفى خالالدين





A 11.0	• تاريخ الطبع:
الثانية	• الطبعة :
دارالهجرة ـ ايران ـ قم	• الناشر:
مصطفى جمال الدين	• الكاتب :
البحث النحوى عند الاصوليين	• اسم الكتاب :

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الإنسالاء

كنتُ في العاشرة من عمري طالباً للعلوم الدينية في النجف الأشرف، وجدّت ظروف فرضت على أبي وأسرته العودة الى القرية إلا أمّى فقد عزّ عليها أن تقطع صلة الطالب الصغير بدرسه، فظلت معه، حتى صلّب في الغربة عوده، وخرن على الدرس قلبه، اللّهم وكما كانت عيناها أنيس طفولتي وسراج ظلمتي، فاجعل ثواب ما بذلته من جهدٍ أنيس وحشتها وسراج قبرها.

مصطقى

بِسمِ الله الرحمن الرحيم

الحبد لله الذي أنزَل عَلَى عَيْدِهِ الكِتَابَ وَلَمْ يَجِعَلُ لَهُ عِوَجاً كِتَابٌ فُصَلَتُ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِياً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ، والصّلاة على من ارسله بِلسانِ قَوْمِه لِيُبِيِّنَ لَهُمْ، وعَلَى آله وصحبه وَالّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانَ، الّذِينَ يَسْتَعِمُونَالقُولَ فَيَتَبْعُونَ أَحْسَنَهُ،

صدق الله المظيم

المقدمة

البحث النحوي عند الاصوليين موضوع قد يبدو غريبا على اقسام اللغة العربية في جامعاتنا، فكثير من الدارسين الحدثين لم يتيسر لهم الاطلاع على ما لهذا الحقل من المعرفة (اصول الفقه) من مشاركة في الدراسة النحوية، فضلا عن كونها مشاركة ذات اثر في صياغة نظرية نحوية عامة، قد تفضل في بعض جوانبها ما قدمه (علم المعافي) والذين اطلعوا على ذلك لم يستوعبوا جهد الاصوليين فيه كها استوعبوا جهد اصحاب المعافي، ولعل السرّ في ذلك ان البلاغة فرع من فروع اللغة العربية، وليس الامر كذلك بالنسبة لاصول المقه، لذلك جاءت نظرة الذين اطلعوا على عمل الاصوليين صورة باهتة لا تعبّر عن اية مشاركة فعلية في هذا الجال.

وكمثل لذلك أن بعض الباحثين الهدئين نظر في دراسة الاصوليين في للمعنى فوجل الى نتيجة غربية حقا، ذلك أنه وحد بين بحث الاصوليين في المعنى وبحث المناطقة، فرأى: أن «المعنى في الحالتين (حكم) اي انه ليس عرفياً ولا اجتاعياً، وانا هو عتلي فني لا صلة له بالعرف العام، وإن اتصل بعرف خاص هو عرف الاصوليين او عرف المناطقة() ». ويقصد بالمح عند المناطقة: «الصواب او الخطأ » وعند الاصوليين: «الوجوب او الاباحة او التحريم()».

ووجه الغرابة في ذلك أنّ (الحكم) الذي يستنبطه الاصوليون من

⁽١) اللغة العربية ممتاها ومبناها للدكتور قام حسان ص ٢٦.

⁽٧) تاسه ص ۲۲.

النصوص الشرعية ليس هو (المني) الذي يبحثون عن دلالة الكِلمة او المبلة عليه المبلة عليه المبلة عليه المبلة عليه المبلة عليه المبلة وقول الشاعر، اما الحكم الذي منه يستنبطون فهو النتيجة التي يبنونها على الفهم العرفي العام لدلالة النصوص – ومنها نص الشارع – فأين هذا من ذاك؟

ولمل منشأ الخلط بينها في ذهن هذا الباحث - وهو من التلّة التي
قدمت الجديد في الدراسة اللفوية - انّه لم يتيسر له الاطلاع على (مباحث
الالفاظ) عند الاصوليين، سوى ما قدّمتْه بعض الكتب الاصولية الميسرة عن
المخلاف بين الحنفية والشافعية من دلالة الجملة على (مفهوم المخالفة) لذلك قال
بعد استيمابه ما يعتبر نقضاً لما فات منه من: «انّ الاصوليين أبلوا بلام
حسنا في تحديد المعنى على طريقتهم، وانهم اثناء تقسيمهم لدلالة الكلمة
قدموا لنا نوعاً سلبيا هاما جدا من هذه الدلالة اصطلحوا على تسميته
(مفهوم المخالفة) ولهذا المفهوم قيمة خاصة لدينا الآن عند الكلام عن (القيم الخلافية) التي تتكون منها الانظمة اللغوية(١)».

ولو ان هذا الباحث المُحدَث، وامثاله من الدارسين المجدَّدين، عرفوا أنَّ مفهوم المخالفة لا بشكل الا جزءا يسيرا عا مجثه الاصوليون في (مدلول الجملة) - وهو احد فصول هذه الرسالة - لتغيرت نظرتُهم لما بذله الاصوليون من جهد في المسألة النحوية.

من هذا الاحساس بفربة ما قدّمه (اصولُ الفقه) للدرس النحوي بين اقسام اللغة العربية والمبدعين المجدّدين من اساتنتها، انطلقت فكرةً هذه الرسالة، لتكون صلة الرحم بين هذا البحث النحوي الفريب وبين النائين من اهله وذوى قرباه.

- " -

وكانت علاقة الاصوليين بالبحث النحوي، انهم في مجال استنباط الاحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة، لا بد لهم من مغرفة طرق

⁽١) اللغة المربية معناها ومبناها للدكتور قام حسان عن ٢٤٠

دلالة النص على ما يحمله من معنى، والمعنى الذي يحمله النص انواع غتلفة:

منها المعنى الحقيقي، اي ما وُضِعَ اللفظ بازائه أصالةً، وهو ما يتكفّل به (علم المعنى)، ومنها المعنى الاستمالي الذي تجاوزت اللفة فيه ذلك المعنى الاصلي فاستعملت اللفظ في غيره، على سبيل الجاز او الكناية، وهذا ما يتكفّل به (علم البيان).

ومنها المعنى الوظيفي وهو:

ما تؤديه الكلمة - بما لها من معنى حقيقي او استمالي - في اثناء تركيب، مع غيرها من (وظيفة) من اجلها استخدمت في هذا التركيب، هي كونها (حدثا صادرا عن ذات) او (فاعلا) صدر عنه الحدث، او (منعولا) وقع عليه الحدث، او (تييزا) لمبهم قبلها، او (استثناءا) من حكم سابق، او (شرطا) لحكم لاحق، او غير ذلك من معان وظيفية لا تفهم الا عند التركيب، والعلم الذي يتكفل بهذه المعاني التي سميت بالماني النحوية هو (علم النحو).

والاصوليون، قبل أن يدخلوا في صلب موضوعات اصولهم وقواعدهم لاستنباط الحكم من النص، بحثوا فيا يساعدهم على فهم معنى النص بشعب المعنى الثلاثة - الحقيقي والاستمالي والوظيفي - في مقدمة ضافية أطلقوا عليها احيانا اسم (المبادىء اللغوية) واحيانا (مباحث الالفاظ) وقد كان نصيب المعانى النحوية من اغزر ما بحثه الاصوليون.

_ - -

والملاحَظُ ان هذا المنى الوظيفي الناشيء من تركيب الجملة كان مجال بحث لثلاثة اختصاصات من ثقافتنا المربية، بحسب حاجة اصحابها الى المنى التركيبي، هي: علم النحو، وعلم البلاغة، واصول الفقه.

وكان المفروض ان يكون علم النحو صاحب الاختصاص الوحيد. في البحث عن المعنى النحوي، بحيث ببني الاختصاصان الآخران حاجتُها في تأسيس قواعد الاسلوب البليغ لاداء المعنى، وقواعد استنباط الحكم من فهم

مدلول النص، على نتائج بحث النحاة في تركيب الجملة، وما يؤديّه هذا التركيب من معان تأليفية. ولكن الذي حدث أنّ النحاة شُغِلوا بشاغل آخر عن البحث في تأليف الجملة، وما يُحدِث التأليف والربط بين مفرداتها من ادوات وصيغ وتقديم وتأخير، وما تؤديه هذه الارتباطات المختلفة من معاني النسبة والتأليف، وكان هذا الشاغل الآخر هو (عمل) بعض الجملة في بعض، فصارت عندهم وظيفة كل من الاداة والصيغة والتركيب الخاص احداث الرفع والنصب والجر والجزم في معمولاتها، لا الدلالة على تلك المعاني النسبية، فكان ما يستفيده قارىء النحو هو: عمل صيغ الافعال والاساء المشتقة فيا يتبعها من فاعل او مفعول، وعمل حراوف الجر والعطف والوصل فيا ترتبط به من اساء وافعال، وأثر (الابتداء) ببعض مفردات والوصل فيا ترتبط به من اساء وافعال، وأثر (الابتداء) ببعض مفردات الرفع فيها او فيا يتأخر عنها وامثال ذلك بما يسمى بـ (العامل المعنوي). وضاعت في ركام (العوامل المائق) ومعمولاتها مصطلحاتها.

من اجل ذلك اتبعة البلاغيون - وهم في سبيل وضع اصول الاسلوب البليغ، وما ينبغي ان يراعيه المتكلم من مقتضيات حال السامع ليبلغ الفرض الذي يريده من كلامه - الى دراسة طُرِّق تأليف الكلام الخبري والانشأئي مرتبطا بحال المتكلم وحال السامع، فكان أنْ درسوا في الخبر ما يقتضيه حال السامع من كونه خالي الذهن عن مضمون الخبر او شاكا او متكرا وما يتطلبه رفع الشك والانكار من وسائل الاثبات والتأكيد، وامثال ذلك، ودرسوا في الانشاء ما يقتضيه الحال من كون المنشأ امرا او نبيا او دماء او نداء او ذما و مدحا الغ.

ولا شك ان البحث في ذلك يستدعي البحث فيا يدل عليه التركيب النحوي من اسلوب، وما يكون ذا اثر في تحقيق ذلك من أدوات نحوية فكان ما ساه البلاغيون بـ (علم المعاني) وهو فيا يراه النحاة المحدثون قمةً ما ينبغى أن يصل البه علم النحو.

وكما اتجة البلاغيون لدراسة اصول الاسلوب البليغ فمثروا من خلال على ما يؤديه النظم وادواته من (معان نحوية) كان المفروض ان تكون من صعيم درس النحاة، اتجه الاصوليون ايضا – وهم في سبيل وضع اصول استنباط الحكم الشرعي من النص – الى دراسة النص العربي سواء كان قرآنا، او سنة، أو أي كلام عربي فصيح، لا لمعرفة ما يجب ان يكون عليه الاسلوب البليغ، بل لمعرفة ما يريده المتكلم بأي اسلوب بلاغي – من الخاطب، أيريد مثلا افادته مضعون الخطاب فقط، ام يطلب من وراء ذلك فعل شيء او تركه، على نحو الإلزام بأحدها أو التخيير، ليستنبطوا من فعل أحكام الوجوب أو الحرمة او الاباحة.

وكان من الطبيعي ان يجرّهم البحثُ في دلالة النص على مراد المتكلم وهي التي سموها بـا (لدلالة التصديقية) – الى البحث في دلالة النص ومكوّناته في مرحلة سابقة على (التصديق) والجزم بالمراد، وهي مرحلة تصور المعنى المركب قبل ان يكون مراد او غير مراد وهو ما سموه بـ (الدلالة التصورية)، فنحن حين نسمع شخصا – ولنفترض اله ذاهل او نائم او هازل – يقول: (نام الطفل في السرير) لا بد ان نتصور معنى الجملة بما فيها من نسب وروابط، فهناك إذن تركيب عام يدل على معنى جلي مترابط، قبل ان يكون مراعيا لمتضى الحال، فكيف حصل هذا الترابط في اذهاننا بين مفردات متباينة في معناها المجمعي – اي النوم والطفل والسرير – بحيث ألفت الصورة واحدة؟

فوجود دلالة تصوّرية لجملة خالية من (القصد) يكشف لنا أنَّ اللغة كها وضمت الغاظا للدلالة على المعاني المفردة وضمت (نظاما لفظيا) للربط بين المعاني المفردة، وكها تدل كلمة (طفل) على معناها المعجمي سواء كان المتكلم قاصدا إخطارَ هذا المعنى في ذهن السامع ام غير قاصد، فانَّ جلة (نام الطفل في السرير) تدل على معناها المؤلّف سواء قصد المتكلم ذلك ام لا.

وبكلمةِ أخرى: إنَّ اللغة عبرت عن المعاني المعجمية الثلاثة بكليات: (نوم

وطفل وسرير) ولكن هذه الكلبات لو جمت بشكلها الصوتي لما أدّت الممنى التأليفي الواحد، من اجل ذلك احتاجت اللغة الى نظام صوتي يربط بين معنى النوم ومعنى الطفل، وبينهما وبين معنى السرير، وهذا النظام في رأي الاصوليين يتكوّن من دوال نسبة هي:

١ - ان اللغة بَنَتِ (النوم) بناء آخر (نام) لتدل الصيغة الجديدة على ان النوم حدث منسوب إلى فاعل مذكر مغرد غائب، وليس في الجملة ولا في الجمل الفعلية الاخرى ما يدل على نوع المنسوب اليه وعدده وشخصه غير مييّغ الافعال الدالة بالاستقراء على ذلك.

٢ - أنّها ربطت الطفل بالاداة (أل) ليكون (معيّناً) لا مبها، وبالمَلاَمة الاعرابية في آخره (صوت الضمة) لتشير الى انه ذلك الفاعل المذكر المفائب الذي نُسِب اليه النوم بواسطة الصيفة.

٣ - انها ربطت بين نوم الطفل وبين السرير بالاداة (في) التي تدل
 بالاستقراء ايضا على انها تجعل مدخولها ظرفا ومتعلقها مظروفا،
 ولذلك سموا مدلولها بـ (النسبة الظرفية) لا (الظرفية) كما صنع النحاة.

٤ - ان الهيكل العام للجملة - بما فيها من صيغة وادوات وعلامات - تدل على ان لهذه الجملة واقعا خارجيا (يحكي) عنه مضمونها، اي انها إخبار عن وقوع نوم الطفل في السرير خارجا.

وهذا النظام اللغوي - المكوّن من الصيخ والادوات والمسلامات رالتركيبات الخاصة، والذي يربط بين مفردات المجم بحيث تؤدي كلَّ منها وظيفتها التركيبية ضمن الهيئة المافة للتأليف الدائة هي أيضا على المعنى المؤلف - هو الذي نسميه (نحوا). أمّا المعنى النحوي فهو تلك الوظيفة التي يؤديها اللفظ المفرد ضمن التركيب من كونه (فعلا) أو (فاعلا) او (مفمولا) او (قميزا). الغر.

والبحـت النحوي عنـد الاصوليـين هو البحـت عن (دوال النِسَبِ والارتباطات ومدلولاتها) ولذلك يصح لنا ان نسميه (نحوّ الدلالة) في مقابل ما انتهى اليه النحاة من (نحو الاعراب) وما انتهى اليه البلاغيون من (نحو الاسلوب).

- 0 -

وبموازنة يسيرة بين ما بحثه الاصوليون وما بحثه النحاة والبلاغيون نجد أنّ أقربَها الى البحث اللغوي في (نظام التأليف) هو بحث الاصوليين وذلك:

لأن النحاة لم يبحثوا فيا بين ايدينا من نحوهم في الجملة وطرق تأليفها الهيلا، والذي بحثوه فيها هو علها الاعرابي فقط فلم تكن الجم حاجة اذن الى البحث في (دواًل النسب والتأليف) - الصيفة والاداة والتركيب - ولذلك نقلوها من وظيفة إحداث المعنى النسبّي الرابط الى وظيفة إحداث الاثر الاعرابيّ في اواخر الكلم، وهي وظيفة - كما يعرف الجميع - اجنبية عن طبيعة النحو باعتباره نظام تأليف لا نظام تأثير.

اما البلاغيون فقد كان بحثهم مورّعا بين فنون: الماني، والبيان، والبيان، والبديع، واذا استثنينا (البديع) لعدم علاقته بالمنى غالبا، واستثنينا (البيان) لعلاقته بتطوير المنى المجمي بحيث يشمل اللفظ الواحد اكثر من معناه الحقيقي على سبيل الجاز والكناية، وهذا امر لا صلة له بالمنى المتركيي، لم يبق ما يخص تأليف الجملة غير محثهم في (الماني) وبحثهم فيها قد وصل فعلا الى هدف النحو الذي ضيّعه النحاة.

ولكن الذي يؤخذ على اصحاب الماني أنّ بحثهم في نظام التأليف ودلالة الجملة ليس بحثا في الوضع اللغوي للصيغة والاداة والتركيب، بل في الوضع البلاغي لذلك، اي في الاسلوب المطابق لمقتضى الحال، وهذا الاسلوب لا يحدد المعنى التصديقي لها، وهو مرحلة عن وضع اللغط بازاء المعنى، فمدلول جلة (إنّ زيدا عالم) بلاغياً مكون من: الوضع اللغوي لاداة التوكيد وهيئة الجملة الاسمية + حال السامع من كونه شاكا بمضمون الخبر او منكراً + مراد المتكلم في رفع الشك او الانكار.

اما الذي بحث فيه الاصوليون من نظام التأليف - وقد مرّت صورةٌ

منه - فهو المدلول التصوري الجرد (الدلالة الوضعية) اي المعنى الذي وضمت اللغة الصيفة او الاداة أو التركيب بازائه، بغض النظر عن كونه مقصودا للمتكلم او غير مقصود، مطابقا لمتتضى الحال او غير مطابق. ومق لاحظنا (القصد، والمقام) في تحديد المعنى اللغوي للصيفة او للاداة، او لأي لفظ آخر، فقد اضفنا اليه شيئا لم تلحظه اللغة حين وضمت اللفظ بأزاء المغنى.

من اجل ذلك اخطأ البلاغيون - فيا أرى - كيا اخطأ النعاة في غميل صيغ الافعال معنى (الزمن المعين) لانهم لم يلحظوا وضع الصيغة مردا، وافا لحظوها مع ملاحظتهم سياق الجملة وكون المتكلم في (مقام) الإخبار عن وقوع شيء او توقيع وقوعه، ولا شك انها حينئذ تدل على الزمن الماضي او المستقبل، ولكنّ هذا الزمن ليس هو المعنى اللغوي الذي وقيمت الصيغة بازائه، بل المعنى الذي يتعاون عليه الوضع والسياق والمقام، ولذلك لجد الصيغة في (سياق) الشرط والنغي او (مقام) الانشاء لا تدل على زمنها المعين عند الجميع.

ولهذا السبب نفسه فرّق الاصوليون - عند استظهار الحكم الشرعي من النص - بين نوعين من دلالة النص: فإ كانت استفادتُهم له من الوضع اللغوي المجرد، كدلالة صيغة (إفعل) على النسبة الطلبية ودلالة اداة الشرط على تعليق المجزاء على الشرط سموه بـ(الدلالة الوضعية). وما كانت استفادتُهم له من مراد المتكلم وكونه في (مقام البيان) كاستفادتهم دلالة (المعيفة) على الوجوب، ودلالة (الاداة) على كون الشرط سببا منحصرا للجزاء سموه بـ(الدلالة الأطلاقية) او (الاطلاق المقامي)، لأن دلالة الصيغة والاداة على الوجوب والانحصار لا تم بالوضع اللغوي، بل بتدخل ما سموه (فرينة المحكمة) اي كون المتكلم المحكم في مقام البيان. ولا شك ان الدلالة الأولى دلالة أعوية، لا با تبتني على وضع اللغة، والثانية دلالة اصولية او بلاغية، لأن اللغة لا تنفرد بالدلالة دون تدخل (قصد المتكلم، ومقام البيان).

من هذا العرض الموجز لما بحثه الاصوليون في المعنى النحوي وما تم البحثُ فيه عند النحاة والبلاغيين ندركُ أنَّ مصادر هذه الرسالة نوعان:

مصادر اساسية هي كتب اصول الفقه - قديمها والحديث - لأن موضوع الرسالة هو نحو الاصوليين.

ومصادر فرعية هي كتب النحو اولا، وكتب البلاغة ثانيا، وكتب البلاغة ثانيا، وكتب البحث اللغوي الحديث ثالثا، واغا صارت هذه المصادر فرعية، لأن الحاجة البها لا تمس موضوع الرسالة الا بمقدار الموازنة بين ما انتهى اليه البحث فيها عند الاصوليين في وضع الصيغة والاداة مثلا، وما انتهى اليه البحث فيها عند النحاة، والبلاغيين، وفقهاء اللغة الحدثين، وهي حاجة فرعية - بلا شك - على اني لم اكن استطيع الاستغناء عن هذه الحاجة الفرعية، لأن تقديم نحو الاصوليين (مادة مستقلة) عن غيرها بحتاج اكتشاف الجديد فيها - هدفا ونتائج - الى من يوازن بينها وبين نحو النحاة ونحو البلاغيين، فيصبح المحل الواحد عملين.

وكان عملي في كل من المعادر الأساسية والفرعية شاقاً عسيراً، ذلك لأني أختر فترة زمنية محددة، وإذا كانت مساحة البلاغة العربية محدودة رمنا ومصادر - فإن مساحة النحو وأصول الفقه تمند من أواخر القرن الثاني الى المصر الحاضر، أما تحديد البلاغة فلأنه لا جديد في المسألة النحوية عندهم غير ما قدمه عبد القاهر الجرجافي في (دلائل الاعجاز) والسكاكي في (مفتاح العلوم) وما بقي فهو تلخيص وشرح، وإذا كانت هناك زيادات في (مطوّل) التفتازاني، وحواشي السيد الشريف، وعبد الحكيم السيالكوتي وأمثالها فهو تأثر با قدمه الاصوليون، فهوّلاء الثلاثة لهم مشاركتهم الهامة في أصول الفقه كإ لا يخفى.

من أجل ذلك كانت مراجعتي لمصادر النحو وأصول الفقه هي المتعبة حقا، فإنها تبدأ من كتاب سيبويه (١٨٠هـ) ورسالة الامام الشافعي (١٠٠هـ) الى كتب النحاة والاصوليين المعاصرين.

ويُلاحَظ أنَّى كنت أعتمد في المصدر الاصولي على نُسَخِه المطبوعة أو

الخطوطة، وهي كتب لم تصل إليها يد التحقيق الحديث إلا اليسير النادر، كرسالة الامام الشافعي وذريعة الشريف المرتضى، ومعتمد أبي الحسين البصري، والمنحول وشفاء الفليل للفرالي أما باتي الكتب الاصولية فقد ظلت على ما هي عليه من طبع سقيم، وكثيرٌ منها – خصوصا كتب الامامية - مطبوع على الحجر، فكان استخلاص النص الصحيح يتطلب جهدا ليس باليسير.

على أنّ في مصادر الاصول المتأخرة ما يسمى بـ (التقريرات) وهي مجموعة عاضرات مجتهدي الامامية في أصول الفقه التي يلقونها على طلبتهم في مدرسة النجف، وتشبه هذه التقريرات - من بعض وجوهها - ما كان يسمى قديا بـ (الامالي) بفارق مهم جداً، أن النص في الامالي كان النص الذي ارتضاه الاستاذ ليمليه على طلبته، أما النص في (التقريرات) فهو نص التلميذ الذي يُعترض فيه أن يكون عتنظاً بضمون رأي الاستاذ، ولكنّ الاستاذ الذي ينبغ بين طلبته أكثر من واحد، لا تعدَم أن تجد زيادة أو الاستاذ ولها في مضمون رأيه يتحكم فيه أطناب هذا الطالب والجاز ذاك.

يضاف الى ذلك ان مراجعة المصادر الاصولية كانت متعبة من جهة أخرى، فنحن إذا استثنينا الفترة بين الامام الشافعي وابن حزم (٢٠٠ - 160 هـ) اتسحت رقعة المراجعة الى ما يشمل كتب المنطق والفلسفة، ذلك لأن مناهج المؤلفين في هذه الفترة الزمنية المحدودة، لم تكن شديدة الصلة بالمنطق الارسطي، وهذا واضح من مراجعة (الرسالة) للشافعي و(الإحكام) لابن حزم وما بينها من مؤلفات، حقى رسائل الذين كتبوا في أصول الفقه من متكلمي المسلمين أمثال الشريف المرتفى في (الذريمة) وأبي الحسين المرصري في (المديمة).

أما كتب الغزالي (٥٠٥ هـ) والفخر الرازي (٢٠٦ هـ) وابن الحاجب (٢٠٦ هـ) ومن تأخر عنهم فهي ذات منطق عقلي لا يختلف البحث الاصولي فيها عن أي بحث فلسفي آخر بل أن (المستصفى) وغيره من كتب المذاهب الاسلامية المتأخرة عنه - عدا الامامية - تبدأ عادة بمقدمة منطقية عن الامليات) و(الحدود) و(القضايا) و(الاقيسة) وأمثالها كما وضعها ارسطو

وشراحة من المناطقة العرب، لتكون منهج البحث الاصولي في تلك الكتب.

أما الامامية فهم – وإن لم يذكروا هذه المقدمة في أصولهم – إلا أنّ
منهجهم كان أكثر صلة بالمنطق والفلسفة من غيرهم، وستجد ذلك واضحا في
بحثهم (بساطة المشتق وتركيبه) وفي (المعنى الحرفي) وفي (الجاد المعنى
الانشاقي) وأمثال ذلك. وإذا كانت كتب الاصول قائمة على الاستدلال
بالاقيسة المنطقية، وتحتلط بحوثها، حتى اللغوية منها، ببحوث الفلسفة، فلك
ان تقدر قيمة الجهد الذي يبذله الباحث في استخلاص النتائج المشمرة مما
قدموه في دراسة النظام النحوي.

-y -

بعد هذا أعود لخِطّة البحث التي رأيتها مناسِبةً للاستفادة من هذه المصادر، وهي تتألف من تمهيد وستة فصول وخاتة:

- ١ فني التمهيد تحدثت عنا قدرتُ أنه يلتي الضوء على نحو الاصوليين من: معنى النحو عندهم وعند النحاة ثم علاقة الاصول بالمألة النحوية، ثم عن شيء من تاريخ البحث النحوي عند الاصوليين من زمن اختلاط النقه بأصوله في عصر التابعين وفقهاء المذاهب الى أن أصبح الاصول فنا قاقاً بذاته، ثم عن قيمة هذا النحو الاصولي واستقلاله في ضوء نظرتهم إلى أن يكون الجتهد في الفقه مجتهدا في العربية كالخليل وسببويه والمرد.
- ٣ وفي الغصل الأول درست (تقسيم الكلمة) عند النحاة والاصوليين، واكتشفت أن الاصوليين وإنْ لم يقسّموا الكلمة غير التقسيم المعروف، إلا أنّهم وضعوا أساً للتمييز بين معاني الكلمة النحوية تنتهي الى تقسيمها خسة أقسام: الاسم والفعل والصفة والحرف والكناية.
- وفي الفصل الثاني عن (المصدر ومصدر الاشتقاق) تحدثت عن خلاف النحاة في أصل الاشتقاق وعن رأي الاصوليين في ذلك، وانهم توصلوا الى أن (المادة اللغوية) هي الاصل وكل من المصدر والفمل واسم الفاعل وغيرها مشتق منها، ثم عن تفريقهم وتفريق النحاة بين المصدر

- واسم المصدر بما يلقى الضوء على النسبة المصدرية عندهم.
- ع وفي الفصل الثالث تحدثت عن (الصفات المشتقة)، ودلالة صيينها على النسبة الناقصة بين ذاتً ما وبين الحدث الذي يدل عليه أصل الاشتقاق، وهذا التركيب هو الذي يخوّل اعتبار صيغ الفاعل والمفعول، والمبالغة، والمشبهة، والتفضيل، من الصفات لا الافعال ولا الاساء.
- ٥ وخصصت الفصل الرابع (للفعل) وتحدثت فيه عن نقاط مهمة هي: معنى الفعل، وزمانه، ودلالته على النسبة، وكون الاصوات اللاصقة بعيفته، وهي ما يسميها النحاة بـ: حروف المضارعة، وضائر الرفع المتصلة، وتاء التأنيث الساكنة، كلها دوال نسبة على نوع الفاعل وعدده وشخصه، وان الفاعل الخاطب مثلا مستتر في كلي من (فعلت) و (تفعل).
- ٦ وتحدثت في الفصل الخامس عن (الحرف) وممناه عند النحاة من عهد سيبويه الى الرضي، ثم عن رأي الاصوليين فوجدت لهم أربعة آراء في معنى الحرف أقربها الى السلامة: إنّ الحرف دالّ من دوالّ النسبة، أي أنه (كلمة فارغة) لا مضمون لها عند تجرّدها عن الجملة، ولكنه حين يدخل الجملة (رابطاً) بين مفرداتها يكون له ذلك المعنى النسي الرابط، فكلمة (من) مثلاً تجعل مدخولها (مبتداً منه) ومتعلقها (مبتداً به)، و(في) تجعل مدخولها (ظرفاً) ومتعلقها (مظروفا)، فالابتداء والظرفية في الحرف (معنى نسبي) يربط بين شيئين، وليس هو الالبتداء الذي تحمله كلماتُ: (ابتداً بيتدئ ابتداء) كما فهم النحاة.
- ٧ اما الفصل السادس فقد خصصته لبحثهم في الجملة، وتحدثت عن دلالة الجملة الناقصة والتامة على نوعين من النسبة: الناقصة والتامة أيضاً، ثم عن خصائص كل من الجملة الاسمية والقملية والشرطية، ثم عن الجملة الخبرية والانشائية ورأى الاصوليين فيها موازنا برأي البلاغيين والنحاة، واخيراً تحدثت عن المفهوم الخالف لمدلول الجملة، وهو من البحوث الخاصة بالاصوليين.

- وكان حديثي في (الخِاتَة) تلخيصاً وتعقيباً، لخصت فيه ميزة ما توصل اليه الاصوليين وجِدَنَّه، وعقبت على ما يستحق التعقيب من عيوب منهج الاصوليين في الدرس النحوي.

- A -

اما عن منهجي في البحث فقد كان منهج (الواصف. المقرم) أما الواصف: فلأني كنتُ مؤرّخ بحث حاولت جهد الستطاع ان يكون وصغي لنطوات اصحابه ومسالكيم دقيقاً، ولذلك كنت اعرض وجهة نظرهم بالنص احياناً، وبالتلخيص احياناً اخرى، على ان يكون هذا التلخيص محتفظاً بيرة تحليلهم المقلي لموضوعات البحث وطرق الاستدلال عليها والاستظهار للما، واعترف ان الاستاذ المشرف كان يضيق احيانا بهذا العرض، لها، وينبهني - باخلاص - الى ثقل المنطق التجريدي على الدرس الماصر، فاتفق معه، ولكني كنت الحمل تبعات هذا العرض، لأني - كا قلت - مؤرخ بحث لا واضع نظرية بحاول ان يشذّب ما في طبعها من عيوب، ويصقل ما في وجهها من تجاعيد.

وأما كوني (مقومًا) فلأني مؤرخ بحث أيضاً، لا مؤرخ وقائم، وهذا البحث الذي اؤرخ له لم يكن من اختصاص الباحثين فيه، فالمغروض أنّ لموضوعه متخصصين آخرين سبقوهم أو عاصروهم في دراسته – وهم النحاة – فكانت طبيمة العمل تقتضيني أن أعرض وجهة نظر ذوي الاختصاص أوّلاً، لأعرف قيمة الاجتهاد الآخر، على أنّ الاصوليين – كانتحاة – لم يكونوا ذوي مدرسة واحدة فقد كانت لهم – كيا هو معروف – مدارس تختلف في طرق استنتاجها ومنطق بحثها (كمدرسة المقتهام) التي تقوم عليها أصولُ المغنية وبعض أصول المنابلة، والدرسة المتكلّمين) التي تقوم عليها أصولُ الشافعية، والامامية، والمالكية، والزيدية، وكثير من الحنابلة، و(مدرسة مماً، بل إن الباحث الممن بلاحظ ان مدرسة المتكلمين نفسها كانت ذات شمّ عتلفة المناهج والطرق، فالذي يطلع على منهج الشريف المرتبية هؤلاء الى

عصر صاحب القوانين (١٣٣١ هـ) يحتلف تماما عن المدرسة الاصولية الحديثة في النجف التي بدأها الانصاري والآخوند وطلابهم، كما هو واضح من عرض آرائهم في صلب الرسالة، ومثل هذا الاختلاف في المنهج والاستنتاج يهمل (الوصف التسجيلي) أمراً غير مقبول، لذلك كنتُ أعقب في نهاية كل موضوع بموازنة بين النحاة والاصوليين، وبين المدارس الاصولية نفسها لأصل الى نتيجة أقدر أنها أسلم من سواها.

-4 -

وبعد فقد كان من توفيق هذا البحث أنْ تيسر للاشراف عليه باحث يعتبر من ألم بُناقِ المدرسةِ النحوية الحديثة، وتعتبر كتبه في نقد القدم وتطبيق الجديد معالم اضاءة في طريق الدرس النحوي المعاصر، فكان من اشراف الدكتور المخزومي وتوجيهه لمسار هذا البحث، أنْ تجنّبت الرسالة – فيا أقدر – كثيراً من عثرات الطريق ووعورة مسلكه، أخذ الله بيده الى تحقيق طموحه في خَلْقِ جيلٍ نحويً يحمل عن قلبه هموم الهدم وهموم البناء.

ولا يسمني في ختام ذلك إلا أن أتقدم بوافر الشكر الى الاخوة الذين قدموا في يد العون في تهيأة هذا البحث سوام بما يملكون من مصادر أو بما يحسنون من توجيه، وأخص بالذكر الاستاذين الجليلين ابراهيم الوائلي وعبد الحسين الفتلي، أخذ الله بيد الجميع الى ما فيه صلاحُ هذه الأمّة وسلامةً لفتيا ونحوها، والله ولي التوفيق.

مصطفى جال الدين

تمكينُدُ عَنْ بِخَــُ وَالْاصِبُولِينِنْ

٢ - ما النجور، وما أصول النقه؟

أ – النحو:

عند المتأخرين .. عند القدماء .. عند الأصوليين

ب ... أصول النقه: الأصول.. النقه.. أصول النقه

ح - وظيفة أصول النقه

٧ - الدرس النحوي عند الأصوليين

أ - تطور الدرس النحوي عند الفقهاء والأصوليين:

التحو في عصر الصحابة - النحو في عصر التابعين - التحو في عصر المذاهب الفقهية - التحو بعد تأسيس الاصول.

ب -قيمة النحو الأصولي:

الاجتهاد والتقليد في السألة النحوية:

رأي الشافعي - رأي السيد المرتضى - رأي الغزالي ومن تأخر عنه - رأي الرازي والشاطعي

خلاصة البحث

توطئة:

كان هدفي من البحث في (نحو الأصوليين) هو المشاركة في خدمة هذا الحقل من حقول المعرفة اللغوية، لا عن طريق ما هو مألوف من جهود الدارسين المتخصصين بغروع البحث اللغوي، فليس في ذلك جديد على دارسي علوم اللغة، بل عن طريق جهود أخرى ربا كانت مجهولة عند بعض اللغويين الحدثين، أعني: جهود الغقهاء والاصوليين في حقول اللغة العربية: فقهها وبلاغتها، ومحوها، وصرفها.

وقد عاصرت هذه الجهود - أو سبقت - جهود اللغويين الاوائل، منذ نشأة أصول الفقه، في مدرستي الكوفة والمدينة، واعتاد هذه الاصول على (البيان الشرعي) المتمثل بالكتاب والسنة. وقد كان فهم هذا البيان - نصا، وظاهرا، ودلالة، وضعوى - متوقفا على فهم أساليب العرب وطريقتهم في التخاطب وايصال المعنى المراد لأن القرآن والسنة لا يختلفان، أسلوبا وتأليفا، عن سائر أساليب العرب في أشعارهم وخطبهم وطرائقهم في تأليف الكلام.

لذلك كانت طبيعية تلك الرواية التي تقول: إنَّ عمر بن الخطاب سأل - وهو على المنبر - عن معنى قوله تمالى او يأخذهم على تخوف(١) «فقال له شيخ من بني هذيل: هي لفتنا يا امير المؤمنين، التغوف: التنقص... فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في اشعارهم؟ قال: نعم، قال شاعرنا أبو كبير الهذلي يصف ناقة تنقص السيرُ سنامًا بعد تَسْكِه واكتنازه:

نحُوْفَ الرحْلُ منها تامكاً قَرِداً كما نخوّفَ عودَ النبعة السَفَن (؟) فقال عمر: يا أيها الناس عليكم بديوانكم شعر الجاهلية، فان فيه تفسير

⁽١) سورة النحل ١٧.

 ⁽٧) قَالُ السَام يَعْمَك عَمَا: طال وارتفع فهو تامك. والقرد: المتراكم بعضه فوق بعض من السمن. والسفن والمسفن: ما ينجر به الحشب. وفي اللسان – طبع مبادر ١٠١/٩ - وتحوف السير » وهو يناسب ما في النص والبيت لاين مقبل.

کتابکم ومعانی کلامکم^(۱) ».

من أجل ذلك كان لواضعي هذه الاصول بحوث مبكرة في: الاشتراك والترادف، والجاز والكتابة، وفي الحذف والاضار، والتوكيد، والنفي، والامر والنمي، والعموم والخصوص والاستثناء، والاطلاق والتقييد وأمثال ذلك ما مجتاجون اليه في فهم النص.

ولكنني قبل أن أدخل في تفاصيل هذه الجهود أجدني ملزما أن الم بعرفة كل من النحو وأصول الفقه، وموضوع البحث فيها، ووظيفة كل من النحوي والاصولي، وأن نتمرف العلاقة بين هذه الحقلين وتأثر كل منها بالآخر وأمثال ذلك من نقاط تلتي الضوء على ما يجب بحثه في هذه السالة.

وأرى أن يكون ذلك في بحثين: الأول عن معنى النحو ومعنى أصول النقه. والثاني عن الصلة بين النحو وأصول الغقه.

⁽١) انظر تنسير القرطي، دار الكتب للصرية ١١٠/١٠ والواقتات للشاطي، التاهرة ٨٧/٢.

ما النحو .. وما أصول الفقه

لا أجد في حاجة الى ما ألزم التحويون والاصوليون به أنفسهم من حدود منطقية معقدة ومن اختلاف بينهم في هذه الحدود واطرادها وانمكاسها، وما يخرج بها عن موضوع البحث وما يدخل فيه، وأمثال ذلك من قيود منطقية إلا بقدار ما يلقي الضوء على فهمهم لطبيعة كل من هذين العلين.

أ - النعو

النحو في اللغة: مصدر نحا الشيء ينحوه وينحاه نحوا أي قصده قصدا.

قال ابن دريد (٣٣١هـ): النحو: القصد، نحوت الشيء أنحوه نحوا إذا قصدته، وكل شيء أجمّته نقد نحوته، ومنه اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب(١٠). ومثله في اللسان(١٠).

وهذا الاشتقاق للنحو من معنى القصد والأمَّ أقرب مما نقله اللسان عن المكيت (٢٤١هه)، ان اشتقاقه من معنى التحريف قال: «نحا الشيء وينحوه إذا حرّقه، ومنه سبي النحوي لأنه يحرّف الكلام الى وجوه الاعراب(٣)» فني هذا التوجيه شيء من التكلف والفرابة، تعارضه أكثر الروايات الواردة في أولية النحو من مثل أن أبا الأسود «وضع كتابا فيه جل العربية ثم قال لهم: انحو هذا النحو، أي اقصدوه... فسمي لذلك لحواك،

أما في الاصطلاح، فان تعريفات النحويين تختلف باختلاف نظرتهم الى موضوع هذا الملم:

[·] ۱۹۷/۲ آلسهرة ۱۹۷/۲ -

⁽۲) (۲) أسأن العرب ١٥/ ٢١٠.

 ⁽a) الزجاجي في الايضاح ٨٨، وتسان العرب تقلا عن الازهري.

١ - فأكثر التحويين، وخاصة المتأخرون منهم، يحصرون موضوع بحثه في دائرة ضيقة جداً فيجعلون موضوعه: (الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء(١٠) ولذلك أطلق هذا الفريق على النحو امم (علم الاعراب) أحياناً(١٠).

وقد جاءت تمريناتهم منسجمة مع ما حدّدوه له من موضوع فقالوا النحو هو: (علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء)٣٠.

وربا كانت ملاحظة هؤلاء مبنية على ما يذكر لأسباب نشأة هذا العلم من أن اللحن قد فشا بين العرب بسبب دخول غيرهم من الامم في الاسلام، واختلاط العرب بهم، فكان ذلك سبباً لوضع قواعد تقوّم من السنتهم وتعصمهم عن الخطأ في القول، ولا شك أن اللحن حين فشا اتجه الى حركات أواخر الكلم، وان القواعد والضوابط التي وضعت أولا، اتجهت هي أيضا الى ما يجب أن تكون عليه هذه الأواخر.

ولكن هذا الذي يذكر، كان السبب الذي لَفَتَ نظر المعنيّين من القدماء لوضع هذا العلم، وليس هو موضوع بحثه، لأنهم كها بحثوا فيه حركات أوائلها وأواسطها فيا يسعونه (بنية الكلمة) كها بحثوا فيه الهيئة التركيبية للجعلة من التقديم، والتأخير، والحدف، والأضار، كذلك بحثوا حكم الجملة مع الجمل الأخرى، وباختصار بحثوا كل ما يتملق بصحة الكلام العربي.

وعُد الزعشري وهو بمن أطلق على النحو اسم (علم الاحراب) يطلب في رده على الفقهاء الذين يغضّرن من شأن علم اللغة وعلم الاعراب ويدّعون الاستغناء عنها -: «ان ينفضوا من أصول الفقه غبارها ولا يتكلموا في الاستثناء غانه نحو، وفي الغرق بين المرّف والمنكّر فانه نحو، وفي التعريفين: تعريفي المهد فانها نحو، وفي الحروف كالواو، والفاء، وثم،

⁽١) السيان على الاشبولي ١٥/١،

 ⁽٣) انظر مقدمة الزخشري للمفصل. والايضاح للزجاجي ٩٩، وشرح اللب فيا نتله التهانوي في كشافه اصطلاحات المندون ١٩٧٨.

 ⁽٣) - الصبان على الانسوني ١٥/١، والحدود للفاكنين ٢، واتمام الدراية للسيوطي بيامش مفتاح السكاكي ١٠٣.

ولام الملك، ومن التبعيض، ونظائرها، وفي الحذف والاضار، وفي أبواب الاختصار والتكرار، وفي التطليق بالمصدر واسم الفاعل، وفي الفرق بين إنْ وأنْ، وإذا، ومتى، وكلها، وأشباهها بما يطول ذكرها، فأنَّ ذلك كله غيرها).

وطبيعي ان بحث الاصوليين في هذه الموضوعات ليس بحثا عن الاعراب الذي هو اختلاف أواخر الكلم، وإغا هو بحث عن دلالة الجملة العربية في أساليب الاستثناء، والشرط، والتوكيد، والوصل، والتعريف والتنكير، وفي التعبير بالمصدر بدلا من اسم الفاعل، وأمثال ذلك عالا علاقة له بتغيير أواخر الكلم، وإذا كان الامر كذلك فكيف يصح له الاحتجاج على الاصوليين بأن ذلك كله من النحو إذا كان النحو عنده هو (علم الاعراب) فقط.

وإذا أردنا أن نحاكم هؤلاء بلغتهم، وأخذنا بنظر الاحتبار ما يقول الزغشري فان قَمْرَهم تعريف النحو على (أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء) يجعل التعريف: (غير جامع) - كما يقول المناطقة - لأن هذه الموضوعات التي أشار اليها الزغشري، وكثير غيرها، إما أن تكون من التحو فيقصر التعريف عن شعولها، وإما أن لا تكون منه فيا وجه دخولها فيه؟ ثم ما وجه احتجاج الزغشري بها وهي ليست منه؟.

والخلاصة: انهم بهذا التحديد تنقصوا من وظيفة النحو العربي، وجعلوها بدُماً بين وظائف النحو في اللغات الأخرى التي لا تعرف أواخر كلهاتها الحركات الاعرابية، وإنما تكون مهمة النحو فيها، وضع قواعد الاشكال الصحيحة التي يجب أن يكون عليها كلام العارف بتلك اللغة.

 ٢ - أما متقدمو النحويين وبعض الحققين من متأخريهم فانهم لم يقصروا (موضوع النحو) على أواخر الكلم، بل تجاوزوا ذلك الى تأليف الجملة ودلالتها على المنى المراد، لذلك فقد اعتبروا موضوعه: (اللفظ الموضوع باعتبار

⁽١) مقدمة الزخشري للمنصل، انظر ابن يعيش ١١/١ - ١٢٠.

هيئته التركيبية وتأديتها لمعانيها الاصلية)(١) وان الغرض منه: (الاحتراز عن المنطأ في التأليف والاقتدار على فهمه والافهام به)(١) ولا شك أن نظرة هذا الفريق لموضوع النحو أسلم بكثير من نظرة الغريق السابق، ولعل هؤلاء الذين حددوا موضوع النحو بهذا كانوا ينظرون الى أقوال المتقدمين من النحاة:

فقد ذكر خلف الاحر (١٨٠ه) في (مقدمته) الطرق التي لحاها في كتابه، والغاية التي قصدها منه قال: «فسلت هذه الاوراق، ولم أدع فيها أصلا، ولا أداة، ولا حجة، ولا دلالة، إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النحو كله بما يصلح لسانَه في كتاب يكتبه، أو شعر ينشده، أو خطبة أو رسالة إنْ ألفها(٢).

فموضوع النحو عنده إذن أشيل بكثير من حركات أواخر الكلم، إذ هو: ما يصلح اللسان والقلم في كل ما ينيد منه المتكلم، والمؤلف، والشاهر والخطيب. وما يغيده هؤلاء هو كل ما للعربية من أساليب الكلام وفنونه.

وأبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) يقول في أصوله: «النحو إمّا أريد به ان ينحو المتكلم، إذا تعلمه، كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الفرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللفة(٣)». وعبارة ابن السراج، وان كانت مطلقة، إلا أنه يوضح المقصود بنحو (كلام العرب) بما يضربه من أمثال لاستقراء المتقدمين تشمل الحركات الاعرابية كرفع الفاعل ونصب المفعول، والهيئات التصريفية كالعلال والابدال وأمثالها.

ويزيد ابن جني ذلك ايضاحا فيقول في خصائصه: «وهو انتحاء كلام المرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والاضافة والنسّب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللفة المربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم().

⁽١) كثاف اصطلاحات الغنون ١٧/١ - ١٨ نقلًا عن (ارثاد القاصد) للسفاوي وحواشيه.

 ⁽۲) متدمة في النحو تحقيق عز الدين التنوخي، ص ٣٣٠.

 ⁽٣) الاصول في النحو، عُمليق الدكتور عبد أغسين الغتلي ٢٧/١٠.

⁽s) الخمائس ۱۳٤/۱.

ويتضح من ذلك ان موضوع النحو عند ابن جني، ليس الاعراب فقط، بل هو البحث في هيئات الكلمة المفردة ودلالتها على التصغير والتثنية والجمع، والبحث في الهيئات المركبة للجملة وشبه الجملة، وإن الغاية منه أن يعرف غير العربي فصاحة اللغة العربية، ويتكلم بها كما تكلم أهلها.

ومن أجل ان موضوع النحو عند هذا الفريق هو الهيئة التركيبية للكلام المربي، وأنّ الهدف منه: الأمنُ من الخطأ في التأليف، والقدرة على الفصاحة والافهام، فقد جاءت تعريفاتهم للنحو بشكل يضمن الوفاد بما حُدّد له من موضوع:

وقد عرفه صاحب البديع (محود بن مسعود الغزني ٤٦١هـ) فيا نقله السيوطي بأنه: «صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح ويفسد في التأليف، ليعرف الصحيح من الفاسد(۱)».

وقد جمع السكاكي (٦٢٦ هـ) في القسم النحوي من منتاحه، بين حد النحو والغاية منه، قال وهو: «ان ينحو معرفة كيفية التركيب فيا بين الكلم لتأدية أصل المنى مطلقا، عقاييس مستنبطة من استقراء كلام المرب، وقوائين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية » ثم شرح ما يقصده بـ (كيفية التركيب) بأنها: «تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك(٢)».

وجاء في تعريف شمس الدين السخاوي (٩٠٧ هـ) في الارشاد انه: «علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاما، وكيفية ما يتملق بالالفاظ من حيث وقوعها فيه..(٣) » وأوضع شارحو الارشاد ما يقصده بصحة التركيب العربي وسقصه بقولهم: «إذ يعرف منسه ان نحو (ضرب غلاسه زيداً) على ومن هذا المثال يتضح أن ما قصده النحويون (بصحة) التركيب وسقمه هو نفس ما عناه البلاغيون من قصاحة الكلام في أمثلة (ضعف التأليف) من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، أي أن مرادهم

⁽١) الاقتراح للسيوطي ٦.

⁽٧) مفتاح ألملوم للسكاكي، الطبعة الادبية بعمر ص ٤١.

 ⁽٣) كثاف اصطلاحات الفنون التهانوي ١٧/١ نقلا عن الارشاد وحواشيه.

بالصحة هو نفس ما يراد بالنصاحة.

فوظيفة النحو عند هؤلاء إذن هي معرفة تأليف الكلام العربي كما نطق به الفصحاء من العرب سواء تعلق بهيئة تأليف جُسلة من ناحية التقديم والتأخير، والحذف والاضار، والفصل والوصل، أم تعلق بعرفة أجزائه التي التلف منها من ناحية الاعراب والبناء والتمريف والتنكير، والتأنيث والتذكير وأمثالها، ودلالة كل ذلك على المعاني التي كان يقصدها العرب بكلامهم، مما عرف عنها النحويون المتأخرون، واستأثر بها اخوانهم البلاغيون فيا يسمونه برعلم المعاني).

• •

٣ - معنى النحو عند الاصوليين:

وفهم هذا الفريق من التعويين لوظيئة النحو، هو نفس الفهم الذي قصده الاصوليين - وهم قصده الاصوليين - وهم في سبيل استنباط الاحكام الشرعية من نصوص عربية فصيحة كالقرآن والسنة - إلا بدلالة هذه النصوص على الاحكام، ودلالتها متوقفة على فهمم طرق العرب في تأليف الكلام، وما يستخدمونه في هذا التأليف من أدوات تدل على ممان تطرأ على الكلام من عموم وخصوص واطلاق وتقييد، وقصر وتوكيد، ونفي واستفهام، وما يدل عليه سياق الكلام جلة من إياء، واشارة، وتنبيه، وضعوى ومفهوم وأمثال ذلك بما فات علم النحو وحفل به علم الماني.

يقول الغزالي (٥٠٥هـ) - وهو يحدد ما تجب معرفته على الجتهد من العربية -: «أما المقدمة الثانية فعلم اللغة والنحو أعني: القدر الذي يُغهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستمال الى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامد وخاصه، ومحكمه ومتشابهه، ومطلقه ومقيده، ونصد ونصد ومطلقه ومقيده، ونصد

ويقول الآمدي (٦٣١ هـ): «وأما علم العربية فلتوقف معرفة دلالات

⁽١) المتصفى للغزالي، يولاق ٣٥٢/٢.

الأدلة اللنظية من الكتاب والسنة، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمّة، على معرفة موضوعاتها لفة من جهة الحقيقة والجاز، والمعموم والخصوص، والاطلاق والتقييد، والحذف والاضار، والمنطوق والمنهوم، والاقتضاء، والاشارة، والتنبيه، والايماء وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية(١)».

وينسر الشاطهي (٧٩٠هـ) - وهو يوجب على المجتهدين ان يبلغوا في العربية مبلغ الخليل وسيبويه - قول الجرمي: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه، فيقول: «والمراد بذلك أنّ سيبويه، وإنْ تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وانحاء تصرفانها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علم ألماني والبيان، ووجوه تصرفات الالفاظ والماني ٢٠)».

فالنحو الذي تجب معرفته عند الاصوليين إذن ليس هو ما يقتصر على (اختلاف أواخر الكلم إعرابا وبناه) وإغا هو ما اشتمل عليه كتاب سيبويه، مما يساعدهم على فهم مقاصد العرب، وعادتهم في صياغة الكلام ووجوه تصرفاتهم في الالفاظ والمعاني، أمّا اختلاف الحركات، فلا يتعلق غرضهم بها إلا لأنها علامات للتمبير عن اختلاف هذه المعاني والمقاصد.

يتول ابن حزم (٤٥٦هـ) في الاحكام: «ففرضٌ على الفقيه أن يكون عالما بلسان المرب، ليفهم عن الله عزوجل وعن النبي (ص) ويكون عالما بالنحو الذي هو: ترتيب المرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الالفاظ...(٣)».

فأنت ترى أنّ النحو عنده: (ترتيب العرب لكلامهم) وان الغاية منه: (فهم معاني الكلام) وان الحركات والابنية ما هي إلا مُعبِّرة عن هذه المعاني وليست هي النحو.

⁽١) الاحكام في اصول الاحكام ثلاَمدي ٩/١.

⁽٣) الوافقات ع/ودد - ١١٦٠

 ⁽٣) الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم الطاهري ١٩٣/٢.

ويقول الرشتي في شرحه للكفاية - وهو يحدد ما تجبب معرفته من علوم العربية -: «ومن علم النحو معانيها النحوية التي وضعت لها تراكيب الالفاظ الاعرابية، كالفاعلية، والمفعولية، والاضافة ونحوها، وتحتلف باختلاف التراكيب، حتى انه ربا يختلف معافي لفظ واحد عند اختلاف حركاته نحو: (ما احسنُ الساه) - بضم النون - وما احسنَها - بنتحها، حيث ان الاول استفهام والثاني تعجب، (وما أحسنَ زيداً) و(ما أحسنَ زيداً) ولما أحسنَ زيداً) على المعاني الختلفة تستفاد من علم النحو(۱)».

فهناك اذن (معان نحوية) وضعت لها تراكيب مختلفة مثل: الفاعلية، والمعولية، والاضافة، والتعجب، والاستفهام، والنفي، ونحوها. وليس وظيفة الاصوفي الا ادراك هذه المعاني النحوية المختلفة باختلاف التراكيب، اما الحركات فهي علامات وضعت للدلالة على اختلاف هذه المعاني عند اختلاف الحركة.

واظن أنّ فهمَ الاصوليين لوظيفة الحركة وكونها عَلاَمةً للدلالة على المعاني المقصودة في النحو لا يختلف فيه حق اولئك الذين أسهموا بتزييف وظيفة النحو، وإثقاله بمصطلحات علوم اخرى لا تمت له بصلة.

يقول ابو الحسن الرماني: «ولا تنظر الى ظاهر الاعراب وتفيل المعنى الذي يقع عليه الاعراب، لتكون قد ميزّت، فيا تجيزه او تمتنع منه، صواب الكلام من خطئه من خطئه، فان صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح(۱)».

⁽١) شرح الكفاية للرشتي، طبع النجف ٣٥٣/٣.

⁽٢) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه. للدكتور مازن المبارك ٣٤٩.

ب - اصول النقه

اصولُ الفقه مركبٌ اضافي من كلمتين: اصول.. وفقه، وبتحليله ومعرفة اجزائه التركيبية نستطيع الوقوف على موضوع هذا العلم ووظيفته.

ا - فالاصول جمع اصل وهو في اللغة: (أسفل كل شيء(١)) قال الراغب:
 « اصل الشيء قاعدته التي لو تُوهِمتْ مرتفعة لارتفع بارتفاعه سائرُه،
 لذلك قال تعالى: أصلُها ثابتٌ وفرعُها في الساء(١)».

ويطلق الاصوليون كلمة (اصل) على معان خسة لسنا بصدد احصائها، ولكن أقربها الى المراد يهذا المسطلح معنيان:

الدليل الشرعي الذي استند اليه الحكم، فيقولون مثلا: (الاصل
في هذه المسألة: الكتابُ، او السنة، او الاجاع) ويقصدون
الدليل عليها.

القاعدة الكلية التي تطبق على الجزئيات والفروع فيقولون مثلا:
 (الاصل أنَّ النص مقدمٌ على الظاهر) أو (الاصل أنَّ عامٌ الكتابِ
 تَطَعَى) اي القاعدة الثابتة.

٣ - أما الفقه فهو في اللغة: الفهم، والعلم، والفطنة، ومنه قوله تعالى (فها لهولاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً (۱۳) ولكته - كها يقول ابن الاثير - «جعله العرف خاصاً بعلم الشريعة، وتخصيصاً بعلم الفروع منها(۱)» وهو يقصد بعلم الفروع الأحكام الشرعية العملية. والظاهر ان هذا التخصيص متأخر جداً، يقول الفزالي: «ان الناس قد تصرفوا في اسم الفقه فخصوه بعلم الفتاوى والوقوف على دقائقها وعلمها، واسم الفقه في العصر الاول كان منطلقاً على علم الآخرة،

⁽۱) لمان العرب (صادر) ۱۹/۱۱.

⁽٧) ٧٤ سورة ايراهي، وانظر مفردات الراغب ١٥٠.

⁽٣) التساء VA.

⁽¹⁾ النهاية لابن الاثير ٢٣٧/٣.

ومعرفة دقائق النفوس(١) » يؤيد ذلك ما روي عن الامام أبي حنيفة (٥٠٠ هـ) انه كان يعد الفقة «معرفة النفس ما لها وما عليها.. اي ما تنتفع به النفس وما تتضرر به في الآخرة(١) » لذلك روى البردوي أنّه «صنف كتاباً ساه (الفقه الاكبر) ذكر فيه إثبات الصفات، واثبات تقدير الخير والشر من الله... الخ(٢) ».

فالفقه اذن لم يستمبل مصطلحا خاصا بعلم الفتاوى والاحكام الا في اواسط القرن الثاني وهو حين استقر على هذا المعنى عُرِّف عند الفقهاء بعبارات متقاربة تلتقي جيعا عند هذا المضمون:

الفقه هو: (العلم بالاحكام الشرعية العملية عن ادلتها التفعيلية). ويشيرون بالقيد الاخير (عن ادلتها التفصيلية) الى ان الحكم بوجوب الصلاة او حرمة الحدر مثلا يعلم به الرجل العادي من المسلمين، ولكن علمه بذلك لا يسمى (فِقها) لانه لم يتم عن طريق الاستنباط من الادلة التفصيلية، وانا كان تسليا لفتوى الفقيه الذي قلده.

لذلك فان مصطلح (الفقه) يعني: العلم بالاحكام عن طريق الاستدلال عليها، او هو علم الفقيه المستنبط، لا علم سواه.

٣ - اصول الفقه:

واظن اننا بعد أن عرفنا ان (الاصول) تعني: الادلة او الاسس والقواعد، وان (الفقه) يعني الاحكام الشرعية العبلية، فستكون معرفتنا للمركب منها واضحة، فاصول الفقه هي: (الادلة او القواعد التي يُبني عليها الفقه) وبعبارة الاصوليين انفسهم:

(العلم بالقواعد التي يُتوصَل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الغرعية عن ادلتها التفصيلية!!).

⁽١) كثف الاسرار على اصول البزدوي ١٤/١٠

⁽٢) صدر الشريمة في التوضيح ١٩٨١٠

⁽٣) اصول البزدوي هامش كشف الاسرار ٧/١ ~ ٨٠

⁽a) عتصر المنتهى الاصولي لاين الجاجب مع شرح العضد ١٨/١،

اما عن موضوعه، فاننا بعد ان عرفنا ان اصول الفقه تعني: ادلة الفقه، فان موضوع هذا العلم عند الاصوليين هو (الادلة الاربعة) - الكتاب والسنة والاجاع والعقل أو القياس - بكل ما يعرض عليها من مسائل تتعلق بطرق ثبوتها وأوجهِ دلالتها على الاحكام.

وأهمُّ هذه الادلة: كتاب الله.. وسنة نبيه، ولأنها من النصوص العربية الفصيحــة فقــد احتــاج الاصولي لوضــع قواعــد الاستــدلال بها، فنشط الاصوليون في البحث اللغوي الدقيق بمختلف فروعه: لفة، ونحوا، وبلاغة.

والملاحظ أن هذه الادلة الاربعة هي موضع بحث كل من الاصولي والفقيه، ولكن جهة بحث الاصولي فيها تختلف عن جهة بحث الفقيه، فالاصولي يبحث فيها من ناحية (التقعيد) واستنتاج الاحكام الهامة في أوجه دلالتها على الاحكام الشرعية بصورة أجالية، أما المفقية فينظر فيها من ناحية (التطبيق) لتلك القواعد والاحكام على جزئيات المسائل، بمنى أن الاصولي ينظر في دلالة (وأو المطف) على الجمع أو الترتيب، والفقيه ينظر في دلالة الوأو في آية الوضوء على وجوب الترتيب أو عدم وجوبه، تطبيقاً لما توصل اليه الاصولي، ولذلك تكون نتائج بحث الفقيه في الادلة مبنية على نتائج بحث الفقيه في الادلة

ج - وظيفة اصول الفقه

الاصوليون يرون أنَّ اصول الفقه منطق الفقه(١)

وذلك لاننا وقد توصلنا الى ان نتائج بحث الفقيه مبنية على نتائج بحث الاصولي، اي ان قواعده وقوانينه العامة التي يطبقها في عملية استنباط الحكم هي القواعد التي أعدَّها واستنتجها له بحثهُ في اصول الفقه، فاصول الفقه اذن هو منطق الفقه، او هو منهج التفكير الفقهي.

واذا كان (المنطق) هو مجموعة القوانين التي تضبط عقلَ المفكر وتعصيمه

⁽١) محمد باقر الصدر: دروس في علم الاصول، الحلقة الاولى ص ٤٣ ومجمد ابو زهرة في اصول الفقه، ص ٨٠.

عن الحَملاً في عملية التفكير، فان (اصول الفقه) هو ايضا: مجموعة القوانين التي تضبط عقل الفقيه المستنبط وتعصمه عن الخطأ في عملية الاستنباط.

وكما يتكفل المنطق بأن يضع للمفكر الاسس والمناهج التي يستدل بها على ان (العالم حادث) و(النار محرقة) و(الارض كروية) مثلا بأدلة: التياس، والاستقراء، والتمثيل، يتكفّل اصولُ الفقه بأن يضع للفقيه مناهج الاستدلال على ان (الصلاة واجبة) و(الربا محرم) و(التجارة مباحة) بأدلة: النصى، والاجاء، والقياس مثلا.

وكما لا يمكن للمفكر ان يستفيد من القياس المنطقي نتيجةً صادقة ما لم تتوافر في مقدماته شروط وقواعد يتكفل بها علم المنطق. كذلك لا يمكن للغفيه ان يستفيد من النص القرآني او النبويّ نتيجةً ما لم تتوافر في آياته واحاديثه شروط وقواعد يتكفل بها علم الاصول.

وكما يضطر المنطقي لضبط قواعد المقدمات، أنَّ يعود الى اللغة ونحوها فيبحث في الفاظها ودلالتها، وطرق تأليف القضايا (الجُمل) منها، لتكون المقدمات التي يستعملها المفكر في اقيسته صالحة للانتاج. كذلك يضطر الاصولي، لضبط ادلته، ان يعود الى اللغة والنحو، فيبحث في المفردات والتراكيب ودلالتها على المقاصد والاغراض، ليجمل النص الذي يعتمد عليه الفقيه في الاستنباط منتجاً للحكم الشرعي المطلوب.

ولأجل ان نوضح طبيعة هذا المنطق الفقهي وعلاقته بالدلالة النحوية نأخذ المثال الآق:

اذا اراد النقيه ان يستنبط حكم الصلاة او الزكاة مثلاً من كتاب الله، وكان الدليل الذي امامه قوله تعالى: (اقيموا الصلاة.. وآنوا الزكاة) فانه لا يستطيع ان يحكم بوجوب الصلاة والزكاة من هذا النص ما لم تتمهد امامه قاعدتان اصوليتان استمدها الاصولي من بحثه اللغوي الدقيق:

(الاولى): ان صيفة (إنملُ) وهي هنا اقيموا .. وآنوا - ظاهرة في الوجوب. بمنى ان الاحبولي استقرى اللغة فوجد العرب يستعملون هذه الصيفة (إفعلُ) في الطلب مطلقا سواء كان مُلزِما (كالوجوب) ام غير ملزم (كالنَدب)، كما وجدهم يستعملونها أحيانا في غير الطلب كالارشاد،

والتهديد، والتعجيز، والانذار، وامثالها من معان مجازية يذكرها البلاغيون عادة، فاذا استبعد هذا استمالها الجازي لتوقفه على القرينة، بقي عنده (الطلب) بقسميه - الالزامي وغيره - فاذا استنتج الاصوليون انها في العرف الشرعي يراد منها الوجوب اي (الالزام) لأنه أكملُ افراد الطلب مثلا، فان دلالتها على الوجوب تكون ظنيةً لا قطعية، وذلك لاحتال ارادة المعنى الآخر (الندب) وان كان هذا الاحتال مرجوحا، من اجل ذلك كانت دلالة صيغة (افعل) على الوجوب دلالة (ظهور راجح) وليست دلالة (نصًّ قاطع) لا يقبل الخلاف كالنصوص الصريحة.

(الثانية): انه كما يكون (النص القاطم) حجة يصح الاستدلال به على المطلوب، للطلوب، يكون (النص الظاهر) حجة يصح الاستدلال به على المطلوب، وذلك لأن الشارع، وهو يتكلم بلغة العرب، لا بد ان تكون طريقته في إلهام المراد هي نفس طريقة العرب في مخاطباتهم، والعرب – في استقراء الاصوليين – يأخذون فيا بينهم بظاهر الكلام، ويرتبون الآثار واللوازم عليه، ولو كانت للشارع طريقة خاصة به غير طريقتهم لعرف ذلك منه، ولما صح لرسوله (ص) ان يقر معاصريه على ما تعارفوا عليه من الاخذ بظاهر الكلام.

هاتان القاعدتان: اعني (ان صيفة الامر ظاهرة في الوجوب.. وان الظاهر حجة كالنص القاطع) ها وليدتا بحث الاصولي، فاذا انتهى الى (تقعيدها) بنتيجة بحثه اللغوي، جاء دور الفقيه ليستنتج احكامة الفرعية منها ويؤلف قياسا منطقيا من قضايا مسلّمة انتهى دور البحث فيها عند الاصولي، يسمونه (قياس الاستنباط) تكون

(صغراه):

(اقيموا الصلاة) ظاهرة في الوجوب و(كبراه): كل ظاهر حجة يصح الاستدلال بها ونتيجته: (اقيموا الصلاة) حجة يصح الاستدلال بها

وهكذا في كل المسائل الفرعية التي هي بجال عمل الفقيه، لا بد منها من تهيد (قواعد كلية) تكون مقدمات (صفرى) او (كبرى) لقياس الاستنباط الفقهي، وهذه المقدمات من عمل اصول الفقه.

فاصول الفقه من اجل ذلك هو منطق الفقه، ومنهج بحث الفقيه، ووظيفته اذن وظيفة الآلة التي يستطيع بها الفقية أن يعمم ذهنه عن الخطأ في مجال الاستنباط.

بتي شيء اراه مها في القاء الضوء على طبيعة البحث النحوي عند الاصوليين هو انه اذا كان من وظيفة الاصولي، باعتباره واضع هذه الاسس المنطقية لعملية الاستنباط ان يعود الى اللغة ليعرف دلالة مفرداتها، وصيفها العامة، ودلالة الهيئات التركيبية للجملة العربية، وكانت هذه المعرفة هي ما نسيه (نحوا) فان نحو الاصوليين يمتاز اذن بكونه (نحوا دلاليا) لا اعرابيا.

واذا اقتصرت وظيفة النحوي - في الغالب - على البحث عن اعال الافعال والمسادر، والاوصاف مثلا، او عن الجمل التي لها عمل من الاعراب والتي لا عمل لها، دون ان يعير اهتامه لدلالة هذه المسيخ والهيئات التركيبية على مقاصد المتكلمين واغراضهم، فان وظيفة الاصولي تجنبت هذا المسار، واتجهت الى ما فات النحوين بحثة ما هو أقرب الى طبيعة النحو ووظيفته، فاقتصر بحثه، في الغالب، على دلالة صبيغ الافعال والمصادر والصفات وما يشبه ذلك، ودلالة الجمل والهيئات التركيبية، ودلالة ما يدخلها من حروف يشبه ذلك، ودلالة الجمل والهيئات التركيبية، ودلالة ما يدخلها من حروف الدوات تربط بين اجزائها فتضيف الى معاني المغردات معناها الوظيفي الجديد، وامثال ذلك ما يلتي الضوء على فهم اساليب العرب، والوصول الى اغراضهم ومقاصدهم.

الدرس النحوي عند الاصوليين

بعد هذا العرض الوافي الذي اردنا منه ان نتعرف طبيعة كل من النحو واصول الفقه، وتوصلنا فيه الى ان النحو هو: (تأليف الكلام العربي) وان الفاية منه: فهم هذا الكلام والاحتراز عن الخطأ في تأليفه. وان الاصوليين فهموا وظيفة هذا النحو كيا فهمها قدماء النحويين لذلك عرفه ابن حزم بأنه: (ترتيب العرب لكلامهم الذي به نزل القرآن) وان الفاية منه (فهم معافي هذا الكلام)، وتوصلنا فيه الى ان اصول الفقه منطقى الفقه، او القواعد المبهدة لاستنباط الفقه.

بقي أنّ بنا حاجةً الى بحث العلاقة بين الاصوليين وقواعد هذا النحو، والتعرف على مقدار حاجتهم منها وطبيعة بحثهم فيها، وقيمة ما توصلوا اليه من نتائج.

واول ما نلاحظه في ذلك انه اذا كان موضوع بحث الاصوليين - كما قدمنا - هو (ادلة المفقه) واهمها الكتاب والسنة، فموضوع بحثهم اذن بحموعة نصوص عربية فصيحة تحمل مماني ومقاصد واغراضا لا يمكن للفقيه امتنباط الحكم الشرعي منها، ما لم تكن له القدرة والمارسة والالمام باصول الكلام العربي وفهم مقاصده واغراضه.

من اجل ذلك كانت (عملية الاستنباط) مترتبة على هذا الفهم الذي يتكفل به البحث النحوي.

واذا اردنا ان نتتبع مسيرة النحو خلال تطور الفقه الاسلامي من بداياته الاولى على يد الصحابة والتابعين الى ان صار صناعة لها منهجها ومنطقها الواضح الذي هو (اصول الفقه) وجدنا النحو عنصرا اصيلا من عناصر هذا المنهج، وان اختلف قوة وضعفا، تبعا لقرب الفقهاء وبعدهم عن منابع اللفة الاولى.

أ - تطور الدرس النحوي عند الفقهاء والاصوليين
 ١ - فني عصر الصحابة:

قد يبدو غريبا ان يتحدث الانسان عن (نحو) يعتمد عليه الصحابة في استنباطهم الفقه من القرآن والسنة، ذلك لأن القرآن نزل بلسانهم « فلم يحتج السلف - كما يقول ابو عبيدة - ولا الذين ادركوا وحيد الى النبي صلى الله عليه وسلم، ان يسألوا عن معانيه، لانهم كانوا عرب الالسن، فاستغنوا بعلمهم عن المسألة عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الاعراب ومن الغرب والمعانى()».

"واما السنة و فخطاب رسول الله (ص) ايضا بلغتهم يعرفون معناه، ويغهمون منطوقه وفحواه (٢) ولكتنا مع ذلك نجد في بعض المسائل التي اختلف فيها الصحابة، من ناحية فقهية، ما لا يمكن تفسيره في غير المسألة التحوية، امثال: اختلاف ابن عباس مع عثان في حجب الام عن الثلث الى السدس بأخوين، وكان من رأى ابن عباس انها لا تحجب الا بثلاثة اخوة ودليله في ذلك انه تال لعثان: وقال الله عز وجل: فان كان له اخوة فلأمه السدس، والأخوان بلسان قومك ليسا بأخوات ، وواضح ان ابن عباس يستدل بان (الاخوة) جمع وأن أقل الجميم ثلاثة، وهي مسألة كانت مثار جدل متأخر، سواء في النحو ام في اصول الفقه.

ومثل اختلاف ابن عباس ايضا مع ابي سعيد الخدري في مسألة الصرف - اي بيع النقود وتبديلها بمثله متفاضلة - فقد كان ابن عباس وسأله: يرى ذلك وابو سعيد بمنعه على اساس انه ربا، فلقي ابن عباس وسأله: «اخبرني عن هذا الذي تقول في الصرف أشيء سمعته من رسول الله؟ ام شيء وجدته في كتاب الله؟ عفال ابن عباس: «ما وجدته في كتاب الله ولكن أخبرني اسامة بن زيد أنّ رسول الله قال:

⁽١) جاز الترآن لاني مبيدة (ت-٣١هـ) ٨/١.

⁽٢) طبقات الفقهاء لابي اسحاق الثيرازي ص ٣.

⁽٣) مستدرك الحاكم ٢٣٥/٤ والزرقاني على الموطأ ٢٧/٣ وارشاد الفعول للشوكاني ١٧٤.

إنّا الربا في النسيئة» أو «لا ربا الا في النسيئة(١)».

وواضح أنّ ابنَ عباس اجتهد، حيث لم يجد نصا في نغي الربا عن الصرف، معتبدا على فهمه اللغوي لاسلوب الحصر بـ (انما) او بـ (الا بعد النفي) الذي يفهم منه قصر الربا على النسيئة - وهي بيع الى اجل - دون الصرف الذي هو نقد معجلً.

يقول الشريف المرتضى: «وبدخول لفظ (أغا) يعلم أن ما عداه بخلافه، لأن القائل أذا قال: (أغا لك عندي درهم) يفهم من قوله (وليس لك سواه) وعلى هذا الوجه تعلق أبن عباس رحمه الله في نفي الربا عن غير النسيئة لقوله عليه السلام: أغا الربا في النسيئة(٢)».

من هذا ومثله نجد ان ما نسميه اليوم بالماني النحوية كان له اثره في صياغة فقه الصحابة وان كانوا من اقرب الفقهاء الى اللغة الاولى، ولم تصل بعد الى ألسِنتهم وأذواقهم محنة احتكاكي الفصاحة بالمجمة في المصور التالية، وظهور المشكلة اللغوية التى ناء بجملها فقة التابعين.

٢ - النحو في عصر التابعين:

وتبدو المشكلة اللغوية بصورتها الواضحة حين اتسمت الرقعة الاسلامية في خلافة عمر في خلافة الراشدين وبعدها، وقد ضبت الدولة الاسلامية في خلافة عمر وحدها حضارتين ها اضخم الحضارات الماصرة: الحضارة القارسية في المراق وفارس، والحضارة الرومانية في الشام ومصر، وفي منتصف القرن الاول - سنة ٥٦ هجرية - دخل الاسلام في بلاد ما وراء النهر.

وكان من الطبيعي ان تتأثّر لفة الفاقين - مفردات وتراكيب - بلغات هذه البلاد المفتوحة التي دخلت في الاسلام طوعا أو كرها، وصار ابناؤها في فترة قصيرة من ادوات الادارة والتجارة، والصناعة، والزراعة في هذه الدولة الكبيرة، ولأجل ان يكون لهؤلاء دورهم في هذا المجتمع الجديد، فقد أقبلوا بشَفَكِ بالغ على تعلم اللغة الرسمية، ولكن خضوعَ

⁽¹⁾ ابن ماجه ۷۵۸ والتسائي ۲۸۱/۷ وانظر البخاري ۹۳/۳.

⁽٢) الذريعة الى اصول الشريعة للمرتضى ١١١/١ وانظر المعتمد لابي الحسين البصري ١٧٢/١.

السنتيم واصواتهم لعاداتهم اللغوية السابقة لم يترك لهم مجالا لأن يكونوا ذوي عربية خالصة، فأخذت لكنتهم وجهلهم بمواضع الاعراب يشيع في حديثهم ويؤثر حتى في ألسنة ابناء العرب القريبين منهم، الى ان فشا اللحن وساء وضم اللغة، وهبا ألحريصون من ابناء العربية لوضع قواعد النحو فيا هو معروف.

وليس من الغريب ان يبرز بين الفقهاء والمحدثين فريق من غير العرب، كانوا في فترة قصيرة هم الفقهاء الاوائل في الامصار الاسلامية الكبيرة.

يقول عبد الرحن بن زيد بن أسلم: «لما مات العبادلة - عبد الله بن عبر الله بن عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عبر و بن العاص - صار الفقه في جميع البلدان الى الموالي، فكان فقية اهل مكة عطاء بن ابي رباح، وفقية اهل اليامة يحيى بن ابي كثير، وفقيه اهل الكوفة ابراهيم - النخعي -، وفقيه اهل البصرة الحسن، وفقيه اهل الشام مكحول، وفقيه اهل خراسان عطاء الخراساني، الا المدينة فان الله خصها بقرش فكان فقيه اهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافع (١٠)».

فاذا ادركنا ان وضع اللغة بدأ يسوء في الجتمع الاسلامي عامة، في زمن الصحابة انفسهم، وان أمر الفقه آل بعدهم، وفي مختلف الامصار، الى طبقة من المسلمين تحدّروا من لفات وشعوب مختلفة، واذا تذكرنا بأن مصادر هذا المفقة نصوص عربية هي في اسمى درجات المضاحة، ادركنا مقدار الجهد الذي بذله هؤلاء في استنتاج القواعد التي تضبط ملكاتِهم ومواهبَهم وهي تحاول استنباط الحكم الشرعي من نص فصيح قد يخفي على من لا عدّة له من العرب انفسهم.

لذلك نجد جاعةً من التابعين كانوا يُعدّون في طبقات الفقهاء كما يعدون

⁽¹⁾ اعلام الوقعين 1/17.

في طبقات النحويين، ذكرت منهم كتب تاريخ النحو جماعة قيل إنهم من أشهر طلاب ابي الاسود الدؤلي في البصرة.

من هؤلاء عبد الرجن بن هرمز (١١٧ هـ)، وهو تابعي مدني، يذكر في طبقات النحويين البصريين، لأنه اخذ النحو عن ابي الاسود واظهره في المدينة، وقبل انه اول من وضع العربية (١). وقد ذكره الزبيدي في الطبقة الاولى مع ابي الاسود (٦). وعبد الرحن هذا يذكر في كتب الطبقات على انه من اساتذة الامام مالك بن انس في اصول الدين (٦). وقد اخذ القراءة عنه نافع بن ابي نعم في جاعة من اهل المدينة، واخذها هو عن عبد الله بن عباس وابي هربرة (١).

ومنهم يحيى بن يعمر ويذكر في الطبقة الثانية من نحاة البصرة وقرائهم (۵) وأخذ النحو عن ابي الاسود، ولكن ابن سعد في الطبقات ذكره فيمن كان بخراسان من الفقهاء والحدثين (۱) وقد ولي القضاء بروا)، روى عن ابن عمر وابن عباس، وروى عنه قتادة واسحاق بن سويد العدوى وغيرها (۸).

ومنهم ابو نوفل بن ابي عقرب الذي اخذ النحو عن ابي الاسود ايضا، وهو الذي يقول عنه شعبة بن الحجاج الفقيه الحدث: دكنت اختلف الى ابن ابي عقرب فأسأله عن الفقه، ويسأله ابو عمرو بن العلاء عن العربية فنقوم وانا لا احفظ حرفا نما سأله، ولا يحفظ حرفا نما سألته() بم.

ويروي القفطي ذلك ايضا ولكن عن ابي عمرو بن العلاء(١٠).

⁽۱) الياه الرواة ١٧٣/٢.

⁽٣) (٣) الزبيدي ٣٦ وانباه الرواة ٢٧٣/٢.

⁽¹⁾ الياه الرواة ١٧٣/٢.

⁽۵) الزبيدي ۲۹،

⁽٦) الطبقات الكيرى لابن سعد ٣٦٨/٧.

⁽٧) الزبيدي ٧٨٠

⁽A) انباه الرواة ١٩/٤.

⁽۹) الزييدي ۳۱، (۱) اداره اداره اداره

⁽۱۰) انیاه الرواة ۱۷۹/۶.

٣ - النحو في عصر الذاهب الفتهية:

فاذا تجاوزنا عصر التابعين الى تابعيهم ثم دخلنا عصر الفقهاء من اصحاب المذاهب كأبي حنيفة (١٥٠هـ) واصحابه ومالك واثباعه، وجدنا مسألة اللغة والنحو تأخذ بجالا متميزا في عملية الاستنباط وتترك أثرها الكبير في تفضيل فقيه على فقيه ومذهب على آخر، وليس بغريب علينا طمن المتمسين من اصحاب الشافعي في اجتهاد الامام ابي حنيفة، لأنه عمل حد تعبير الغزالي - «كان لا يعرف اللغة » مستدلين بنقد ابي عمرو ابن العلاء له حين سمعه بقول: «ولو ضربه بأبو قبيس(١)».

وقد اشار ابن داود الى غلط الشافعي في مسائل منها انجابه ترتيب اعضاء الوضوء مع اجماع اهل العربية أنّ الواو - في آية الوضوء داذا قمتم الى المسائلة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق (٦) - تقتضي الجمع المطلق لا التوالي. وقد ذكر ابن فارس هذه المسائل في باب (حاجة اهل العلم والفتيا الى معرفة اللغة العربية(١٠)).

وكان من ابرز فقهاء هذه الفترة، من امتاز برسوخ قدمه في مجال اللغة والنحو وبناء المسائل الفقهية عليها، الامام محمد بن الحسن الشيباني، صاحبُ

⁽١) انظر المنخول للغزالي ٤٧١ ومجالس الطاء للزجاجي ٢٣٧ في حديث الي همرو ونقده لابي حنيفة.

⁽٧) انظر الصاحبي ٦٦ تحتيق الدكتور مصطفى الشويم، وقارن كتاب الشيخ امين الخولي من الأمام مالك فليه: أن الأصمعي يقول (ما هبت عالما لقط ما هبت مالكا حتى لمن فلهجة هيئة من قلهيء وقال أن الأحسمي تحدث الله في امر هذا اللعمن قال له مالك: كيف لو رأيت ربيعة – استأذه ديبية الرأيء به كنا نقول له كيف اصبحت؟ فيقول: يخوراً بخوراً بخوراً عالك بن الدي للخولي ٧٩٧ – ٨٠٠٠ تقلا عن ترتيب للدارك لمهاش ٣٩ ومنائه، الزواوي ٢٠.

⁽٣) الماكسة ٢.

⁽٤) الماحي ٢٤ - ٣٦،

ابي حنيفة، وابن خالة الفرّاء، ومعاصر الكسائي وقد توفي معه - وها بصحبة الرشيد - في يوم واحد سنة ١٨٩ هـ، فقال عنها الرشيد: « دفنتُ المفقة والعربية بالري⁽¹⁾». وقد اشتهرت مصنفّات محد بن الحسن الفقهية بسائلها المقدة المبنية على دقائق اللغة والنحو، وكانت موضع تقدير النحاة المتأخرين، ومخاصة كتابه (الجامع الكبير) يقول ابو بكر الرازي في شرحه: «كنت اقرأ بعض مسائل من الجامع الكبير على بعض المبرزين في النحو - يعني ابا علي الفارسي ١٣٧٧هـ - فكان يتمجب من تفلفل واضع هذا الكتاب في النحو، وروى ابن ابي العوام بسنده عن الاختش ثناء بالفا في حق هذا الكتاب في مقدمة كتابه المفصل، بهذا الكتاب في معرض رده على اولئك الزغشري في مقدمة كتابه المفصل، بهذا الكتاب في معرض رده على اولئك المنقهاء الاعاجم الذين ينتقصون من شأن العربية، عا حدا بشارحه (ابن يعيش) لأن يذكر بعض مسائله ويخرجها على اصول النحو، ثم قال: « ولولا خوض هذا الامام في لجة بحر هذا العلم ورسوحُ قدمه فيه لما ألَّم بفقه هذه المسألة ونظائرها عا اودعه كتابه (ابه)».

ونحسن بنا أن نضرب المثل الآتي من مسائل هذا الكتاب لتتضح لنا طريقته في بناء الفقه على أصول النحو⁽¹⁾.

قال: « اذا قال: أيُّ عبيدي ضَرَبكَ فهو حرَّ، فضربه الجميع: عُتِقوا. ولو قال: أيَّ عبيدي ضربته فهو حرّ، فضرب الجميعَ لم يعتق الاَّ الأوَّلَ منهر(ه) ».

والمسألة - عند ابن يميش - مبنية على ان الفعل لا عموم فيه، والما

⁽١) ابن خلكان ٢/١٥٤٠.

⁽٢) بلوغ الامالي ص ٧٩.

⁽٣) شرح ابن يميش ١٤/١.

⁽٤) وذكر السيوطي في مقدمة الاشباء والنظائر النحوية ١/٥ كتابين في تخريج الفروع والسائل الفتهية على القوامد النحوية على الكوكب السري) بهال النص الاسنوي و (الاحياء والنظار) اتاج الدين السيكي وتكتبي لم اتف طبها، وقد رأيت نصوما من الكتاب الاول ينقيا الاحتاذ سيد الانفاقي كتابة (اصول النحو) في الطراح في اللهة عند ابن حرباً لا تصل ال مستوى هذا الكتاب.

⁽۵) شرح المفصل لابن يميش ١٤/١.

وانظر الجامع الكبير ط. القاهرة ص ٣٩.

يكون عاما اذا أسند الى فاعل عام، وهو في المثال الاول (أيُّ عبيدي ضَريَك) اسند الفعل (ضرب) الى ضيير (أي) وأيِّ كلمة عموم، فيكون الفعل عاما والحكم عاما شاملا لكل من ضربه من العبيد اما في المثال الثاني (أيُّ عبيدي ضربتَه) فأن الفعل مسند الى ضمير الخاطب، وهو خاص، اما الضمير المائد الى أي فهو ضمير المفعول، لذلك يكون الفعل (ضربته) خاصا لا عموم فيه(١٠).

٤ - النحو بعد تأسيس الاصول:

اما بعد عصر الامام محد بن الحسن اي في زمن تأسيس الاصول على يد الشافعي (٢٠٤هـ) في رسالته المعروفة التي بعثها الى عبد الرحن بن مهدي (ت ٢٠٤هـ) ببغداد في اواخر القرن الثاني، فقد فصلت بحوث الاصول عن الفقة، واصبح للتفقه في الدين شروط بؤكد عليها الاصوليون اهمها: معرفة العربية - والملاحظ ان مصطلح (النحو) لم يكن شائع الاستمال بين الفقها، في هذه الفترة، فقد كان الشافعي يعبر عن ذلك احيانا بـ(العربية) واحيانا بـ(اعلم اللسان) واحيانا بـ(اللغة) - ولا يقصر الشافعي اشتراطه على ما نعرفه اليوم من علم النحو، بل يك ذلك الى الادب والشعر وغيرها يقول:

«لا يحل لأحد ان يفتى في دين الله، الا رجلا عارفا بكتاب الله، بناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابه، وتأويله وتنزيله، ومكيه ومدنيه، وما اديد به.. الى ان يقول: ويكون بصيرا باللغة، بصيرا بالشعر وما يحتاج اليه للسنة والقرآن(۱۰).. » وستأتي نصوص اخرى من رسالة الشافعي عند الحديث عن قيمة النحو الاصولي. أما الذين جاءوا بعد الشافعي فقد اوسعوا صدر مؤلفاتهم الاصولية لما سموه به (المبادىء اللغوية) وهي مقدمات تحتوي عادة

⁽¹⁾ بتصرف وتلغيص عن شرح المصل ١٤/١ مع ملاحظه أن الأصوليين من الاحناف لا يرون دلالة (أي) على المصوم في أصل وضعها، وإلما تكتسب الصوم أذا وصفت، تألها تأن الثر التكرات في موضع الأنبات، فتخروب الحالماتة عندمم على هذا هو: أن جلة (ضربك) في المثال الثاني لبحث ضة لما ، لا تتاد الشرب دالة على العموم، لايا نكرة موصوفة، ولكن جلة (ضربته) في الثان الثاني لبحث ضة لها، لا تتادل القرب ضيف الله كل تتادل الا واحدا ضنه، انظر تكف المودودي ١٣/١٢ وأصول المرضي ١/١١٦ - ١١٠٣.

⁽۲) اعلام الموقعين ۱/۱۱.

أهم ما يحتاجونه في عملية الاستنباط من علوم اللغة، ولكنهم توسعوا فيها خو خرجت هذه المبادى عن كونها مقدمات واصبحت تعرف بـ (الاصول اللفظية) أو (مباحث الالفاظ) وكادت تربو احيانا على نصف حجم هذه الكتب، في دراسات لفوية أصيلة سارت جنبا الى جنب مع دراسات النحويين واللغويين، حتى شملت كتب الاصول اخيرا كثيرا من أبواب النحو والصرف والبلاغة وفقه اللغة بما يفيض عن حاجتهم في أكثر الاحيان، فتجد أبن الحاجب وشارحه، وابن الهام وشارحه، وامثالهم يبحثون في اقسام الاشتقاق: الصغير والكبير، والاصغر والاكبر وامثالها(۱). مع ملاحظة بعضهم ان ذلك ليس من حاجة الاصولي(۱).

وتجد بعضهم يحرر بحوثا طويلة في الاعراب ومعناه، وفي الحركات وحقيقتها، ومخارج الحروف وطولها وقصرها، ومناقشة ما ورد في ذلك عن الحليل والرضي الاسترابادي في بحوث لا علاقة لها بعملية الاستنباط قطعا وان كانت من جيد ما كتب في الاصوات اللفوية(٣).

وحتى الغزالي على منهجيته ودقة بحثه يخرج في (المنخول) عن موضوع بحثه في الاستثناء ودلالته على تخصيص العموم، الى مسائل في اعراب المستثنى بالاً، وفي وجوب نصب المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه في الاستثناء غير المستقل، والاستشهاد لذلك با يستشهد به النحويون عادة من قول الكميت:

فإلى الا آلَ احمد شيعـــــةً ومالي الا مشعب الحق مشعب(t)

ثم يلتفت الغزالي في مقدمة (المستصفى) الى ذلك فيملله بأن وحب اللغة والنحو حل بعض الاصوليين على مزج جلة من النحو بالاصول، فذكروا

أنظر شرح المحتصر ١٧٤/١ والتقرير والتعبير ٨٩/١.

 ⁽۲) ابن الحام في الشعرير ١/٠٠٠.
 (۳) محمد صادق التعرين في المقالات الغربة ١٠٥ والمنتقات ٧٦ – ٠٠٠.

⁽¹⁾ تلتخول ۱۹۳.

فيه من معاني الحروف ومعاني الاعراب جلا هي من علم النعو خاصة(١٠) x. ب - قيمة هذا النحو الاصولي

الحديث عن مقدار تيمة ما يبحثه الاصوليون في النحو يتوقف على نقطة هامة بجب ان نتحقق منها قبل الدخول في تفاصيل ما توصلوا اليه هي انه: أكان الاصوليون مجتهدين في استنباط نحوهم؟ أم كانوا تابعين لم تقرص اليه النحويون من قواعد؟ بمنى اننا زراهم يضمون للفقيه قواعد يستنتج بها من قوله (ص) « مَنْ أحيا ارضاً ميتة فهي لدا") » أنّ كل انسان عمد الى ارض خواب فجملها صالحة للزراعة دخلت في ملكه، بدلالة (مَنْ) على المموم و (اللام) على الملك، و (الفاء) على التعقيب والتسبيب، ودلالة جملة الشرط بجزأيها على تحقق الملكية بتحقق الاحياء، وامثال ذلك.

فهم في عملهم هذا اما ان يكونوا قد اعتمدوا في دلالة هذا النص، وما فيه من ادوات على سيبويه والمبرد - كما اعتمدوا في صحته على الترمذي والكليني وابي داود - فسيكون بحثنًا في نحو الاصوبيين نوعاً من المبث لا طائل تحته.

واما ان يكونوا قد توصلوا الى هذه الدلالات بنتيجة استقرائهم هم للغة العرب واستنتاجهم (نحوا) سواء كان موافقا ام غالفا لنحو اللفويين، فسيكون لبحثنا في نحوهم قسط من الفائدة، لأننا نأمل ان نضيف بدراستنا له شيئا قد يفيد منه الدرس النحوي الماصر.

وارى أنَّ تَحَقَّنا ذلك ينبني على وجهة نظرهم هم في وجوب الاجتهاد في العربية او عدم وجوبه، وعلى خالفتهم للنحويين - إنْ وُجِدت - واعتبار ما توصلوا اليه في بحثهم هو الحجة عليهم دون ما توصل اليه سواهم. ثم ننظر بعد ذلك ان كانوا قد اضافوا شيئًا غفل عنه البحث اللغوى؟

⁽١) المتعبقي ١٠/١٠

⁽٢) الترمذي ١٩٩٣ والكليني في القروع ١٧٩/٥ وابو داود ١٧٨/٠.

الاجتهاد والتقليد في المسألة النحوية

لم تكن مسألة الاجتهاد في العربية، او الاكتفاء باتباع المتخصصين فيها، تثار عند الفقهاء قبل تأسيس الاصول على يد الامام الثافعي في اواخر القرن الثاني، لأن النحو، قبل كتاب سيبويه (١٨٠هـ)، لم تكن له مدوّنات معروفة يمكن ان تكون مرجما للفقهاء، وكل ما كان منه حلقات دراسية في مساجد الامصار، تختلط في اكثر الاحيان بدرسي القراءة والتفسير، وها يومند مصدر كل من الفقيه والنحوي، ولذلك نجد اكثر النحويين هم من القراء او المفسين او الفقهاء.

اما بعد تايز العلوم، وظهور التدوين فيها، وتحصّص كل فريق بعلم معين، فاننا نجد الشافعي في رسالته يؤكد على ان يكون المتصدّي للفتيا، او المستنبط للحكم عارفا بلسان العرب مدركاً الأوجه دلالته المختلفة «الأنه لا يعلم من ايضاح جُمل علم الكتاب احدَّ جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجاع معانيه وتفرقها، ومن عليه انتفت عنه الشبّة التي دخلت على من جهل لسانها(۱) » - وقد سبقت للشافعي في رسالته نصوص اخرى توضح مراده، بمرفة لسان العرب وأوجه دلالته - ولكننا نريد هنا ان تكون هذه المرفة باحاطة واجتهاد او يكفي فيها التقليد لاصحاب الفن؟

فنجده، مثلا، في حديثه عن «العلم بكتاب الله وان جميع ما فيه اتما نزل بلسان العرب» يمرَّض بمن قال من العلماء: «ان في القرآن عربيا واعجميا » فيتهمه بالوقوع في الفقلة، لأنه اخذ ذلك عن (تقليد) لغيره، لا عن علم بالمسألة او ترجيح بين حجج الختلفين فيها، قال: «فالواجب على العالمين ان لا يقولوا الأ من حيث علموا، وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له ان شاء الله(٣) ه. ثم قال: «ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه، تقليداً له وتركا للمسألة له عن حجته، ومسألة غيره من خالفه، وبالتقليد أغفل من

⁽١) الرسالة ١٠

⁽۲) نفسه ۱۱۰

اغفل منهم والله ينفر لنا ولهم(١) ع.

ويقول في باب الاجتهاد - وهو عنده مرادف للقياس " - : «ولا يقيس الا من جَمَع الآلة التي له القياس بها ") والآلة التي يجب توفرها في المجتهد قبل أن يقيس هي - عند الشافعي - الملم بالكتاب ناسخه ومنسوخه وعامّه وخاصه.. والعلم بسنن رسول الله (ص).. والعلم بأقاويل السلف واجاع الناس.. والعلم بلسان العرب ") منا عن مقدار علم الجتهد بهذه الآلة - ومنها علم اللسان - فالطأهر من عبارته انه لا يكتفي بالمفظ دون الاجتهاد والمعرفة التامة، يقول: «وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والانصاف من نفسه حتى يعرف من اين قال ما يقول، وتَركَ ما يترك (ا) ».

وبلوغ غاية الجهد، عند الاصوليين، تمبير آخر عن (الاجتهاد).

ويزيد الشافعي ذلك ايضاحا انه منع العالم من الاجتهاد اذا كان عقله مقصراً عن ادراك المعاني وفهم اسرار العربية، وان كان حافظا لكتاب الله، وسنة رسوله، واقوال السلف، قال: «ومن كان عالما با وصفنا بالحفظ، لا مجميتة المرفة، فليس له ان يقول ايضا بقياس، لأنه قد يذهب عليه عقل المعاني، كذلك لو كان حافظا مقصر المقل، او مقصرا عن علم لسان العرب، لم يكن له ان يقيس، من قبل نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها العياس(ا) وهذا كله واضح الدلالة على انه كان يشترط الاجتهاد في علم اللسان العرب، العرب، العرب.

وسار الملياء بعد الشافعي على هذا الطريق، حتى اذا وصلنا الى القرن الرابع حيث بلغ كل من النحو واصول الفقه قمة الهرم، وجدنا اصوليا متكليا مثل الشريف المرتفى (٣٣٠هـ) يذكر في مسألة تمقب الاستثناء والشرط لجمل متعددة، الخلاف بين الشافعية والحنفية في عودتها للجميع ام للجملة الاخيرة، وعتار هو التوقف، لأن الكلام كما محتمل عودها الى كل

⁽١) الرسالة ٤٢.

 ⁽٧) الرسالة ٤٧٧٠.

⁽٧) الرسالة ٥٠٩ – ١٥١٠

⁽١) الرسالة ١٩٥٠

ما تقدم محتمل المودة الى الاخيرة، وانما يقطع على احد الامرين بدليل.. ثم يقول بعد ذلك:

«فإن قبل: هذا دفع لمرف اللغة. قلنا: ما يعرف للعرب الذي تولهم في هذا حجة، في الشرط والاستثناء، ما يقطع به على احد هنين المذهبين الملئين وقع الحلاف فيها ، ثم يشير الى استدلال بعض الاصوليين بقول التحوين «ومن صنّف كتب النحو الما هم مستقرون لكلام العرب، ومستدلون على اغراضهم، فرعا اصابوا ورعا اخطأوا، وحكمهم في ذلك كحكمنا، على أنّ قولَهم في هذا يحتلف، ولم يحققوه كما حققة المتكلمون منا في اصول الفقه(۱) ».

ونجد في قول السيد المرتشى هذا نقاط ضوء توضح طريق الاصوليين في بحثهم النحوى منها:

- ان الحجة التي يستند اليها الاصوليون في مذاهبهم النحوية هي ما قاله العرب انفسهم، لا ما قاله النحاه.
- ۲ وان لحو الاصوليين لا يختلف عن لحو اللغويين، من حيث قيمته، ما
 دام المنهج واحدا وهو استقراء كلام العرب.
- ٣ وان الاصوليين في المسائل التي عنوا بها، كانوا اكثر دقة من النحويين.

ولكن الشيء الذي يجلب النظر ان نجد في القرن الخامس اصوليا متكلها آخر هو الغزالي (٥٠٥هـ) في المستصفى يذكر حاجة الجتهد الى معرفة اللغة والنحو على وجه يتيسر لديه فهم خطاب العرب وعادتهم في الاستمال وقد نقلنا نص كلامه سابقا – الا انه يخفف من هذا الشرط بقوله: دوالتخفيف فيه انه لا يشترط ان يبلغ درجة المتليل والمبرد، وان يعرف جميع اللغة ويتعمق في النحو، بل القدر الذي يتملق بالكتاب والسنة، ويستولي به على مواقم الخطاب، ودرك حقائق المقاصد منه (٢) ع.

فاذا علمنا أن كتاب الفزالي هذا كان أحد الكتب الثلاثة - المتمد

⁽١) الذريعة الى اصول الشريعة طدانشكاه طهران ٢٦٣/١ - ٣٦٣.

⁽٢) المشعمي طديولاق ٣٥٢/٢.

لايي الحسين البصري (٤٣٦هـ) والبرهان لامام الحرمين (٤٧٨هـ) والمستصفى للغزالي - التي كانت قدوة ما ألف بعدها على (طريقة المتكلمين)، وقد شاع الاقتباس منه حتى لتقرأ نصوص عبارات المستصفى احيانا في اكثر الكتب المتأخرة عنه.

واذا اضفنا الى ذلك ان عصر الفزالي كان عصر الدعوة الى (سد باب الاجتهاد) من قبل السلاطين المستبدين وبعض الفقهاء السائرين بركابهم، ادركنا الى أي حدَّ صار أمرُ (التقليد) حتى بين الاصوليين، فلقد اعاد الآمدي (١٣٦٣هـ) تخفيف الفزالي بنفسه، ولكنه مثل بالاصمعي وسيبويه والخليل(١). ثم تضاءل هذا الشرط - معرفة اللفة والنحو - الى ان صار عند ابن قدامة المقدسي (١٣٠هـ): «ومعرفة شيء من النحو واللفة يتيسر به فهم خطاب المرب(١١)» بل ان بعضهم جعل «المقدار المتاج اليه من هذه النفون هو معرفة مختصراتها، أو كتاب متوسط من المؤلفات الموضوعة فيها(٢)» وإمثال ذلك.

ولكننا، مع وصول الامر الى هذا الحد لانمدم ان نجد بين هؤلاء الاصوليين من يشكّك في صحة الاعتاد على كتب النحاة، ويوجب على المجتمدين في الشريعة ان يجتهدوا في اللغة والنحو.

فغي اواخر القرن السادس نجد فخر الدين الرازي (٢٠٦هـ) في حديثه عن الطريق الى معرفة اللغة في كتابه (الهصول) يثير مسألة اعتاد الاصوليين على اللغويين والنحويين في نقل مفردات اللغة والنحو، ويشكك في صحة تواترها وآحادها الى ان يقول: «والمَجَب من الاصوليين انهم اتاموا الدلائل على خبر الواحد انه حجة في الشرع، ولم يتيموا البلالة على ذلك في اللغة، وكان هذا أولى، وكان من الواجب عليهم ان بيحثوا في احوال اللغات والنحو، وان يفحصوا عن جرحهم وتعديلهم، كما فعلوا ذلك في رواة الاغبار لكنهم تركوا ذلك بالكلية، مع شدة الحاجة اليه، فان اللغة والنحو، الاحتجاء الله، فان اللغة والنحو،

⁽١) الاحكام في اصول الاحكام للآمدي ١٤٣/٤ وانظر كذلك فواتح الرحوت بهامش المستصفى ٢٦٤/٠.

⁽٧) روطة التاظر لابن قدامة ١٩٩٠.

⁽٣) نقل ذلك الشركاني - في الارشاد ٢٥٣.

يجريان مجرى الاصل للاستدلال بالنصوص... النع(١) ...

والفخر الرازي في هذا يعيد للبحث اللغوي عند الاصوليين بعض اعتباره الذي جنى عليه تخفيف الغزالي.

وفي المقرن الثامن نجد اصوليا مثل ابي اسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) يظهر على الناس بكتاب يعتبر بدعا في اصول الفقه هو كتاب (الموافقات) فيذهب شوطا بميدا في تقرير المسألة والاحتجاج لها، يقول:

« فان كان ثمَّ علم لا يحصل الاجتهاد في الشريعة الا بالاجتهاد فيه ، فهو بلا بد مضطر اليه ، لأنه اذا فرض كذلك لم يكن في المادة الوصول الى درجة الاجتهاد دونه ، فلا بد من تحصيله على تمام ... والاقرب في الملوم ان يكون هكذا علم اللغة العربية ، ثم يملل ذلك به «ان الشريعة عربية ، واذا كانت عربية فلا يفهما حتى الفهم الا من فهم اللغة العربية حتى الفهم لانها سيان في النمط ، ما عدا وجوه الاعجاز ، فاذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدئ عنى فهم الشريعة ، او متوسط في فهم العربية فهو مبتدئ عنى في الشريعة ، فاذا انتهى الى درجة الغاية في الشريعة ، والمتوسط في فهم المربية كان كذلك في الشريعة ، فكان فهمه فيها حجة ، كما كان فهم المحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهمه القرآن حجة ، فمن لم يبلغ شاوهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة ، فمن لم يبلغ شاوهم حجة ، ولا كان قولم متبولا ، فلا بد من ان يبلغ في العربية مبلغ الاثمة فيها: حجة ، ولا كان قوله متبولا ، فلا بد من ان يبلغ في العربية مبلغ الائمة فيها:

ثم لا يترك الشاطمي موضوعه دون أن يرد على هؤلاء الذين فهموا من تخفيف الفزالي عدم اشتراط الاجتهاد في اللفة والنحو، فيتول: أن اشتراط الفزالي: «القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستمال الى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله، وحقيقته ومجازه، وعامه وخاصه -

⁽١) انظر المزهر للسيوطي نقلا عن الحصول ١١٨/١ وانظر القوال الرازي والرد عليه في المزهر ١١٥/١ -١٠٠ وارشاد المعمول للشوكاني ١٥ - ١٦ وفي مفاصات الهتهدين للشيخ محمد بن يونس الربيمي الحلي الورقة ٣٩ من مخطوطة مكتبة كاشف النطاء برقم ٣٩٧.

⁽٢) الموافقات ١١٥/٤.

الى آخر ما اشترط الفزائي - هذا القدر لا يحصل الا لن بلغ في اللغة العربية درجة الاجتهاد ، واما قوله: «انه لا يشترط ان يبلغ مبلغ الخليل والمبرد، وان يعلم جميع اللغة ويتمعتى في النحو ، فهذا - عند الشاطبي - لا يتنافى مع اشتراط الاجتهاد، لأن الذي نفى اللزوم فيه: من العلم بجميع اللغة والتمعتى بالنحو، ليس هو المقصود بالاشتراط أذ المقصود بالاشتراط هو تحرير المجتهد فهمة بحيث يضاهي العربي في فهمه للخطاب وليس من شرط العربي ان يعرف جميم اللغة ويتعمّى بالنحو، وكذلك المجتهد في العربية، وكذا المجتهد في الشريمة(١).

وخلاصة ما انتهينا اليه من هذا البحث ان القواعد التي توصل اليها الاصوليون في فهمهم لمداليل الالفاظ والصيغ والتراكيب العربية فيا نسميه برانحو الاصوليين) كانت باجتهاد منهم مبني على استقرائهم للكلام العربي الفصيح ومعرفتهم التامة بأوجه دلالاته الحتلفة سواء في دلالة الهيئات المفردة كالاقمال والصفات، ام الهيئات المركبة كالجمل الحبرية والانشائية، وما تعدل عليه الجملة، لا في على النطق، من بحوث اطلقوا عليها اسم (المفاهم) كمفهوم الشرط، والوصف، والحصر، والفاية وامثالها، ثم في الدلالة السياقية للنس مجملته من اشارة، وعبارة، واقتضاء، وتنبيه وغير ذلك من بحوث لم يسبقهم اليها ذوو الاختصاص من اللفويين.

قال في شرح التحرير وهي: «احكام كلية لفوية استخرجها اهل هذا العلم - اي الاصول - من اللغة العربية باستقرائهم اياها افرادا وتركيبا لاقسام من العربية جعلوها مادة له، وان كانت هذه الاحكام في نفس الامر لست مدونة قدله()».

صحيح ان بعض بحوثهم في اللغة والنحو لا تكون مادة لعلم الاصول، لعدم توقف عملية الاستنباط عليها، ولكنها كانت بحوثا لغوية في غاية من الدقة، وقد سبقوا فيها جهود اخوانهم اللغويين دقة ملاحظة، وشمول

⁽١) الواققات ١١٦/٤ - ١١١٧ .

۱۹۲ – ۱۵/۱ (۲) التقرير والتعبير ۱۵/۱ – ۱۹۰

عرض، وجدة نتائج، امثال آراء ابن حزم الظاهري في اسباب غو اللغة وتطورها واسباب ضعفها، واشارته المبكّرة الى الملاقة بين ما نسميه اليوم بـ (اللغات السامية) - السريانية والمبرانية والمربية - واعتباره هذه الثلاثة دلغة واحدة في الاصل وقد تبدلت بتبدل مساكن اهلها فحدث فيها جرش - أي احتكاك - كالذي يحدث من الاندلسي اذا رام نغمة اهل المتيروان، وان اختلافها لم يكن اكثر من اختلاف اللهجة بين اهل قرطبة واهل فحص البلوط، الى آخر ما استدل عليه من ذلك(۱).. وهو رأي لم يكن معروفا عند اللغوبين العرب، بل ولا عند غيرهم قبل البحوث اللغوية «لمئون المرب، بل ولا عند غيرهم قبل البحوث اللغوية دالمئة نقاره الله المثار اليه المثليل من ان الكتامنيين «كانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية(۱)».

وامثال بحوث القاضي عضد الدين الايجي والحشين على شرحه كالهقق الجرجاني وسعد الدين التفتازاني، في الوضع اللغوي وتقسيلتهم الوضع والموضوع له الى العام والخاص، وتحديدهم من بين ذلك وضع الحروف ووضع الهيئات والنسب⁽⁷⁾. ثم تعقيب الاصوليين من الامامية والزيدية في كل من النجف واليمن على تقسيات الوضع هذه وما نتج عنها من بحوث (الممنى الحرفي) ووضع الهيئات والمركبات.

ثم بحوث المدرسة الاصولية في النجف عن دلالة الفعل، وانكارها على النحويين دلالته عندهم على الزمن، لا بمادته ولا بهيئته، واذا دل على الزمن المعين فاغا بدل بالاستمال وبالقرائن الختلفة، لا بالوضع اللغوي والصيغ المناصة.

ثم بحشهم في اصل الاشتقاق، وانكارهم على البصريين والكوفيين معا ان يكون المصدر او الفعل اصل المشتقات، وذهابهم الى ان المادة اللغوية السارية بين كل المشتقات هي الاصل، وان كل مشتق، بما له من هيئة خاصة، فرع قائم بداته، لا يمكن ان يكون اصلا ولا فرعا لمشتق آخر،

⁽١) الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ٢١/١ = ٣٣.

 ⁽٧) كتاب المين مادة (ك نع) ٢٣٣/١ تحقيق الدكتور عبد الله درويش.

⁽۲) شرح المحتصر ۱۸۵/۱ – ۱۸۹

وهذا ما تنبهت له بعض البعوث اللغوية الحديثة واعتبرته فها جديدا للاشتنات(١٠).

ومثل هذه البحوث كثير بما يأتي في صلب الرسالة ونرجو ان نضيف بدراستنا له شيئا قد يفيد منه الدرس النحوي المماصر.

⁽¹⁾ انظر الدكتور تام حسان اللغة العربية مناها وسيناها من ۱۲۶ - ۱۲۹ وقد الكر عبد الله امين قبله رأي الكوفيين والبصرون منا في اصالة للصدر والفصل الا انه اعتبر ان اصل المشتفات عني اسياء المطلق واصاء الاعيان والاصوات وغيرها من الاسياء الثناقية والثلاثية التي اشتقت منها اللغة كلها من ۱۵ و من ۱۵ وما بعدها من الاشتفاق.

أقسيام الكلة

تقسيم الكلمة عند التحويين - تقسيمها عند قدماء الاصوليين - تقسيم الاصوليين الحمدثين: معنى الاسم.. معنى الحرف.. معنى الفعل.. لماذا كانت الاقسام ثلاثة..؟

أ - المائز بين المتتات الاسبية والنملية.

ب - الاساء المبهمة.

تعقيب على نتائج التقسيم عند الاصوليين التقسيم المقترح حسب الأسس التي وضعها الاصوليين للتايز بين الاقسام.

تقسم الكلبة عند النعوين

التحويون، من أقدم عصبورهم، قسموا الكلمة ثلاثة أقسام: داسم، وقعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا قعل(١) » ولم يشدُ أحدٌ منهم ، عن هذا التقسيم، الا ما ذكره ابو حيان عن ابي جعفر احد بن صابر، من انه زاد قسيا رابعا سباه: (الخالفة) وهو اسم الفعل(٢)، ولم يوافقه احد منهم في ذلك الا بعض الدارسين المدثين(٦).

وكانوا في تقسيمهم الثلاثي هذا يرجمون الي:

- ١ -- «الاستقراء التام هند بعضهم او الناقس هند البعض الآخر -من الله العربية، كأبي عمرو، والخليل وسيبويه ومن بعدهم(ا) ».
- ٧ الاثر النسوب الى « امير المؤمنين على بن ابي طالب صلوات الله عليه ، اهني قوله: الكلام اسم وفعل وحرف الغ(ه) » وقد استدل به كل من الزجاجي والسيوطي(١).
- ٣ ادلة عقلية على عدم القسمة الحاصرة، اشار الى بعضها الزجاجي في

الكتاب ٢/١. (1)

حاشية نصة الله الجزائري على الفوائد الفيائية ص ٦ والاشياء والنظائر النحوية ٢/٣ والصبان على (v)

الاشبوق ٢/١-الدكتور قام حسان اللغة المربية ممتاعا وميناها ٨٩ و١١٣٠. (4)

الاشباء والتطائر ٢/٢ وحاشية العدوى على شدور الذهب ٢١/٦. (1)

الايشاح ٤٧ - ٤٧٠ (a)

الاشياء والنظائر ٢/٢٠ (4)

الايضاح والكال الانباري في اسرار العربية، والسيوطي في الاشباه والنظائر النحوية وغيرهم.

والذي يهمنا التعرض له هنا هو هذه الادلة، لكشف وجهة نظر التحويين في حصر اتسام الكلمة بهذه الثلاثة، لتخلص من ذلك الى وجهة نظ الاصوليان في هذه القسمة.

وقد كان استدلالهم العقلي على هذه القسمة الحاصرة – على اختلاف عباراتهم – تنظر الى الكلمة المفردة من وجهتين مختلفتين:

١ - من وجهة نظر تأليفية لفظية، اي من ناحية صلاحية وقوع المفرد (ركنا) في تأليف الجملة، فيا كان صالحا لأن يقع في الجملة مسندا ومسندا اليه، فهو: الاسم، مثل (زيد) و(قائم)، وما لا يصلح الا ان يكون مسندا فقط فهو: الفعل مثل (قام)، وما لا يصلح للوقوع مسندا ولا مسندا اليه فهو الحرف مثل (من) و(عن) وغيرها، ومن هذا الباب ما نقله السيوطي عن ابن معط (- ٩٦٨هـ) من «ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه، وهو الاسم، واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل، واما الا يصح الاخبار عنه ولا به وهو المرف(۱)» ومثل ذلك ذكر الانبارى(۱).

وعلى وجهة النظر هذه جاءت تعريفات بعض النعوبين للاسم بأنه: (ما جاز ان يخبر عنه) وهو المنسوب للاخفش الاوسط^(٣) والجرجاني⁽¹⁾، وتعريف النمل بـ(ما اسند الى غيره ولم يسند غيره اليه) وهو المنسوب لافي علي^(ه).

وبعض النحويين يرد هذا الدليل، بأن القسمة فيه غير حاصرة، اذ ان هناك قسما رابعا هو (ان يخبر عنه لا به) وسواء وجد هذا القسم ام لم يوجد، فان مجرد احتاله على بالحصار القسمة(١) على ان بعضهم مثل لوجود

⁽١) الاشباء والنظائر ٣/٢.

⁽٢) اسرار العربية ٤٠

⁽v) الايضاح 14·

⁽¹⁾ مسائل خلافية ٥١٠

⁽ه) نفسه ۱۸۰۰

 ⁽٦) انظ رأي ابن اباز، ورأي ابن حشام في الاشباه ٣/٣٠.

هذا القسم بضائر الرفع المتصلة(١).

٧ - اما وجهة النظر النحوية الاخرى، فهي وجهة نظر معنوية، اي ان التسعة الثلاثية تنبني على اساس التايز في (دلالة) اقسام الكلمة على المعاني التي وضعت لها، بغض النظر عن صلاحيتها للتأليف، وعلى هذا الاساس يجري ما ذكره ابن الحاجب (- ٣٤٦هـ) في كافيته من ان الكلمة «اما ان تدل على معنى في نفسها، او لا الثافي: الحرف، والاول: اما ان يقترن بأحد الازمنة الثلاثة، اولا، الثافي: الاسم، والاول: الفعل» وقد علق الرضي (٣٨٦هـ) على ذلك بأن: «هذه التسمة دائرة بين النفي والاثبات، فتكون حاصرة، اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان، فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاتسام، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله(٢)».

واكثر النحويين بنوا تقسيمهم وتعرينهم للاقسام على وجهة النظر هذه.

فالاسم: «كلمة دلّت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محسلً » وهو تعريف السيرافي (٣). و «الفعل: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان اما ماضي، واما حاضر واما مستقبل (١) » و «الحرف: ما دل على معنى في غيره، نحو من والى وثم (٥) ».

هذا هو تقسيم الكلمة عند النحويين وهذه اشهر تمريفاتهم لها، فلننظر وجهة نظر الاصولين في ذلك:

التقسم عند قدماء الاصوليين

وقد سار قدماء الاصوليين على هذا النهج من تقسيم الكلمة وتعريف اقسامها. يقول الغزالي (٥٠٥هـ): «وحَدُّهُ - يعني الاسم -: ما يشعر بسمى من غير اشارة الى زمن محصّل، والفعل يخالف الاسم في خاصيته،

⁽١) الاشباء ج ١/٥،

 ⁽٣) شرح الكافية للرضي ٧/١ وانظر كذلك ابن هذام في شرح شدور الذهب ٣٣/١ والاشمولي ٣١/١.
 (٣) ابن بعيش ٣٢/١.

^(£) اصول ابن السراج ٤١/١ .

⁽٥) الزجاجي في الأيضاح ٥٥.

وهي: صبغ دالة على احداث مشعرة بزمان منقسم انقسام الزمان من ماضي، وحاضر، ومستقبل، واما الحرف – فهو – الذي جاء لمعنى تنعدم خاصية الاسم والفعل فيه، ويظهر المعنى في غيره(١) ».

وقد تأثر قدماء الاصوليين، في حصرهم للكلمة بهذه الاقسام الثلاثة، بوجهتي النظر النحويتين اللتين اشرتُ اليها سابقا:

أ - فتجد الآمدي (٦٣١هـ) في الإحكام يقسم المفرد بطريقة لا تحتلف كثيرا عن وجهة النظر التأليفية السابقة، فيقول: المفرد «اما ان يصح جمله احد جزئي القضية الخبرية، التي هي ذات جزئين فقط او لا يصح، قان كان الاول قاما ان يصح تركب القضية الخبرية من جنسه، او لا يصح، قان كان الاول فهو الامم، وان كان الثاني فهو الفعل، واما قسيم الاول فهو الحرف(١)».

الا أن الذي يؤخذ عليه، أنه حين أراد أن يعرف الاقسام لم ين تمريناته لها على طريقته في تقسيمها، كما قمل الفريق الأول من النحويين، أي أنه لم يجمل (الاسناد) وعدمه أساس التايز بين الحدود، بم حمل دلالة كل من عذه الاقسام على معناه (فسلا) مائزا بين الاقسام، واستمار تعريفات الفريق الثاني من النحويين فقال عن الاسم عود: «ما دل على معنى في نفسه ولا يلزم منه الزمان الخارج عن معناه لبنيته (ا)» و «الفعل: ما دل على حدث مقترن بزمان محصل(ا)» و والحرف: ما دل على معنى في غيره (ه)».

اما العضد الانجي (- ٧٥٦ هـ) في شرحه على مختصر ابن الحاجب،
 والاسنوي (- ٧٧٧ هـ) والسبكي (- ٧٥٦ هـ) في شرحيها على منهاج
 البيضاوي، فقد سلكوا طريقة ابن الحاجب في كافيته، اي الطريقة

⁽١) المنخول من تهليقات الاصول ٩٩ سـ ٨٠.

 ⁽⁷⁾ الاحكام في اصول الاحكام ١٧/١ - ١٨.

⁽٢) الاحكام في أصول الاحكام ١٨/١.

⁽۱) نتبه ۱/۲۵.

⁽a) ننبه ۱/۷a.

التي كان التايز فيها على اساس الدلالة، لا الاسناد، فتالوا - والنص للمضد -: «اللفظ المفرد ينقدم الى اسم وقعل وحرف، ووجه الحصر مشهور، وهو انه اما ان يستقل بالمفهومية اولا، الثاني: الحرف، والاول: اما ان يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة اولا، والثاني: الاسم، والاول: الفعل، وقد علم بذلك حد كل واحد منها، للاحاطة بالمشترك وهو الجنس، وبا به يتاز كل عن الآخر وهو الفصل!) ».

والجديد في تعريفات هؤلاء انهم اضافوا قيدا جديدا لدلالة الفعل على الازمنة - الثلاثة - ، لم يذكره النحويون، وهو (قيد الميئة) فقالوا: الفعل ما دل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة، وقد على التفتازاني (٧٩١ هـ) في حاشيته على شرح المختصر بان: «هذا القيد مراد في تعريف النحاة، وان لم يصرحوا به، احترازا على يدل على الزمان بجوهره كالامس والفد(٢) م.

وكلام السعد هذا وارد لأن سيبويه كان يقول: دواما النعل فأشلة الحذت من لفظ احداث الأساء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع (٣) ء وأحداث الاساء هي المصادر والامثلة المبنية منها هي المسيغ المشتة منها.

وعلى اي حال لم يأت قدماء الاصوليين بجديد عها سبق للنحويين ان وضعوه من اسس في التمييز بين اقسام الكلمة وفي تحديد كلي من اقسامها.

تقسم الاصوليين الحدثين

اما المدرسة الاصولية الحديثة في النجف، فهي وان قسمت الكلمة ال السامها الثلاثة المروفة، يختلف تكييفها لهذه القسمة، وتحديدها الاقسام

⁽١) شرح الهتصر ١٣٠/١ وانظر شرحي الاستوي والسبكي ١٣٣/١ - ١٣٣ مع ملاحظة أن الناطقة يشتطون للتمويف بالحد الثام أن بذكر جنس المرض وفضله، ويظهدون (المهنس) الفهوم الذي يعلمن عليه وصل غيره وبا (فنصل) الفهوم الذي يميزه من غيره، فتعريف الانسان باله: (سيوان ناطق) تكون كلية (صيوان) جنسا لايا تنصل الانسان وغيره، وكلية (ناطق) ضعلا لأيا تجزه من سائر الحيوانات.

⁽٢) حاشية السعد على شرح عتصر ابن الحاجب للعضد ١٢٠/١.

⁽۲) الكتاب ۲/۱.

بطبيعته عن نبج النحويين وقدماء الاصوليين، وذلك لتوسع نظرتهم الى (دلالة) الكليات على معانيها، من حيث الوضع والموضوع له، كما يأتي تفصيله في مواضعه من الرسالة، ولكني اشير هنا الى بعض الاسباب التي جعلت نظرتم لتصنيف المفردات وتمايزها مختلفة عن نظرة النحويين ومن تبعهم من الاصوليين واهمها:

انهم لا يقرون دلالة الفعل على الزمان؛ لا بادته ولا بهيئته - كما
 سيأتي - لذلك لم بجعلوا الاقتران الزماني ماثزا بين الاسم والفعل.

٢ - وانهم حين حللوا اوضاع المغردات اللغوية، من حيث دلالتها على
 معانيها - وهو اساس التايز عندهم - وجدوها مصنفة في فئتين:
 أ -- فئة المعاني الاسمية، اي التي يكن ادراكها بصورة مستقلة عن

 ا -- فته المعلق الاسمية، اي التي يكن ادرائها بصورة مستقلة عن الجملة، وأدخلوا في هذه الفئة الاسباء وموادًّ الافعال، اي اصول اشتقاقها.

ب -وفئة الماني الحرفية، وهي التي لا يكن ادراكها بصورة مستقلة عن الجملة، واتما هي (روابط) لا يتم تأليف الجملة، يدونها. وفي هذه الفئة ادخلوا حروف المعاني وهيئات الافعال، وهيئات الجمل، وعلامات الاعراب، وبعض الضائر واللواحق التي تؤدي معنى غير مستقل ها تتملق به.

ومنتضى هذا التصنيف ان يكون التقسيم عندهم ثنائيا - اي اسم وحرف - الا ان طبيعة الفعل واساس تكوينه من (مادة) تلحقه بالاساء و(هيئة) تلحقه بالحروف جعلهم ببذلون جهدا ملحوظا في جعله قسما عيراً، هن الاسم والحرف كما سنشير اليه قريبا.

ولايضاح فكرتهم عن تحليل المفردات وتصنيفها، نأخذ جلة مثل: (قدم عمد من البصرة) ونتمرّف معاني مفرداتها، للاستعانة بها على ما يريده الاصوليون من هذا التصنيف.

وسنلاحظ في هذه الجملة ما يلي:

- معتى الاسم

ان كلمة (عمد) او كلمة (البصرة) تحتفظ بدلوها وصورتها الذهنية سواء كانت جزء من هذه الجملة ام لم تكن، اي انها كلّها خطرت في الذهن خطر ممناها ومسمّاها الذي وضعت له، فهي اذن حاكية عن هذا المسمى حكايةً المرآة عن الصورة المرتسمة فيها، من اجل ذلك يطلق الاصوليون على المعافي الاسمية مصطلح (الممائي الإخطارية)، «والمعنى الاسمي - كا يقول المواقي - عبارة عن المصورة التي تحضر في الذهن، ويكون لها مطابق في المعانج ب عبارة عن المصورة التي تحضر في الذهن، ويكون المائية فلي المائي الإخطارية، فمعنى اللفظ هو نفس تلك الصورة، واما مطابقها فليس بالمائي الاخطارية، فمعنى اللفظ هو نفس تلك الصورة، واما مطابقها فليس نفسه) او (ما انبأ عن المسمى) الى ان المعنى الاسمي له استقلال في الذهن، وان (الاسم) يحكي وينبيء عن هذا المعنى المستقل ذهنا، ولا فرق بين ان يكون هذا المعنى من الذوات كزيد والبصرة، ام من المائي كالقيام والقعود وامثالها، فكل منها موجود في نفسه.

٢ - معنى الحرف

اما كلمة (من) التي نفترض ان معناها في جلة (قدم محمد من البصرة) هو (الابتداء) اي النسبة الابتدائية بين القدوم والبصرة، فانها، لو فصلت عن جلتها لما كانت دالة على هذا المنى قطعا، اي انه ليس لها صورة في اذهاننا يكن ان (تحكي) كلمة (من) عنها، وان كان وجودها في داخل الجملة شرطا اساسيا لفهم معنى الجملة، لانها هي التي ربطت القدوم بالبصرة، فمعنى (من) اذن موجود لكن بوجود طرفي النسبة: القدوم والبصرة، ولذلك يطلقون على المنى الحرفي اسم (الوجود الرابط).

وتعريف الحرف على هذا الاساس بأنه: (ما دل على معنى في غيره) تعريف سديد، الا ان كثيرا منهم يميل الى تعريفه بأنه (ما اوجد معنى في

⁽١) تقريرات الشيخ ضياء العراقي (بدائع الافكار) ٤٣/١٠.

غيره)، اي ان نستبدل كلمة (دلاً) بكلمة (أوجَدَ) بحجة: «ان الدلالة تستدعي ثبوت المدلول وتقرَّره، والمغروض انه ليس للمعنى الحرفي تقرَّر وثبوت^(۱)».

ونخلص من ذلك الى ان المعنى الاسمي هو: كل معنى يمكن تصوره وادراكه مستقلا، دون انتظار ربطه بكلمة اخرى، ويقابله المعنى الحرفي وهو: كل معنى لا يمكن تصوره أو وجوده الذهني الا في سياق جملة او ضمن كلمة اخرى.

٣ - معنى الفعل

اما الفعل فاننا نلاحظ ان كلمة (قَدِم) في جلتنا: (قدم محمد من البصرة) تدل على ما يحصل باذهاننا من معنى كلمة (القدوم) - وهو معنى يمكن ادراكه بصورة مستقلة - ومعنى ذلك ان الفعل يدل على ما يدل عليه الاسم، الا أنّ دلالته ليست مقصورة على ذلك، لأنه لو كانت كلمة (قدم) تدل على معنى القدوم فقط، لصح وضمها في مكانها ولساخ لنا ان نقول: (القدوم محد..) بدلا من (قدم محد..) ولكن الجملة تكون عبر مترابطة، وهي بحاجة الى عملية (شَدًّ) لجزئيها: القدوم .. ومحد. من اجل ذلك اقتضى الوضع اللغوي ان نشتق من مادة القدوم (هيئة) بصيغة (قَمِلَ) تسهل لنا عملية ربط القدوم بحمد، او نسبته اليه.

فهيئة (قدم) اذن تدل على (نسبة) تحقق القدوم من محمد، كيا ان كلمة (مِن) تدل على (نسبة) ابتداء القدوم من البصرة، ونخلص من ذلك الى ان مدلول (هيئة الفعل) هو نفس مدلول (الحرف) بمنى ان كلا منها معنى نسبي، لا يمكن تصوره في الذهن بصورة مستقلة عن المنسوب والمنسوب اليه، فاذا تذكرنا ما لاحظناه من ان مدلول (مادة) الفعل هو نفس مدلول (الاسم) ظهر لنا: ان معنى الفعل مركب من معنى الاسم ومعنى الحرف لأنه يدل بادته على معنى (القدوم) وبصيغته على نسبة ذلك المعنى الى فاعلي ما.

⁽١) تقريرات الناثني (فواكد الاصول) ٢٣/١.

لاذا كانت الاتسام ثلاثة؟

من هنا نشأ سؤال بعض الاصوليين عن تثليث القسمة. بمنى انه اذا كان الفعل مركبا من الاسم في (مادته) والحرف في (صيفته) فلإذا يعتبر قسما ثالثا من اقسام الكلمة؟ وما هو المائز بينه وبين قسيميه؟

أ - فان كان المائز بين الفعل وبين قسيميه أنّ له وضمين: وضعا لمادته، ووضعا لصيغته، والاسماء والحروف موضوعة بوضع واحد لموادها وصيغها، فان هذا التايز غير كاف، لأن كثيرا من الاسماء كذلك، فالمصادر، واسماء الفاعلين والمفعولين وامثالها من الاسماء المشتقة، مع انها من قسم موضوعة بوضعين ايضا، لكل من المادة والصيفة، مع انها من قسم الاسماء.

ب -وان كان المائز بينه وبين تسيميه هو: اشتال الفعل - مع المنى الاسمي المستقل بالمفهومية - على معنى حرفي غير مستقل بالمفهومية ، فان قسما من الاسماء كذلك ، فالمبهات: كالضائر ، واسماء الاشارة ، والاستفهام ، والموصول ، واسماء الافعال وغيرها مشتملة ايضا على المعافي الحرفية لعدم استقلالها بجمانيها خارج نطاق الجملة(۱).

والنائني صاحب هذا السؤال هو الذي اجاب عنه، وان كانت الاجابات الاخرى موجودة ضمن البحوث الموسمة - عنسد غيره من الاجابات الاخرى موجودة ضمن البحوث الموسين - في وضع المشتقات، ودلالة هيئاتها المختلفة فيا يأتي الحديث عنه مفصلا، ولكني سأشير هنا الحى ما يتعلق بالتمييز بين اقسام الكلمة عند النائني.

أ - المائز بين المشتقات الفعلية والاسمية

فها يتعلق بالتمييز بين الافعال والاساء المشتقة المشتركة بتعدد الوضع فهها، لا بد من الاشارة الى اصل الاشتقاق عند الاصوليين - وان كان التفصيل فيه سيأتي في محله - وذلك لمعرفة دلالة ما يشتق منه من الافعال والاسعاء.

⁽١) تقريرات النالتي (اجود التقريرات) ٢٣/١.

واصل الاشتقاق عند الاصوليين المتأخرين هو المادة (الحام) اي الحروف الاصول، او الحدث الساذج العاري عن كل صيغة تضيف اليه خصوصية ما، فالضاد، والراء، والباء، لا يمكن التلفظ بها الا ضمن صيغة (ضرب) او (ضروب) او غيرها، كذلك ليس لهذه المادة بذاتها معنى متحصل (بالفعل) واغا هو (معنى بالقوة) أي أنه معنى قابل للفعلية والتحصل بعروض احدى هذه الصيغ عليه، فيؤدي بصيغة (ضارب) معنى لا يمكن أن يؤديه بصيغة (ضروب)، نضير (مادة) الحشب أو الحديد التي يمكن أن يؤديه بصيغة (ضبرا)، أو صندوقاً، بعروض (الصور) المختلفة عليها، ولا يمكن أن يؤدي الكرسي – بادته وصورته – ما يراد من الشباك أو الصندوق لتباين وظيفة كل منها.

من هنا رفض الاصوليون ما قيل من اصالة المصدر او النعل، لأن كلا منها له مادة وصيفة يؤدي بها معنى يباين المنى الحاصل من مادة الآخر وصيفته، فلا يعقل ان يكون احدها مبدأ اشتقاق الآخر.

فمصدر الاشتقاق اذن هو (المادة) العارية عن كل صيغة، واذا كانت المادة (ضرب) هي مصدر الاشتقاق، فلنعد الى تلك المادة لنجد من سبكها بتلكم الصيغ نوعين متايزين من المشتقات:

١ - نوعا يؤلّف مع المادة معنى افراديا متحصلا في الذهن بصورة مستقلة، اي من دون حاجة لتركيبه مع شيء آخر بواسطة (النسبة التامة) وهذا النوع يشمل: المصادر، واساء الفاعلين والمفعولين وامثالها من المشتقات الاسمية على اختلاف معانيها، من اجل ذلك يكون التلفظ بصيفة (ضارب) او (مضرب) موجبا لخطور معناها في الذهن. ويصح ان يقع كل من هذه الالفاظ، ضمن التأليف، (مسند) و (مسندا اليه) وقابلا للحركات الاعرابية الختلفة، لتقبّل هذه الالفاظ المعاني النحوية المقتضية للاعراب.

ونوعا آخر يؤلف مع المادة معنى تركيبيا غير مستقل بالمفهومية الا من
 جهة تركبة واسناده، اي من جهة نسبة مادته الى فاعل ما، وهذا

النوع يشمل صيغ الافعال من الماضي والستقبل والأمر، وذلك لاننا اذا حللنا الفعل (ضَرَب) - مثلا - الى جزئيه - المادة والصيغة - فضنجد كلا منها غير مستقل بمفهومه، فإدتها (ضرب) ليس لها بذاتها معنى متحصل - كا قلنا - وانما هو معنى قابل للتحصل بعروض الصيغ عليه، وصيغتها (فَعَلَ) بذاتها لا تدل الا على النسبة، والنسبة معنى حرفي غير متحصل ايضا، فكلا جزئي الفعل اذن ليس له استقلال بالمفهومية.

ومع ذلك يبقى للغمل حظ من الاستقلال، وذلك عند عروض الصيغة على المادة القابلة للتحصل، فاذا كانت صيغته لا تدل الا على النسبة والاسناد للفاعل، كان الغمل مستقلا لكن من جهة الاسناد فقط، ولذلك فهو لا يقم ضمن التأليف، الا (مسندا) فقط.

وبهذا العرض الموجز لنظرية النائني نصل الى ان الغمل - عنده -حقيقة ثالثة متوسطة بين حقيقتي الاسم والحرف.

فقوام حقيقة الاسم: انه مستقل بالمفهومية تماما، ولذا يقع مسندا ومسندا المه.

وقوام حقيقة الحرف: انه غير مستقل اصلا، ولذا لا يقع مسندا ولا مسندا المه.

وقوام حقيقة الفعل: انه مستقل بالمفهومية لكن من جهة الاسناد فقط، ولذا لا يقع الا مسندا فقط^(۱).

ب - الاسهاء المبهمة

أمًّا ما أثاره النائني من ان الاساء المبهمة مشتملة على المعاني الحرفية، وتساؤله عن الماثر بينها وبين الافعال المشتملة ايضا على المعاني الحرفية، فقد اجاب عنه: دبأن الافعال تخطر معاني مستقلة بلحاظ حركتها وخروجها عن قابلية الاستقلال الى الفعلية من جهة عروض الحيئة عليها، بخلاف الاسعاء

ملخصة بتصرف عن تقريرات بحث الناشي في كل من (اجود التقريرات للعبد الحقوقي ٢٣/١ - ٣٦ وقوائد الاصول للكاظمي ٢٣/١ - ٢٤ ومنتهى الاصول للبجزدي ١٨٨١٠.

التي أشرِب فيها معاني الحروف، كاساء الاشارة، واساء الافعال، لانها غير مشتملة على مادة وهيئة موضوعتين بوضعين حتى تخرج المادة الى الفعلية بعروض الهيئة عليها(١) ».

وطبيعي ان المقصود بهذه الاجابة هو: التمييز بين المبهات والأفعال، وهي صالحة لذلك، ولكنها لا تصلح لبيان حقيقة المبهات من جهة المائز بينها وبين الحروف، وبينها وبين الاساء الاخرى، لذلك قلا بد من الاستمانة باقوال الاصوليين الآخرين.

وهناك رأيان في الاسهاء المبهمة، وما يلحق بها من اسهاء الافعال والاصوات، وكل من الرأيين يربطها بالمعاني الحرفية غير المستقلة.

ا - فالذي يذهب الى ان الحروف معانيها (معان ايجادية) اي انها لا (تمبر) كالاساء، عن صور موجودة في الذهن قبل استمالها في جلة ما، واغا استمالها في الجملة هو الذي يوجد معناها الرابط بين المفردات - كما سيأتي بيانه - يرى ان الاساء المبهمة كذلك: «فان (هذا) وضعت لاحداث الاشارة الى الشيء وما مَثْلُه الا كمثل تحريك الاصبع او العين للاشارة.. وقس على ذلك الحال في الضائر والموسولات، فان (انت) وضعت (آلة) لاحداث المخطاب، و(مَن) و(ما) آلة تعيين الشيء من حيث المسلة وهكذا ع.. «والفرق بين (صه) و (سكوت): ان الاول (آلة) احداث نفس المفهود، والثاني آلة (حكايته (الع)).

فالمبهات اذن مفايرة في معانيها لمعاني الاسهاء، ذلك لأن المعاني الاسمية كلفظ (الاشارة) و(الخطاب) و(السكوت) لها صور مستقلة في الذهن تحكي عنها هذه الكلبات، سواء كانت مستعملة في جلة ام لا - اما معاني كلمة (هذا) و(انت) و(صه) فليس لها صور ذهنية مستقلة يكن ان تحكي عنها هذه الكلبات، واغا يحدث معنى هذا، ومعنى انت، ومعنى صه عند استعالها في الجبلة فقط.

 ⁽۱) النائني (اجود التقريرات) ۲۵/۱.

⁽٣) التبريزي في الشتقات ١٢٠

٣ - اما الذي يذهب الى ان معاني الحروف (معان اخطارية) كالاسعاء اي انه كما يكون للفظ (زيد) ولفظ (دار) في جلة: (زيد في الدار) صورة ذهنية هي مفهوم زيد ومفهوم دار، كذلك يكون للفظ (في) صورة ذهنية هي مفهوم ذلك التحبير الخاص الواقع بين زيد والدار، وغاية ما بينها من فرق، أنّ مفهوم (في) لا يخطر في الذهن الا مع خطور متعلقيه: زيد والدار، لكونه صورة الربط الخاص بينها، اما مفهوم زيد، او مفهوم دار فلعدم قيامه بغيره يمكن خطوره في الذهن بصورة مستقالة(١).

صاحب هذا القول - وهو الشيخ ضياء الدين العراقي - يرى في المبهات نفس ما يراه في الحروف فعانيها (اخطارية) كمعاني الاسعاء، وهي تشارك اسهاء الاجناس في عمومها، الا انها تفارقها في ان معاني الاجناس مستقلة في التصور الذهني لا يثوبها شيء من عدم استقلال الحروف، بخلاف المبهات فلأنها معان مبهمة تظل شبيهة بالماني الحرفية، فيتوقف تصورها على تصور الخصوصية التي تميزها - وهي الاشارة المتاركبية في اسم الموصول، والفيئة أو الحنطاب، والتكلم في الضمير والعملة في اسم الموصول، والفيئة أو الحنطاب، والتكلم في الضمير ولولاها لما امكن استحضارها في الذهن، كما أن المعاني المرفية لا يمكن استحضار الذهن اياها، الا باقترانها بمدخولها من المعاني السمية(٣) » ثم يزيد على ذلك: بأن هذه المبهات وفائية في تلك المتصوصية بحيث لا يشعر سامع تلك الالفاظ الا بذي الحصوصية، فاذا قلت: (هذا الرجل خير من اخيه) لا يتصور السامع الا الرجل المثار اليه، لا أنّه يتصور اولا معنى مبها (عاما) واغا استعمل في الرجل المثار اليه لكونه مصوادية من مصادية امن مصادية امن مصادية اس مصادية استعمل المدر الله الموادية المناه المعادية من مصوادية الته من مصوادية من مصوادية المناه المدرك على مصوادية من مصورة المدر عصورة الله معنى مبها (عاما) واغا استعمل في الرجل المثار اليه لكونه مصورة المدركة المين مصادية من مصورة الهربية المناه المهائية عليه المباركة المناه المهائية المباركة المناه المهائية المهائية المناه المناه المهائية المهائي

وهو يعلل، بهذا الفناء، كون هذه المبهات من المارف، مع ان الموقة تعنى وضوح المعنى عند الخاطب، لا ابهامه، فيقول: «ولاجل فناء هذا

⁽١) تقريرات المراقي (بدائع الافكار) ١٣/١.

 ⁽۲) المسدر نفسه ۱/۲۷.

⁽٣) نفسه ١/٧٧٠.

المفهوم المبهم العام بمطابقه، بحيث لا يشعر السامع تفصيلا الا بمطابقه الحاص، ذهب اهل العربية الى كون المبهات من المعارف(١) ..

والخلاصة: ان معاني المبهبات، سواء كانت (ايجادية) ام (اخطارية) تظل عند الفريقين معاني غير مستقلة بمفهومها كمعاني الحروف دومن هنا - كها يقول الحقوقي - لا يفهم شيء من كلمة (هذا) مثلا عند اطلاقها مجردة عن اية اشارة خارجية، وعلى ذلك جرت سيرة اهل الحاورة في مقام التفهيم والتفهم، وصريح الوجدان، ومراجعة سائر اللغات اقوى شاهد على ما ذكرناه (۱)».

ومع ذلك بقيت هذه المبهات، في تصنيف الاصوليين للكلمة، داخلة في قسم الاساء لا الحروف.

ولعل السر في ذلك ما لاحظه العراقي من اختلاف وظيفة كل منها، فوظيفة الحرف هي الربط بين اطراف الجملة، اما الاساء المبهمة - كأساء الاشارة وغيرها - فتقع في الجملة اما مسندا او مسندا اليه(٢).

تعقيب على نتائج التقسيم عند الاصوليين

سقت هذا الحديث بطوله، عن تمييز الاصوليين بين اقسام الكلمة، لاصل الى ان المدرسة الاصولية الحديثة بذلت جهدا ملحوظا في التمييز بين المماني الاسمية، والفعلية، والحرفية، لم يألفه الدارسون الاصوليون السابقون، ولا التحويون القدامي، ودراستها لحده المعاني، وان كان يشويها كثير من الروح النسفية البميدة عن طبيعة الدرس اللفوي، الا ان ما يررها انهم وصلوا الى نتائج لم يصلها البحث اللغوي الحديث الا بعد اتصاله بالدراسات اللغوية (المقارنة).

آلًا أن الشيء الذي يؤخذ على دراساتهم الدقيقة لمعاني الكلمات، وتصنيفها حسب دلالتها عليها، أنهم فضلوا البقاء على التقسيم الثلاثي للكلمة، مع انهم توصلوا في مرحلة التمييز بين المفردات الاسمية وحدها الى

⁽١) تقريرات الشيخ صياء المراقي (مدائع الاهكار) ٧٧/١

⁽٢) تغريرات الحوقي (عاضرات في اصول الفقه) ٩٧/١.

⁽٣) بدائع الافكار ٧٣/١.

نتائج تكفي لتقسيم الكلمة، الى اكثر من هذه الاقسام الثلاثة، ورجا كان السبب ان الخروج على التقسيم الثلاثي، الذي وجد مع العربية منذ نشأتها يمتاج الى كثير من الجرأة، وخاصة وانهم اصوليون، ومسألة (خرق الاجاع) والخروج على (الشهرة) من اكثر المسائل دورانا على السنتهم، ولكن الذي يتبعهم في بحوثهم اللغوية يجد انهم خرجوا على اجاع النحويين والاصوليين في مسائل كثيرة مثل: عدم دلالة الغمل على الزمان، واصل الاشتقاق، والمنى المسدري وغيرها عا يأتي تفصيله.

فلا بد اذن من سبب آخر، والذي يبدو لي انه ربا كان السبب كامنا في (النص) المشهور النسبة بين النحويين الى الامام على عليه السلام من انه كتب في رقعة دفعها الى الي الاسود الدؤلي: «الكلام كله اسم، وفعل وحرف، فالاسم: ما انبأ عن السمى، والفعل: ما انبأ عن حركة السمى، والملوث: ما اوجد معنى في غيره(١)» وفيها أيضاً: «واعلم ان الاسباء ثلاثة: ظاهر، ومضعر، وامم لا ظاهر ولا مضعر، وانما يتفاضل الناس يا الاسود، فإلى يس بظاهر ولا مضمر (١)» ويعلق بعض النحاة: «واراد بنكك الاسم المبهم(١)».

وهذه الرواية لم تذكرها كتب الحديث المتبرة عند الامامية، والذين اعتبدوا عليها في تقسيم الكلمة، وفي تعريف الاقسام، من الاصوليين نصوا ايضا على ان الرواية ليست من طرقنا(ع) وبعضهم اعتبر «تصحيح اسنادها عنيها، لا متنها باسنادها(ه)».

وما يؤيد أن السبب الذي عاقهم عن النظر في تقسم الكلمة، طبقاً لنتائج التحليل، هو هذا النص المشهور ما صرح به بعضهم من قوله: «وليس تثليث الاقسام من كلام النحويين حتى يقال: أخطأوا في تثليث الاقسام، بل هو من كلام امير المؤمنين عليه السلام(1) ».

 ⁽١) الفصول الهتارة من الديون والهامن للشيخ الفيد، اختيار السيد المرتضى، طبح النجف ٥٥/١، وانظر نزمة الالهاء للانهاري من ٤ – ٥ وابناه الرواة للقطفي ٤١١ – ٥٠ – ٥٠

 ⁽۲) الترمة.. والاتباء.
 (۳) نزهة الالباء ص ٥٠

 ⁽۲) نزهه ادب، ص ۵۰
 (۱) اجود التقریرات ۲۲/۱۰

⁽ه) الأشتقاق للبهبهاني ص ٣٠

۲۲/۱ قوائد الاصول ۲۲/۱.

التقسيم المقترح على ضوء اسس الاصوليين في التايز

واحسب انه لولا ذلك لكانت الاقسام نتيجة لتمييزهم بين الكلبات خسة: الاسم، والفعل، والحرف، والصفة، وقسم خامس للمبهم، والسبب في هذه القسمة المناسية ان الذي يتتبع ما اثبتوه من فصول وخواص مميزة بين الانواع يجد ذلك قامًا على اربعة اسس متقابلة هي:

- ١ الاستقلال بالمفهومية ... وعدم الاستقلال بها.
- ٢ تعدد الوضع للهادة والصيفة... وعدم تعدده.
 - ٣ النسبة التامة (او الناقصة)... وعدمها.
 - ٤ الوقوع في طرفي الاستاد... وعدمه.

وسنسلك معهم، في تصور الاستفادة من هذه الاسس التي وضموها، الخطوات الآتية:

- أ انهم حين بدأوا بتصنيف الكلبات، حسب دلالتها، وجدوا بعضها (يحكي) او يعبر عن معنى موجود في الذهن، سواء كان واقعا ضبن جملة ام منفردا، وبعضها لا يحكي عن شيء من ذلك، واغا يوجد معناه في حالة ارتباطه بكلمة اخرى. لذلك قسموها الى قسمين: (المستقل في نفسه) كالامها، و(غير المستقل في نفسه) كالحروف.
- ب انهم حين وزعوا المفردات على القسمين الستقل وغير المستقل وجدوا المستقل شاملا لنوعين من المستقلات: الجواهر على حد تعييرهم ويمنون اساء الذات كـ(زيد) و(شجرة)، والاعراض التي تجرض عليها (كالقيام) و(الخضرة). معنى ذلك ان كلبات مثل: زيد، والقيام، والخضرة، وقائم، وخضراء، وقام، وخضير، كلها تدخل في القسم الاول.

كذلك وجدوا غير المستقل شاملا لالفاظ عتلفة: منها ما هو حرف مثل (ين) و(أل) ومنها ما هو اسم مبهم مثل (هذا) و(الذي)، ومنها ما هو (صيفة) من صيغ الكلام العامة، كصيفة (فَمَل) و(فاعل) التي لا يكون لها معنى الا في دخولها على تلك الاعراض، لفرض وبطها

بوضوعها ، فيقال: (قام) عمد .. ومحد (قائم).

فهناك اذن مشكلتان في التقسيم بجب ان نميد النظر اليها: ١ - اعادة النظر في التمييز بين الاساء والحروف، لأن بعض الاساء تدخل فيا هو غير مستقل.

ان بعض الكلبات تتكون من معنى مستقل، ومعنى غير مستقل،
 مثل (قام) و (قام) فجزؤها المادي وهو (القيام) من قسم المستقل،
 وجزؤها الصوري وهو (الصيفتان) من غير المستقل.

ومن هنا وجدت الاسس الثلاثة الاخرى للتمييز الجديد.

ج - ففي التمييز الجديد بين الاساء المبهمة والحروف - مع ان معانيها غير مستقلة - اشار الاصوليون - كها مر قربياً - الى مائز أساس، هو ان الحرف حين يقع في تأليف جملة فليس له وظيفة غير الربط بين المبردات، اي انه لا يقع في اركان الجملة مسنداً ولا مسنداً الله فحين نقول (مرت من النجف الى بغداد) فليست وظيفة (من) و (الى) غير نسبة ابتداء المبير الى النجف، ونسبة انتهائه الى بغداد، على حين تقع الاسهاء المبهمة، كالضائر، والاسهاء الموصولة، والاشارة، في موقع المسند او المسند اليه مثل: (هذا الذي يعجبني).

ولكن هذا المائز، وان كان صحيحا، يبدو انه غير متنع لأن يلحق المهات بالاساء وان ميز بينها وبين الحروف، لأن منطلق التمييز بين الاساء، وغيرها – عند الاصوليين – هو دلالتها على المنى المستقل، وهذا المنطلق يأبى دخولها في الاسم، يضاف الى ذلك انهم عرفوا الاسم براما انبأ عن المسمى) والمسمى له صورة ذهنية يحكي عنها الاسم، فمن اي شيء ينيه المبهم، وليس له – عندهم – صورة ذهنية من غير صورة ما يتملق به من خصوصية (الاشارة الخارجية) او (المسلة) او (الخطاب).

قلا بد اذن من اخراج المبهم من دائرة المعاني الاسمية، ولكننا اذا ادخلناه في دائرة الحروف، خرج منها مجكم صلاحيته للاسناد والاسناد اليه، فلم يبق الا ان تكون له (حقيقة ثالثة) بين الاسم والحرف، فهو يتاز عن الاسم بكونه (غير مستقل) ويتاز عن الحرف بكونه (غير رابط).

والاصوليون وان لم يعتبروه قسما برأسه الا ان هذا ما تنتهي اليه مقدماتهم.

بقي اننا ماذا نسميه؟ فليكن اسمه (المبهم) او فلنستمر له اسم (الكتابة) من احد الدارسين الحدثين الذي قسم الكلمة تقسيا رباعيا: الاسم، والفعل، والحرف، والكتابة، وقد ادخل فيها نفس ما اثار والتباه الاصوليين من المبهات كالضائر، واسهاء الاشارة، والموصول، والاستفهام، واضاف اليها اسياء الشرط. وحجته في ذلك تقرب من حجة الاصوليين فقد رأى «انها كليات ليس لها ممنى خاص، ولا مدلول بعينه، كليات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مساه، كها يدل (رجل) على انسان ذكر لا بعينه، و(امرأة) على انسانة انثى لا بعينها، و(شجرة) على انسان ذكر لا ساق، الى غير ذلك، ولكنها تستعمل في ذلك كله، ولم تكن الكليات المبهات الا اشارات، او كنايات، لانها تشير الى كل ذلك ويكنى بها عن كل ذلك ويكنى بها عن كل ذلك (» و.

ويساعد ما اختاره لها من تسمية ان الكوفيين قديما كانوا يسمون الضيائر بالكنايات وبعض البصريين يقول انها نوع من المكنيات (1). كها ان بعض الاصوليين القدماء جعل عنوان احد فصوله: (الكناية بالضمير 1). كذلك قان الرضي في باب (الكنايات) عد منها اساء الاستفهام واسهاء الشرط كلها 1).

اما اساء الافعال والاصوات فقد تعرض لما بعض الاصوليين

⁽١) الدكتور الخزومي: في النحو العربي: قواعد وتطبيق ٤٦-

⁽۲) این یمیش ۱۵/۳

 ⁽٣) ابن حزم في الاحكام ١/١١٥٠

⁽٤) الرضي على الكافية ١٩٣/٠.

المتأخرين فنفى ان تكون اساء افعال، وارجع بعضها الى ما نقلت عنه من مصادر، وظروف، وجار وبجرور مثل: (رويدك) و (دونك) و وعليك) و بعضها الى الافعال كـ (نزال) و (دراك) لأنه اعتبر ما يأتي على صيفة (فعال) فعل امر حقيقي (١).

د - وفي قسم المستقلات لاحظنا ان المشكلة تختص بما كان متعدد الوضع، فالجامد اسم خالص الاسبية، لانه غير متعدد الوضع، يقول البهبهاني: « إنّ الاصل في الاسباء الاسباء الجامدة، والمشتقات لا تكون اصبيلة في الاسبية.. اذ ليس له - اي للجامد - الا وضع واحد فان مادته موضوعة لمفهوم مستقل، وهيئته الما تكون لحفظ مادته، فمفهومه امر واحد لا ينحل الى امرين: مفهوم مستقل وغير مستقل!»..

من اجل ذلك كان عليهم ان يضعوا اساسا للتفريق بين المفاهيم المتعددة بالوضع لانها غير اصيلة في الاسمية، وهي اربعة انواع: المصادر، والافعال، والصفات، والاساء الميمية الدالة على الزمان، والمكان، والآلة.

وكان اساس التفريق عندهم كالآتي:

ه -ان هذه الانواع الاشتقاقية الاربعة، لها (صيغ) ذات معان نسبية عتلفة، الا انها غير مستقلة بذاتها، ولها (مواد) دالة على (حدث ساذج) مستقل بنفسه، او قابل للاستقلال عند عروض الصيغة عليه، وهــذا الحسدث - عـلى حد تمبيرهم الفلسفي - عرض من سائر الاعراض - كالقيام، والقعود، والعلم، والفهم - لا بد له من عل يقوم به، اي (ذات) ينتسب اليها، وهذه الصيغ الاشتقاقية هي التي تحدد الملاقة بين المرض والذات.

 المت يكون المشتق بحيث بلاحظ فيه الحدث، باعتباره حدثا، اما حدثا غير منتسب للذات اصلا، او حدثا منتسبا ولكن دون ملاحظة الذات التي انتسب اليها، لعدم اتحاده معها اتحاد الصفة

۱۱) البهبهائي في الاشتقاق ۳۸ – ۱۰.

⁽v) الاشتاق مr.

بالموصوف، وهو في الاول مدلول اسم المصدر، وفي الثاني مدلول المصدر، على ما يأتى من فرق بينها.

وعلى هذا تكون المادة والصيغة دالتين على معنى واحد هو: (الحدث) أو (الحدث المنتسب).

وقد يكون المشتق بحيث تلاحظ الذات فيه باعتبارها ذاتا، من دون ملاحظة اتحادها مع الحدث اتحاد الموصوف بصفته، وهو حينئذ مدلول الاساء الميمية الموضوعة لزمان الحدث، او مكانه، او الته.

يقول الخوقي: انا لو سلمنا باتحاد الوصف مع موصوفه في الوعاء المناسب له من الذهن او الحارج لما سلمنا بدذلك في المشتقات التي لا يكون المبدأ فيها وصفا للذات، كاساء الازمنة، والامكنة، واساء الآلة، فإن اتحاد المبدأ فيها مع الذات غير معقول، ضرورة ان الفتح لا يعقل ان يتحد مع الحديد - يقصد صيغة منتاح - والقتل مع الزمان او المكان الذي وقع فيه ذلك المبدألاء » - يقصد صيغة متتل -

وعلى هذا تكون المادة والصيغة دالتين على معنى واحد هو (الذات) التي هي ظرف او آلة للحدث.

٣ - وقد يكون الشتق بحيث يلاحظ الحدث فيه متحدا مع الذات، ومنتسبا اليها نسبة ناقصة تقييدية «مشخصة من حيث اتصاف الذات بذلك الحدث، اما على نحو اتصاف فاعله به، او على نحو اتصاف من وقع عليه به(٢) »... الى غير ذلك. وهو حينئذ مدلول الاوماف المشتقة كاسم الفاعل وما يتبعه من الصفات.

وعلى هذا تكون المادة والصيغة فيه دالتين على معنى مركب من: (ذات متصغة بالحدث(٢)).

⁽١) عاشرات في أصول النقه ٢٩٥/٠

⁽٧) بدايع الافكار ١٩٥١،

 ⁽٣) سيأتي ان النائني يذهب الى بساطة الشتق لا تركبه.

- 2 وقد يكون المشتق بحيث بلاحظ فيه ان الحدث مغاير للذات، ولكنه منسوب اليها نسبة تامة تركيبية، فيكون المعنى مركبا من صورتين متايزتين: الحدث، وهو معنى مستقل، والذات وهي معنى مستقل، وصورة ثالثة هي صورة النسبة التامة بين الحدث والذات، وهي معنى حرفي غير مستقل، تدل عليه صيفة (فَمَل) و (يَهَمَل).
- و هذا هو تمييز الاصوليين بين المفاهيم المتمددة بالوضم وهو تمييز جيد ولكننا نلاحظ انهم جملوا الحالة الرابعة قسا برأسه هو (المفعل) والحقوا الحالات الاخرى بقسم الاسم، مع انهم أكدوا في اكثر من موضع، على تعريف الاسم بـ (ما انبأ عن المسمى) والفمل (با انبأ عن حركة المسمى) وضروا (المسمى) في الحالات الاربعة بمبدأ الاشتقاق(١) اي (الحدث) الذي هو مدلول المادة.

قاذا سلمنا لهم بان المهدر واسمة ينبآن عن المسيى، اي ان لفظ (قيام) يدل على نفس الحدث المسيى به، وان الفعل (قام) ينبىء عن حركة المسيى، أي حركة الحدث المسيى بالقيام من القوة الى الفعل أو بأي تفسير آخر لحركة المسيى() – فانًا لا نسلم لهم بأن لفظ (قائم) ينبيء عن نفس الحدث، ولا عن حركة الحدث، وإنما ينبيء عن موصوف بالحدث المسبى بالقيام، أي عن (ذات متلبسة بمبدأ الاشتقاق) كما يقول الاصوليون.

فالوصف اذن حقيقة ثالثة بين الاسم والفعل، يأخذ من خصائص الاسم (الاسناد اليه) ومن خصائص الفعل (اسناده اليه الفاعل).

اما الصيغ المبدوءة بميم زائدة مثل (مقتل) و(مفتاح) فهي تنبىء عن مسمى هو (الذات) التي هي زمان القتل، وآلة الفتح، وليس القتل

⁽١) قوائد الاصول ٢٤/١.

 ⁽٧) يرى الشيخ منياء ألدين العراقي ان المتصود بحركة المسمى هي حركة القامل كيا سيألي. انظر بدايع
 الالمكار ١٩٠١.

- والفتح صفتين لها كها سبق.
- من اجل ذلك اجد ان الاصوليين قاموا بتحليل للكلبات، بحسب دلالتها، ينتهي بهم ال تقسيم خاسي، وان تقسيمهم الثلاثي لا يعكس وجهة نظرهم في التحليل، والتقسيم المقترح هو:
- ١ الاسم.. وهو ما انبأ عن المسمى، وتدخل فيه اساء الاعلام،
 والاجناس، والمصادر (اساء الاحداث)، والاساء الميمية.
- ٢ الفعل.. وهو (ما انبأ عن حركة المسمى) وتدخل فيه صبغ
 الافعال كيا ستأتى في محلها.
- ٣ الوصف. . وهو (ما انبأ عن موصوف بالسمى) وتدخل فيه صيغ
 الفاعلين والمفمولين وغيرها من الصفات المشتقة.
- الكناية.. وهي (ما يكنى به عن اسم او فعل او وصف) وتدخل فيه: الضائر، والاشارة، والموصول، والاستفهام، والشرط، واساء الافعال.
- ٥ لحرف.. وهو (ما اوجد معنى في غيره)وتدخل فيه حروف المعاني
 والادوات كلها.
- وهذا التقسيم ينبني على الاسس التي وضعها الاصوليون انفسهم للتمييز بين المفردات، وليس لي فيه يد غير وصف الخطوات التي سلكوها في التحليل.

الفصل الثاني

المضدَر.. وَمصْدُرَالْاشِيتَعَاق

توطئة من وضع المشتق - معنى الاشتقاق وأقامه - أصل الاشتقاق مند النحويين:

انكار التقدم الزماني.

انكار الاشتقاق المادي.

اصل الاشتقاق عند الاصوليين - اصالة

المادة اللغوية - اصالة اسم المصدر:

المصدر واسم المصدر

المدر والنببة الناتمة،

النبة المدرية عند النائني.

توطئة

لم يبحث الاصوليون الاماء الجامدة من اعلام واجناس بحثا مستقلاء وانما تمرضوا لها تبعاً عند قييزهم اياها من الامياء المشتقة، وذلك لأن البحث عن دلالة الامياء الجامدة الى البحث المعجمي اقرب منه الى بحث تحليلي يهدف الى وضع قوانين عامة، يراد لها ان تنطبق على جزئيات لا حصر لها من المواد الختلفة التي تدخل في تراكيب الكلام وأساليبه، كمسيغ الانسال، والامياء المشتقة، وكالهيئات التركيبية للجمل التامة او الناقصة، وامثالها عما بحتاجه الاصولى في عملية الاستنباط.

من اجل ذلك عنوا في باب الاسم بدراسة المشتقات، من المصادر والعسفات، اكثر من عنايتهم بغيرها من الاساء، لأن تحليلهم مدلول صيغة (إفعال) أو (تفعيل) او (فاعل) أو (مفعول) ينطبق على كل مادة معجمية اشتقت منها هذه الاساء، بخلاف كلمة (انسان) او (رجل) او (قوم) او غيرها مما ينطبق على اكثر من واحد ايضا، الا ان هذا الانطباق لا يتم لها بموجب قاعدة عامة، بل بالنص الوارد في كتب المعجات اللغوية.

الوضع النوعي والشخصي

والذي يبدو من اسلوبهم التحليلي: انهم يفرقون بين كلمة (انسان) او اية مادة معجمية اخرى، بان الوضع مادة معجمية اخرى، بان الوضع اللغوي في الاولى كان وضعا (شخصيا) اما في الثانية فهو وضع (نوعي)، اي ان اللغة لاحظت لفظ (انسان) بشخص هذا اللغظ، اي بنفس حروفه، وترتيبها، وحركاتها، فوضعته لشخص المعنى – وان كان عاما – فيكون من قبيل ما يسمونه بدالوضع الخاص والموضوع له الخاص). اما صيفة من قبيل ما يسمونه بدالوضع ان يلاحظ هذه المسيفة بذاتها مجردة عن افاعلى واخواتها فلا يمكن للواضع ان يلاحظ هذه المسيفة بذاتها مجردة عن اية مادة حتى (ف اعلى) وذلك لاندماج اية صيفة بادتها اندماجا تاما، مجيث لا يمكن تجريدها، ولو في الذهن، ليمكن ان يمكون الوضع فيها لشخص تلك المسيفة، لذلك لا بد من انتزاع عنوان عام جامع بين اشخاص

تلك الصيغة، مثل (كل ما كان على زنة فاعل) وبهذه الحالة يكون الوضع (نوعيا) شاملا لاشخاص صيغة فاعل المنديجة بمادة (ضارب) و(شارب) و(قائم) و(قاعد) وغيرها من المواد المجمية الاخرى، فيكون الوضع حينئذ من قبيل ما يسمونه بـ(الوضع العام والموضوع له الخاص)١٧.

وقبل الدخول في تفاصيل ما بحثوه في مدلولات الصيغ الاشتقاقية، يحسن ان نتابعهم في البحث في معنى الاشتقاق، واقسامه، وفي اصل المشتقات، واختلافهم في ذلك مع النحويين.

معنى الاشتقاق واقسامه

الاشتقاق عند النحويين هو ما غرفه ابو الحسن الرماني (- ٣٨٤ هـ) من انه: «اقتطاع فرع من اصل، يدور في تصاريفه على الاصل(۲) » وقد شرح ابو البقاء المكبري (- ٣٦٦ هـ) ما يراد بالفرع والاصل هنا فقال: «والاصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعة على المني وضما اوليا، والفرع: لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تفيير بنضم الله معنى زائد على الاصل «ثم مَثلَّ لذلك با (لضرَّب) » فأنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المساة (ضربا) ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك، فاما ضرَّب المساة (ضربا) ولا يدل لفظ الضرب على اكثر من ذلك، فاما شرَّب ويضرب، وضارب ومضروب، ففيها حروف الاصل وهي الضاد، والراء، والباء، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر(۲) ».

وهناك تعريفات اخرى للنحويين لا تدعو الحاجة الى ذكرها، لانها تعود الى هذا المضمون نفسه.

اما الاصوليون فبعضهم تابع الرماني في تعريفه كالعلامة الحلي (- ٧٥٦ هـ) في التهذيب، والسيد العميدي(- ٧٥١ هـ) في شرحه(). وبعضهم

 ⁽١) انظر الاصفياني في شرح الكفاية (نباية الدراية) ٣٨/١ والثوقي في عاضرات في اصول الفقه ١١٩/١ -

⁽٢) الحدود في النحو للرماق ٣٩.

 ⁽٣) مسائل خلافية للعكبري ٧٣ – ٧٤.

⁽²⁾ مثية اللبيب الورقة ٧١.

غيَّر من صياغة التعريف بزيادة قليلة، فقال البيضاوي (- ٣٨٥ هـ) مثلا: انه «رد لفظ ال لفظ آخر لموافقته له في حروفه الاصلية، ومناسبته له في المعنى(١٠) » ولكنه لم يخرج عن مضمون ما قاله النحويون كها ترى.

إنّ هذا التعريف، على اية حال، يخص قسا من الاشتقاق يسعى (الاشتقاق الصغير) الذي يكون ملاكه: تشابة المشتقات، من الافعال، والمسادر والصغات، في المعنى، وفي الحروف الاصول، وترتيبها، مع اختلافها في المعنى.

وهذا هو الاشتقاق الذي يعنى به كل من النحويين والاصوليين، اما القسبان الآخران: الاشتقاق الكبير.. والاشتقاق الاكبر فها من مجوث (فقه اللفة).

ويعني اللغويون بالاشتقاق الكبير: ما كان ملاكه النشابه في المعنى وفي الحروف الاصلية، لا ترتيبها مثل (جذب، وجبذ) و(حمد، ومدح)، ويسمى احيانا بالقلب اللغوي(١٠).

ويعنون بالاشتقاق الاكبر: ما كان ملاكه التشابه في بعض الحروف دون بعض، مع مناسبة في المعنى مثل (ثلم) و(ثلب) و(قضم وخضم) و(قطع وقطف) ويسمى بالابدال اللفوي(^۷).

وهذان القسيان ليسا من اهتام البحث النحوي، ولا البحث الاصتفاق كله ان ابن حزم (- 201 هـ) ضيّق موضوع الاشتقاق فقال: « ان الاشتقاق كله باطل ، حاشا اسباء الفاعلين من افعالهم فقط، واسباء الموصوفين المأخوذة من صفاتهم الجسيانية والنفسانية » - كما يأتي - وسخر من هؤلاء الذين توسعوا في الاشتقاق، فعلق على قول الزجاجي (٣٣٧ هـ) في نوادره: «العشقة: نبت يحضر، ثم يهيج، ومنه سمي العاشق عاشقا » يقوله: « او ما علم هذا الرجل ان كل نبت في الارض فيذه صفته، فهلا يسمى العاشق (باقلا)

⁽١) المنهاج للبيضاوي ص ١٤.

⁽٧) الاشتقاق ثميد الله امين ص ٣.

مشتقا من البقل الذي يخضر، ثم يصفر، ثم يهيج.. الخ(١) ».

من ذلك كله نعرف انه اذا اطلق لفظ (الاشتقاق) عند النحويين او الاصوليين عنوا به: (الاشتقاق الصغير) اي ما كان واقعا بين الافعال، والمصادر، والاساء المشتقة الاخرى، وان الجدل الدائر بين نحاة البصرة والكوفة من جهة، وبين قدماء الاصوليين ومتأخريهم من جهة اخرى، انحا هو في اصل هذه المشتقات، لا في اصل الاشتقاق بمناه العام، الذي قد يشمل القلب والابدال.

اصل الاشتقاق عند النعويين

وقد كان للنحويين في اصل الاشتقاق اربعة آراء، رأيان معروفان هما:

- ١ رأي البصريين في أصالة المصدر.
- ٢ ورأي الكونيين في أصالة الفعل.
- ورأي يتفرع عن رأي البصريين هو: ان المصدر اصل الفعل، والفعل
 اصل الوصف، وقد نسب هذا القول لأبي علي الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني^(۱)، كما ارسل القول به ابن الشجري في اماليه^(۱).
- وهناك رأي متأخر لبمض الاندلسيين، هو محمد بن طلحة الاشبيلي (١٨٥ هـ) وقد نقله ابو حيان في الارتشاف، هو: ان كلا من المصدر والغمل اصل بنفسه ليس احدها مشتقا من الآخر(١)».

ولكن هذا الرأي لم يصلنا بصورة نستطيع ان نعرف منها حجة ابن طلحة في ذلك والظاهر انه كان رأيا مهملا عند التحويين - على وجاهة بعضه - وقد سرى اهإله الى اهال صاحبه، بدليل ان بعضهم عرّف ابن

⁽١) الإحكام في اصول الاحكام لاين حزم ١٠٠/١.

⁽٢) الازهري في التصريح ٢/٣٢٥.

 ⁽⁷⁾ الأمالي الشجرية ٢٩٣١.
 (2) الأياج في شرح النباج للسبكي ١٤٣/١ وانظر التصريح ٢٥٥١ وهيم الموامع ١٨٦/١ وان مقبل

طلحة بـ (انه شيخ الزغشري)(١) مع أن ولادته - كما في البغية(١) -سنة ٥٤٥ هـ اي بعد وفاة الزعشري بعشر سنين.

اما الرأيان المعروفان فقد ذكر تفاصيل حججها كل من الزجاجي(١) والانباري(١) وابي البقاء المكبري(٥) وابن يميش(١) وغيرهم من النحوين، كها ذكر ذلك من الاصوليين عمد بن يونس الربيعي الحلي في كتابه (حجة الخصام في اصبول الاحكام)(١).

واهم ما ذكر للبصريين في أصالة المصدر وتفرّع الفعل عليه:

- ١ « أن المصدر أم الفعل، وقد اتفقنا جيما على أن الأسم سابق الفعل، فوجب أن تكون المصادر سابقة للإفعال».. وأن «المصدر الحدث، لأنه الحدث الذي احدثه زيد، ثم حُدَّثَ عنه، والفعل حديث عنه، والحدث سابق للحديث عنه(٨) ء.
- ٣ «أن المصدر له ممنى واحد، وهو دلالته على الحدث فقط.. والفعل يدل على الحدث والزمان الخصوص.. ولا دلالة على الحدث والزمان الخصوص الا بعد الدلالة على الحدث وحده(١) ».

واهم ما ذكر للكوفيين في اصالة الفعل:

١ - دان المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، الا ترى انك تقول: (قاوم قواما) فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: (قام قياما) فيمتل لاعتلاله، فلما صح لصحته، واعتل لاعتلاله، دُلٌّ على انه فرع مليه(١٠)ه.

⁽¹⁾ المنتري على ان عقيل ١٨٧/١.

بنية الرماة ١٢١/١. (Y)

الايضاح ٥٦ - ٦٣. (v)

الانصاف ١/٥٢٥ - ٢٤٥ واسرار العربية ١٧١ - ١٧٥. (t)

مسائل خلافية ٧٧ - ٨١. (a)

شرح المتمل ١٩٠٠/١. (4)

ج ١ الورقة ١٩ ب. (v)

الايضاح ٥٧٠ (A)

سائل خلافية ٧٥. (4)

الاتصاف ٢٢٦/١. (1.)

 ٢ - «ان المصدر يذكر تأكيدا للفعل، ولا شك ان رتبة المؤكّد قبل رتبة الموكّد، فدل على ان الفعل اصل والمصدر فرع(١) ».

وقد نوقشت هذه الادلة جميعا في الكتب المطولة، بما لا حاجة بنا الى اعادته، ولكني اشير هنا الى نقطتين هامتين في فهم بعض النحويين لما يراد من الاصلية والفرعية، والسبق واللحوق، بين المصدر والفعل.

والذي يفهم من كلام الفريقين - البصريين والكوفيين - ومن ادلة بمضهم ان المصدر او الفعل سابق في الزمان على صاحبه، وان صاحبه تولّد منه تولّد الفرع من اصله، بمعنى ان العربية بدأت بوضع الاساء الاحال ومنها اساء الاحداث (المسادر) - ثم احتاجت بعد ذلك الى الافعال، فاشتقت صيفها من تلك الاساء، والى هذا المعنى يشير قول سيبويه: «واما الفعل فأمثلة اخذت من لفظ احداث الاساء(۳) » اي المصادر والى المعنى المعاكس يشير ما نسب الى الفرّاء من ان «المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثان بعده(۳) ».

ولكن هناك رأيين لبعض المتأخرين من البصريين في توجيه مراد سابقيهم يقومان على: انكار التقدم الزماني بين الاسم والفعل.. وعلى انكار الاشتقاق المادي بينها، ولا بد من الوقوف عليها لمرفة ما استقر عليه الرأي النحوي في الموضوع.

أ - انكار التقدم الزماني

فقد انكر ابو على الفارسي (٣٧٧هـ) وتلميذه ابن جني (٣٩٧هـ) هذا ابو التقدم الزماني، ووجّها قول السابقين من النحويين وجهة أخرى، فقال ابو على: «واغا يعني القوم بقولهم: أن الاسم اسبق من الفعل، أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان، فاما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدّموا الاسم قبل الفعل ويجوز أن يكونوا قدموا

⁽۱) نسه ۱/۲۳۱،

⁽٢) الكتاب ٢/١.

⁽٣) الايضام ٥٦.

الفعل في الوضع قبل الاسم(١) ».

ثم أكد ابن جني رأي استاذه وأورد على نفسه: انه لماذا لا يذهب الى ان الاساء اسبق رتبة منها في ان الاساء اسبق رتبة منها في الاعتقاد (۲۰) م واجاب عن ذلك بأنه: دينم من هذا اشياء: منها وجودُك أساء مشتقة من الافعال نحو قائم من قام، ومنطلق من انطلق، الا تراه يمسح لصحته ويمتل لاعتلاله.. فاذا رأيت بعض الاساء مشتقا من الفعل فكيف يجوز ان يُعتقد سبق الاسم للفعل في الزمان، وقد رأيت الاسم مشتقا منه، ورتبة المشتق منه، ان يكون اسبق من المشتق نفسه (۲) م.

ثم ذكر ابن جني امثلة لاشتقاق المصادر من الجواهر، ومن الحروف، واشتقاق الافعال والمصادر من الحروف، وختم فصله بدعم قول ابي علي: «ان هذه اللغة وقمت طبقة واحدة، كالرقم تضعه على المر قوم، والميسم بياشر به صفحة الموسوم، لا يحكم لشيء منه بتقدم في الزمان، وان اختلفت ما فيه من الصنعة القوة والضعف في الاحوال()».

وهذا الكلام، بظاهر جلته، يبدو متهافتا، فهو من جهة يذهب الى ان اللغة وقست طبقة واحدة، لا يمكم لشيء منها بتقدم في الزمإن، ولازم هذا القول ان ينكر وجود الاشتقاق، لانه - كها قال - دليل على تقدم المشتق منه على المشتق زمانا، ومن جهة اخرى يستدل على عدم سبق الاسم على الفسل في الزمان، باشتقاق بعض الاسهاء من الفعل مثل قائم من قام، ومنطلق من انطلق، ولازم ذلك انه يذهب الى تقدم بعض اللغة على بعض في الزمان، وانها ليست موضوعة طبقة واحدة، كالرقم على المرقوم، وانه لا يحكم لشيء منها بالتقدم الزماني.

هذا على أن السبق في الاعتقاد، دون الزمان، أمر بميد عن طبيعة الخلاف النحوى السابق، الا أن يكون رأيا جديدا لا توجيها للرأي القديم،

⁽١) المائس ٢٠/٣.

⁽۲) المسائس ۲۳/۲.

[·]۳٤/۲ مشة (٣)

⁽٤) نضه ۲/۰٤٠

كما انه بميد عن معنى الاشتقاق (اقتطاع فرع من اصل) الذي يقتضي ان يكون المقتطم منه سابقا في وجوده على المقتطع.

ثم ان مسألة اصل الاشتقاق، ليست مسألة خاصة بلغة العرب، فهي مسألة عامة، تبحث في التاريخ اللغوي للمفردات، لمرفة نشأة اللغة وجذورها الاساسية، وتطور كلهاتها، فبعض اللغات تعود الى جذور فعلية، وبعضها الى جذور اسمية، ولذلك رجعت بعض الدراسات السامية رأي الكوفيين، لأن اصل الاشتقاق في اللغات السامية هو الغمل، واعتبرت الرأي البصري متأثرا بعقلية نحاته الفارسية، لأن «اصل الاشتقاق عند الآربين ان يكون مصدر اسمي(۱)».

واذا كانت مسألة اصل الاشتقاق مسألة تاريخية، فلا بد ان يكون الحلاف فيها خلافا في السبق الزماني لا الاعتقادي.

ب - انكار الاشتقاق المادي

وكما انكر ابن جني واستاذه التقدم الزماني بين الفعل والاسم، انكر غيره من تابعي البصريين الاشتقاق المادي بين المصدر، والمشتق منه: اصلا القيّم في رده على السهيلي: «وتسمية النحاة للمصدر، والمشتق منه: اصلا وفرعا، ليس معناه ان احدها تولد من الآخر، واغا هو باعتبار ان احدها يتضمن الآخر وزيادة، وقول سيبويه: ان (الفعل امثلة اخذت من لفظ احداث الاسهاء) هو بهذا الاعتبار، لا أنّ العرب تكلموا بالاسهاء اولا ثم اشتقوا منها الافعال، فان التخاطب بالافعال ضروري كالتخاطب بالاسهاء الا فرق بينها، فالاشتقاق منا ليس هو اشتقاق مادي، واغا هو اشتقاق تلازم سعي المتضين – بالكسر – مشتقا، والمتضمّن – بالفت ح – مشتقا

وهذا الكلام لا ينطبق على ما قاله البصريون، فقد اعتبروا ان المصدر بلفظه وممناه (مادة) سارية في الافعال والمشتقات كلها، وان الفعل متولد من

⁽١) تاريخ اللفات السامية للدكتور ولننسون ١٤.

⁽Y) بدايم الفوائد لاين القيم ١/ ٣٣ - ٣٣.

لقط المصدر ومعناه تولد الفرع من اصله، وليس على سبيل التلازم الاتفاقي.

يقول الزجاجي: «الدليل على ان الصدر اصل الفعل: انه يوجد لفظه وحروفه في جميع انواع الفعل كيف صرف، كقولنا: خرج، يخرج، واخرج، واستخرج، ويخارج، وتتل، وتاتل، وقاتل، وتقتل، واستقتل، فلفظ المصدر الذي هو اصله موجود فيه في جميع فنونه، فعلمنا انه اصله ومادته)(١)».

فهو يصرح بان المسدر مادة الفعل، اي ان الاشتقاق بينها مادي، لا تلازمي ثم يزيد هذا المنى ايضاحا فيقول: «الا ترى ان الفضة اصل لجميع ما يصاغ منها، فهي موجودة المنى فيه، فان صفت كوزا، او ابريقا او خاتما او قلبا وخلخالا وغير ذلك، فعمناها موجود في جميع ما يصاغ منها موجودا فيها مفردة، فكذلك معنى المصدر موجود في جميع الافعال المشتقة منه، وليس معنى فعلي واحد منها موجودا في المصدر نفسه، الا ترى انه ليس في (الضرب) معنى فعل ماض ولا مستقبل موجودا(۱)».

وليس اوضح في تبني الاشتقاق المادي من هذا الكلام، وهذا الدليل بنفس التمثيل بالفضة باعتبارها مادة سارية فيا يصاغ منها - موجود في اكثر الكتب التي نقلت رأي البصريين⁽⁷⁾.

هذان الرأيان - انكار التقدم الزماني.. وانكار الاشتقاق الملدي - عند بعض البصريين المتأخرين، لا يدلان الا على احد امرين: اما ان قول البصريين السابقين لم يكن واضحا تمام الوضوح عند اصحاب هذين الرأيين، وهذا ما أستبعد على ابن جني وامثاله.. واما أنّ ادلة اصحابهم من البصريين كانت عندهم - كأدلة خصومهم من الكوفيين - لا تنهض بمدعاهم في ان المصدر اصل للفعل، ولا تصلح لأن تكون قرينة على ان المربية بدأت بوضع الاساء اولا، ثم اشتقت منها الافعال، لذلك تأولوا

⁽١) الايضاح ٧٩.

⁽٧) انظر سائل خلاقية ٧٥ - ٧٩ واسرار المربية ١٧٣ والانصاف ٢٣٨/١.

قولهم بان السبق في الاعتقاد لا في الزمان، وان الاشتقاق تلازمي لا مادي.

وكلا الرأيين ينتهي في واقعه، الى انكار الرأي البصري والكوفي، واستحداث قول ثالث هو اقرب الى (التوقف) في اصالة المصدر او الفعل، لأن كلا منها تضمن انكار ان العربية بدأت بالاسم او بالفعل، وان التخاطب باللسم ضروري لحاجاتها.

اصل الاشتقاق عند الاصوليين

اما الاصوليون فقد كانت لهم في المسألة آراء مختلفة:

- ا فمنهم من انكر الاشتقاق بجملته، واعتبر كلا من المشتقات اصلا مستقلا بنفسه بججة: «انها كلبات وردت مستعملة في معانيها، ولا دليل يدل على اصالة بعض وفرعية الآخر، والاصل: عدم الفرعية، وعدم الاشتقاق حتى يقوم الدليل القاهر والبرهان المبين، وعلى مدعي ذلك الاثبات » وصاحب هذا القول يذكر حجج البصريين والكوفيين ويردها جيما(١).
- ٧ ومنهم من انكر الاشتقاق كذلك، الا انه احتفظ بشيء منه هو اشتقاق المصادر والصفات، ومع ذلك فقد توقف في اصالة اي منها، يقول ابن حزم: «والاشتقاق كله باطل حاشا اسباء الفاعلين من افعالم فقط، واساء الموصوفين من صفاتهم الجسانية والنفسانية، وهذا ايضا لا ندري: هل اخذت الاسباء من الصفات او اخذت الصفات من الاسباء، الا اننا نوقن ان احدها اخذ من صاحبه، مثل الصفات من الاسباء، الا اننا نوقن ان احدها اخذ من صاحبه، مثل ضارب من الضرب، ومثل ابيض من البياض، وغضبان من الغضب وما اشعه ذلك(٢)».

٣ - ومنهم من تابع النحويين في خلافهم بين المصدر والفعل، وقد نصر

⁽١) حجة الخصام في اصول الاحكام ١/الوراتنان ٥٨ - ٥٩٠

 ⁽٧) الاحكام في اصول الاحكام ١٠٠٠٥٠

العلامة الحلي في النهاية مذهب البصريين في اصالة المصدر (١٠). وكذلك الكال بن الحام (٨٦٨هـ) في التحرير، فقد عرف المشتق بأنه: «ما وافق مصدرا مجروفه الاصول ومعناه مع زيادة » ثم عقب شارحه ابن امير الحاج (٨٧٨هـ) بأنه لم يقل: «ما وافق اصلا » كما قال ابن الحاجب لثلا يصلح ان يكون تعريفا له على رأي الكوفيين «بل قال مصدرا فيكون تعريفا له على رأي البصريين خاصة، لانه الصحيح كما عليه المحققون (١) » اما المتأخرون من الاصوليين، فقد كان لهم رأيان في المسألة محتلفان عن رأي النحويين والاصوليين، الما يتن وها:

- ع ان اسم المصدر هو اصل المشتات، لا المصدر ولا الغمل، على ان اسم المصدر موضوع من ناحية لفظية، بوضع واحد لمادته وصيفته، ومن ناحية معنوية لمنى واحد هو (الحدث الساذج) وهذان اللغط والمعنى ها المادة السارية في سائر المشتقات بما فيها المصدر والغمل الدالان على الحدث وزيادة.
- ه ان المادة المفوية (ضرب) اي الحروف الاصول لضرب، وضرب، وضارب، وضروب وغيرها هي الاصل، وان كل مشتق من الافعال والاسياء له صيغة خاصة عارضة على هذه المادة بصورة مستقلة عن الصيغ الاخرى، ولا يمكن ان يمكون بعض هذه الصيغ اصلا والبعض الآخر فرعا، لعدم امكان عروض الصيغة الجديدة على المادة المصوغة سابقا.

وهذان الرأيان ها اللذان يجب الوقوف على تفاصيلها، دون الآراء الثلاثة السابقة، لأن هذه الآراء منها ما هو تابع لآراء البصريين والكوفيين التي عرضناها سابقا، ولا جديد عند الاصوليين فيها، ومنها ما ينتهي الى (الانكار) و(التوقف) في اصل المثقات، لمدم يهوض الادلة المعروفة بمدعى اصحابها، فاذا وجد الدليل في هذين الرأيين الاخبرين فقد ارتفع موضوع الانكار او التوقف.

⁽١) حجة المسام الورقة جـ ٧/١٥ ب نقلا عن النهاية.

⁽٢) التقرير والتحيير ١/٨٩٠

وسنقدم الرأي باصالة المادة على اصالة اسم المصدر، لتعلق الاخير بأخذ النسبة الناقصة في المصدر، وهو موضوع بحث مستقل سيأتي: الحديث عنه بعد عرض الرأبين المذكورين:

أ - اصالة المادة اللغوية

وأوّل من رأيته من الاصوليين اعتبر كلا من المصدر والنعل مشتقا من سائر المشتقات، وان المادة اللغوية اصل هذه المشتقات جيعا هو محد شريف الحائري (-- ١٣٤٥هـ) استاذ الشيخ الانصاري، فقد كتب تلميذه ابراهيم القزويني في تقريرات بحثه (ضوابط الاصول): «ان المشتق قد يطلق على ما القزويني في تقريرات بحثه (ضوابط الاصول): «ان المشتق قد يطلق على الافعال والمشتقات بل المصادر، فإن لها ايضا (مادة) هي (ضرب) مثلا بالترتيب ليس موادها المصادر، إذ المصدر ليس مأخوذا في المشتقات لا لفظا ولا معنى، فإن المعنى المصدري ليس في المشتقات، كيا ان وزن المصدر ليس فيها ايضا، بل مادة المشتقات هي مادة المصدر التي اشرنا اليها، فالمصدر التي اشرنا اليها، فالمصدر اليس الهنا من المشتقات، والمادة من تلك فيها ايضا، بل مادة المشتقات، والمادة لا توجد في الخارج الا في ضمن واحدة من تلك المياتات).

وهذا الرأي هو الذي شاع اخيرا بين الاصوليين الحمدثين كالاخوند والناثني والعراقي وغيرهم في مقابل الرأي الآخر الذي تبناه طلاب صاحب الهجة من اعتبار اسم المصدر هو الاصل.

وتوضيح رأيهم هذا يقوم على اساس ما سبق بيانه من كون المشتقات موضوعة بوضعين مستقلين: وضع للبادة المشتركة بينها، على اساس انها (المبدأ) الذي تشعبت منه هذه الفروع، ووضع للصيغة التي بها يمتاز كل فرع عن صاحبه، على اساس ان الصيغة هي (الصورة) الميرزة الأوجه تلك المشتقات ذات المادة الواحدة.

وقد سبق أن نقلنا عن البصريين تشبيههم للمصدر والفعل - باعتبارها

⁽١) حنوابط الاصول طبع حجري غير مرقبة الورقة ١٠.

اصلاً وفرعاً – «بالنقرة من الفضة – اي القطعة المذابة – فانها كالمادة المجردة عن الصورة... فاذا صبغ منها خاتم، او مرآة، او قارورة، كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع عن المادة المجردة(١٠).

وطبيعي ان تشبيه البصريين للمصدر بالنقرة من النضة، اي المادة المجردة عن الصورة، فيه الكثير من التسمّع، لأن المصدر (مادة متصورة) لا مجردة اذ ان له صيفا خاصة، بعضها ساعي، وبعضها تياسي، وقد اتعب المحرفيون انفسهم في ضبطها ووضع قوانينها ودلالاتها، والذي يجب ان يكون مادة عجردة عن المصورة هي الحروف الثلاثة التي يكن ان تصاغ منها صور المصدر المحتلفة وغير المصدر.

من هنا انطلق رأي الاصوليين في ان (المبدأ) يجب ان يكون مادة عارية عن اية صيفة، وذلك لتكون قابلة لطروء كل الصيغ عليها، وهذه المادة هي (القطمة المدابة) في تشبيه البصريين، اي هي الحروف الاصول ضرب - التي لا يكن التلفظ بها ولا ادراك ممناها الا بواسطة سبكها باحدى هذه الصيغ، فممنى المادة اذن هو (ممنى بالقوة والاستعداد) لا يكن ان يكون (فعليا) متحصلا بالذهن الا بالصيفة.

يقول النائتي: «أن مبدأ الاشتقاق لا بد أن يكون أمرا غير متحصل في عالم اللفظ والمعنى، ويكون تحصله في كلتا المرحلتين بواسطة الهيئة، فنسبة المبدأ الى الهيئات، كنسبة (المادة) الى الصور النوعية، حيث أن المادة تكون (صرف القوة) وتكون فعليتها بالصور النوعية، كذلك مبدأ الاشتقاق يكون معنى غير متحصل بالذات، ويكون في عالم المفهومية صرف قوة ويتوقف فعليته وتحصله على الهشقالا)».

وهذا المبدأ الساري في جميع الصيغ الاشتقاقية له وجهان: لفظي ومعنوي، فمن ناحية اللفظ يجب ان يكون مطلقا غير مقيد بأية صيفة، ليكون اطلاقه الذاتي - كما يقول الاصفهاني - هو المسحَّم لاصالته وجمله

⁽١) سائل خلافية ١٥٥ – ٧٦.

⁽r) قوائد الاصول ۲۳/۱.

مشتقا منه، وعلى هذا الاساس ولا يمقل ان يكون المسدر مشتقا منه، واصلا لفيره، اذ المادة المتصورة لا تقبل صورة اخرى^(۱) » كالنقرة من الغضة المسبوكة بصورة المرآة لا يمكن ان تقبل صورة القارورة أو الحاتم.

ثم أن عروض الصيغ الاشتقاقية على هذه الحروف الاصول ليس عروضا (مُولياً)، ليمكن ادعاء أن بعضها أسبق من بعض، بل «أن عروض كل هيئة من هيئات الاشتقاق على مادة ما من المواد اللفظية الموضوعة، يكون في عَرْض عروض الاخرى على تلك المادة ال. ع.

ومن هنا تبدو وجاهة قول ابن جني - فيا اشرنا البه سابقا - ان هذه اللغة وقست طبقة واحدة كالرقم تضمه على المرقوم، لا يمكم لشيء منها بتقدم في الزمان.. وان المرب - على حد قول ابي علي - يجوز ان يكونوا عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل، ويجوز ان يكونوا قدموا الفعل بالوضع قبل الاسم(۲)».

هذا من ناحية اللفظ، واما من ناحية المنى، فيجب ان يكون معنى (المبدأ) مطلقا ايضا، وغير مقيد بمعنى اي واحدٍ من المشتقات، ليكون معنى المادة قابلا للتصور والاندماج بمنى الصيفة، والملاحظ ان كل واحد من المسادر والانمال، والاوصاف بؤدي معنى لا بؤديه الآخر:

- أ فقد بلاحظ الحدث الصادر عن الذات باعتبار وجوده في نفسه، من
 دون ملاحظة صدوره وانتسابه للذات وهذا مفهوم اسم المصدر.
- ب وقد يلاحظ الحدث الصادر عن الذات باعتبار صدوره وكونه منتسبا للذات وهذا منهوم المصدر.
- ج -- وقد يلاحظ الحدث مفايرا للذات، ولكنه منتسب اليها نسبة تامة،
 خبرية كانت او انشائية، وهذا مفهوم الفمل.
- د وقد يلاحظ الحدث باعتباره قيدا للذات، بحيث تكون الذات مقيدة

⁽١) الاستياق في بإية الدراية ١٠١/١-

⁽٢) تتريرات العراقي (بدائع الافكار) ١٥٦/١٠

⁽T) الخصائص ۲۰/۲ ، ۲۰

بذلك الحدث اما على نحو الصدور عنها، او الوقوع عليها، او اتخاذه ظرفا وآلة، وهذا هو مفهوم الاساء المشتقة.

فاذا كان الامر كذلك فان كلا من هذه المعاني والاعتبارات غير قابل لأن يكون مادة سارية في المشتقات، لمتابلة كل واحد منها لمعنى الآخر، وما ذلك الا لتقييد معنى المادة بمنى الصيغة العارضة عليها، فتفيد في بعضها النسبة التامة، وفي بعضها النسبة الناقصة التقييدية، اضافية او وصفية.

أما اسم المصدر فمع انه ابسط هذه الماني، لأنه لم يؤخذ فيه قيد النسبة اصلا الا ان له هيئة خاصة به، لم تترك مادته على اطلاقها التام و(لا بشرطيّتها) - كما يقول الاصوليون - بل جعلتها (بشرط لا)، اي بشرط عدم الانتساب للذات، عند بعضهم(۱) أو على اساس كون الحدث (مهملا) عند البعض الآخراً.

واذا لم يصح ان يكون المصدر، ولا اسم المصدر، ولا الفعل، اصلا للمشتقات فقد تمين ان يكون اصلها ومبدؤها تلك المادة المطلقة العارية عن كل صيغة والقابلة لكل صيغة.

ولا يفوتني - وانا الخص رأي الاصوليين في اصالة المادة - ان اشير الى بعض الدراسات اللغوية الماصرة التي اخذت بهذا الرأي، دون ان تشير، او دون ان تعللع على رأي الاصوليين هذا، فقد درس الدكتور تمام حسان (مشكلة الاشتقاق) ولم يجد لها حلا غير ترك ما قاله البصريون من اصالة المصدر، وما قاله الكوفيون من اصالة المفل.

والتأكيد على ما يراه اللغويون من اصالة (المادة المعجمية) المروف الاصول «وبذلك نعتبر الاصول الثلاثة اصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك، وبهذا لا نستطيع ان ننسب الى هذه الاصول الثلاثة اي معنى معجمي، على نحو ما صنع اين جني، والما نجمل لهذه الاصول معنى وظيفيا هو ما تؤديه من دور تلخيص الملاقة بين

⁽١) النائني (فوائد الاصول) ١٩٩١.

۲) البجاردي (منتهى الاصول) ۱۹۰/۱

المفردات(١) ٣٠

واظن انه لو اخذ بـ (المنى الاستعدادي) للاصول الثلاثة الذي قال به النائني لجمع بين رأيه ورأي ابن جني في المنى المشترك بين الصور اللفظية في تقليب المادة (٢٠).

وبعد فلا اظن اننا نستطيع ان نأخذ برأي هذه المدرسة الاصولية، مع قوة ادلتها وسلامة نتائجها، ما لم نستعرض ادلة المدرسة الاخرى التي ذهبت الى ان اصل الاشتقاق هو اسم المصدر.

ب - اصالة اسم المصدر

والذين يذهبون الى هذا الرأي يفرقون - كغيرهم من الاصوليين أهدثين - بين المصدر واسمه: بان المصدر «هو الاسم المشتمل على مادة تدل على الحدث، وهيئة كاشفة عن انتساب الحدث الى ذات نسبة تقيدية ناقصة الله على المصدر هو: «نفس المادة الدالة على الحدث من دون اعتبار النسبة ولا عدمها(٤)».

اي ان المصدر مشتق من سائر المشتقات، لأنه موضوع بوضعين مستقلين: وضع للهادة ووضع للهيئة، اما اسم المصدر فهو كاساء الاعيان وغيرها من الاسعاء الجامدة، لا تدل هيئته على اي معنى غير حفظ المادة، لعدم امكان النطق بها من دون هيئة، فمعنى المادة والهيئة واحد هو: (الحدث الساذج).

اللغة العربية معتاها ومبتاها ١٦٩.

 ⁽٣) انظر الخصائص لائ جني ١٣٤/٢ وما بعدها مع ملاحظة أن أماس التول بهذه التقاليب هو كلام الخليل في مقيمة كتاب الدين.

⁽٣) النسبة الثانمة هي التي تخصينها الجملة الثامة، اسبية كانت او فعلية، والنسبة الثافسة هي التي تتخصينها الجملة الثانفة، كبيسة الصفة والموصوف، والمضاف المه، وتسمى هذه النسبة (بالتغييدية) لأن الصفة فيها (غيد) للموطوف اذ فيها طبوق ولا المنتقات والاصوليون أذ يجلمون ولاله المنتقات الاسبية كالصفات والمصادر الى رحمت) تدل حلية المادة و(نشبة) تدل عليها الصيغة، بجملون هذه النسبة (تشبيدية) بضاء لأن الموصاف المشتقة تغيد مفاد جلة الصفة، فيكون فيها الحدث "لبدا للمادة" ولا من المؤلفة تشكون الذات أي ان للمحدث المنافقة تشكون الذات تميدا للدات عندا للمحدث لأن الحدث في المصدر مشاف الى قاعله أو مضواه.

⁽٤) المشتقات للتبريزي ١٦٠

ويستكشف هؤلاء من عناية الصرفيين بد تعداد هيئات المصادر وضبطها كضبط هيئات الافعال وسائر المشتقات من دون تعرض لهيئات اسياء المصادر » ان الصيغة المصدرية لها دلالة اخرى غير دلالة المادة، ولذلك عني الصرفيون بها عنايتهم بالمشتقات ولم يعنوا بصيغة اسم المصدر، اسوة بالاسياء الجامدة، لعدم دلالتها على معنى آخر غير معنى المادة وحفظها(١).

وهم بعد ذلك يذهبون الى ان اسم المصدر ليس له في العربية - غالبا - صيغة تخصه، فصيغته هي نفس صيغة المصدر بلحاظ كونه غير منتسب للذات، قا (ابيع) مثلا، اذا لوحظ به الانتساب الى الفاعل او المغعول كان مصدرا، لأن المصدر، كالفعل يطلب فاعلا ومفعولا، واذا لوحظ مجردا عن الانتساب كان اسا للحدث الجرد، اي اسا للمصدر، فقوله تمالى: (احل الله البيع وحرم الربا/البقرة ٢٧٥) وقوله تمالى: (كتب عليكم الصيام/البقرة ١٨٣) وامثالها الفاظ معراة عن لحاظ النسبة، فهي اساء مصادر لا مصادر، والمفعول المطلق كذلك، فانه وان سعي مصدرا، من هذا القبيل ايضا «اذ المراد به نفس الحدث المرى عن النسبة بالغاء وضع الهيئة، ولذا لا يعمل عمل فعله بالاتفاق، لخلوه عن النسبة الموجبة لشبه الفاء)».

واذا اتفق أنْ وُجِد في المربية صيغ خاصة باسم المصدر، موضوعة بازاء ذات الحدث من دون نسبة، مثل: طهر، وغسل، وعجب، ووضوء، وكلام، وسلام، وغيرها قانها الفاظ معدودة لا تفي بالتمبير عبا في اللفة من الماني الاسمية للمصدر، لذلك كان التمبير عنها بصيغ المصدر نفسه.

يقول الخوقي: « ففي اللغة العربية قلّما يحصل التفاير بين الصيفتين، بل الفالب ان يعبر عنها بصيفة واحدة كا (لضرب) فانه يراد به تارة المعنى المصدري، واخرى ذات الحدث، فها مشتركان في صيفة واحدة، واما في اللغة الفارسية ففي الفالب ان لكل واحد منها صيفة مخصوصة، فيقال

^{· 17 4-35 (}s)

⁽٣) المشتقات للتبريزي ١٦ وانظر اجود التقريرات ٩١/١٠.

(كُتَكْ.. وَزدَن)، (كُردش وكرديدن)، (ازمايش وازمودن) الى غير ذلك(١) ..

فاذا كان اسم المصدر يعني اللفظ الدال على ذات الحدث من دون نسبة، وكان المصدر يعني اللفظ الدال على الحدث المنتسب نسبة ناقصة «فيصح ان يقال: ان المصدر مشتق من اسم المصدر، لكون مدلوله بعض مدلول المصدر، ولا يعتبر في الاشتقاق اللفظني اكثر من كون اللفظ المشتق مشتملا على مادة اللفظ المشتق منه، ودالا على معناه وزيادة خصوصية، فيكون مدلول اسم المصدر جزء من مدلول المصدر، والجزء متقدم بالطبع على الكل، فبهذه العناية صح ايضا ان يقال: ان اسم المصدر اصل للمشتقات(۱)».

وحجة الاصوليين هذه، هي حجة البصريين في تقديم المصدر على الفعل، باعتبار ان المصدر دال على الحدث فقط، والفعل دال على الحدث والزمان، ولا دلالة على (الحدث والزمان) الا بعد الدلالة على (الحدث) وحده (ال).

ولكننا اذا تذكرنا بان اسم المصدر له صيغة ومادة، وتذكرنا ما سبق من ان المادة المصوغة لا تقبل عروض صيغة اخرى، لاستحالة عروض الصورة على المصورة، ادركنا ان اسم المصدر – وان كان معناه بسيطا بنائة، بلفظه ومعناه، لا يمكن ان يكون اصلا للمشتقات ومادة سارية فيها

ا) عاضرات في اصول اللغة ١٩٣١ مع ملاسطة ان كلا من كليتي (كتك وزدن) تشي: الشرب، و(كردش وكردش الشرب: (الشرب، و(كردش وكرديدن) تشي: الخيار الاستمان)، والمستمان المشيرة المين المان المين المان المين المان المين ا

⁽٧) بدائع الافكار ١٥٧/١.

 ⁽ج) سائل خلافیة ۲۰.

جيعا. لذلك حاول بعض الاصوليين التغريق بين (الاشتقاق اللغظي) و(الاشتقاق المعنوي) فجعل امم المصدر اصلا للاشتقاق المعنوي، لأن المصدر مشتمل على النسبة، والمبدأ الساري في جميع مراتب الاشتقاق بجب ان يكون معنى خاليا من جميع انحاء النسب، وهو امم المصدر(١).

ومع ذلك، فقد انكر بعض الاصوليين دلالة المصدر على النسبة الناقصة، واذا تم ذلك انعدم الفرق بين المصدر واسمه من ناحية المعنى، وعاد قول الاصوليين هذا في اصالة اسم المصدر الى قول البصريين في اصالة المصدر، فلننظر فيا ذكروه من فروق بينها:

المصدر واسم المصدر

والملاحظ ان تفريق هؤلاء الاصوليين بين المصدر واسمه، يختلف عن تفريق الصرفيين وألنحاة بينها:

أ - فين الناحية اللفظية: يسوى الاصوليون بين الصدر واسمه، فاسم المصدر عندهم: هو اللفظ الدال على الحدث سواء كان جاريا على فعله - وهو الفالب - مثل (صَرْب) من صَرّب، و(اكرام) من اكرم، و(اعتراف) من اعترف، ام غير جار مثل: (وضوء) من توضاً، و(عطاء) من اعطى، و(مَطلب) من طلب.

اما النحويون فلا يسوّون بينها لفظاً، بل يجملون ما كان جاريا على فعله مصدرا، وما لم يكن جاريا أميا للمصدر.

يقول ابن الناظم – بعد ان قسم اسم المعنى الى مصدر واسم مصدر –: « فان كان اوله ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب والمحمدة، او كان لغير ثلاثي بوزن الثلاثي، كالوضوء والفسل، فهو اسم مصدر والا فهو مصدر^(۲)».

فاسم المصدر عنده نوعان: المصدر الميمي.. وما لم يكن جاريا على قياس فعله.

⁽١) الاصلهاني في نيارة الدراية ٢٠١/١ ٣٨٧٠

⁽٢) شرح ابن الناظم طبع يبروت ١٦٠٠

ويضيف بعضهم الى ذلك نوعا ثالثا هو: «ما كان من اساء الاحداث علما، كسبحان علم للتسبيح، وقَجار وحاد علمين للفجرة والحمدة(١).

وهذه الانواع الثلاثة يذكرها التحويون عادة في اساء المصادر، وان ظهر من مجموع آرائهم ان الاطلاق الشائع عندهم لاسم المصدر يحتص بما كان غير جار على فعله، اي ما عناه ابن مالك بـ«ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوه، لفظا او تقديرا دون تعويض، من بعض ما في فعله (") مثل سلم سلاما والقياس (تسليا) وتوضأ وضوءا والقياس (توضوًا)، فعلم عونا والقياس (اعانة)، اما ما كان في اوله ميم زائدة فهو - كها يقول ابن هشام - «مصدر في الحقيقة، ويسمى بالمصدر الميمي، وان سموه احيانا اسم مصدر تجوزا(")». واما ما كان علم الخللاحظ ان الزخشري، وانن مالك، وغيرهم عدوه في باب (العلم الجنسي) وليس في باب المصدر بقول ابن مالك:

ومثلب برة للمسبرة كسذا فجسار عسلم للفجرة

مع اننا تلاحظ ايضا ان ما استقر عليه النحويون اخيرا من ان المصدر ما كمان جاريا على فعله، وان اسم المصدر ما ثم يكن جاريا على فعله، هو اصطلاح حادث، اما المتقدمون من البصريين فعندهم ان كل ما دل على الحدث فهو مصدر سواء كان جاريا ام غير جار على الفعل، يقول سيبويه: دهذا باب ما جاء من المصادر على قمول، وذلك قولك: توضأت وضوءا حسنا، وتطهرت طهورا حسنا، واولمت به ولوعا » ثم يذكر امثلة اخرى غير جارية على افعالها(ا). ويعقد في الكتاب بابا لـ «ما جاء المصدر فيه غير الفعل، لأن المعنى واحد » ويمثل لذلك بـ «اجتوروا تجاورا وتجاوروا اجاداله العمل، عبد اجتوروا تجاورا وتجاوروا العمل، دوالله اجتوارا » و(انكسر كسرا، وكسر انكسارا) ويستشهد بقوله تعالى: «والله

⁽١) شرح شدور الذهب لاين عشام ١٦٣/٠٠.

⁽٣) الاشبوق ١٨٨/٢ وانظر التمهيل ١٤٢٠

 ⁽٣) شرح تذور الذهب ١٦٢/٢.

⁽١٤) الكتاب ٢٧٨/٢

انبتكم من الارض نباتا/نوح ١٧ ، وبقوله: «وتبتل اليه تبتيلالا) ، ويسمى هذه الامثلة كلها مصادر، مع انها في المصطلح الحادث (اسماء مصادر) لعدم جريانها على افعالها. فتسوية الاصوليين اذن، بين المصدر واسمه، من ناحية لنظية، لها ما يبررها من رأي قدماء النحويين.

ب - اما من الناحية المعنوية: قان متأخرى الاصوليين لا يسوون بين المصدر واسمه، بل يغرقون بينها بأن اسم المصدر هو الدال على الحدث بشرط عدم الانتساب، والمصدر هو الدال على الحدث المنتسب للذات نسبة ناقصة تقيدية، وهذا رأي اكثرهم، وان خالفهم في ذلك النائني، كما يأتي.

اما جهور النحويين فبالرغم من اضطراب كلياتهم في معنى المصطلحين: المصدر واسم المصدر، تنتهي عباراتهم الى التسوية بينها في المنى:

- ١ فابن مالك يعرف امم المصدر بـ «ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه... النح ويؤيده في ذلك الاشموني(٢) وابنه بدر الدين(٦).
- ٣ والازهري والصبان وينسب ذلك الى ابن يميش وابي حيان -يفرقون بينها بأن «المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمداول المصدر معنى، ومدلول امع المدر لقظ المدر(٤)».

وهذا الكلام ينتهي الى ان معناها واحد هو (الحدث الجرد) ولكن دلالة المصدر عليه بصورة مباشرة ودلالة اسم المصدر بصورة غير مباشرة لأنه يدل اولا على لفظ المصدر، ويدل بالتبع على معنى المصدر الذي هو الحدث الجود

٣ – وهناك فئة ثالثة منهم الرضي وابن هشام يرون ان اسم المصدر هو

⁽¹⁾ نفسه ٢٤٤/٣.

الاشموني ١٨٨/٢ والتسهيل ١٤٢٠ (+)

ابن الناظم ١٦٠٠. (7)

التصريح ١/٣٢٥ وانظر الصيان على الاشبولي ١٨٨/٢٠

(امم الجنس النقول عن موضعه الى افادة الحدث).. «كالكلام فانه في الاصل اسم للملفوظ من الكلبات، ثم نقل الى معنى التكليم، والثواب فانه في الاصل اسم لما يثاب به الميال، ثم نقل الى معنى الاثابة(۱) « والعطاء اسم لما يعطى » وان كان «اسم عين مستمملا بمنى المصدر » اي الاعطاء(۱).

وهؤلاء وان وَحَدوا في دلالة كل منها على الحدث، الآ انهم نفوا اية علاقة اشتقاقية لامم المصدر بالمصدر، وانما هو (اسم جنس) او (اسم عين) منقول عن معناه الاصلي الى معنى حادث هو (المصدر).

ومن ملاحظة آراء النحويين هذه في معنى المصدر واسمه، نجد انهم يختلفون مع الاصوليين في نقطتين هامتين:

(الاولى): إن الاصوليين يفرقون بين ما يدل عليه المصدر وما يدل عليه اسم المصدر، وهؤلاء يتفقون على ان مدلولها واحد هو (الحدث المجرد) وان اختلفوا، فيا بينهم، في دلالة اسم المصدر عليه: أهي دلالة اولية مباشرة، ام تبعية غير مباشرة بواسطة دلالته على لفظ المصدر، ام دلالة حادثة بواسطة نقل اللفظ عن معناه الاصلى؟

(الثانية): أن الظاهر من هؤلاء الاصوليين – عدا النائني – اعتبار النسبة جزء مدلول المصدر، كما هي جزء مدلول الفعل، بفارق واحد، انها في الفعل تامة، وفي المصدر ناقصة، وفيالفهم النحويون في عدم دلالته على النسبة بل أن جهورهم – كما يقول الصبان – على «عدم دخول النسبة في مفهوم الفعل » يضا «بل الدال عليها جلة الكلام(٣)».

والنبن يثبتونها للفعل وضعا، كالرضي وأمثاله يقولون: «ان المصدر

⁽۱) شرح شدور الذهب بماشية المدوى ١٦٢/٠.

⁽٢) شرح الرضي ١٩٨/٢.

⁽٣) الصبار على الاشموني ٧٣/٢.

موضوع لساذج الحدث ا» دوان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا ، بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ (٢) » ويعللون ذلك:

- بأن «الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث، لا الى ما قام به،
 فلم يطلب اذن في نظره فاعلا ولا مفعولا(۲).
- ودلو الزم المصدر ذكر المسند اليه بعده، واحد الازمنة الثلاثة،
 صار اشتقاق الفعل منه عبثا، لانا ذكرنا ان وضع الفعل لبيان احد
 الازمنة مع ذكر المسند اليه⁽⁴⁾».

اما متى يدل المصدر على النسبة عند النحويين فذلك في حالة اعاله فقط «بشرط ان يقصد به قصد فعله من الحدوث والنسبة الى عبر عنه، وعلامة ذلك صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدري... ولو لم يصح تقدير المصدر بالفعل مع الحرف المصدري لم يسخ علمه المال مع الحرف المصدري لم يسخ علمه المقدرة بالفعل، لا المعنى النسبة، فالنسبة اذن وليدة الاضافة ونتاج الجملة المقدرة بالفعل، لا المعنى المصدري الموضوع له لفظ المصدر.

وهذه النسبة تجري ايضا في اسم المصدر عند من يعمله عمل الفعل من الكوفيين والبغداديين بشواهد تذكر في عملها مثل: «وبعد عطائك المائة الرتاعا » وان كان البصريون يتشددون في اعاله، ويضمرون لمنصوبات تلك الشواهد افعالا مقدرة(١).

والسؤال الآن: ما الذي يقصده الاصوليون من قولهم: المسدر يدل على الحدث والنسبة الناقصة، أهو المصدر العامل في حالة اضافته الى معموله مثل (اعجبني ضربُ زيد عمرا) فاذا لم يضف مثل (الضرب أهونُ من القتل) فهو اسم مصدر، لا مصدراً ام يقصدون ان النسبة المسدرية الناقصة - كالنسبة المعلمية التامة - جزء مدلول المصدر سواء اضيف الم ليضف، عمل ام لم يعمل الانها مدلول صيفة المصدر لا مدلول اضافته.

⁽١) (٢) (٣) (٤) شرح الرشي على الكانية ١٩٣/٢ - ١٩٤٠

 ⁽a) شرح ابن الناظم ۱۹۰۰.

⁽٦) ابن هشام شرح شدور الذهب ١٦٣/٢٠

ولا شك ان النزاع لا يكون ذا قيمة الله على الحالة الثانية، لانه اذا كان للمصدر (مادة) دالة على الحدث، و(صيغة) دالة على النسبة فانه يصبح اسا مشتقا كمائر الاسهاء المشتقة، وحينئذ لا بد من البحث عن مصدر اشتقاقه، أهو اسم المصدر أم غيره؟

اما على الحالة الاولى فان النزاع فيها سيكون لفظيا ويعود الخلاف بينهم وبين النحاة خلافا في المصطلح، لأن ما يسبيه النحويون (مصندرا) ويقصرون دلالت على (ساذج الحسدث) من دون نسبة، ويعتبره البصريون اصل الاشتقاق، هو ما يسميه الاصوليون (اسم المصدر) ويعتبرونه أصل الاشتقاق.

وما يسميه الاصوليون (مصدرا) دالا على الحدث والنسبة الناقصة هو طور من اطوار المسدر التحوي، لا يختلف معهم النحويون، لا في تسميته ولا في دلالته على النسبة الناقصة، لانها حينئذ وليدة الجملة الناقصة، لا لفظ المسدر؟

وللاجابة عن هذا السوّال أرى ان نستمرض اقوال الاصوليين في دلالة المصدر على النسبة الناقصة:

المصدر والنسبة الناتصة

اكثر الاصوليين المتقدمين يفرقون - من ناحية الدلالة على النسبة - بين الفعل، والوصف، والمصدر واسعه، فيذهبون الى دلالة الفعل على النسبة الناقصة التقييدية، وعدم دلالة المصدر واسعه على اي منها.

اما الاصوليون المتأخرون فيتفقون على امرين: دلالة الفعل على النسبة التامة، وعدم دلالة اسم المصدر على النسبة الناقصة، ولكنهم يختلفون في المصدر والوصف، فالشهور بينهم: دلالة المصدر والاوصاف المشتقة على النسبة الناقصة التقييدية بأصل وضعها، وقليل منهم يذهب الى عدم دلالة المصدر، ولا الوصف على اية نسبة تقييدية كما يأتى:

وخلاصة رأي الذاهبين الى دلالة المصدر على النسبة الناقصة ما يأتي: ان الاحداث الصادرة عن الفاعل (كالضرب) و(الاكل)، والقائمة به (كالعلم) و(النوم) هي اعراض لا بد لها من محل تقوم به، والعرض ليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه، بل وجوده النفسي عين وجوده (الغيري) أي ان وجود (العلم) في الخارج قائمًا بزيد، هو (وجوده بنفسه) وهو (وجوده بغيره) وليس هناك وجودان مستقلان ولكن هذا العرض (العلم) - مع وحدة وجوده الخارجية - فاننا نجد له في الذهن صورتين واقعيتين تختلفان باختلاف حيثيته، ويكن أن يُعبِّر عن كل منها بلفظ خاص: احداها صورته من حيث وجوده في حد نفسه ... والاخرى صورته من حيث وجوده لموضوعه، فيمكن أن يلاحظ بصورته الاولى، أي باعتبار أنه شيء من الأشياء، له وجود في نفسه في مقابل وجود الجوهر كـ (زيد أو عسرو) وهو بهذا الاعتبار عرض مباين لموضوعه، وهو هنا مدلول (اسم المصدر) ويعبر عنه حينتُذ بـ (العلم) محيث لا تكون للصيغة اية دلالة على معنى غير. حفظ المادة: (علم) لعدم امكان النطق بهذه الحروف من دون صيغة مَثَلُها في ذلك مثل صيغة (رَجُل) في عدم دلالتها على معنى غير حفظ المادة (رج ل). ويمكن أن يلاحظ بالصورة الاخرى أي - أن وجوده في نفسه عين وجوده لموضوعه، وأنه طور من الهواره، وعرضٌ من أعراضه - وهو بيذا الاعتبار يكون مدلول (المصدر) ويعبر عنه - غالبا - بنفس الصيغة السابقة، بفارق واحد هو ان الصيغة، هذه المرة لها دلالة اخرى - غير دلالة المادة - هي نسبة العرض الى موضوعه، صدورا عنه: كالضرب والاكل، او قياما يه: كالعلم والنوم.

والمتكلم في الحالتين، قد المرحط في كلامه لفظ (العلم) مثلا، بالمنى الاسمي للمصدر، اي (الحدث الساذج) فيلغي وضع الصيفة، ويعتبرها لحفظ المادة فقط، فتكون صيفة (عِلْم)، في نظره، كصيفة (حارث) او (مجود) أو (عباس) او (يزيد) او (يشكر) عند تجريدها عن دلالة الصيفة ووضعها اساء لأعلام، وقد يلاحظ في كلامه المنى المصدري، فيعتبر لفظ (العلم) دالا على الحدث القائم بذات ما، اي انه يلاحظ وضع الصيفة المصدرية باعتبارها معنى حرفيا دالا على النسبة، كما يلاحظ دلالة الصيفة على النسبة في لفظ (حارث) و (عود) و (عباس) و (يزيد) و (يشكر) في حالاتها الوصفية والفعلية،

فاذا ادركتا هذا الفرق بين مدلول اسم المصدر، ومدلول المصدر، وان الأول - كاساء الاجناس والاعلام - موضوع بادته وصيفته، لمعنى واحد هو (الحدث)، وان الثاني - كاساء الفاعلين والمفعولين - موضوع بوضعين: وضع لمادته ومدلولها (الحدث)، ووضع لصيفته ومدلولها (ربط الحدث بموضوعه) كان وضع المصدر اذن - كوضع الفعل والوصف - دالا على شيئين: الحدث والنسبة.

بني ان دلالة الصيغة على النسبة في المشتقات، الاسمية منها والفعلية، هي دلالة واحدة: (ربط الحدث بالذات) الا انها حين توصف بالنسبة التامة مرة وبالنسبة الناقضة مرة اخرى، فذلك من جهة ملاحظة قصد المتكلم في افهام المخاطب، فان كان الخاطب في نظره جاهلا بالنسبة، كان قصد المتكلم افادتها والاخبار عنها (بالاصالة) فيقول: (ضَرَب زيدً) وان كان الخاطب في نظره عالما بالنسبة، فانه في هذه الحالة يجمل نسبة الضرب الى زيد توطئة نظره عالما بالأعدة نسبة اخرى هي موضع غرضه من الكلام، مثل ان يقول: (ضَرَبُ زيدٍ تأديبُ او ظلم، او قصاص، ومثل: (زيد الضارب موَّدُب. او مقتص) (فالتهام) اذن ناشيء من قصد الشيء بالاصالة، و(النقص) ناشيء من قصد الشيء بالاصالة، و(النقص)

وحيث ان نسبة الضرب، او التأديب، او الظلم، او القصاص، جعلت (قيدا) في المسند، او في المسند اليه، سميت النسبة الناقصة هذه (بالتقييدية).

ثم ان هذا التقييد بين الحدث والذات، ان كان بحيث جعلت (الذات) مقيَّدة بالحدث، فهو مفاد صيغ الاوصاف كظالم ومؤدب، وان كان بحيث جعل (الحدثُ) مقيداً بالذات، فهو مفاد صيغ المصدر كظلم وتأديب.

هذه خلاصة رأي الذاهبين الى دلالة صيغة المصدر على النسبة الناقصة التقييدية وهو الرأى المشهور بين الاصوليين(١٠).

 ⁽١) لنظر اجود التقريرات ٢٠٠١ وعاضرات في اصول الفقه ٢٩٣١ – ٢٩٣ والمشتقات للتبريزي ٢٦ وما بعدها ومقالات حول مباحث الالفاظ للهجههافي ٥٥.

ويعضد بعضهم هذا الرأي بقرائن اخرى تدل على اشتال الصيغة المصدرية على النسبة منها:

- ١ ما سبقت الاشارة اليه من عناية العربية بتعدد صيغ المصادر، وعناية الصرفيين من ورائها، بضبط تلك المصادر الجردة والمزيد فيها، ودلالتها على الماني الختلفة، مع اتحاد معنى المادة، سواء كانت الزيادة:
- أ في نفس المصدر، مع وحدة الفعل، مثل: الهَدْر والتّهدار،
 واللّميب والتّلماب، والجوّلان والتّجوال، ومشل: الكتّب،
 والكتاب، والكتابة.. واللهب، واللهبب، واللهباب،
 واللّمان(۱).
- او كانت الزيادة في نفس الفعل مثل: العِلم، والتَعليم،
 والتعلم...والكرّم، والاكرام، والتكريم، والتكرّم.. فـــان
 افعال هذه المعاني، وان كانت مختلفة، مشتركةٌ في مادة واحدة
 هي (علم) او (كرم).

والملاحظ ان كل فصيلة من هذه المصادر، تدل بادتها على المنى المشترك بين مصادرها، ولكنها تدل بكل صيغة منها على معنى زائد على المشترك بابم من خصوصية زائدة في استمال المادة، فسيبويه برى ان التهدار والتلماب، والتجوال، بناء آخر من (هَدَر) و(لَيب) و (جالً) جيء به لغرض التكثير والميالفة في معنى: الهَدْر، واللّمِب، والجولان^(۱).

وبعض الاصوليين يرتب معاني: الكَتْب والكِتاب، والكتابة بزيادة بعضها على بعض في المنى مع اشتراكها في معنى الفعل (كَتَب) فيرى ان المصدر الاول (الكَتْب) لوحظ فيه مجرد انتساب الحدث من دون اعتبار زائد، وان المصدر الثاني (الكِتاب) لوحظ فيه معنى الكتب مع زيادة الاتصاف به، اي «ان معنى الكتاب: الاتصاف بالكتب كها ان مدلول

 ⁽١) أسان العرب ١٩٨٨، ١٩٢٢، ٢٤٢٠

⁽r) انظر الكتاب ٢٤٥/٢.

الغِرار: الاتصاف بالغرّ، ومدلول الوصال: الاتصاف بالوصل، ومدلول البِماد: الاتصاف بالبعد وهكذا دواما المصدر الثالث (الكتابة) فقد لوصظ فيه معنى (الكِتاب) وزيادة، أي «يلاحظ «الاتصاف بالكتب» على وجه اتخاذه زيًّا او حرفة وصنعة، وهذه خصوصية زائدة على الثاني.. ولذا لوسئم ما صنعته؟ لقيل: الكتابة، ولا يقال: الكتب او الكتاب(١)».

اما الفارق بين: السلم والتعليم.. او بين الكرم والاكرام فواضح جدا . فاذا تم هذا تم وهو في بعضه تام - وادركنا الفروق المعنوية بين هذه المصادر المشتركة عادة واحدة، استطعنا بيسر ان نعزل معنى المادة المشتركة (الحدث) عن معاني الصيغ الحتلفة من صدور الحدث من الذات او المبالغة في صدوره، او الاتصاف به، او اتخاذه زيا وحرفة، وامثال ذلك من معان، وكل هذه المعاني نسبية، لأن الصيغ كالحروف، لا تدل الا على نسب خاصة في مدخولاتها، فإذا كان مدخول هذه الصيغ واحدا هو (الحدث) فلا بد ان يكون معنى الصيغ متعددا، اي ان مدلول كل صيغة هو (نسبة) هذا الحدث بطريقة تحتلف عن نسبته في الصيغة الاخرى، والا فليس بينها هذه المعروق المعنوية التي نحس بها، والتي نص عليها النحاة والصرفيون.

يقول الاصفهافي في شرح الكفاية: «بل الفرق بين معافي المصادر الجردة والمزيد فيها، المتحدة في المادة، دليل على اشتال كل منها على نسبة ناقصة مباينة للاخرى، والا لزم الا يكون بينها فرق الا بالهيئة اللفظية فقط، اذ المفروض اتحادها في المادة اللفظية المقتضية لوحدة المفنى()».

٢ - ومنها: بناء المصدر للفاعل، وبناؤه للمفعول، تبعاً لفعله، ويقصد الاصوليون بذلك ان المصدر قد يضاف الى فاعله فيحل محله (أنّ) والفعل المبني للمعلوم مثل: (يعجبني أكلُكَ الخبز) اي (ان تأكل الخبز) وقد يضاف الى مفعوله - مع حذف الفاعل - فيحل محله (أنّ) والفعل المبني للمجهول، ولذلك يجيز النحويون في تابعه الرفع على الحمل، مثل: (يعجبني اكلُ الخبز النعقي(٢) اي ان يُؤكّل الخبر على الحمل، مثل: (يعجبني اكلُ الخبز النعقي(٢) اي ان يُؤكّل الخبر النعقي (١)

⁽١) الشنقات للتبريزي ٢٨.

⁽٢) - بإية الدراية ١/١٠١٠

⁽r) شرح الرش**ي** ١٩٦/٢ -

النقيُّ. وفي صلاحية صيغة المصدر للبناء للفاعل وللمفعول، قرينة على انها تفيد النسبة لميا(١).

هذه اهم ادلة القائلين بدلالة المصدر على النسبة الناقصة، وقد نوقشت هذه الدلالة من قبل النافين لدلالته على النسبة.. واهم تلك المناقشات:

أ - رأي النائني في النسبة المعدرية

يرى النائني: «ان ما قبل من ان المصدر، ببيئته، يدل على الانتساب عا لا معنى له، بداهة ان الانتساب اغا يستفاد من اضافة المصدر الى فاعله - كما هو الغالب - او الى مفعوله نادرا، كما في قولك: (هَرَّبُّ زيبر عمرا) حيث يكون زيد فاعلا، او (ضَرَّبُ زيبر عمرو) حيث يكون عمرو فاعلا، او (ضَرَّبُ زيبر عمرو) حيث يكون عمرو فاعلا، او اضَرَّبُ زيبر عمروا حيث يكون انتساب فاعلا، وعلى كل تقدير ليست هيئة المصدر موضوعة للدلالة على انتساب المحدث الى فاعله بالنسبة الناقصة التقييدية، كوضع هيئات الافعال للدلالة على النسبة التامة الخبرية، بل النسبة اغا تستفاد من اضافة المصدر الى معموله بحيث لولا الاضافة لما كاد يستفاد نسبة اصلاً).

وحجة النائني في عدم دلالة الصيغة المصدرية على النسبة: ان النسبة التقييدية لو كانت ناشئة في المصادر من نفس الصيغة - لا من الاضافة - لكانت تلك المصادر (مبنية) لتضمنها النسبة، وهي معنى حرفي، وتضمن الاسم معنى الحرف موجب لبنائه، مع ان واقع المصدر على خلاف ذلك، لأنه معرب(٣).

ثم يلتفت النائني الى ان انكاره دلالة صيفة المصدر على النسبة، ينتهي به الى القول بعدم الفرق بين المصدر واسم المصدر، مع اعترافه بذلك، فيفرّق بينها، بأن المصدر هو الحدث القابل للانتساب، واسم المصدر هو الحدث غير القابل للانتساب، ويقول في تصوير هذا الفرق: «ان المصادر لوحظ فيها المادة بحيث تكون قابلة لورود النسبة اليها، فتضاف الى الفاعل

⁽١) انظر المنتقات المتبريزي ٢٤، ٢٤ ومثالات حول مباحث الالفاظ ٥٤.

⁽۲) قوائد الاصول ۱/۱).

⁽٣) اجود التقريرات ٦٣/١.

كثيرا، والى المنعول نادرا، بخلاف امم المصدر فانه لم يلحظ فيه النسبة اصلا، ولا يمكن اضافته الى شيء، فان الاضافة ملازمة للنسبة وقد بينا كونه معرى عنها – اي النسبة – وملحوظا بما هو شيء من الاشياء، والحاصل ان المصدر موضوع للحدث حال قيامه بالموضوع، فيمكن اضافته الى موضوعه، بخلاف امم المصدر فانه موضوع بازاء الحدث بشرط عدم هذه الملاحظة(١) ع.

وفي كلام النائني هذا شيء من الغرابة، سواء في تصوير رأيه بدلالة صيفة المصدر، ام في حجته لعدم دلالتها على النسبة، وذلك:

أ - لأنه بعد ان التزم عا يشبه رأي النحويين من ان النسبة المسدرية مدلول الاضافة، وليست مدلول الصيغة، حاول ان يلتزم بطرف من رأي الاصوليين، فرأى ان صيغة المصدر تحتلف عن مادته بكونها (موضوعة). لجمل الحدث مستعدا لقبول النسبة التقييدية بواسطة قبوله الاضافة، ولذلك فرق بينه وبين امم المصدر الذي رأى ان صيغته (موضوعة) لجمل الحدث غير قابل للنسبة، ومن ثم فهو غير قابل للاضافة، الملازمتها النسبة.

وموضع الغرابة فيه من جهتين:

١ - ان قبول النسبة الاضافية شيء لا يحتاج الى (وضع) صيغة في مقابل وضع المادة، فأكثر الاساء الموضوعة بوضع واحد، كالاجناس او الاعيان، أو الظروف، قابلة للنسبة، فلإنا من دون حاجة لوضع صيغة تجمل المادة قابلة للنسبة، فلإذا كان المصدر وحده، موضوعا عادته للحدث، وبصيغته لجمل الحدث قابلا للنسبة؟ وكان ينبغي له في هذه الحال: اما ان يلتزم، كالنحويين، بعدم دلالة صيغة المصدر على معنى اصلا غير حفظ المادة، وان النسبة جاءته من الاضافة فقط.. واما ان يلتزم، كالاصوليين، بدلالتها على النسبة، وبهذا يفرق بينه وبين اسم المصدر.

⁽۱) اجود التقريرات ۱۳/۱.

- ٧ وانه جمل اسم المصدر غير قابل للإضافة، لأنه غير قابل للنسبة، وهذا شيء غريب ايضا، فان اسم المصدر - كأمثاله من الاساء - يقبل النسبة الناشئة عن الاضافة، عند الجميع، لأنك تقول: (كلام زيد حَسَنٌّ.. وعطاؤه وفير) والمدّعي أنه لا يتبل النسبة بأصل وضعه، لا باضافته، ولا اظنه يلتزم بأن كل اسم عار عن النسبة باصل وضعه، فهو غير قابل للاضافة، لأن لازم ذلك - كما يقول الخوقى - استحالة الاضافة في الاسهاء الجامدة وهي واضحة البطلان(١).
- ب واما عن حجته في عدم دلالة الصيغة المصدرية على النسبة: أن النسبة معنى حرفي، وتضعن الاسم معنى الحرف موجب لبنائه -وهو ما يسبيه التحويون بالشبه المعنوي - فهذا غريب أيضا من
- ١ ان المتصود كما يقول الخوقى بتضمن معنى الحرف الموجب للبنساء، هو تضمن نفس الاسم الموضوع للمعنسى الاستقلالي - بادته وبصيغته - معنى الحرف، اي عدم الاستقلال، فإن اساء الاشارة، والاستفهام، والموصول، تدل كالمروف على معنى قائم بالغير(١).
- ٢ ١١٠ بناء الكليات فيا يتول البهبهاني مقصور على السباع، كما عليه المتقدمون من اهل العربية » واما تعليل المتأخرين بشبه المرف فليس له اساس من الصحة، ذلك دلأن شَبَه الحرف لو أوجبَ البناء فانما هو الشبهُ به في وجه بنائه، وهو: عدم قبوله اعتوار الماني المتنضية للاعراب عليه(۱)» لا مطلق الشيه،

هامش اجود التقريرات ١٣/١٠. (1)

المُترقي في: هامش اجود التقريرات ١٣/١ ومحاضرات في اصول الفقه ٢٩٠/١. (v)

مقالات حول مباحث الالفاظ ص ٥٢، (T)

وكلام البهبهاني هذا وجيه، لأن الاسهاء المبنية - كالضائر والاستفهام والاشارة والموصول - التي ادعي أنّ سرّ بنائها هو شبهها الحرف:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وها هنا

انما يتوافر فيها سرَّ اعراب الاسم وهو: تماقب معاني الفاعلية، والمعدولية، والاسناد وامثالها مما يقتضي الاعراب، ولا يتوافر فيها سرَّ بناء الحرف من عدم تعاقب هذه المعاني التعوية، فلو انها اشبهت الحرف فبنيت، لكان وجهُ الشبه هو (علاّ بناء الحرف) لا (قلاّة حروفه) او (تضمَّن معناه) مما لا علاقة له في البناء.

ب - آراء اخرى في انكار النسبة المصدرية

وهناك مناقشات اخرى، في دلالة المصدر على النسبة الناقصة، لا تخص المصدر وحده، بل تشمل كل الاساء المشتقة من اسم الفاعل واسم المفعول وما يتبعها، التي يذهب اكثر الاصوليين الى دلالتها على النسبة الناقصة التقييدية، ولكن بعضهم - كالنائني - ذهب الى بساطة المشتقات في مقابل القول المشهور بتركيبها، والالتزام بالبساطة التزام بعدم دلالتها على النسبة ايضا، كا سنوضحه، لذلك فسنحيل القول في مناقشات النسبة المصدرية هذه الى البحث الآتي في بساطة المشتق وتركيبه، لقرب الادلة بعضها من بعض:

الأوصياف ... والاست ماءً المشِّتَقَة

تمهيد عا يبحثه الاصوليين في المشتقات - تحرير النزاع في ساطة المشتق وتركيبه.

الاقوال في البساطة والتركيب: رأي الشريف الجرجاني.

١ - القول بالتركيب

٢ - دلالة المشتق على الحدث والنسبة

٣ - دلالة المتتق على الحدث وحده:

أ – المشتق والنسبة

ب - المشتق والذات

ج - المشتق والمصدر وصحة الاستاد

رأي النائني في البساطة.. ومناقشتة

خلاصة .. وتعتيب .

تهيد

تبحث دلالة المشتقات من الاساء والصفات في اكثر من علم اسلامي، فهي موضوع بحث في الفلسفة الاسلامية، وعلم الكلام، والمنطق، واصول الفقه، والبدغة، والنحو، والصرف. ويهمنا منها الآن بحثها النحوي عند الاصوليين.

الا أن هؤلاء الاصوليين يبحثون في الدلالة اللغوية للمشتقات من زوايا هتلفة:

 أ - فهم يبحثون مرة عن صيغة (فاعل) واخواتها: أهي حقيقة فيمن تلبس بالمبدأ في الحال، ام في الاعم منه ومن المنقفي عنه التلبس، بعد اتفاقهم على انها مجاز فيمن سيتلبس به في المستقبل.

بعنى انهم اتفقوا على ان كلمة (حاكم) و (هكوم) و (طبيب) و (مهندس) و (مهندس) و (منتاح) و (مسجد) وامثالها من الاساء و الصنات تطلق على نحو الحقيقة على الذات التي اتصف او قامت بها هذه المبادىء فعلا، اعني: الحكم والطب، والمندسة، والفتح، والسجود، كل انتقوا على انها بهاز في الذات التي أم تقم بها هذه المبادىء، ولكنها مهناً لقيام بها، ولكنهم اختلفوا في نقطة ثالثة هي: الذات التي حصل منها الحكم، او الطب، او الهندسة، في وقت ما ثم زال عنها، فهل يقى اطلاق كلمة حاكم، او طبيب، او مهندس عليها؟ واذا اطلق أفعل نحو الحقيقة هو ام الجاز؟

ولا شك ان نزاعهم في ذلك، وان كان من ناحية الدلالة، الخا يتعلق بالبحث البلاغي اكثر من تعلقه بالبحث النحوي، ذلك لأنهم ينظرون المسألة من ناحية التجوّز في استمال الكلمة في غير ما وضعت له، وعدم التجوز، لا من ناحية ما تؤديه هذه الكلمة -سواء كانت حقيقة ام مجازا - من وظيفة نحوية ضمن الجملة او الكلام.

- ب وهم يبحثون، مرة اخرى، عن صيغة (قاعل) هذه واخواتها بعد اتفاقهم على وضعها الحقيقي او الجازي عن دلالتها أتدل على معنى بسيط هو (البدأ) وحده، اي الحدث الجرد؟ ام معنى مركب من ثلاثة من شيئين: الحدث والنسبة الىذات ما؟ ام معنى مركب من ثلاثة اشياء: الحدث والنسبة، والذات المنسوب البها؟ وهذا ما يسمونه ببحث (البساطة والتركيب)، ولا شك ان بحثهم هذه المرة بحث عن البحيفة النحويين عن الفعل الوظيفة النحويين لا المدث والرمن، ودلالة صيفة (فكر) و(يفعل) على الحدث فقط، ام الحدث والزمن، الم الحدث والزمن والنسبة الى فاعل ما؟
- ج ويحثون مرة ثالثة بعد الاتفاق على المنى التركيبي للمشتق في ان امم الفاعل مثلا: هل يُستتى لذات والحدث قائم بغيرها؟ فيمنع ذلك الا شاعرة وبجيزه المعتزلة، وهذه المسألة، وإن اخدت طابعا لغويا في حمار المتنزعين بها(۱) لا علاقة لا هدافها وطرق الاستدلال عليها بالمسألة اللغوية، فهي من شؤون علم الكلام ومسائله الخاصة، بدليل ان النزاع فيها بجملته يدور حول صفات الله تعالى، فاذا قبل: انه (متكلم) قال الاشاعرة: ان الحدث (الكلام) قائم بذاته، لأن الكلام عندهم هو (الكلام النفسي)، وقال المعتزلة: أن (كلامه) قائم بجسم آخر، هو الشجرة التي كلّمت موسى مثلا، لأن الكلام عندهم حروف واصوات لا يكن قيامها بذاته تمالى، لذلك فهم ينكرون ما يدعيه الاشاعرة من الكلام النفسي.

والبحث اللغوي لا يتم بما يسعى (الكلام النفسي) لا نفيا ولا اثباتا، فاللغة عنده تشتق للفاعل صيغة (ضارب) و(قاتل) و(مؤلم) مع قيام هذه الاحداث: الضرب، والقتل، والآلم، في غير ذات الفاعل، بل أن اللغة في الافمال اللازمة تقول: قام فهو قائم، وقعد فهو قاعد، فتجد أنَّ (القيام) و(القمود) حدثان قائمان بذات الفاعل، ولكنها حين تريد أن تعدّي هذه

انظر شرح الختصر وحواشيه ۱۸۱/۱ والتقرير والتعبير ۹۱/۱ وشرح الاسنوي بيامش التقرير والتعبير
 ۱۷۲/۱ وفواتح الرحوت ۱۹۵/۱ وانظر كذلك بدائع الافكار لمرزا حبيب الله الرشق ۱۷۲ - ۱۷۳ .

الافعال اللازمة فتقول: اقامه واقعده فهو (مُقيم) (مُقيد) تجد أنّ حدثي القيام والقعود قاتمان بغير ذات الفاعل، مع ان اللغة لم تتصرف في (مادة) الحدث، لأن معنى القيام والقعود في كل من (قائم وقاعد) ورمتم ومقمد) معنى واحد. والسر في ذلك ان البحث اللغوي ينظر المسألة من زاوية نسبة الحدث للفاعل، فقائم وقاعد ومقيم ومقعد كلها احداث منسوبة للفاعل، بمعنى ابها (صادرة عنه)، سواء كان صدورها على نحو (الحلول) بذات الفاعل، ام الحلول بذات اخرى غيره، اما علم الكلام فانه ينظر المسألة من زاوية الحول) الصفة بالموصوف، وهي مسألة اجنبية عن النسبة، وعن البحث اللغوي عامة.

هذا على أن الأشاعرة حين يشترطون الاشتقاق لهم الفاعل، قيام المبدأ بالذات، يعطون الاشتراطهم هذا صبغت اللغوية، فيستدلون باستقراء اللغة (۱) مع أنه استقراء ينكره حتى الاشاعرة انفسهم، فاللغة تشتق اساء الفاعلين من مبادىء لا يمكن قيامها بذات الفاعل ولا بذات اخرى اصلا، كاشتقاق (لاين) و (تامِر) و (فارس) و (بقال) و (حداد) من اللبن، والتمر، والفرس، والبقل، والحديد، التي لا يعقل قيامها بالذات، كما صرح بذلك الفخر الرازى في الحصول(۱).

من ذلك كله اجد ان البحث الذي يتعلق بالسألة النحوية من بحوث الاساطة الاساء المشتق من جهة البساطة والتركيب، لأنه يتعلق بدلالة هذه الاساء على النسبة، كدلالة الافعال والتركيب، لأنه يتعلق بدلالة هذه الاساء على النسبة، كدلالة الافعال والمصادر عليها، وهي مسألة تتعلق بوظيفة المشتق في تأليف الجملة العربية.

ومع ذلك فقد امتزجت في نظرتهم لبساطة المشتق وتركيبه - كما سنرى - بحوث الفلسفة القائمة على تحليل حقائق الاشياء، بالبحث اللغوي القائم على تحليل المصطلح العرفي للتمبير عن هذه الاشياء.

⁽١) انظر شرح الختصر وحوائيه ١٨١/١ وشرح الاستوي للمنهاج ١٧٤/١.

 ⁽۲) انظر حاشية البنائي على جع الجوامع ٢٠٨/١.

تحرير النزاع في بساطة المشتق وتركيبه

النحويون متفقون تقريبا على دلالة الاساء المشتقة على معان مركبة من: حدث، وذات ونسبة بينها، فالصفة عندهم: «ما دل على حدث وضاحبه » ثم يفصلون ذلك، فالمشبقة منها: «ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم، لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به، دون افادة معنى الحدوث ، واسم الفاعل: «ما دل على حدث وفاعله، جاريا مجرى الفعل في افادة الحدوث، والصلاحية للاستمال بمنى الماضي والحال والاستقبال ، واسم المفعول: «ما دل على حدث وواقع عليه (۳)» وهكذا.

فهناك اذن ذات، وحدث، وربط للحدث بالذات بحيث يقال: ضارب، ومضروب وجميل، وحَسَن بما يدل على ذاتٍ اتصفت بالضرب، والجهال، والحسن.

اما الاصوليون فلهم رأيان في بساطة المشتق وتركيبه، بعد ان حرروا موضع النزاع بينهم كما يأتي:

دلما كان اللفظ المشتق مركباً من مادة وهيئة، يدل كل منها على معنى مندمج في صاحبه، وممتزج به، امكن النزاع في مدلول المشتق أهو عبارة عن ثلاثة أمور اعني بها: الحدث، واللذات، ونسبة الحدث اليها.. ام هو عبارة عن: الحدث، ونسبة الى ذات ما.. ام هو عبارة عن: الحدث الملحوظ (لا بشرط) اي الحدث الذي لم يشترط فيه ان يكون منسوبا او غير منسوب فباعتبار هذه الاحتالات امكن النزاع في كون مقهوم المشتق مركبا او بسيطا، فمن اخذ بالاحتال الاول، فقد ذهب الى كون المشتق مركبا، وهو المشهور عند القدماء، ومن اخذ بالاحتال الثاني نقد ذهب الى كونه بسيطا من ناحية الذات مركبا من ناحية النسبة، ومن اخذ بالاحتال الثالث، فقد

⁽¹⁾ شرح ابن الناظم طبع بيروت ١٧٣ وانظر الاشبوني بجاشية الصبان ٣/٣.

⁽۲) ابن الناظم ۱۹۲۴.

⁽٣) تنسه ١٦٦٠.

ذهب الى كونه بسيطا من ناحية الذات والنسبة أيضاً(١) ».

واكثر هؤلاء الاصوليين على ان ما يحضر في الذهن، عند ساع لفظ (ضارب) مثلا، هو صورة واحدة بسيطة للذات المتصفة بالشرب، فلا بد ان يكون نزاعهم، في تحليل المقل لها لا في الصورة الذهنية الواحدة للمشتق، وهم يقولون: ان هذه البساطة اللحاظية الذهنية لا تتنافى مع ادعاء ان المفهوم للفظ الواحد مركب، سواء أكان مشتقا ام غير مشتق، فلفظ (دار) مثلا لا يحضر منها في الذهن الا صورة واحدة، وان كان معناها مؤلفا من البيوت، والسقوف والجدران وامثالها(ع). فالنزاع بين الاصوليين اذن، ليس في البساطة عند التحليل.

ومن أجل أنّ القول بالبساطة الذهنية لا يتنافى مع القول بالتركيب، يكون ما التزم به صاحب الكناية من القول ببساطة المشتق، قولا بالتركيب، ذلك لانه فسر البساطة بالاحظة الصورة الذهنية، لا الواقع التحليلي، قال:

«لا يخفى ان معنى البساطة، بحسب المفهوم: وحدته ادراكا وتصوّرا، بحيث لا يتصوّر، عند تصوره، الا شيء واحد، لا شيئان، وان انحل بتعمل من المقل الى شيئين^(۲) » ويعلق الرشق في شرحه: «قالبساطة: في حاقّ الذهن، والتركيب: في ظرف التحليل، فلا منافاة بين ما ذكرنا من البساطة وبين ما يذكره القوم من ان (الضارب) معناه: شيء له الضرب، او شيء ثبت له الضرب، او شيء ثبت له الضرب⁽²⁾ ».

وانت اذا تذكرت ان موضع النزاع ليس في الصورة الذهنية الواحدة للمشتق، بل في تحليل العقل لها، ادركت ان صاحب الكفاية - كما يقول الحوق - هو بالنتيجة من القائلين بالتركيب لا البساطة(1).

⁽١) تتريرات بحث العراقي بدائم الافكار ١٦٩/١

 ⁽۲) الاصفهائي في شرح الكفاية (۲۷/۱ - ۱۲۸ - ۱۲۸)

⁽٣) الكفاية بشرح المشكيني ٨٣/١

⁽¹⁾ شرح الرشتي للكفاية ٧٧/١

⁽ه) عاشرات في اصول الفقه ١٨١/١٠

الاقوال في البساطة والتركيب

على ضوء ذلك تكون الاقوال المشهورة بينهم ثلاثة:

- ١ ان مفاد اللفظ الشتق مركب من الذات، والحدث، والنسبة بمنى ان كلمة (ضارب) تلخيص لجملة (ذات ما لها الضرب) فكلا التمبيرين يدل على ذات مبهمة، وحدث معروف، ونسبة هذا الحدث للذات، الا ان النسبة في التمبير المغرد ناقصة، وفي التمبير المركب تامة. وهذا هو قول قدماء الاصوليين كابن الحاجب، والمضد، والسفارى، والاسنوى واختاره من المتأخرين الاصفهافي والخوق.
- ٧ دان مفاد لفظ المشتق هو الحدث المنتسب الى ذات ما، بعنى ان الحدث ونسبته يكونان مدلولين للفظ المشتق، لتكون الدلالة على الذات المنتسب اليها الحدث بالملازمة المقلية(١)، وهذا هو قول المراقي في تقريرات بحشه، وقبله التزم بذلك صاحب الحجة وطلابه(١)، وقد نُسِب القول به للشريف الجرجافي(١) وهو احد فرعي القول بالبساطة.
- ٣ ان مغاد لفظ المشتق بسيط هو (الحدث وحده) اي لا دلالة له على الذات ولا النسبة ولأن الدلالة على الحدث وحده هو معنى (المسدر) ايضا عند اصحاب هذا القول لذلك اضطروا للتمييز بينها: بأن المشتق موضوع (للحدث لا بشرط) اي للحدث المطلق غير المشرد المشروط من جهة الحمل على الذات بمنى انه غير مقيد بشرط اسناده او بشرط عدم اسناده، لذلك يصح حمله واسناده فنقول: (زيد ضارب). وان المصدر موضوع (للحدث بشرط لا) اي للحدث المقيد بعدم الحمل اي بشرط عدم اسناده لذلك لا يصح ان تقول: (زيد ضرب)، وهذا الرأي بالاصل هو رأي المتكلمين والغلاسفة الاسلامين، وقد اخذه من اصولي الاحناف البهاري في والفلاسفة الاسلامين، وقد اخذه من اصولي الاحناف البهاري في

⁽١) بدائم الافكار ١٦٩/١.

⁽٢) انظر التبريزي في المشتقات ١٤٢٠.

۲۱۸/۱ بایة الدرایة للاصنبانی ۱۲۸/۱.

مسلم الثبوت، ومن الامامية النائني وبعض طلاب مدرسته. وعلى هذا يكون اساس الثايز بين البساطة والتركيب هو خروج (الذات) او دخولها في مفهوم المشتق، اما (النسبة) فلا يتنافى دخولها في مفهوم المشتق مع الالتزام ببساطته.

وقبل ان ادخل في تفاصيل هذه الآراء، احب أن اوضَح رأيا طال حوله الجدل في موضوع البساطة هو رأي السيد الشريف، مع انه كان - فيا يبدو لي - من ابعد الاصوليين عن الالتزام ببساطة المشتق، وان اجمت كتبهم على نسبة القول بها اليه:

رأي السيد الشريف

وقد اختلفت نسبة القول بالبساطة الى الشريف الجرجاني في كتب الاصوليين المتأخرين:

- ١ فالاصنهاني في شرح الكفاية نسب البه القول الثاني، اي دلالة المشتى على الحدث والنسبة، وعدم دلالته على الذات، قال في تحرير وجهي القول بالبساطة: داحدها ما هو المعرف الذي استدل به الشريف، وهي البساطة من حيث خروج الذات عن المشتقات، وتعضها في المبدأ والنسبة(١)».
- ٢ والرشتي في البدائع، نسب اليه القول الثالث اي دلالة المستق على الحدث وحده، دون النسبة والذات، قال: «الا ان الحقق الشريف قد دقتى النظر في حاشيته على شرح المطالع، ومنع عن اعتبار الشيء والنسبة في مفهوم المستقراً")».

والظاهر ان نسبة القول بالبساطة بوجهيها الى السيد الشريف – وان كانت شائمة عند المتأخرين - تحتاج الى كثير من التدقيق.

قان ما نسبه الاصوليون اليه مبنيّ على ما استنتجوه من قول له في مسألة منطقية خالصة كان يرد بها على شارح المطالع، لا علاقة لها بالدلول

⁽١) - تياية الدراية للاصنهائي ١٧٨/١-

⁽٢) بدائع الافكار للرشق ١٧٤٠

اللغوي للبشتق، ذلك ان شارح المطالع اعتبر ان تعريف الانسان بانه: (ناطق) مثلا – وهو ما يصطلح عليه المناطقة بر (الحد الناقص(۱۱) – تعريف بالمركب لا المغرد، لأن مفهوم ناطق ينحل الى: (شيء له النطق)(۲) فكان من رد الشريف عليه: «ان مفهوم (الشيء) لا يعتبر في معنى الناطق مثلا، والا كان العرض العام داخلا في الفصل... الشرات)».

يقصد ان مفهوم (الشيء) عرض عام عند المناطقة فكيف يدخل فيا هو (ذاقي) عندهم كالفصل. وهذه مسألة مبنية على عرف منطقي خاص يعتبر كلمة (ناطق) فصلا ذاتيا للانسان، ولا علاقة لها بان مدلول الكلمة لفةً مركب من (ذات مبهمة اتصفت بالنطق) بدليل انه أورد على نفسه في نهاية الرد با هو معروف لفة من تركب المشتق، واجاب عنه بما يشير الى ان. القصد من رده هو ناحية التعريف والتحديد لا المدلول اللغوي، قال:

« فان قيل: المشتق منه - اي النطق - داخل في مفهومه - اي

بسم المناطقة في باب الحدود التعريف الى: حد ورسم، وكالا منها الى: تام وناتس.
 نالحد التام: ان يشتمل التعريف على جميع ذاتيات المرف، أي الهنس والمعمل،

كتمريف الانسان بانه: (حيوان ناطق). ان يشتمل على يعض ذاتياته، اي الفصل فقط، كتمريف الانسان بانه:

(ناطق). والرسم الثام: أن يشتمل على الذاتي والمرضي، أي التعريف بالجنس والخاصة، كتعريف الانسان بانه: (حيوان ضاحك).

والرسم الناقس: ان يشتمل على المرضي وحده؛ اي التعريف بالخاصة غضل، كتعريف الاستان وأند: (طاحك).

⁽۱) فيا يأتي من حديث ترد مصطلعات منطقية لا بد من ايضاحها ليفهم جلة ما يدور صوفا من نقاش:
۱ حالك مناهم مامنة يصنفها المنافقة الل ما هو: (دائي) و (مرضه)..... ويصدون بالدائية: اللعوم
الداخل في حقيقة التوبيء الذي (تقوم) به ذات الموضوع ، اي ان ماهيته لا تحقق الا به فيو
تواميا .. (هذا اللعوم قد يكون نقص غالمية كمعنوم (الانسان) بالنسبة الى المزاهن: زيد وصرو
ويكر .. ويسمى به (الدرع) . وقد يكون جزئها المشترك بينها وبين غيرها من الانواع كمفيرم
(الحيوان) بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى به (الخيس). وقد يكون جزئها المؤسى الذي يه
يتاثر نوع من نوع ، كمفيرم (الناطق) الذي يفسل الانسان عن القرس ويسمى به (القصل).
اما المرضوي فيو اللعوم المفارح من ذات الشيء العارض عليا بعد (تقرب) حيثتها با هو
ذائي، وهو تومان (هرض مام) كمفيرم (الشيء) أو (الماهي) المارض على الانسان ومل غيره ،
و (مرض خاص) كمفيرم (الشاحة) و (الشاعر) العارض على الانسان دون غيره ويسمى
به (المنامة).

 ⁽٧) شرح المطالع لقطب الدين الرازي ٧ - ٨ طبع الحجر بايران.

⁽r) حاشية الشريف على شرح الطالم هامش ص A.

ناطق - ضرورة، وكذا ثبوتُه للموضوع الذي نُسِب اليه، فيكون مركّبا؟ قلنا: ليس شيء منها محولا على ما قصد تعريفه بالمشتق، فلا يصلح معرّفا له.. الغ^(١)».

فانت تجد ان الشريف يعترف بايراده ان (ناطق) مركب من المشتق منه (النطق) ومن ثبوت النطق للموضوع الذي نسب الله - اي الذات المبهمة - ولكنه في الجواب لا ينكر ذلك، بل يتخلص منه بأن الهمول على الانسان - في مجال تمريفه المنطقي هو (ناطق) - باعتباره فصلا، وليست الانسان - في تجال تمريفه المنطقي هو (ناطق) م العمولة على ما قصد تعريفه بالمستق.

فالقضية اذن تدور حول صلاحية (التعريف) بالناطق، بما له من مدلول منطقي اي كونه فصلا، وليس حول دلالته اللغوية على ذات نسب اليها الحدث، من اجل ذلك كان صاحب الفصول موفقا في رد الاشكال:

«بأنَّ كونَ الناطق - مثلا - فصلا مبنيًّ على عرف النطقيين، حيد، اعتبره، - اي الناطق - مجرداً عن مفهوم الذات، وذلك لا يوجب ان يكون وضعه لفة كذلك(٢)...

حيضاف الى ذلك ان الشريف الجرجاني – وهو لغوي اصولي – يصرح بوضوح ان المشتق مركب من ذات مبهمة، وحدث، ونسبة تقييدية، «فالضارب – كما يقول – ذات ما له الضرب، ثبت ذلك بالنقل(٢)».

وقال في تعليقته على المطوّل في باب الاستمارة التبعية: ولأن المعتبر في الم الفاعل ذات ما من حيث نسب اليه الحدث، فالذات المبهمة ملحوظة بالذات، وكذلك الحدث، واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات، الا انها تقييدية غير تامة، وغير مقصودة اصلية من المبارة، تقيدت بها الذات المبهمة وصار الجموع كشيء واحد، فجاز أن يلاحظ فيه تارة جانب الذات أصالة فيجمل محكوما عليه، وتارة جانب الوصف، اي الحدث اصالة فيجمل

⁽١) حاثية الشريف على شرح الطالع عامش ص ٨.

⁽٢) المفصول الغروية للشيخ محد حسين بن محد رسم طبع حجر من ٩٢.

⁽۳) حاثیة التریف علی شرح التصر ۱۸۳/۱.

محكوما به، واما النسبة التي فيه فلا تصلح للحكم عليها ولا بها، لا وحدها ولا مع غيرها، لعدم استقلالها(١٠».

فالذات المبهمة التي هي اماس القول بالتركيب - كما سبق - جزء مدلول المشتق عند الشريف، وعلى هذا الاساس يظل ما أتمب الاصوليون المتأخرون به انفسهم من الجدل حول رأي الشريف في البساطة غير ذي موضوع.

لذلك ننتقل الى عرض الآراء المعروفة في بساطة المشتق وتركيبه وهي:

١ - القول بالتركيب

اي دلالة المشتق من الاوصاف والاساء على: الذات، والحدث، والنسبة. وهذا هو رأي جمهور الاصوليين من القدماء كابن الحاجب والبيضاوي وشراحها، ومن تبعهم من الاصوليين المتأخرين كالاصفهاني والحنوئي. مع ملاحظة ان النسبة المأخوذة عندهم في مفهوم المشتق هي (النسبة الناقصة التقييدية) التي سبق ذكرها في المصدر اما (الذات) المأخوذة في المشتقات فهي نوعان:

- أ ذات ما مبهمة من جميع الخصوصيات ما عدا قيام المبدأ بها اي اتصافها بالحدث وهي مفاد الاوصاف كاسباء الفاعلين والمصولين، والصفات المشبهة، و فالأسود، ونحوه من المشتقات، انما يدل على ذات ما مبهمة باعتبار صفة معينة، لا على خصوصية الذات من كونه جسا او غيره(٢).
- ب وذات مخصوصة لا ابهام فيها، وهي مفاد اسهاء الزمان، والمكان،
 والآلة، فان لفظ (مقتل) ليس معناه (شيء ما يقع فيه القتل) بل
 مكان او زمان يقع فيه القتل، ولهذا لم تكن هذه الاسهاء الثلاثة من
 الصفات، فلا يصح ان تقول: (مكان مقتل) كما يصح قولك: (مكان

⁽١) حاشية الشريف على المطول طـ تركيا ٣٧٤ وانظر الانبابي على شرح التلخيص ٢٩٠/١.

⁽٢) انظر شرح المضد وحاشية الشريف ١٨٣/١.

مقتول فيه)(١).

ويحتج انصار هذا القول على تركب المشتق بدليلين:

- ١ الاول دليل وجداني وهو: «ان المتبادر عرفا من المشتق، عند اطلاقه هو: البذات المتلبسة بالمبيداً، على نحو الابهام والاندماج، مثلا عند اطلاق لفظ (ضارب) تمثل في النفس ذات مبهمة متلبسة بالضرب.. وهذا المعنى وجداني لا ريب فيه(١) ».
- ٧ دليل برهاني مضمونه: اننا نجد بين المتنق مثل (عالم) ومبدأ اشتقاقه مثل (علم) تغايرا من ناحية صحة الحمل على الموضوع، نيصح ان تقول: (زيد عالم) ولا يصح: (زيد علم) ولا كان المشتق كالمصدر دالا على (الحدث وحده) او (الحدث المنتسب) من دون دلالة على الذات المبهمة، لكان مفهوئه، ومفهوئم المصدر واحدا من ناحية عدم صحة الحمل على موضوعه، ولكننا ندرك من صحة حل المشتق، وعدم صحة حل المصدر، ان بينها تفايرا من جهة المفهوم، فالمصدر واحدا المناير لموضوع، ولذلك لا يصح حله موضوع للحدث المفاير للموضوع، ولذلك لا يصح حله والمشتق (عالم) موضوع لذات ما لها العلم، وهذه (الذات) قابلة للاتحاد مع أي موضوع لذلك صح حمله على زيد وعدرو، فوجود الذات المبهمة في مفهوم المشتق، دون المصدر، هي المسحّمة لحمل الاوصاف واسنادها دون المسادر).

ويلاحظ ان الاصوليين قد استماروا من المناطقة فكرة الاساس الذي يقوم عليه صحة الاسناد في الجملة الاسمية التي يكون خبرها وصفا مشتقا مثل: (زيد عالم) دون ما يكون خبرها مصدرا (زيد عالم)، فالمناطقة يجملون

⁽١) حاشية السعد على العضد ١٨٣/١.

 ⁽۲) محاضرات الحتوثي ۲۸۲/۱ وانظر نباية الدراية الاصلياني ۱۲۸/۱.

⁽٣) عاضرات الخوق ٢٨٣/١ وانظر نباية الدراية الاصفياق ١٩٨/١

اساس صحة الحمل في (التضية الحملية) هو تغاير الموضوع والحمول – اي السند اليه والمسند – مفهوماً واتحادُها وجودا، اي ان الصورة الذهنية للموضوع غير الصورة الذهنية للمحمول، ولكن وجودها الخارجي واحد، فالذي نفهمه من معنى (قائم) ولكن الموجود في الخارج من جملة (زيد قائم) ان (زيد) هو (قائم) و (قائم) هو (زيد)، فهذا (الاتحاد الخارجي والتغاير المفهومي) هو اساس صحة الحمل، عند المناطقة.

وقد بنى الاصوليون عليه دليلهم في اتركيب المشتق وبساطة المصدر، فصحة اسناد المشتقات ان مفهومها يتضمن (ذاتا) مبهمة بها يتحقق الاتحاد الحنارجي مع اي مسند اليه فتقول: (زيد حاكم) و(عمرو محكوم) و(هند جيلة) والمسحح للجميع هو ان (الذات) جزء من مفهوم صيفة (فاعل) ورفعول) و(فعيل) فيمكن اتحادها خارجا مع زيد وعمرو وهند، ولانه ليس في المصدر ما يدل على الذات فلا يصح اسناده الى هذه الموضوعات.

هذان الدليلان: التبادر.. وصحة الحمل ها اساس القول بتركيب المشتق، الا ان هذا القول لن يكون تاما، ما لم نستمرض الآراء الاخرى في بساطته.

٢ - دلالة المثتق على الحدث المنتسب

وهو احد قولي البساطة، اي ان لفظ المشتق مركب من امرين: الحدث والنسبة فهو يدل بادته على الحدث، وبصيفته على نسبة الحدث الى ذات ما، اما الذات فهي غير مدلولة للمشتق، لا بادته ولا بصيفته، واذا دل عليها فبالملازمة المقلية. وهذا رأي جاعة من الاصوليين منهم التبريزي في المشتقات، والمراقي في بدائم الافكار وحجتهم في ذلك:

انه ثبت بالاستقراء والفحص في اللغة العربية ان الصيغ الدالة على معنى غير معنى المادة، يكون مدلولها (معنى حرفيا) غير مستقل هو النسبة، وهذا الاستقراء يوجب القطع بان صيغة المثنق لم تشذ عن طريقة امثالها من الصيغ، لتكون موضوعة للدلالة على (معنى إسعى) هو الذات (١٠).

⁽١) بدائع الافكار ١٧١/١ والمنتات ١٤٢٠.

وقد تنبّة العراقي الى عدم صحة حل الشتق اذا كان معناه الحدث المنتسب - كما ذهب القاتلون بالتركيب - فأورد على نفسه اشكالا مضمومه: ان المشتق يقع احيانا موضوعا في القضية الحملية مثل (الضاحك انسانٌ) او مجولا فيها مثل (الانسان ضاحك) ولا شك ان الموضوع الحمول في القضيتين ليس هو (الضحك) الجرد، او الضحك المنتسب، بل هو الذات المتصفة بالضحك) وذلك لأن ملاك صحة الحمل هو التغاير مفهوما والاتحاد وجودا، ولا ربب في عدم اتحاد الضحك مع الانسان وجودا، وانحا المتحد معه هه الذات المتصفة بالضحك.

ثم اجاب عنه: بان الاشكال المزبور، وان كان في نفسه صحيحا، الا انه لا يستلزم صحة دخول الذات في مفهوم المشتق، وذلك لأن المشتق، وان لم يدل على الذات بالدلالة اللفظية، الا انه يدل عليها بالملازمة المقلية، لأن لفظ المشتق يدل على الحدث والنسبة، وبما ان النسبة لا تقوم الا بالمطرفين، فاذا كان طرفها الاول هو (الحدث)، فلا بد من دلالتها على الطرف الآخر وهو (الذات) بالتلازم، ومن اجل هذه الذات المدلول عليها بالالتزام صح جعل المشتق موضوعا او محولااً.

والجواب عها يقوله العراقي - بعد اعترافه بعدم صحة الحمل من دون اخذ الذات في المفهوم - ان كلمة (ضاحك) وقمت موضوعا او محولا في القضيتين بما لها من دلالة (تضمنية) على الذات، لا بدلالتها الالتزامية عليها بواسطة النسبة المتقومة بالطرفين - كها يقول - ولو كانت النسبة الدالة على الذات التزاما هي المسححة لحمل المشتق، لصح ذلك في المصدر ايضا، لأن المصدر - عند العراقي - يدل على النسبة، والنسبة لا تقوم الا بالطرفين فهي دالة على الذات التزاما، وهو لا يلتزم بصحة (الانسان ضاحك) كما يلتزم بصحة (الانسان ضاحك) كما يلتزم بصحة (الانسان ضاحك)، فدلالة المشتق على الذات اذن

⁽١) يدائع الانكار ١٧١/١ ويلاحط أن الدلالة عند الاصوليين والتأطقة ثلاثة انواع: (بطابقة) وهي: دلالة اللفط على قام المشمئ المؤسوع له كدلالة لفط أنسان على (الميزات التاطق). ودلالة (نفسن) وهي: دلالة اللفط على جزء معناه، كدلالة لفظ انسان على (الخيوان) وحده، أو على (التأطق) وحده، ودلالة (الاقترام) وهي: دلالة اللفظ على معنى خارج معنى اللفط ولكنه ملازم له كدلالة لفظ (القر) على (القرب) أو للفظ (حاتم) على (الكرم).

دلالة تضمن، لانها جزء المفهوم الموضوع له لفظ (ضاحك).

٣ - دلالة المشتق على الحدث وحده

وهذا الرأي هو اهم الآراء واكثرها شيوعا في كتب الاصوليين التأخرين، وهو المعروف عندهم بدلالة المشتق على (الحدث لا بشرط) اي المطلق من ناحية اشتراط الحمل او عدم الحمل، في مقابل دلالة المصدر على (الحدث بشرط لا) اي المقيد بشرط عدم الحمل، والظاهر ان هذا القول بالبساطة رأي فلسني تحدّر لتأخري الاصوليين، من الاحناف والامامية، عن طريق علم الكلام، فهو ينسب لجلال الدين الدوّاني (٩٠٧هـ) في حاشيته على شرح القوشجي (٩٧٩هـ) لتجريد الحاجة نصير الدين الطوسي (٩٧٣هـ) فقد تقل الدواني في معرض رده على من زعم ان الاجزاء الحمولة لا تكون مغهومات المشتقات لاشتالها على النسبة ما نصه:

«التحقيق ان معنى المشتق لا يشتمل على النسبة بالحقيقة، فان معنى (الابيض) و(الاسود)، ونظائرها ما يعبر عنه بالفارسية به (سفيد وسياه) وامثالها، ولا مدخل في مفهومها للموصوف، لا عاما ولا خاصا، اذ لو دخل (الشيء) في مفهوم الابيض كان معنى قولنا (الثوب الابيض): الثوب الشيء الابيض، ولو دخل فيه (الثوب) بخصوصه، كان معناه: الثوب الثوب الابيض، وكلاها معلوم الانتفاء، بل معنى المشتق هو المعنى الناعيت وحدّه، ثم العمل يحربه، أو بالبرهان، ان بعضا من تلك المعاني لا يوجد الا بان يكون ناعتا لحقيقة اخرى، مقارنا لها، شائما فيها، لا كجزئها.. الغ(۱).

ومضعون قول الدواني هذا يشتمل على جلة دعاوى، لكل منها دليلها الخاص، وقد سرت هذه الدعاوى بشكل او بآخر في كتب الاصوليين المتأخرين، واضحة حينا، وغامضة حينا آخر، ومضافا اليها بعض الحجح والادلة احيانا اخرى، حتى اصبحت هذه المسألة من كبريات البحوث اللفظية عند الاصوليين، ولكن المتتبع الباحث لا يحس، وهو يفور معهم في اللفظية عند الاصوليين، ولكن المتتبع الباحث لا يحس، وهو يفور معهم في دقائقها، انه يقرأ بحثا لفويا، لكثرة ما اثقلوا به المسألة من مصطلحات

⁽١) بهاية الدراية ١٣٠/١ نقلا عن حاشبة الدواني على شرح التجريد للقوشجي.

وافكار فلسفية ابعدتها كثيرا عن طبيعتها الاولى.

ومع ذلك فاني مضطر لأن انقل افكارهم في تحليل دلالة المشتق محاولا جهد المستطاع تجنب ما اوقعوا انفسهم فيه من غور الفلسفة. وخلاصة رأي الدواني ومن تبعه من الاصوليين يتركز في نقاط ثلاثة:

١ - انكار دلالة صيفة (فاعل) واخواتها على النسبة.

٢ - انكار دلالتها على الذات المهمة.

" - تفسيرهم صحة اسناد الاوصاف المشتقة دون المصادر مع التزامهم
 بوحدة دلالتها على الحدث المجرد.

أ - المشتق ودلالته على النسبة

١ - يفهم من الدواني ومن تبعه من الاصوليين، انهم يربطون بين دلالة المشتق على النسبة ودلالته على الذات المبهمة، ذلك لأن النسبة لا (تتقوم) الا بالطرفين: المنسوب - وهو الحدث - والنسوب اليه وهو الذات، فاذا استطاعوا أن ينفوا دلالة (أبيض) على الذات المتلبسة بالبياض، استطاعوا بالتبع ان ينفوا دلالته على النسبة ايضا لنفي طرفها الآخر الذي تتقوم به وهو المنسوب اليه، يقول النائني عن هذه الملازمة بين اخذ النسبة واخذ الذات معها: « أن النسبة متقومة بالطرفين فيلزم من اخذها فيه اخذ الذات ايضا، والا كانت قائمة بطرف واحد وهو محال(١). والقائلون بالتركيب - مع التزامهم بأخذ الذات والنسبة - ينفون هذه الملازمة بينها، لأن كون النسبة في ظرف ثبوتها متقومةً بالطرفين أجنيٌّ عن كون الطرفين مدلولين للفظ الدالٌ على النسبة، فالفعل مثلا لا شك بان صيغته تدل على النسبة، فاذا استطمنا ان ننفى دلالة صيغته على الغاعل، فلا يلزم من ذلك عدم دلالتها على النسبة، لانها لا تتقوم الا بالطرفين، والحروف التي نلتزم بانها دالة على نسب خاصة بين كليات الجملة، لا يلزم أن تكون دالة على معانى تلك الكليات أيضًا مججة أن النسبة لا

⁽۱) اجود التقريرات ۱۳/۱.

تتقوم الا بالطرفين؟

والخلاصة: ان صيغة (ضَرَب) وصيغة (ضارب) وكلمة (مِن) اذا كانت دالة على النسبة فهو امر يختلف بطبيعته عن كون هذه النسبة في جلة (ضَرَب زيدً) أو (زيد ضارب) او (مرت من البصرة) لا تتقوم الا بالطرفين، هذا شيء وذلك شيء آخر(1).

٣ - وقد اضاف النائني دليلا آخر، على عدم دلالة المشتق على النسبة، سبق له ذكره في المصدر هو انه: «لو كان المشتق دالا على النسبة التي هي ممنى حرفي فلا عالة يكون متضمنا للمعنى الحرفي، فيلزم ان يكون مبنيا، ونستكشف من كونه معربا، عدم اخذ النسبة فيه، وبالملازمة يستكشف عدم اخذ الذات فيه ايضا(١)».

والتركيبيون بجيبون عن هذا بنفس ما اجابوا عنه في المصدر، فينفون ان يكون سبب البناء في الاساء هو تضمن الاسم، بصيفته، معنى الحرف، بل بصيفته ومادته، كالأساء المبهمة(٣). وبأن البناء في الاساء مقصور على الساء، وليس للشبه الحرف، كا سبق بيان ذلك في المصدر.

٣ - ثم اضاف النائني دليلا ثالثا مفاده: انه اذا كانت كلمة (ضارب)، دالة على النسبة، فيلزم ان تشتمل جلة (زيد ضارب) على نسبتين في عرض واحد: احدها في تمام القضية، والاخرى في الهمول، وهذا بما لا يمكن الالتزام به اصلالك.

وكلام النائني هذا غير وارد، لأن النسبة التي يدعي التركيبيون وجودها في (ضارب) هي النسبة التقييدية الناقصة، والنسبة في جملة (زيد ضارب) هي النسبة الخبرية النامة، وما المانع ان يشتمل الكلام على نسبتين غير متشاجتين، احدها في (طول) الاخوى لا في عرضها؟

⁽١) الاصفهاني في نهاية الدراية ١٣٠/١ والخوفي في هامش اجود التقريرات ٦٤/١.

⁽۲) اجود التقريرات ۱۹/۱ - ٦٦٠

 ⁽٣) عاشرات في اصول الفقه ٢٩١/١٠.
 (1) اجود التقريرات ٢٧/١ وماشرات في اصول الفقه ٢٩٠/١.

الا يصح مثلا ان نقول: (عصيرُ الليمونِ طيّبُ الطعم) مع اشتاله على نسبتين ناقصتين في كل من المبتدأ والخبر ها النسبة الاضافية، مع وجود النسبة الخبرية التامة في جملة الكلام.

ب - المشتق ودلالته على الذات

ويرى الدواني ومن تبعه: اننا اذا قلنا (الثوب الابيض) فان الذات غير داخلة في مفهوم المشتق - ابيض - لا الذات المبهمة العامة بمنى (الشيء) ولا الذات المتعينة الخاصة، بمنى (الثوب) مثلا، ودليله على ذلك: انه يلزم من دخولها في معنى الابيض تكرار الموصوف في كل من الصفة وموصوفها، فيمود قولنا: (الثوب الابيض) الى (الثوب الشيء الابيض) او (الثوب الثوب الابيض) وكلاها معلوم الانتفاء.

وهذه الدعوى احتج بها النائني في تقريرات بجداً (۱)، كها استدل بها قبله صاحب الكفاية على بساطة المشتق وعدم دلالته على الذات، قال: «ثم انه يمكن ان يستدل على البساطة بضرورة عدم تكرار الموصوف في مثل (زيد كاتب)، ولزومه – اي التكرار – من التركّب واخذ (الشيء) – مصداقا او مفهوما – في مفهومه (۲)».

وهذه الحجة لا تلزم اللذاهبين الى التركيب، لأن (الذات) الذي يتضعنها معنى المشتق عندهم، هي الذات المبهمة العارية عن كل خصوصية تعين انطباقها في الخارج على زيد او عمرو «وعليه فلا يلزم التكرار في مثل قولنا (زيد قائم) و(الانسان كاتب) ونجوها، بداهة انه لا فرق بين جلة (الانسان كاتب) وجهة (الانسان شيء له الكتابة) فكها لا تكرار في الجملة الثانية، فكذلك في الاولى - بناء على التركيب - فان التكرار اعادة عين ما ذكر اولا مرة ثانية(ا)».

⁽١) اجود التقريرات ٦٧/١٠

⁽٢) الكفاية بشرح الرشق ٢٩٦/١.

⁽٣) عاضرات في أصول الثقه ٢٨٩/١ - ٢٩٠-

ج - المشتق والمصدر وصحة الاسناد

وهذه المسألة هي اهم ما في بساطة معنى المشتق وتركيبه، فقد سبق ان ذكرنا ان حجة الذاهبين الى تركيب المشتق هي صحة حمله على موضوع، وان المصحّح لذلك تضمن معناه (الذات المبهمة) القابلة للاتحاد مع اي موضوع، بحلاف المصدر فان خلوه من الدلالة على الذات جعله غير قابل للاتحاد مع الموضوع، وعلى هذا الاساس فان القول ببساطة معنى المشتق اي دلالته على (الحدث وحده) يجعله مساويا لمعنى المصدر، فكيف صح حمله واسناده دون المصدر.

وقد اتعب الذاهبون الى البساطة انفسهم في تصحيح حمله دون المصدر، فنسب شارح مسلم الثبوت الى الدوافي ان لا فرق بين العرض والعَرضي " – اي المصدر والوصف المشتق منه – الا «بالاطلاق والتقييد.. فاذا اخل هذا المفهوم لا بشرط شيء: كان مفهوم (أسود) وعرضياً، واذا اخذ بشرط لا شيء: كان عرضا وعين (السواد) واذا اخذ بشرط الحمل كان الثوب الاسهد(ا) ».

وقد فسر هذا التفريق بين المشتق ومصدر اشتقاقه مع اتحاد معناها عنده: بان هناك مفهوما واحدا للعرض - الحدث - محفوظا في كل من كلمة (سواد) و(أسود) ولكن الفرق بينها يكون بالاعتبار، فاذا اعتبر من جهة الحمل والاسناد مطلقا اي (لا بشرط حمله) و(لا بشرط عدم حمله) كان قابلا لأن يرتبط بالموضوع - المسند اليه - فيقال: (الجسم اسود) واذا اعتبر مقيدا مأخوذا (بشرط لا) اي بشرط عدم الحمل كان متحصلا بذاته ومفايرا للموضوع فلا يصلح للارتباط به، ولا يصح ان يقال حينئذ: (الجسم سواد) (١٠).

واذا كان هذا هو ما اراده الدواني من تصحيح اسناد المشتق دون المصدر فهو كلام غير تام لأن مجرد اعتبار الحدث مطلقا وغير مشروط، لا يصحح حمله واسناده، لأن اساس الحمل عند الجميع هو (الاتحاد وجودا)

⁽١) فواتح الرحوث في شرح مسلم الثبوت ١٩٧/١.

 ⁽۲) مضمون ما ضر به قول الدواني في فواتح الرحوت ۱۹۷/۱ وغيره من كتب التأخرين.

بين الموضوع والحمول، فاذا كان المحمول مثايرا للموضوع مفهوما واعتبرناه مطلقا من ناحية الحمل فان هذا (الاعتبار) - وهو امر ذهني - لا يغير حقيقته من كونه مفايرا الى كونه متحدا، لأن المفروض ان المفايرة حقيقية وليست بمجرد الاعتبار كي تنتفي باعتبار آخر(۱۰).

رأي النائني في البساطة

من اجل ذلك جاء دور النائني، ليصحح حمل المشتق مع القول ببساطته، فجعل المصحح لذلك نفس ما قاله الدواني من كون العرض مأخوذا (لا بشرط) في المشتق و(بشرط لا) في المصدر، الا انه ربط هذين المصطلحين بمدلول الصيغة قال: «فان مادته موضوعة للمبدأ المشترك بين جميع المشتقات، وهيئته موضوعة لافادة اتحاد المبدأ مع موضوعه(")».

ومحسلة رأيه - بعد الاستمناء عن مقدمته الفلسفية -: ان كلمة (قائم) مثلا مشتملة على مادة وصيفة، فإدنها (ق وم) موضوعة للحدث المشترك بينه وبين المصدر، وصيفتها (فاعل) موضوعة للاتحاد اللاشرط) اي لجمل الحدث متحدا مع موضوعه، فإذا كانت الصيفة موضوعة لاتحاد أعلث مع الموضوعة لقدت تمقق العنصر الاساس للحمل - وهو الاتحاد - فصيفة (قائم) أذن هي المصححة لحمل القيام على زيد بعد أن كان هذا (القيام) بصيفته المصدرية موضوعا (بشرط لا) أي بشرط عدم الحمل، ولذلك عبر النائني عن صيفة المشتق: أنها موضوعة لقلب المبدأ - الحدث - عن الـ (بشرط لا) الماصية عن الحمل القابلة للحمل (الأ

ولكنّ ما اضافه النائني الى رأي الدواني من ربط هذين المسطلحين بمدلول الصيفة غير تام ايضا. وذلك لجملة موآخذات:

انه ماذا يريد بان مغاد صيغة المشتق هو (اتحاد المبدأ مع موضوعه)؟
 غان اراد به اتحاد المحمول مع موضوع القضية في مثل قولنا: (زيد قائم) فهو غير صحيح، لأن ذلك مدلول النسبة الحبرية التامة في

 ⁽۱) انظر بایة الدرایة ۱۲۸/۱ - ۱۲۹،

⁽٢) اجود التقريرات ٧٣/١٠

⁽٣) نشبه ١٩٧/١،

الجملة، لا النسبة التقييدية الناقصة في صيفة المحمول (قائم) بدليل اننا لو ابدلنا المحمول باسم جامد فقلنا (زيد ابوك) او (عمرو اخوك) لكان الاتحاد وليد النسبة الخبرية، لا صيفة (اب) او (اخ) لعدم دلالة الصيفة فيها على معنى غير معنى المادة.

وان اراد باتحاد المبدأ مع موضوعه: اتحاد (الحدث) الذي هو مدلول مادة المشتق مع موضوع ما، فهو صحيح، ولكن هذا هو الذي يدعيه اصحاب القول بالتركيب من ان المشتق يدل على (ذات متلبسة بالمبدأ).

- ٣ ماذا يقصد النائني بكون الصيفة موضوعة لقلب البدأ من كونه عاصيا عن الحمل الى كونه قابلا له، مع انه كغيره من الاصوليين يلتزم بأن مبدأ الاشتقاق هو (المادة اللغوية) الحروف الاصول لا المصدر ولا الغمل، واذا كان الامر كذلك فان (المادة) لا توصف بكونها عاصية عن الحمل ولا قابلة للحمل، وانا هي تابعة للصيغ العارضة عليها، فان عرضت عليها صيغة المصدر كانت عاصية عن الحمل، وان عرضت عليها صيغ الاوصاف والمشتقات الاخرى كانت قابلة للحمل، فلا معنى اذن لقوله ان صيغة المشتق موضوعة لقلب (البدأ) عن عصيانه الحمل الى قبوله، الا اذا كان هذا المبدأ هو (المصدر) لا المادة اللغوية، والنائني لا يلتزم بهذا().
- ٣ ان فكرة النائني والدواني من قبل قائة على اساس ان مصادر المشتقات كلها (اعراض مقولية) كما يقول الفلاسفة لذلك بنوا عليها (ان العرض وجوده في نفسه عين وجوده لموضوعه) فهو من حيث وجوده في نفسه يكون مفايرا للموضوع فلا يحمل عليه ويمبر عنه حينتذ بصيغة المصدر، فيقال مثلا (سواد) او (بياض) ومن حيث وجوده لموضوعه يكون متحدا معه فيمبر عنه بصيغة ومن حيث وجوده لموضوعه يكون متحدا معه فيمبر عنه بصيغة

⁽١) انظر المراقي في بدائع الافكار ١٧٣/١٠

الوصف فيقال: «(اسود) او (ابيض) وهكذا(١).

وهذا الرأي ربما كان له وجه في عباله الفلسفي، ولكته في الجال اللغوي غير صحيح لأن طبيعة الاشتقاق في اللغة تبعد عن ذلك كثيرا فليست مبادىء الاشتقاق كلها (اعراضا)، او (مصادر) بل قد تشتق اللغة بما يسميه الفلاسفة (جوهرا) او (اسم عين) كاشتقاق: فارس، ولابن، وتامر، وبقال، وحداد، وتمار وامثالها، ولا يعقل ان يقال في مبادىء هذه المشتقات: ان وجودها متحد مع وجود موضوعاتها، لانه اذا صح ان يقال: ان وجود (السواد) عين وجود (الثوب) في صيغة (اسود) فلا يصح ان يقال: ان وجود (الفرس) عين وجود الراكب في صيغة (فارس) مثلا، لأن الفرس وهي مبدأ الاشتقاق هنا - ليست عرضا ليتحد وجودها مع وجود الراكب.

على انه قد يكون لبعض المشتقات (مصادر) تشترك معها في معنى المادة مثل: (الوجوب والواجب) و(العدم والمعدوم) و(الامتناع والمتنج) و(الامكن) وامالها، ولكن هذه المصادر ليست اعراضا، وليس لها وجود في الخارج ليفترض انها عارضة على موضوعاتها. «بداهة ان (المدم) ليس من عوارض ذات (المعدوم) وكيف يعقل اتحاده معها اذا لوحظ (لا بشرط) فانه لا وجود له ليتال: ان وجوده طور من اطوار وجود موضوعه، والامتناع ليس من عوارض ذات (المتنع) فانه لا وجود له خارجا ليقال: ان وجوده في نفسه عين وجوده لموضوعه،"».

١ - ان المسألة تنعلق بدلالة (المشتق) لغة، فاذا سلمنا بان بعض المشتقات كالاوصاف يمكن اتحادها مع موصوفاتها، سواء كان مصدرها عرضا ام غير عرض، فانا «لا نسلم ذلك في المشتقات التي لا يكون المبدأ فيها (وصفا) للذات كاساء الازمنة، والامكنة واساء الآلة فان اتحاد

⁽۱) انظر اجود التقريرات ۷۳/۱

⁽٢) عاضرات في اصول الفقه ٢٩٤/١٠

المبدأ فيها مع الذات غير معقول، ضرورة ان الفتح لا يعقل ان يتحد مع الحديد (اي في كلمة مفتاح) والقتل مع الزمان او المكان الذي وقع فيه ذلك المبدأ (اي في كلمة مقتل) وهكذا ... وفكيف يكن ان يقال: ان المبدأ اذا اخذ لا بشرط يتحد مع زمانه، او مكانه، أوآلته، فان وجود المرض، الها يكون وجودا لموضوعه، لا لزمانه او مكانه او آلته، اذن لا مناص للقائل ببساطة مفهوم المشتق ان يلتزم بالتركيب في هذه الموارد، ولازم ذلك هو التفكيك في وضع المشتقات حسب مواردها، وهو باطل جزما، فان وضعها على نسق واحد(۱)».

خلاصة .. وتعقيب

وبعد فان المسألة التي دار حولها هذا الجدل الطويل بين الاصوليين المتأخرين في بساطة المشتق وعدم دلالته على الذات والنسبة مسألة لا علاقة لما بالمدلول اللغوي لكلمة (ضارب) و(مضروب) و(مضرّب) وغيرها من المشتقات، والحتى فيها مع الذاهبين الى تركيبه ودلالته على: الحدث، والنسبة التقييدية بينها، وأوضح الادلة واقربها الى الفهم العرفي ما استدل به التركيبيون من أن الوجدان قاض بأن العرف يفهم من كلمة (ضارب) عند اطلاقها ان هناك ذاتا مبهمة اتصفت بهذا الحدث المعروف

فاما الادلة الاخرى التي احتج بها انصار البساطة، وعارضهم فيها انصار التركيب من صحة حل المرض على موضوعه، ومن اتحاد العرض والعرضي - السواد والاسود - في الوجود، فهي مسائل فلسفية خالصة، تنظرها الفلسفة من زاوية الواقع التحليلي لحقيقة العرض والعرضي، ولا ربط لها بالمسألة اللغوية، اي ما يفهمه العربي بفطرته من كلمتي (سواد) والمسألة التي تنفع الاصوليين فعلا، هي هذا الادراك الفطري لمدلوليها سواء صح الحمل - فلسفيا - ام لم يصح، وسواء كانت حقيقة (العرض) هي نفس حقيقة (العرضي) ام لم تكن.

⁽۱) نتبه ۱/۱۹۵۱ - ۲۹۹.

يؤيد ذلك ان اقرب الاصوليين المتأخرين من الدراسات الفلسفية هو المحقق الاصفهائي، والمفروض انه يتعصب لرأي الفلاسفة في بساطة المشتق، ولكنه اشار الى لوم الاصوليين لتوريط انفسهم في ما ذكره الدوائي من عينية مفهومي المشتق ومصدر اشتقاقه، تاركين الفروق بين النظرة الفلسفية والنظرة اللفوية لمفهوميها.

قال: «وكل ما ذكرنا اغا يصحح حل العرض على موضوعه ، واتحاد العرض والعرضي ، بحسب الواقع ، لا أن مفهوم (الابيض) عرفاً نفس حقيقة (البياض) المأخوذة لا بشرط، اذ صحة الحمل لا ربط لها بالعينية والاتحاد من حيث المفهوم في الابيض والبياض، وغرض العلامة الدوائي - كها هو صريح كلامه - والنافع للاصولي - عينية المفهومين ذاتا، ولا دليل علمها(١) ».

ثم ايد كلامه بما نقله عن الفلاسفة الاسلاميين من فهمهم لمعنى (المشتق) ومعنى (المبدأ) ومغايرة ذلك لما ينبغي ان يكون عليه فهم الاصوليين لطبيعة مدلوليها فقال:

«ان المشتق عند الآلميين: كل ما يحمل على غيره بالتواطؤ، من دون اشتقاق لغوي، ولا اضافة كلمة (ذي)(٢). والمبدأ: ما ثبت به مفهوم الحمول للموضوع، ولا يخفى ان مثل هذا (المشتق) يصدق على حقيقة البياض المأخوذ لا بشرط، فلا مانع من دعوى الاتحاد بين هذا المشتق ومبدئه، لا المشتقات اللغوية والعرضة ومباديا الحقيقية(٢)».

فانت تجد ان للفلاسفة مصطلحا خاصا بهم فيا يسمونه (المشتق)، لا

(١) نباية الدراية ١٣٥/١،

 ⁽۲) المنطقيون قد يقولون: (الضحك خاصة الانسان) وهو محول عليه، ولكنهم عند تركيب القضية الحملية لا يستطيعون أن يقولوا (الانسان ضحك) فيضطرون لطريقتين:

ان يستمينوا بالاشتقاق اللغوي، فيأخذوا من كلمة (ضحك) كلمة (ضاحك) ليصح حلها: (الانسان ضاحك) ويسمون ذلك (حل مواطأة) او (جل هو هو).

ت - ان يضيفوا الى كلمة (شحك) كلمة (ذو) فيقولوا: (الانسان ذو ضحك)، ويسمون ذلك: (حمل ذو
 عو). وهذا ما يقصده بقوله: «من دون اشتقاق لغوي، ولا اشافة كلمة ذي».

⁽م) تهاية الدراية ١/١٣٥ – ١٣٦٠

يراعون به قواعد الاشتقاق اللغوي، وعلى ضوئه يمكن الاتحاد عندهم بين مفهومي (بياض.... وابيض)، وهذا المسطلح يحتلف عن مصطلح النحويين والاصوليين في (المشتق) حيث يمكون به للبياض معنى غير معنى الادم

الفثعل

تهيد: دلالة الفعل

١ - معنى الفعل

٢ - زمان الفعل:

أ - الزمان ودلالة الصيفة

ب - الزمان في صيغة (افعل)...

رأي الخرومي ومناقشة الاصوليين...

ج - الزمان في صيغة (فعل) (يفعل)

د - مناقشة الجزائري انكار زمان الفعل

 خلاصة وتعقيب الزمان النحوي والزمان الاصولى.

٣ - الفعل والنسبة:

أ - النسبة عند الاصوليين

ب - الدال على النسبة

ج - النسبة والمعنى الحرفي

د - النسبة وتعيين الفاعل

هـ - التركيب والافراد في لفظ الفعل:

رأي المناطقة - رأي النحاة - رأي الاصوليين.

عهيد:

الفعل مصطلح نحوي يراد به الكلمة الدالة بادتها على معنى المصدر، اي الحدث وبصيفتها على زمان وقوع ذلك الحدث، من اجل ذلك كانت تعريفات النحويين تحوم حول هذه الدلالة على المعنى ذلك كانت تعريفات والزمن، فقد عرفه ابن الحاجب بأنه: «ما دل على معنى في نفسه، مقترن باحد الازمنة الثلاثة ». ولأن ابن الحاجب لم يشر الى ان دلالته على الزمن من جهة صيفته، فقد اخذ عليه الرضي ذلك، واقترح ان يضاف الى التعريف قيد: «من حيث الوزن()) ». كما اضاف شراح مختصره الاصولي مثل هذا القيد ايضا، فقالوا بأن الغمل «يدل (بهيئته) على احد الازمنة الثلاثة()) ».

والظاهر ان كون زمان الفعل هو مدلول الصيغة لا المادة، امر واضح من عبارة سيبويه نفسه: دواما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاساء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى: فذهب، وسَع، ومَكت، وحَمد. واما بناء ما لم يقع فائه قولك امرا: اذهب واقتل، واضرب، وغيرا: يقتل، ويذهب، ويضرب. الخ^(٦). فهو يقصد (بالامثلة) وبر(بناء ما مضى) او (بناء ما لم يقع) تلك الابنية والصيغ المأخوذة من احداث الاساء، اي المصادر، فالمأخوذ منه لا يدل على غير الحدث (الذهاب) مثلا، اما المأخوذ وهو صيفة (ذهب ويذهب واذهب) فهي الدالة على ان ذلك الذهاب وقع فيا مضى، او يقع مستقبلا، او انه مطلوب الوقوع فيا مأق:

وابو الغتح ابن جني مع انه يسمي دلالة حروف الفعل عل معنى

 ⁽۱) شرح الرضي على الكافية ۱۱/۱ .

⁽٢) شرح المضد على الختصر ١٢٠/١،

٣/١ الكتاب ٢/١.

المصدر (دلالة النظية) ودلالة صيفته على الزمن (دلالة صناعية) يلحق الصناعية باللغظية فيقول: انها «ان لم تكن لفظا فانها صورة بحملها اللغظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت عبرى اللفظ المنطوق به (۱) » وفي كلام ابن جني هذا تسمح ، لأن لغط الفعل يتكون من مادة وصيفة، والمادة وحدها لا يمكن التلفظ بها فضلا عن ان تكون دلالتها هي (الدلالة اللغظية) دون الصيفة، لذلك كان ايضاح الرضي لهذا المعنى اكثر منطقية من ابن جني، قال: «ان المدت مدلول حروفه المرتبة – يقصد مثل ضرب – والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارىء على حروفه، والوزن جزء اللغظ، اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع عجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا ممينا، والحركات عما يتلغظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يبل كل واحد منها على جزء معناه (۱) ».

والخلاصة: أن النحويين - قدماء وعدثين - يرون أن للفعل، بادته وصيفته، معنى مركبا من مدلولين ها: الحدث والزمن، ولكن متأخريم أضافوا مدلولا ثالثا هو (النسبة الى الفاعل) ثم تنازعوا في شأن هذه النسبة من جهتين:

١ - في ان دلالته على النسبة (دلالة تضمنية) أي انها جزء المعنى (المطابقي) الذي وضع له لفظ الفعل، فيكون معناه مركبا من الحدث، والزمن، والنسبة. ام انها دلالة (التزامية) اي ان النسبة خارجة عن ممنى الفعل ولكنه يدل عليها بالتلازم الذهني.

 وان هذا الفاعل الذي نسب اليه الفعل: أهو فاعل معين، ام فاعل ۱۹(۲)

فيتأخرو النحويين اذن متفقون على دلالات الفعل الثلاثة: (الحدث)

⁽١) المعالمن ١٨/٣-

⁽٢) الرشي في شرح الكافية ٥/١ - ٦٠

 ⁽٣) السيأن على الاشدولي ٧٣/٧ وشرح الكافية لعبد الرحن الجامي ص١٠ و٢٢٨٠.

وهو معنى مستقل في نفسه تدل عليه مادة الكلمة ، و(الزمن) وهو معنى مستقل في نفسه ، تدل عليه صيفة الكلمة ، والمادة والصيفة ها لفظ الفعل ، فهو يدل بلفظه (مطابقة) على الحدث والزمن ، و(تضمنا) على كل منها ، اما دلالته على النسبة وهي معنى حرفي غير مستقل في نفسه ، فقد اختلفوا في دلالته عليها ادلالة تضمن هي ام التزام(٩٠١).

والظاهر أن هذا النزاع في دخول النسبة، وفي تميين الفاعل، أمر نشأ في الدراسة النحوية بتأثير أصول الفقه كيا يأتي أيضاحه في مكانه.

اما الاصوليون فتدماؤهم مع النحويين في قصر دلالة الفمل على الحدث والزمن، ولكن متأخريهم لهم في ذلك رأي آخر فا (لحدث) الذي يتضمنه الفمل (معنى غير مستقل في نفسه) كما يفهمه النحاة، و(الزمن) ليس مدلولا للفعل، لا بادته ولا بصيفته، واذا دل عليه احيانا فباطلاقه في مقام دون مقام، لا بوضعه اللغوي، اي ان الزمن مدلول تتماون عليه قرائن الجملة، لا صيفة (فعل يفعل). اما النسبة الى الفاعل فهي المدلول الوحيد لصيفة الفعل.

لذلك سنستعرض رأيهم في هذه الموضوعات الثلاثة كلا على انفراد:

١ - معنى الفعل

قلت ان النحويين جعلوا الدلالة على الزمن (فصلاً) مقوما لحقيقة الفعل، وبالمقابلة جعلوا عدم الدلالة على الزمن (فصلاً) مقوما لحقيقة الاسم، لذلك ادخلوا الدلالة على الزمن وعدمها في تعريفهم لكل من الفعل والاسم.

اما الاصوليون فلأنبم انكروا دلالته الزمنية، فقد اتجهوا في تعريفهم للفعل وجهة انتساب الحدث لا اقترانه بالزمن، فكان تعريفهم له انه: «ما انبأ عن حركة المسمى».

فالفعل عندهم: كلمة تنبىء عن (حركة) صادرة عن المسمى، وهذا الانباء ناشىء من صيفة الفعل لا من مادته، ففعلية الفعل اذن وليدة صيفة

⁽١) الصبان على الاشبوقي ٧٣/٢ وشرح الكافية لعبد الرحن الجامي ص ١٠ و٢٣٨٠

(فعل يفعل) المتبثة عن حركة السعى،

ولكن ما هذا (المسمى) الذي انبأ الفعل عن حركته؟ هناك اتجاهات ثلاثة في تنسيره:

ا د المسمى » هو الفاعل، والفعل ينبىء عن حركة الفاعل، «لأن الافعال على اختلاف نسبها - فيا يقول العراقي - تدل على ان الحدث الذي اشتملت عليه هيئاتها هو من آثار الفاعل وصوادره المترشحة من ذاته، بحسب ظاهر لفظها، وان لم يكن لذلك مطابق بحسب الحارج، كيا في مثل: امتنع، ويتنع، واستحال، ويستحيل وهو لذلك يوفض تفسير (حركة المسمى) بـ (حركة الحدث من العدم الى الوجود)، كيا فسرها سابقوه، مستدلا بان « بعض الافعال لا مطابق لحدث مادتها في الحارج ليتصور فيه الحركة المزبورة(١) ع. يقصد مثل امتنع واستحال، فان (الامتناع) و(الاستحالة) لا وجود لها الحرود.

وهذا التفسير لحركة المسمى قديم في النحو العربي، فقد قال الزجاجي في معرض رده على انكار الفعل الدائم عند الكوفيين: «وقد ذكرنا أن الافعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة افعالا للفاعلين، أنما هي (عبارة) عن افعالهم وافعال المعيرين عن تلك الافعال، واذا كان الامر كها ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم الأما، هـ

٧ - والتفسير الثاني ان المسمى هنا هو (الحدث) نفسه، وان المتصود يحركة المسمى هو: تحقق هذا الحدث وصدوره من الفاعل، بعد ان لم يكن متحققا ولا صادرا عنه وهو معنى (خروجه من القوة الى الفعلية ومن العدم الى الوجود(٣)) ثم اوضحوا قصدهم من ذلك: بان المعدث اذا لوحظ مجردا عن النسبة الثامة في الفعل، والنسبة المعامة في الفعل، والنسبة

⁽١) تقريرات المراقي (بدائم الافكار) ٢٠/١.

⁽٢) الايضاح للزجاجي ٥٣.

⁽٢) المشتقات للتبريزي ص ٩٠

الناقصة في المصدر والوصف، كان كسائر المفاهم موردا (التسمية) التي هي علقة بين اللغظ والمعنى موجبة لحضور المعنى في الذهن عند ذكر لفظه، فاذا لوحظ حدث القيام المروف مجردا عن انتسابه للفاعل، كان التمبير عنه بلغظ (القيام) فيكون القيام (اسها) والحدث (مسمى به) وهو معنى تعريف الاسم بـ (ما أنباً عن المسمى) ولكنه بصيغة (قام) الدالة على نسبته واسناده، فان الحدث حينئذ د يخرج بصيغة (قام) الدالة على نسبته واسناده، فان الحدث حينئذ د يخرج للمسمى، وفعلا له، ولا فرق في ذلك بين كون المبدأ – أي اصل الاشتقاق – فعلا كالضرب، وصفة كالعلم، وعدما محضا كالمدم فان عنوان الحركة والفعلية أغا هو باعتبار الحدوث والظهور، المشتركة به جميع المواد حتى السكون المقابل للحركة، فـ (سكن) فعل منبىء عن حركة المسمى(۱) » اي حركة السكون من كونه غير مرتبط بالذات حركة المحركة، مذرسكن) فعل منبىء عن حركة المسمى(۱) » اي حركة السكون من كونه غير مرتبط بالذات

ويهاول هذا الفريق بذلك، الرد على ما سبق من ان بعض الافعال لا وجود لاحداثها في الخارج فكيف يمكن تصور حركتها بواسطة الصيغة من المعدم الى الوجود، وخلاصة الرد: ان المقصود من العدم والوجود هنا: المعدم والوجود الرابط بين الحدث والذات - اي ثبوت الانتساب وعدم ثبوته - لا الوجود الاصيل الذي هو من عوارض الماهية، فكلات مثل (وجد وحصل وحدث) ومثل (عدم وفقد واستحال) لا تقبل الوجود الاصيل، لاستحالة عروض الشيء على نفسه او على نقيضه، ولكنها تقبل (الوجود الرابط) بمنى ثبوت النسبة، وعدم ثبوتها للغاعل(").

⁽١) الاشتقاق للبهبهاني ص ٦٠

 ⁽۲) انظر الثنتات من ۹ والاشتقاق ص ۱-

و (الفعلية)، فهم يقصدون ان الحدث يخرج من قوة الوجود الى الفعلية، اي من العدم القابل للوجود الى الوجود الفعلي.

وهو يبطل هذا الرأي على اساس انه يؤدي الى ان يكون (المسمى) في تعريف الفعل بـ (ما تعريف الفعل بـ (ما انبأ عن المسمى) غير (المسمى) في تعريف الاسم هو (المنمى الاخطاري) ابنأ المسمى في تعريف الاسم هو الذي يوجب خطور معناه في ذهن السامع، اما المسمى في تعريف الفعل فسيكون (المنمى الحدثي) لأنه هو القابل للخروج من المدم المروحد، وسياق (الرواية) التي اعتمدها الطرفان ينافي ذلك(١).

لذلك أتجه الناثني في قصده بالخروج من القوة الى الفعلية الى: خروج (مادة) الفعل من (القوة) اي من قابلية الاستقلال بالمفهومية الى الاستقلال المعلى بالمفهومية.

وهذا مبني على رأيه السابق في اصل الاشتقاق، وانه الحروف الاصول (ضرب) فان هذه الحروف غير قابلة للتعميل والاستقلال، لا لفظا ولا معنى، الا بواسطة عروض الصيفة عليها.

وتوضيح ذلك: اننا اذا عدنا الى اقسام الكلية، نجد الاساء مستقلة بمانيها كا هي مستقلة بالناظها كالرجل، والمرأة، والعلم، والمهم، ولمجد الحروف وان كانت غير مستقلة بمانيها الا انها مستقلة بالفاظهامثل: من، وعن، وغم، وحتى، اما الافعال في الوحيدة بين هذه الاقسام، التي لا استقلال لها الا بواسطة استادها الى الفاعل، فهي من هذه المجهة اردأ من الحروف، لأن الحرف مستقل لفظا غير مستقل معنى، اما هي فغير مستقلة لفظا ولا معنى، وذلك لاننا اذا حللنا الفمل وجدناه يتكون من مادة وصيفة، اما المادة فهي هذه الحروف الثلاثة التي ليس لها معنى (بالفمل) وان كانت قابلة لأن يكون لها معنى فعلي عند عروض الصيغة عليها، وأن كانت قابلة لأن يكون لها معنى فعلي عند عروض الصيغة عليها، فمعناها اذن (معنى بالقوة) اي غير مستقل بالمهومية، اما الصيغة فليس لها معنى مستقل ايضا، لانها لا تدل الا على نسبة المادة للفاعل، والنسبة معنى

⁽۱) اجود التقريرات ۲۵/۱ ۱۲۰۰۰

حرفي غير مستقل بالمفهومية، فكلا جزئي الفعل غير مستقل بالمفهومية. ولكننا مع ذلك نلاحظ ان مادة الفعل بواسطة عروض الصيغة عليها تخرج من كونها ذات معنى غير مستقل، اي (معنى بالقوة) الى كونها (معنى بالفعل).

ضعركة المسمى اذن هي: حركة مادة النعل وخروجها، بواسطة الصيغة، من القوة الى الفعلية، اي من قابلية الاستقلال بالمفهومية الى الاستقلال الفعلى بالمفهومية(١).

وكلام النائني هذا - على دقته - بلاحظ عليه امران:

الأول: ان تفسيره هذا لا يتم الا على ما تبناه هو من (بساطة المشتق) ومن عدم دلالة المصدر على النسبة الناقصة، اما على الرأي المشهور بين الاصوليين من دلالة المصدر والاساء المشتقة على النسبة فسيكون تعريف المفعل شاملا للمشتقات كلها، لأن صبغ المشتقات تدل على النسبة والنسبة معنى حوفي غير مستقل، ولأن مادتها جيما هي نفس مادة الفعل غير القابلة للتحصل والاستقلال الا بعروض الصيفة عليها، وبعروضها تخرج من القوة الى الفعلية وهو معنى (حركة المسعى) كما يقول.

الثاني: ان الظاهر من تعريفه للغمل بأنه: (ما انبأ عن حركة المسمى) ان (الحركة) عنده هي مدلول الغمل بقرينة (انبأ) لا نفس الغمل، ولكن الظاهر من تحليله لمعنى الغمل ان الحركة هي المقومة لحقيقة الغمل، لأن مادته غير مستقلة بالمفهومية، وصيغته غير مستقلة ايضا، وباجتاعها تشكون حركة المادة من عدم الاستقلال الى الاستقلال، اي يتكون الغمل، فحركة المادة اذن هي: الغمل وليست مدلول الغمل، ومقتضى ذلك ان يكون تعريف الفعل عنده هو: (حركة المسمى) لا (الانباء عن حركة المسمى).

وعلى اي حال قان متأخري الاصوليين مطبقون على ان المقوم لحقيقة الفعل هو (الانباء عن حركة المسمى) لا الاقتران بالزمن، سواء كانت هذه الحركة هي حركة الفاعل ام حركة الحدث نفسه، وسواء تحرك الحدث بها

⁽۱) انظر اجود التغريرات ۲۳/۱ ~ ۲۵۰

من عدم الاسناد الى الاسناد، ام من عدم الاستقلال بالمفهومية الى الاستقلال بيا.

ويبدو في ان ربط الفعل بـ (حركة الحدث) اقرب الى المدلول اللفوي لكلمة (القمل)، كما ان (حركة الحدث) اقرب الى معنى (التجدد والحدوث) الذي يمتاز به الفعل الاصطلاحي عن المصدر والاساء المشتقة.

واما ما قيل من ان تسيته (بالفعل) تسية للشيء باسم مدلوله التضمني اي (الحدث) وهو الفعل اللغوي، فيرده ان الاحداث التي يتضمنها الفعل ليست على نستى واحد، ففيها ما هو (فعل لغوي) كالضرب والاكل، وفيها ما هو صدم فعل كالامتناع والترك وامثالها، ويظل تفسير الفعل الاصطلاحي بانه: حركة هذه الاحداث اقرب من كونه نفس الاحداث.

وواضح ان هذه التفسيرات الثلاثة تضمنت بالاضافة الى دلالة الفعل على حركة المسمى أمرين آخرين هما: خروج الزمان عن مدلول صيغة الفعل، ودخول النسبة مدلولا بديلا لهذه الصيغة. وسنرى ما عند الاصوليين فيهما.

١ - زمان الفعل

النحويون، من سيبويه الى عصر متأخر، يبنون على ان الغمل يدل بادته على الحدث، وبصيفته على زمان وقوع ذلك الحدث، وزمان الغمل عندهم: «اما ماضي، واما حاضر، واما مستقبل... فالماضي كقوله: (ميلي زيد) يدل على ان الصلاة كانت فيا مضى من الزمان، والحاضر نحو قولك (يصلي) يدل على: الصلاة وعلى الوقت الحاضر، والمستقبل نحو (سيصلي) يدل على: الصلاة، وعلى ان ذلك يكون فيا بستقبل(ا) ..

وللزمان الفعلي هذا عند النحويين خصائص متفق عليها اهمها:

١ - ان «الزمان من مقومات الافعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند
 عدمه^(۱)» لذلك اعتبر ابن السراج اخذ الزمان في تعريف الفعل

⁽۱) اصول ابن السراج ۱/۱۱.

 ⁽۲) این یمیش ۲/۵.

للتفريق » بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط الها ومعنى الكلمة ذلك ان الزمان (فصل مقوم) لمكلمة الفصل اكلم المقوم المقلم وهذه هي وظيفة الفصل المنطقي، فتكون دلالة الفصل عليه دلالة (تضمنية) لأنه جزؤه المقوم لمقمقته.

- ٧ ان الزمان المدلول عليه بالفعل هو الزمان الطبيعي الذي ينقسم الى ثلاثة اقسام: «ماضي، وحاضر، ومستقبل، وذلك من قبل ان الزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية؟) » من اجل ذلك جعل ابن يعيش تقسيمهم للفعل الى اقسامه الثلاثة تابعا لهذه الحركات الزمنية الثلاثة، كما كان البصريون من قبل « يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها: ان الحركة لا تبقى زمانين؟)».
- ٣ ان زمان الفعل هو زمان وقوع الحدث، لا زمان الحديث عنه، اي ان الزمان يكون ماضيا، وحاضرا ومستقبلا بالقياس الى زمن التكلم «فالماضي: ما عدم بعد وجوده فيقع الاخبار عنه بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله اي الزغشري -: «الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك»... ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث، لا وقت الحديث عنه.. والمستقبل: ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون الاخبار عنه قبل زمان وجوده، واما الحاضر فهو الذي يصل اليه المستقبل ويسري منه الماضي، فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده،) ».
- ٤ ان هذا الزمان هو مدلول صيفة الفمل لا مادته «الا ترى الى (قام) ودلالة لفظه على مصدر»، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيفته ومعناه ».

⁽١) ابن السواج ١/١٤٠

⁽۲) ابن پمیش ۱/۷.

⁽٣) الايضاح للزجاجي ٨٦،

⁽٤) ابن يميش جـ٧/٤.

⁽a) المصالص لابن جني ٩٨/٣.

هذه الخصائص الاربع متفق عليها بين التحويين - قدماء ومحدثين - للك استبعد كثيرا ما قاله السيد نعمة الله الجزائري في حاشيته على شرح الجامي للكافية من «ان المتأخرين قد اطبقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث الى فاعل «ثم قال: «وكلام المتقدمين في عد الزمان من اجزاء معنى الفعل مضطرب، فعنهم من وافق المتأخرين، ومنهم من ذهب الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام(۱)».

فلم اجد بين المتقدمين من ذهب الى ذلك، ولعله يتصد بهم اولئك الذين تمرضوا للمسألة في اصول الفقه امثال الشريف الجرجاني، والشاطمي، وصاحب المالم وغيرهم فعبارته (كلام المتقدمين) مطلقة، والقول بانكار دلالة الفعل على الزمان، او دلالته عليه بطريق الالتزام، لا التضمن، رأي اصولي لا نحوى.

أ - زمان الفعل ودلالة الصيغة

وأول اصولي ناقش دلالة صيفة الفعل على الزمن، هو الشريف الجرجاني (۱۹۸ هـ) في حاشيته على شرح الختصر الاصولي، فقد نسب الى سابقيه انهم:
«استدلوا على ذلك باختلاف الازمنة عند اختلاف الصيغ، وان اتحدت المادة، نحو: ضرب يضرب، واتحاد الازمنة عند اتحاد الصيغ، وان اختلفت المادة، نحو: ضرب وطلب ».

ثم ناقش هذا الاستدلال بقوله: «وفي المقدمتين نظر، اما الاولى -يعني اختلاف الازمنة عند اختلاف الصيغ - فلأن تصاريف الفعل الماضي
كـ(ضرب، ضربا، ضربوا) صيغ مختلفة مع اتحاد الزمان، بل الجهول
والمعلوم: كفرب وضرب مختلفان صيفة قطعا ولا يختلف الزمان».

«واما الثانية - يعني اتحاد الازمنة عند اتحاد الصيغ - فلأن المضارع
 يدل تارة على الحال، واخرى على الاستقبال اشتراكا، على المذهب
 المحيح، فالصيفة واحدة والزمان مختلف».

⁽١) حاشية الجزائري نسة الله على الجامي ص١٠٠

ثم اضاف الى ذلك دليلا آخر هو: «ان اتحاد الزمان، مع اتحاد الصيغة واختلاف المادة، لا يدل على استناد الزمان الى المصيغة، لا مكان استناده الى المواد الختلفة، ضرورة جواز اشتراك المختلفات في امر واحد(١).

وتوضيح قصده من دليله الآخر: اننا نلاحظ ان مثل (ضرب) و (طلب) و (واسر) وغيرها من الافعال المختلفة بوادها والمتنفقة بصيغتها دالة على الزمان الماضي فنستنتج من ذلك انه: يجوز ان تشترك المواد المختلفة – ولو يمونة الصيفة – في امر واحد هو الزمن الماضي، كا نلاحظ من جهة اخرى: ان ازمنة (الماضي) و (الحاضر) و (الستقبل) تشترك كذلك، بامر واحد هو مادة (ضرب يضرب)، فنستنتج من ذلك: ان الازمنة المختلفة يجوز ان تستند الى مادة واحدة. فاذا جاز اشتراك المختلفات (مادة) بالزمن الواحد، وجاز ايضا اشتراك المختلفات (زمنا) بالمادة الواحدة، جاز استناد الزمان الى المعدة، ولو يمونة الصيغة، وبطل من ذلك ادعاء استناد الزمان الى الصيغة وحدها.

وواضح ان مناقشة الشريف هذه - بدليليها - لا يقصد منها انكاره دلالة الفمل على الزمان، ولا انكاره دلالة الصيغة عليه، واغا هي مناقشة لاستدلالهم باتحاد الازمنة عند اتحاد الصيغ، واختلافها عند الاختلاف، على تفرد (الصيغة) بالمدلول الزمني دون المادة.

يؤيد ذلك ما ذهب اليه في دليله الآخر من جواز استناد الزمان الى المواد المختلفة وما ذكره في موضع آخر من حاشيته المذكورة في تحقيق معنى الفعل من قوله: «واما (ابتدأ) فالواضع تصور معنى (الابتداء المطلق) ولاحظ معه النسبة من حيث هي حالة بينه وبين شيء معين - يقصد الفاعل - في زمن ماض، وعين لفظه بأزاء هذا الجموع(٢)».

فالشريف اذن يحالف النحويين في ان الفعل بدل بلفظه، أي بمادته وصيفته على هذا الجموع المركب من الحدث والزمن والفاعل المعين، لا ان

⁽١) حاشية الشريف على شرح العضد المتصر ابن الحاجب ١٢٠/١٠

⁽٢) حاشية السيد على شرح الختصر ١٨٦/١٠

المادة وحدها تدل على الحدث، والصيغة وحدها تدل على الزمن.

اما الذين تأخروا عن الشريف فقد صرحوا بانكار دلالة الفمل بوضعه اللغوي على الزمان، وكان منطلق انكارهم هو البحث في دلالة صيغة (افعل) على الغور او التراخي وعلى المرة او التكرار، على اساس ان (الفور) هو زمان الحال الذي يذهب اكثر النحاة الى انه مدلول صيغة (افعل)، ثم توسعوا بعد ذلك حتى شلوا صيغة (فَكل) و(يفعل) وانتقل البحث في زمان الفعل عند متأخري الاصوليين من باب (الفور والتراخي) الى ماب (الشتقات).

ب - الزمان في صيغة (افعل)

والاقوال في الزمان المدلول عليه بصيغة (افعل) كما لخصها القزويني في حاشبته على (القوانين) اربعة:

- د دنها ما جزم به جاعة من الاصوليين، تبعا لجمهور النحاة، من دلالته على الحال.
- ومنها ما يستفاد من غير واحد من اهل العربية من دلالته على
 الاستقبال، كما يظهر الجزم به من نجم الاثمة في شرحه للكافية...
- ومنها ما يستشم من بعضهم من اشتراكه بين الحال والاستقبال، تعليلا
 بكونه مأخوذاً من المضارع الذي هو مشترك بين الحال والاستقبال.
- ٤ ومنها ما صار اليه عققو متأخري الاصوليين من منع دلالته على زمان حالا واستقبالا(١)».

واول تصريح وجدته بذلك ما قاله صاحب المعالم (١٠٦١هـ): «أن المتبادر من الامر طلب ايجاد حقيقة الفعل، والمرة والتكرار خارجان عن حقيقته، كالزمان والمكان ونحوها، فكما أن قول القائل: (أضرب) غير متناول لمكان ولا زمان ولا آلة يقع بها الضرب كذلك غير متناول للعدد في كثرة ولا قلة(٢) ».

⁽١) حاشية السيد علي القزويني على القوانين لهبع حجري ٩٧/١٠

١) معالم الدين للشيخ حسن بن زبن الدين العاملي طبع الآواب في التجف ٢١٦-

وقد اثار شراح المالم والمتأخرون هنه، مسألة مخالفة النحويين في ذلك واجاعهم على ان الزمان جزء مدلول الغمل، فقال الشيخ محمد تقي (١٣٤٦هـ) في حاشيته: «ان القول بكون الامر موضوعا لمطلق طلب الغمل من غير دلالة على الغور ولا التراخي، لا يوافق ما تقرر عند النحاة من دلالة الغمل على احد الازمنة الثلاثة، وقد جملوه مائزا بين الاسماء والافعال، فكيف يقال بحزوج الزمان عن مدلوله على نحو المكان حسبا ذكره المسنف(۱)».

وقد ذكر صاحب الحاشية الاوجه الحتملة في الاجابة عن ذلك وابطلها جيما ، ثم اختار هو رأيا خلاصته: ان الزمان المأخوذ في صيغة الامر هو زمان (الحال) ولكن هذا الحال ليس قيدا للحدث المطلوب ، بل هو ظرف للطلب الواقع منه ، بمنى ان الحال هو زمان صدور النسبة الانشائية من المتكلم، وليس زمان الحدث المطلوب من الخاطب «واما كون صدور ذلك الحدث عن الخاطب في اي وقت من الاوقات، فهو مما لا دلالة في الامر عليه وضما اصلالاً ».

ويؤخذ على رأي صاحب الحاشية: ان هذا التوجيه لكلام النحويين فيه كثير من التصف، فالزمان المدلول عليه بصيفة الفعل، عندهم، هو زمان صدور الحدث من الفاعل سواء كان ماضيا ام حالا ام استقبالا - كما قدمنا - وليس زمان صدور النسبة من المتكلم، ثم ان لازم هذا القول: ان تتساوى ازمنة الافعال عندهم، لأن (زمان الحال) كما هو ظرف لمعدور النسبة الانشائية من المتكلم، فهو ظرف لعدور النسبة الخبرية من المتكلم ايضا فيكون (الحال) زمان الماضي والمضارع كما هو زمان الامر.

اما معاصرو صاحب الحاشية فقد اختاروا التفريق بين صيفة (افعل) وصيفتي (فَمَل يفعل) فاعتبروا الاولى لا دلالة لها على الزمان بحسب وضعها اللغوي اصلا، مستدلين على ذلك بالتبادر «فان قول القائل (اضرب) مثلا لا يتبادر منه الا مطلوبية حدث الضرب من دون انفهام (كذا) زمان معها

⁽١) حاشية المعالم (هداية المسترشدين) طبع الحجر بايران غير مرتم بحث (الدور والتراخي).

⁽٢) حاشية المالم (هداية المسترشدين) طبع الحجر بايران غير مرتم بحث (الفور والتراشي).

اصلا^(۱)، وقد منعوا اجماع النحويين على ذلك، اما لانه لم يثبت اتفاقهم عليه، واما لاضعافه بخلاف علماء الاصول والبيان، كما يقول صاحب القوانين^(۱).

اماً صيغتا (فعل) و(يفعل) فانها دائتان على الزمن بحسب وضعها اللغوي «فان مفادها - كما يقول في الفصول - الاخبار بوقوع الحدث، وهو في نفسه لا يختص بزمان، فاختصاص كل بزمان دليل على تخصيص الواضع الدائم».

لذلك اختار صاحب الفصول في الجواب عا اثاره اخوه في الحاشية من اجاع التحويين على دلالة صيغ الفعل على الزمان «ان فعل الامر مقترن بالزمان بحسب الاصل، اما الغائب فظاهر، واما الحاضر فلأنه عند التحقيق فعل مضارع مصدّر باللام، فحدفت اللام تخفيفا، وحرف المضارعة تبما، كا يقول به الكوفيون وابو الحسن، فهو بحسب الاصل دال على الزمان، وان تحول بعد دخول لام الطلب عليه، بعميرورته انشاء، والافعال الانشائية مجردة عن الزمان، كبعت، واحتريت، ولحو ذلك(٤)».

وهذا الجواب من صاحب الفصول مردود ايضا، لأن اكثر الجمعين من النحويين يذهبون الى ان فعل الامر مستقل بصيغته، وليس مقتطعا من المضارع، ليتم توجيه اجاعهم بأنه كان بحسب الاصل دالا على الزمان ثم انسلخ عنه الزمان بعد صيرورته انشاء. ويبقى القول الحتى ما قاله صاحب الممام، وما اختاره صاحب القصول نفسه في اول البحث: من ان «التحقيق ان صيغة الامر لا دلالة لها على الزمان وضما اصلا، واغا يغهم منه الزمان ان صيغة الامر لا دلالة لها على الزمان وضما اصلا، واغا يغهم منه الزمان التزاما(٥) وما قاله ايضا في رده اجماع التحويين من «ان الاتفاق المذكور غير ثابت، كيف واحد أتمتهم اين الهاجب وهو، وان وافقهم على ذلك في غير ثابت، كيف واحد أتمتهم اين الهاجب وهو، وان وافقهم على ذلك في منقوض بخالفه أكستر عقتي علماء الاصول، المؤيدد بشهادة الاستمال والتبادر(١) ».

⁽١) حاشية السيد على القزويش على القوانين ٩٧/١.

 ⁽٣) القوانين المحكمة المعرزا القمي طبع المبعر بايران ٩٧/١.

⁽٣) (٤)(a) القصول طبع الججر بايران ص ٧٩.

⁽٦) نئسه ص ۷۸.

رأي الخزومي في صيغة (العل):

بقي في الموضوع شيء آخر هو ما يقهم من رأي الدكتور الخزومي من تأييد لوجهة النظر الاصولية، في انكار دلالة صيغة (افعل) على الزمان، ولكنه بنى عليها انكار (فعلية) الصيغة، مستندا الى ان فعلية الفعل تمتاز بشيئين:

داولها: انه مقترن بالدلالة على الزمان،

وثانيها: انه يبنى على السند اليه، ويحمل عليه.

وبناء (افسل) خلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة له على الزمان بصيفته، ولا اسناد فيه. اما كونه خلوا من الزمن فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل، ولا دلالة له على شيء من هذا. ان الذي يدل عليه هو: طلب الفعل حسب، فليس هناك من فعل، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل() ه.

وقد نوقش رأي هذا الباحث النحوي، في الدرس الاصولي المعاصر في مدارس النجف، فنقل مقرر بحث السيد الصدر مناقشته لرأي الخزومي في انكار فعلية بناء (افعل) لا زمانه، قال:

دان دلالة الفعل على تلبس فاعله به، لا يقصد منه الدلالة على وقوع ذلك خارجا بل المقصود ان الفعل والحدث تارة يلحظ في نفسه، فيكون اميا، واخرى تلحظ نسبته الى شخص بنحو النسبة الناقصة او التامة... ومن الواضح ان هذا محفوظ في فعل الامر ايضا، لأنه يدل على ان المطلوب: صدور القعل من المأمور، فقد لوحظت نسبة الفعل - الحدث - الى الفاعل، لكنه لم يلحظ ذلك في وعاء التحقق والاخبار، بل في وعاء الطلب والارسال وهذا الاختلاف لا يمثل فارقا فيا هو مدلول الفعل، بل في مدلول الجملة، وكون النسبة التامة فيها اخبارية او انشائية ».

دوبكلمة اخرى: ان الملحوظ في صيغة (افعل) لو كان هو نسبة طلب الفعل الى الشخص الخاطب ابتداء، بدون ملاحظة نسبة بين الفعل

⁽١) في النحو العربي نقد وتوجيه من ١٣٠٠

والفاعل، كان لما ذكر من عدم كون هذه الصيفة فعلا وجه، لأن الفعل متقوم بنسبة الحدث الى الفاعل، بنحو الصدور والحلول. ولكن الالتزام بتجريد فعل الامر عن النسبة المباشرة بين الحدث والفاعل بلا موجب، بل الموجب على خلاقه، وهو ان هذا التجريد يقتضي ان يكون المطلوب من المخاطب ذات الحدث، ولو بأن يصدر من غير الخاطب، فلو قال الشخص لابنه: (جئني باء) فالولد هنا مطلوب منه بجيء الماء ولم يلحظ بجيء الماء صادراً عنه، مع ان الفهم المرفي واللغوي لهذا الكلام لا ييرر ان يكتفي صادراً عنه، مع ان الفهم المرفي واللغوي لهذا الكلام لا ييرر ان يكتفي اللان بتوفير الجيء بالماء عن طريق امره لفيره بأن يسقي أباه الماء، وليس ذلك الا لأن النسبة بين الحدث والخاطب بنحو الصدور مأخوذة، وهذا يكفي في كون المسيفة (فعلا) لدلالتها على النسبة المصدورية تصوراً، وان لم يكفي في كون المسيفة (فعلا) لدلالتها على النسبة المصدورية تصوراً، وان لم وعاء المطلب.

ولو كانت فعلية الفعل متقومة بدلالته على وقوع الحدث من الذات فعلا، وكون النسبة بلحاظ وعاء التحقق، لوجب الالتزام بعدم فعلية فعل الماضي والمضارع ايضا، حينها يلحظان في غير وعاء التحقق، كما اذا قيل: (ليضرب زيد) او (هل ضرب زيد)(١٠. »

اما بقية رأي الخزومي في كون المسند اليه في فعل الامر - من الف الاثنين وواو الجهاعة، ونون النسوة، وياء الخاطبة - ليست اساء ولا ضهائر كما يزعم النحاة، بل هي كنايات تشير الى جنس الخاطب او عدده، فلا يصح اسناد الفعل اليها، فسيأتي في الحديث عن الفعل والنسبة عند الاصوليين ما يؤيد وجهة نظره في كونها حروفا وعلامات لا يسند اليها، وما يوضح قضية الاسناد والنسبة والدال عليها عند الاصوليين.

⁽۱) تعربرات بحث السيد الصعر تحميود الهاشمين (باساحت الدليل اللفطني) ۳۶۵٪ ۳۶۵٪ مطبعة الآداب في النجف. ويلاحظ أن الدكور الخمزومي حين قرأ التنفي بعدم فسلية عطين المثاليني كتب: (هر كذلك) ما يدل علي التزامه بأن صيغتي زاضل بعدل) – اذا وقدنا في سياق الانتاء – تجردتا عن الفسلية.كمبينة (الهل)، وسيأتي ما يوضح براي الإصوليين عند الكلام من الجملة الانتائية.

جـ - الزمان في صيغة (فعل) و(يغعل)

وفي القرن الماضي اصبح انكار دلالة الفعل على الزمان من الامور المسلم بها عند الاصوليين قال الآخوند (١٣٣٩هـ) في كفايته: «قد اشتهر في السنة النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى اخذوا الاقتران بها في تعريفه، وهو اشتباه » ثم فصل بعد ذلك فأنكر الدلالة التغيينية والالتزامية لفعلي الامر والنهي، لانها لا يدلان على الزمان «بيل على انشاء طلب الفعيل والترك() ».

اما الماضي والمضارع قبعد ان منع دلالتها على الزمان جعل لها خصوصية يمكن ان يدلا بها على وقوع النسبة في الزمن الماضي، او الحال او الاستقبال اذا كان الفاعل زمانيا، ولكن ليس ذلك من جهة الوضع اللغوي، بل من جهة ان الفاعل الزمافي لا بد لفعله من زمن، سواء كان التعبير هنه بصيغتي (فعل يقمل) ام بصيفته (فاعل) او (مفعول). فتكون دلالة الفاعل على الزمن - كما يقول شارحه - «من قبيل الدلالة الالتزامية، لا التضمنية، ولهل تلك الخصوصية في الماضي عبارة عن فراغ الفاعل عما اشتفل به، ولازم ذلك هو (المني) وفي المضارع الحالي هو التلبس والاشتفال ولازمه (الحال) وفي المضارع الاستقبالي نحو (سوف يضرب) هو كونه بصدد الاشتقبال وجهيئة مقدمات الفعل، ولازمه الاستقبال على

واستدل الآخوند على انكار الدلالة الوضعية للياضي والمضارع بأدلة خلاصتها مع ايضاح شراحه ما يأتي:

١ - انه لو كان الزمان جزءا من مدلول الفعل للزم الجاز او التجريد عن الاسناد، فيا اذا كان الفاعل غير زماني، والملاحظ انه لا فرق بين تولنا: (علم الله) و(علم زيد) و(سمح الله) و(سمع زيد) من ناحية عدم التجوز في اسناد الفعل الى من كان زمانيا كزيد، او غير زماني كذاته تمالى.

⁽١) الكفاية بشرح الرشق ١/٩٥.

⁽٢) الكفاية يشرح الرشق ١٩٩/١.

كذلك فاننا نلاحظ ان مثل تولنا (مضى الزمان) و(يأتي زمان) و(خلق الله الزمان.. او الصباح.. او المساء) امثلة صحيحة لا تجوز في اسنادها ولا تجريد، ولو كان الزمان جزءا في مثل (مضى) و(يأتي) لكانت هذه الامثلة غلطا، للزوم الدور فيها او التسلسل، لأن لازمها ان يقع الزمان المسند اليه في زمان آخر هو زمان المسند (١).

٧ - ان النحاة يذهبون الى ان المضارع مشترك معنوي بين الحال والاستقبال، وليس المقصود بذلك ان المضارع بدل على مفهوم زمان يعم الحال والاستقبال، لأنه سيكون زمانا غير محصل، بل لا بد ان يكون المقصود به ان للمطارع معنى مطلقا يصح انطباقه على كل من الزمانين، فينطبق على الحال مرة، وعلى الاستقبال مرة اخرى بحسب القرائن، وإذا صح ذلك فلا فرق بين الجملة الاسمية والجملة الفلية، لأن جلة (زيد ضارب) لها معنى يصح انطباقه على كل واحد من الازمنة الثلاثة، مع عدم دلالتها وضما على واحد منها، فتكون الجملة الفلية مثلها، وتخلص من ذلك إلى ان دلالة (يضرب) على الحال والاستقبال، ولاللة (ضارب) على الماضي والحال والاستقبال، دلالة ستند الى الاطلاق لا الى الوضم (۱۷).

٣ - يؤيد ما ذهبنا اليه من استناد زمان الفعل الى الاطلاق، لا الى الوضع، ان الفعل اذا اخذ مقيدا بالاضافة الى شيء آخر، فان الزمان الماضي في صيفة (فعل) لا يكون ماضيا حقيقة، بل مستقبلا حقيقة، وزمان الحال والاستقبال في صيفة (يفعل) لا يكون حالا او استقبالا بل ماضيا حقيقة، ويتضح ذلك من قولك: (جاء في زيد قبل

⁽١) نفسه. ويلاحظ أن الدور والتسلسل مصطلحان الشفيان يلزمها (الحال) براد بالأول: (ترقف كل من الشمي) بان وكرب يطلق في النجار ثم مرفقا (التسمي) بان وكرب يطلق في النجار ثم مرفقا (التسمي) بان وكرب يطلق في النجار مرمودة النجار مرمودة النجار مرمودة النجار مرمودة النجار مرمودة النجار مرمودة النجار المرمود متناهبة في الوجود والترتب» المي أن يطرح على ما تدميه أن تكون هناك صلعة ترتب فيها الانجاء ألى ما لا يجارية، كا لو تسلما للمطلق المنافق هناه على عبد للمطولات الى غير نجاية، في أن ذلك باطل حجاء أزيادة عبد للمطول على عدد العلة - كما يقول المكابه - من المحكم - المكابه - كما يقول المكابه - المنافقة - كما يقول المكابه - المكابة المكابة المكابة المكابة المكابة المكابة - المكابة المكابة المكابة - المكابة المكابة المكابة المكابة المكابة المكابة المكابة المكابة المكابة - المكابة المكابة - المكابة المكابة - المكابة المكابة

⁽۲) الكفاية بشرح الرشق ۱۹/۱ه

شهر وهو يضرب غلامه) فان زمن الحال والاستقبال في (يضرب) هو في الحقيقة زمن ماض ولا يكون (حالا) الا بالاضافة الى مجيء زيد، كذلك قولك: (يجيئني عمرو بعد شهر وقد نجح في الامتحان) فان الزمان الماضي في (نجح) هو في الحقيقة زمان مستقبل، ولكنه لا يكون ماضيا الا بالاضافة الى مجيء عمرو. ولو كان الماضي جزءا من مدلول (فعل) والحال والاستقبال جزءا من مدلول (فعل) بحسب وضمها اللغوي، لدل على ذلك في كل الاحوال، ولما كان تابعا لاطلاق الفعل وتقسده (١).

ويضيف طلاب الاخوند ايضاحا جديدا الى فكرتهم في انكار دلالة الفمل على الزمان: ان الزمان لا يخلو اما ان يكون (جزءا) لمدلول الفمل، او (قيدا) له، بحيث يكون التقييد بالزمان داخلا في مفهوم الفمل، اما القيد اي الزمان نفسه فهو خارج عن مدلوله، وكلا هذين النرضين باطل.

اما الأول: فلأن الفعل مركب من مادة وصيغة، وكل منها لا يدل على الزمان، فالمادة لا تدل الا على نفس الطبيعة المهملة (القيام) مثلا من دون اخذ اية خصوصية فيها، لا الزمان ولا غيره، واما الصيغة فهي معنى حرفي لا يدل الا على نسبة تلك المادة الى الذات، ولا ربب ان (الزمان) من المفاهيم المستقلة بالادراك، ولا يمكن ان يكون المعنى الاسمي المستقل مدلولا للمعنى الحرفي غير المستقل. واذا كانت مادة (قام) لا تدل على الزمن، وصيغتها لا تدل عليه ايضا فلا يبقى في الكلمة ما يدل عليه.

واما الثاني: - اي التقييد بالزمان - فيبطله ما مر سابقا من صحة اسناد الفعل الى الزمان والى ما فوقه من الجردات من دون اي تجوز، فلو كان الزمان مأخوذا قيدا في الفعل لم يصح اسناده من دون تجوز او تحريد(با).

۱۱) الكفاية بشرح الرشق ۱۰/۱۰.

 ⁽٧) انظر تغريرات المراقي (بدائع الأفكار) ١٥٩/٦ وتقريرات الحَوقي (عاضرات في اصول الفقه)
 ٢٤١٧ - ٢٤١٧ .

من ذلك كله ينتهي الاصوليون المتأخرون الى النتيجة الآتية:

دان الافعال جيما لا تدل على الزمان، لا بنعو الجزئية ولا بنعو المجزئية ولا بنعو القدية، لا بالدلالة المطابقية ولا بالدلالة الالتزامية، نعم انها تدل عليه بالدلالة الالتزامية اذا كان الفاعل امرا زمانيا، وهذه الدلالة غير مستندة الى خصوصية الاسناد الى الزماني، ولذا تكون هذه الدلالة موجودة في الجمل الاسمية ايضاً، اذا كان المسند اليه فيها زمانياً، فاذا قبل (زيد قائم) فهو يدل على قصد المتكلم الحكاية عن تحقق المبدأ وتلبس الذات به في الخارج بالمطابقة، وعلى وقوعه في احد الازمنة الثلاثة بالالتزام(۱)».

والاصوليون بعد ان انكروا دلالة (فَمَل) على الزمان الماضي، و(يفعل) على الحاضر والمستقبل حصلت في اذهان بعضهم شبهة لزوم الفلط في استمال احدى الصيفتين في مكان الاخرى، كيا لو قلت (ضرب زيد غدا) او (يضرب زيد بالامسي) ورعا دل هذا على دخول الزمن في الصيفتين، ففسروا لزوم الفلط في المثالين عا لا يمت للدلالة الزمنية بصلة، وذلك ان صيفة (فعل) لا تدل بحسب الوضع الا على (تمقت الحدث) وكلمة (عدل) وكلمة معنى التحقق. وصيفة (يفعل) لا تدل الا على (ترقب وقوع الحدث) وكلمة (بالامس) تنافي معنى الترقب.

ه - مناقشة الجزائري انكار زمان الفعل

المظاهر ان انكار دلالة الفعل بجميع صيفه على الزمان مسألة سبقت مدرسة الاخوند كثيرا، فقد مرت الاشارة الى ما اثاره صاحب الممالم ١٠١١ هـ) ومعاصروه في شأن صيفة (افعل)، ولعل الامر تطور عندهم الى المكار الزمان في بناء (فعل) و(يغمل). يدل على ذلك المناقشات التي اثارها السيد نعمة الله الجزائري (١١٦٣هـ) والدلائل التي نسبها لمنكري دلالة المعمل على الزمان، وقد قال في حاشيته المطبوعة بهامش الفوائد الضيائية:

⁽١) عباشرات في اصول الفقه ٢٤٨/١

ان «لهم دلائل حررناها في كتابنا الموسوم بمنتاح اللبيب^(۱) » ولم اعثر على هذا الكتاب، ولكني وجدته يلخص بمض هذه الادلة في حاشيته المستقلة المطبوعة على الحجر سنة ١٢٨٠هـ وهذه الادلة هي:

١ - « اولها: انّ الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل، ومعلوم ان الظرف
 لا يكون جزءا من المظروف.

وثانيهاً: انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول
 بالزمان، كاقتران الفعل به، غير ان زمان الفعل معين، ويقولون:
 الزمان ليس جزءا لمني اسم الفاعل، فكذلك في الفعل.

٣ - ثالثها: انه لو كان الزمان جزءا للفعل لم يمكن تحقق الفعل بدونه،
 وقد تحقق في جميع الانشاءات.

٤ - رابعها: لو كان الزمان الماضي جزءا للماضي، وكذا في المستقبل، لما امكن اختلافه بعارض، وقد يختلف كما في قولك: (ان قمت قمت) و (لم تضرب)، فسلا يكون جزءا، لأن ما بسالذات لا يختلف بالعارض(")».

وهذه الأدلة، كما تراها، قربية المأخذ من ادلة متأخرى الاصوليين، وقد حاول السيد الجزائري في حاشيته الرد عليها لأنه كان يتبنى رأي النحاة، الا ان في رده مجالا للمناقشة لذلك تعقبه السيد على البهبهاني في كتابه الاشتقاق(٢).

واقاما للغائدة يحسن ان نعرض لردود الجزائري مع التعليق المستفاد من آراء الاصوليين عليها:

١ – قال السيد الجزائري: «والجواب عن الاول: انه مغالطة من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي قان الزمان ظرف لتملق الفعل اللغوي، اعني الحدث، بالفاعل، وهو ليس بجزئه ليلزم الحدور، بل جزء الفعل الاصطلاحي(٤)».

 ⁽١) شرح عبد الرحن الجامي للكافية هامش ص ٦٠.

⁽٢) حاثية الجزائري على شرح ملا جامي ص ٣٥٠

⁽٣) انظر الاشتقاق للبهبهاني ٢٩ - ٣٠.

⁽¹⁾ الجزائري نفس المسدر ص ٣٥٠

ومن الواضح أن ليست هناك مفالطة، ولا اشتبه الاصوليون بين الفعل اللغوي والفعل الاصطلاحي، فالفعل اللغوي عندهم هو المعنى الاسعي للمصدر، أي (القيام) والفعل الاصطلاحي المعبر عنه بـ (قام) هو حدوث هذا المتيام وصدوره من الفاعل، ولذلك فسروه بـ (حركة المسمى) أي حركة الفعل اللغوي المسمى بالقيام من عدم الثملق بالفاعل إلى التعلق به، والمدعي أن الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل، أي ظرف لهذه الحركة التي هي أن الزمان ظرف لنفس الحدث، أو هو - بعبارة أخرى - ظرف للعدث بعد صبرورته حركة، أي (فعلا أصطلاحيا)، لا للعدث قبل هذه الصيرورة، وأذا كان مدلول الفعل الاصطلاحي هو (الحركة)، وكان الزمان ظرفا لهذه الحركة، فيرد السؤال: كيف يكون الظرف جزءا من المظروف؟ فأين المغالطة والاشتباه؟

۲ – وقال: «وعن الثاني: بالغرق بين الاقترانين، فان اقتران الفعل به باعتبار انه جزء معناه واقتران امم الفاعل باعتبار تحققه، لأن كل فعل – من ضرب وغيره – فلا بد له من زمان، ولم يغهم من لفظ (ضارب) الا ذات متصفة بالضرب، من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد، ولذا عرفوا اسم الفاعل بـ (ما اشتق من فعل لمن قام به بمنى الحدوث) من غير زيادة زمان مطلق(۱)».

وفي هذا الجواب مصادرة على المطلوب - كما يقولون - لأن السؤال عن الفرق بين الاقترائين يتلخص في ان التحويين متفون على ان اسم الفاعل مقترن بالزمان المعلق، والفعل مقترن بالزمان المعين، فلهاذا ادخلوا زمان الفعل جزءا من مدلوله؟ واذا كان الجواب عن الفارق: ان الزمان في الفعل جزء المعنى وفي الفاعل ليس جزء المعنى، فما السؤال اذن؟

على أنه قد يفهم من ذيل كلامه أن الجواب هو (تبادر) الزمن من لفظ الفعل، وعدم تبادره من لفظ الفاعل، بقرنية قوله: «ولم يفهم من لفظ

⁽۱) حاشية الجزائري ۲۵،

ضارب الا ذات متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ». واذا كان الجواب هذا فقد نفى الاصوليون مسألة (تبادر) الزمن من لفظ الفعل ايضا، لأن (ضرب زيد) لا يتبادر منها الا تحقق الضرب من زيد، والتحقق ملازم للمضي وليس هو المضي، و(بضرب زيد او سيضرب) لا يتبادر منها الا (تلبس الفاعل بالضرب. او توقع تلبسه) والتلبس والتوقع ملازمان للحال والاستقبال، وليسا ها الحال والاستقبال.

على ان التبادر عندهم لا يكون علامة الوضع اللغوى الا اذا استند الى حاق اللفظ، اما التبادر المستند الى اطلاق اللفظ في مورد خاص، فهو ليس بعلامة لوضع اللفظ للمعنى، وتبادر زمان الفعل من هذا القبيل، لأنه يستند الى اطلاقه في مورد الاخبار عن مدلوله الذي هو (تحقق الحدث) ووقوعه، وبذلك ينصرف الى كون هذا التحقق في زمان سابق على الاخبار، ولذلك لو اطلقت الفعل في غير مورد الخبر، كموارد الانشاء مثلا – بعت، وزوجت، اطلقت الفعل الله – لما كان لتبادر الزمان معنى اصلا، مع لن الفعل باق في هذه الموارد على معناه المتبادر منه وهو تحقق البيم، او التزويج، او المغنط،

وقال السيدالجزائري: وعن الثالث: بعد تسليم عدم دلالتها سيقصد
 الانشاءات - على زمان الحال، يجوز أن يجرد الشيء عن جزئه،
 فيصير مدلوله الجزء الآخر، كما جردوا الوضع عن المعنى(۱)».

وكلام السيد هنا بعيد عن غرض الاصوليين قام البعد، فالاصوليون ينظرون الى ان النحويين ادخلوا الزمان جزءا من مدلول الفعل، على اساس انه (قصل) مقوم لحقيقة النوع (النعل) كما انه مقسم للجنس (الكلمة) الى فعل وغير فعل. كما سبق من قول ابن يعيش وابن السراج.

ومعنى ايرادهم هنا: انه لو كان الزمان جزءا مقوما لحقيقة الفعل لما امكن تحقق الفعل بدونه، لعدم تحقق النوع الا بفصله، وقد تحقق الفعل في جميع الانشاءات مع تجردها عن الزمان، فهي باقية على فعليتها ولم تتحول

⁽١) حاشية الجزائزي ٣٥٠

الى النوع الآخر الجرد عنه (الاسم)، وتحقق الفعل بدون الزمان يدل على ان الزمان ليس جزءا مقوما لحقيقته كها هو الفرض.

ومثل هذا الايراد لا يكون الجواب عنه بأنه: «يجوز ان يجرد الشيء عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الآخر» لأن هذا لا يجوز الا في الاستمال الجازي بعلاقة (الجزء والكل) ولم يكن اعتراض الاصوليين منصباً على عدم جواز استمال اللفظ في جزء مدلوله، والما على عدم تحقق الفمل بدون فصله المقوم له، لأن «الزمان من مقومات الافعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه» كإ يقول النحاة(١).

على ان الزمان هو مدلول الصيفة عند التحويين، فاذا تجردت الافعال الانشائية عنه، لزم ان تكون صيفها من غير مدلول، او يكون مدلولها مدلول المادة (الحدث الجمرد) وحينئذ ينعدم الفارق بين الافعال الانشائية من جهة، وبينها وبين المصادر من جهة اخرى، ولا اظن النحاة يلتزمون بذلك، لاننا نجد فرقا في التعبير بين (ربي اغفر لي) و (غفر الله لك) و (ليغفر الله لك) ولولا دلائل الصيغ لما كانت بينها فوارق.

ثم لولا هذه النوارق لما الزمت العربية نفسها، في صدر الاسلام، ان تكون العقود والايقاعات بصيغة الماضي دون المضارع، مع ان الانشاء لو كان دالا على زمان الحال - كما يقول - لكانت صيغة المضارع الحالي اقرب اليه من الماضي.

٤ - وقال الجزائري: «وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل الماضي صورة ومعنى، و(قمت) في المثال - يقصد: ان قمت قمت - وان كان ماضيا صورة الا أنه مستقبل حقيقة، لمكان (ان) الشرطية، وعليه فقس المشارع (١٥)».

وهذا الجواب بعيد أيضاً عا يقصده الاصوليون، فهم يقولون: ان الزمان الماضي في (قام) والزمان المستقبل في (يقوم) لو كان جزءاً مقوما

⁽١) ابن يميش في شرح القصل جـ ١٤/٧٠٠

⁽٢) الجزائري في حاشيته ٢٥٠

لحقيقتها، لما امكن تبدل هذه الحقيقة بما يعرض عليها من عوارض طارقة مثل (ان) او (h_j) ، ذلك لأن (المارض) على الشيء خارج عن حقيقة، فلا يعقل ان تتغير حقيقة النوع المتقوم بفصله بالمارض المخارج عنه ولأن ما بالمذات لا يحتلف بالعارض» فالجواب عنه: بأن «قست في المثال وان كان ماضياً صورة مستقبل حقيقة لمكان (ان) الشرطية » اعتراف من الجميب بورود الاشكال، أي اختلاف الذاتي بالعارض، لأن (قمت) قبل دخول (ان) كانت ماضياً صورة ومعنى، وبعد عروضها عليها انقلبت حقيقتها الى المستقبل، و(يقوم) قبل دخول (h_j) عليها كانت مستقبلا، صورة ومعنى، وبعد عروضها عليها انقلبت حقيقتها الى الماضى.

والاصوليون لا يمترفون بهذا كله، لانهم يرون ان تمبير النحويون عن (أم) بانها (اداة نفي وقلب) تعبير اوحته هذه المفارقة، والا فان (أم) باستقراء استمالها تفيد (نفي تحقق الشيء) والتحقق ملازم للمضي - كما سبق افاذا عرفنا بأن صيغة (يفمل) لا تدل الا على (اتصاف الذات بالحدث) فانها بدخول (أم) لا (ينقلب) معناها المتبادر منها، وان لزمت الجملة النفي في الماضي، لأن مفاد قولنا (أم يقم زيد): نفي تحقق اتصاف زيد بالقيام، و (نفي التحقق) هو مفاد (أم)، و (اتصاف زيد بالقيام) هو مفاد (أم)،

وادوات الشرط كذلك، فإن مفادها تعليق حصول الشيء على حصول شيء آخر، وهذا التعليق ملازم للمستقبل، فإذا دخلت على صيغة (فعل) فأنها لا تقلب معناها الذي وضعت له وهو (تحقق الحدث)، وإن لزم التعليق زمان المستقبل، لأن مفاد قولنا: (إن قام زيد قمت) هو: إن تحقق القيام من زيد تحقق القيام من مني، فتبقى الصيغة على معناها من دون انقلاب بدخول الشرط.

والخلاصة: ان (قمت) في المثال هي فعل ماض صورة ومعنى، سواء دخلت (ان) عليها أم لم تدخل و (يقوم) فعل مضارع صورة ومعنى، سواء دخلت (لم) عليها ام لم تدخل والزمان المستفاد منها لم تنقلب حقيقته من الماضي الى المستقبل، ولا من المستقبل الى الماضي، لانه لم يكن زمانا مستفادا من الصيغة نفسها، وإنما هو زمان استفيد من (مقام) الجملة كاملة وبحسب القرائن الحارجية المختلفة التي تطرأ عليها. لذلك نجد الجملة في (مقام التعليق) تفيد المستقبل، سواء كان فعلها ماضياً أم مضارعاً، مسبوقاً بلم أم غير مسبوق بها، فلا فرق في الدلالة على الاستقبال بين الجمل الآتية: (ان قام زيد قمت) او (ان بقم زيد أقم) او (ان لم يقم زيد لم اقم)\".

ه - خلاصة .. وتعتیب

من كل ما تقدم من ادلة ومناقشات ظهر لنا ان الفعل باعتبار ما يتضمنه من حدث منسوب الى فاعل، لا بد له من زمان يحدث فيه، وهذا ما اتفق عليه النحاة والاصوليون، ولكن النحويين ربطوا هذا الزمان بالمسألة الصرفية، اي بدلالة الصيفة في اصل وضعها اللغوي على الزمن، فصيغة (فمل) تدل على الخاضر فسيغة (فمل) تدل على الحاضر والمستقبل، وصيفة (افعل) تدل على الحاضر عند بعضهم، وعلى المستقبل عند بعضهم الآخر.

اما الاصوليون فقد ربطوا هذا الزمان بالمالة النحوية، لا بالمدلول الصرفي للصيفة اي انهم ربطوه بطريقة تأليف الجملة وسياقها، ودلالتها حسب مواقع الخبر والانشاء وبحسب القرائن المقيدة لاطلاق الفعل، سواء كانت قرائن مقامية من كون الفاعل زمانيا والفعل خبريا أم قرائن لفظية عما يحيط بالفعل من ادوات النفي، والشرط، والتحقيق، والتسويف، والظروف المختلفة التي تصرف الفعل الى زمان غير زمان الصيفة الذي يفترضه لها النحويين.

يقول التبريزي: «ان نفس (ضرب زيد) لا يدل على أزيد من تحقق الضرب ووقوعه منه، واما ان هذا الوقوع كان قبل زمان التكلم بسنة، أو شهر، أو يوم، أو ساعة، أو دقيقة، فلا يستفاد من نفس اللفظ، وإغا

 ⁽¹⁾ انظر المنتقات لمعمد صادق التبريزي طبع الهجر بتبريز ٣٣ - ٣٣، ١١١ والاشتقاق للبهبهاني ٣٩ ١٠١ - ١٠٠ -

يستفاد، حيث يستفاد، من القرائن الخارجية.. ولو من جهة خصوصية في (المادة) وكونها بحيث لا يمكن الاخبار عن وقوعها الا مع السبق في الجملة(۱)».

فالخلاف اذن بين النحويين والاصوليين ليس في انكار المدلول الزمني للجملة النملية، واغا هو في تحديد (الدال) عليه، فالدال عليه عند النحويين هو (الصيغة) ولذلك اعتبروا دلالة الفعل على الزمن دلالة تضمنية، والدال عليه عند الاصوليين هو سياق الجملة وقرائبها، لأن الفعل عندهم باعتباره متضمنا للحدث، لا يختلف عن سائر المنتقات المتضمنة للحدث نفسه من حيث دلالته على (الزمن المطلق) الذي قد ينطبق على الماضي وقد ينطبق على الحاضر والمستقبل، سواء كان التعبير عنه بصيغة الفعل، ام بصيغ المصدر واسم الفاعل واسم المفعول، والذي يجعل احد الازمنة الثلاثة مدلولا الاستمال، ودلالة القرائن اللفظية أو الحالية عليه. لذلك تجد الصيغتين فعل ويفعل، بل هو دلالة فعل ويفعل - تدل كل منها على الازمنة الثلاثة، بحسب الموارد والقرائن، فعل ويفعل - تدل كل منها على الازمنة الثلاثة، بحسب الموارد والقرائن، بل غد الصيغتين - مع تضمنها للحدث والنسبة وهو مدعى الفعلية - لا يدلان على واحد من الازمنة اصلا، لأن الزمان غير ملحوظ للمتكلم: يدلان على واحد من الازمنة اصلا، لأن الزمان غير ملحوظ للمتكلم: يدلان على واحد من الازمنة اصلا، لأن الزمان غير ملحوظ للمتكلم:

الانشاء، وكالموارد غير الانشائية التي لم يلحظ فيها غير صدور الحدث من الفقاء) الفاعل دون ربطه بزمان صدوره، مثل (روى المحدثون) و(اجع الفقهاء) وكقوله تمالى (آيات لقوم يمقلون) وقوله (ص): (رجل افتى وهو لا يملم) وقول الشاعر: (يرضى الذليل بحفض الميش مسكنة) والمالها من افعال لم ينظر الى وقوعها في و ، من الاوقات.

ولمل منشأ تمسك الانتوبين بدلالة الفعل على الزمان بأصل وضعه، هو

⁽١) الشتقات ٢٩.

فهم الزمان المعين في غالب استمالات الافعال، ولم يستطيعوا ان يعزوا ذلك للبادة، فعزوه الى وضع الصيفة، ولكنهم لم يكونوا دقيقي النظرة في اسباب الدلالة، لانصرافهم في دراسة الفعل الى شيء حسبوه اهم من دلالته، هو عمله وآثاره التي يتركها في متعلقاته، ولو انهم افردوا بحثا لدلالته لتوصلوا الى ان الدلالة كما تحصل بالوضع اللغوي، تحصل بالظهور والانصراف ايضا. وقد اعتذر عنهم بذلك احد مقرري بحث الانصارى (١٣٨١هـ) في دلالة صيفة (افعل) على الحال، قال:

«ان محط نظر النحوي في ذلك ونظائره، هو ثبوت اصل الدلالة، ولو لم تكن من باب الوضع بل من باب الظهور العرفي وانصراف المطلق، اذ مثل ذلك عندهم امر ممتبر بجري عليه حكم الدلالة الوضعية، اذ لم يعهد منهم – يقصد النحاة – الفرق بين الوضع والانصراف(١)».

على ان النحويين قد شددوا على انفسهم حين اعتبروا زمان الصيغة هو
تلك الحركة الفلكية التي لا تبقى وقتين - كما يقول الزجاجي - فكان
الماضي عندهم «ما دل على زمان قبل زمانك» او «ما عدم بعد وجوده
فيكون الاخبار عنه بعد زمان وجوده (۲)» ويلاحظ الاصوليون (۲) ان مثل
هذا الزمن المنقضي المنصرم لا يتناسب مع وضع كثير من مواد الاقعال،
فيقع التناقض حما بين مدلول الصيفة ومدلول المادة مع انها يكونان المعنى
المركب للفعل - كما هو المفروض - خذ مثلا لذلك الاقعال الآيتة: (حسن
المركب للفعل - كما هو المفروض - خذ مثلا لذلك الاقعال الآيتة: (حسن
زيد) و (قبح عمرو) و (علم الله) و (بتي الامر كما ترى) و (استمر الحال.
وظل.. ودام.. وما انفك.. وما زال.. وما برح.. وامثالها) فاذا كانت
صيفها دالة على الانقضاء والانصرام وموادها دالة على البقاء والاستمرار
وقع التناقض بين مدلولي الكلمة الواحدة، ولا مخرج عنه الا بتجريد
الصيغة عن الانقضاء ، او تجريد المادة عن الاستمرار، وكلاها غير معقول.
بل المعقول هو ان الصيفة لا تدل على اكثر من (تحقق الحدث) وهو لا
بل المعقول هو ان الصيفة لا تدل على اكثر من (تحقق الحدث) وهو لا

⁽١) مطارح الانظار ١٣٤.

⁽٣) شرح المفصل لابن يميش ٤/٧.

⁽٣) المشتقات التبريزي ٣٦.

يتناقض مع المادة غير المستقرة كالاكل والشرب والقيام والقعود، والمادة المستقرة الثابتة كالبقاء والخلود والاستمرار والدوام وغيرها.

٣ - الفعل والنسبة

أ - النسة عند الاصولين

عرفنا من البحثين السابقين عن معنى الفعل وزمانه عند الاصوليين: ان الزمان ليس جزءا من مدلوله، وان (الحدث) الذي هو جزء مدلول الفعل ليس (معنى مستقلا في نفسه) - كا يقول النحاة - فالحدث المصوغ بصيغة (القيام) هو المستقل بنفسه، اما الحدث المصوغ بصيغة (قام) فليس حدثا مستقلا بحيث يكون معناه القيام، واغا يؤلف هذا الحدث غير المستقل بمنهومه مع تلك الصيغة معنى جديدا هو: (حدوث القيام وصدوره عن الفاعل)، ولذلك عرفوا الفعل بأنه: ما انبأ عن حركة المسمى، اي عن حدوث الحدث وحركته من عدم الانتساب والصدور عن الفاعل الى الانتساب والصدور عن الفاعل الى

ويخلص الاصوليون من ذلك الى ان مادة الفعل (قاوم) وهي جزء لفظه
تدل على (الحدث غير المستقل) وصيغته (فعل) وهي الجزء الآخر تدل على
حدوث هذا الحدث وانتسابه الى الفاعل، فلا دلالة اذن لصيغته على غير
(اسناد الحدث) اي لا مدلول للصيغة غير النسبة.

وقد يقال: أن نسبة الحدث كما هي مدلول صيفة الفعل، كذلك هي مدلول صيغ المشتقات الاخرى، كأساء الفاعلين والمعولين والصفات المشبهة، فلا يبقى ما يميز الفعل عن هذه الاوصاف.

ويجيب الاصوليون عن ذلك بالفرق بين النسبتين:

فالنسبة الموجودة في صيغة (فعل يغمل) (نسبة تامة) يصح السكوت عليها، وتستدعي تلك النسبة ملاحظة كل من الحدث الموجود في (ضرب زيد) والذات المنسوب اليها ملاحظة خاصة بحيث يمتاز كل منها عن

صاحبه، وتكون النسبة التي ربطت بينها ملحوظة للمتكلم بصورة مستقلة عن الطرفين، فهي ليست جزءا مقوماً للحدث ولا جزءا مقوما للذات، وان تقومت هي بها.

اما النسبة الموجودة في صيغة (فاعل) واخواتها فهي (نسبة ناقصة) لا يصورة يصح السكوت عليها، وهي غير ملحوظة بنفسها من قبل المتكلم، اي بصورة مستقلة عن الحدث والذات، لأن مهمتها ربط الحدث بالذات على نحو (الاتحاد) بينها لا الامتياز، بحيث يصح انتزاع عنوان (ضارب) من تملك الذات المتلبسة بالضرب، فالنسبة الناقصة اذن مقومة وفانية في هذا العنوان المنتزع من الحدث والذات().

ودلالة صيغة الفعل على (النسبة التامة) هو الرأي السائد بين مختلف الاصوليين، وان كان هناك رأيان آخران في نسبة الفعل لبعض الاصوليين المتأخرين تجدر الاثارة اليها على تفرد القول بها:

الأول: ما اشار اليه محمد سلطان وهو احد طلاب الاخوند في حاشيته على الكفاية «من ان معنى الفعل بسيط وحدافي لا تركيب فيه اصلا » وقد بنى على ذلك عدم دخول النسبة في مفهومه، مستدلا على ذلك بان النسبة معنى حرفي «وابداع المعنى الحرفي متوقف على تصور المفهومين المستقلين ليكونا حاشيتين له، فلا جرم يكون ابداع النسبة في الكلام اللفظي الفعلي متأخرا رتبة عن استمال لفظ الفعل في معناه الحدثي . والاستمال عبارة عن الهناء اللفظ في المعنى ، مجيث يكون المعنى ملحوظا بالاستقلال، فإذا كانت النسبة داخلة في مدلول الفعل فلا جرم انه يكون ابداعها بلفظ الفعل، والمفروض انه ملحوظ مرآة لاحدى الحاشيتين، فحين يكون اللفظ مرآة عن ذلك(٢)».

وكلامه هذا مبني على ان الحدث - وهو احدى حاشيتي النسبة - مدلول مادة الفمل وصيفته معا، مع ان الحدث مدلول المادة وحدها والنسبة

⁽١) - تقريرات المراقي (بدائع الافكار) ١٥٥/٠

⁽٧) سلطان الملياء في حاشيته على الكفاوة طبع ايران ٢١٩/١-

مدلول الصيفة أي الحروف والحركات الزائدة على السواكن الثلاث، واذا تعدد الدال على الحدث والنسبة بطل ما ذكره من فرض كون الفعل دالا على احدى الحاشيتين فكيف يعتبر دالا على النسبة المتأخرة رتبة عنها. وسيأتي مزيد ايضاح لذلك عند الحديث عن (الدال على النسبة) و(النسبة والمعنى الحرفي).

والثاني: ما نقل عن تقريرات بحث السيد الصدر من افتراض كون النسبة الغملية، كأخواتها في المصدر والمشتقات الاخرى، (نسبة ناقصة) لأنه يرى ان كل نسبة «موطنها الاصلي هو الخارج فلا تكون في اللاهن الا تحليلية، وكل نسبة تحليلية فهي ناقصة» اما النسبة التامة التي نحس بها في قولنا (ضرب زيد) فهي مدلول وضع الجملة الفعلية كاملة لا مدلول هيئة الفعلية كاملة لا مدلول هيئة الفعل بمفرده(١٠).

وواضح ان اغتراض كون الدال على النسبة التامة في الفعل هو وضع الجملة يريجنا من اغتراض ان صيغة الفعل موضوعة للنسبة اصلاء لأن النسبة، سواء كانت ناقصة ام تامة، هي (ربط) بين المنسوب والمنسوب اليه، وهو يستدعي وجود طرفين، قاذا كان الطرف الاول هو الحدث (الضرب)، والثاني الفاعل (زيد)، و(الرابط) بينها هو وضع الجملة، فلمإذا ندعي ان الصيغة دالة على الربط ايضا، وان كان ناقصا، لأنه ليس هناك طرف آخر، غير زيد، ليرتبط به الحدث المدلول عليه بالمادة؟ وصاحب هذا الرأي لا يلتزم بأن كلمة (ضرب) ككلمة (ضارب) تدل مع النسبة على ذات مبهمة غير الفاعل لأنه خلاف الوجدان (ب. واما افتراض ان النسبة الناقصة في غير الفاعل لأنه خلاف الوجدان (ب. واما افتراض ان النسبة الناقصة في ضرب) ليس بمنى النسبة المتقومة بطرفين، بل بطرف واحد هو الضرب، لبيان خصوصية فيه من كونه صادرا عن قاعل، لا حالا في مفعول، فتكون دلالة صيغة الفعل كدلالة (لام التعريف) على تميين مدخوله (الا. فهو حلالة صيغة الفعل كدلالة (لام التعريف) على تميين مدخوله النشا – كلام بالاضافة الى كون خصوصية الصدور مفهومة من وضع الجملة ايضا – كلام

⁽١) تقريرات السيد الصدر (مباحث الدليل اللفظي) ٣٣٩/١ وما بعدها.

 ⁽۲) تقريرات السيد الصدر (مباحث الدليل اللفظي) ۳٤١/١.

[.]TET - TE1/1 - IF)

يساوي قاما القول بعدم دلالة الصيغة على النسبة اصلاء كما هو واضح من تشبيهها باللام، لانها لا تدل على النسبة وان دلت على خصوصية في مدخولها.

هذا هو رأي الاصوليين في دلالة الفعل بصيغته على النسبة التامة. اما النحويون فقد كان الرأي السائد بينهم ان مادة الفعل تدل على (الحدث) وهو معنى مستقل في نفسه، وصيغته تدل على الزمن وهو معنى مستقل في نفسه ايضا. ولكن المتأخرين منهم اضافوا له دلالة اخرى على معنى ثالث هو «النسبة الى فاعل ما. ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها أفلا يستقل بالمفهومية(۱) » ثم تنازعوا في ان هذه النسبة هي مدلول تضمني ام مدلول التزامي؟ وان المنسوب اليه فاعل معين ام فاعل ما(۱)؟

والظاهر ان دخول النسبة في مفهوم الفعل، وانها معنى حرفي غير مستقل، وان الفاعل معين او غير معين، مسائل تأثر بها النحو العربي بما أثير ألم النحو العربي بما أثير أصول الفقه من اهتام بدلالة الهيئات والمعاني الحربية، ولعل السبب في اعترال العن معا، وحود مؤلفين في القرن السابع وما بعده كتبوا في العلمين معا، امثال ابن الحاجب، والعضد، والشريف الجرجاني، ولعل اول من اهتم بسائل المعنى الحربي في اصول الفقه هو القاضي عضد الدين الأنجي وربط النسبة بالمعنى الحربي وهو الشريف الجرجاني (٢٣٨هـ) في حاشيته وربط النسبة بالمعنى الحربي وهو الشريف للحاشية اخرى على شرح الرضي على الشرح المذكور. ولأن الشريف له حاشية اخرى على شرح الرضي للكافية، وحاشية على شرح التعتازاني (المطول) لتلخيص المفتاح، فقد اعاد مضامين فهمه للنسبة في هذه الحواشي جيما، بما جمل النحاة والبلاغيين يتأثرون بضامين الفكر الاصولي، فبحثت المسألة في كتب النحو المتأخرة كا (الفوائد الضيائية) لعبد الرحن الجامي (٨٩٨هـ) وحواشيها، وكغيرها من

الفوائد الضيائية للجامي ۲۲۸٠ الصيان-على الاشبوني ۲۳/۲۰

شروح الكافية وامثالها من كتب المتأخرين.

ب - الدال على النسبة

ليس معنى ذلك ان النحاة لم يعرفوا الاسناد والنسبة التي هي رابطة بين طرفي الاسناد - كما يقول الرضي (١١ - فعنذ القديم عبر سيبويه عن المبتدأ والخبر، وعن الفعل والفاعل بـ: المسند والمسند اليه(١١).

ولكن سيبويه والنحاة الذين تأخروا عنه لم يبحثوا في حقيقة (الدال على النسبة) أو الاسناد فيها. واذا اشار بعض المتأخرين الى الضمير الرابط في المسية، فهو تأثر بطريقة ألحمل في القضايا المنطقية المؤلفة من موضوع ومحول ورابطة، لأن العرب لا يقولون: (زيد هو العالم) الا لرفع التباس الخبر بالصفة، لا لربطه بالمبتدأ، وقد يأتون به للتأكيد فقط ولذلك سمي هذا الضمير عند البصريون بـ (ضمير الفصل) وعند الكوفيين بـ (الماد).

واما ما يقدره النحاة من ضمير في الخبر، اذا كان مشتقا، فهو على الساس ما التزموا به من اعبال المشتق عمل فعله، بدليل ابهم يقدرونه فاعلا للمشتق «ان لم يرفع ظاهرا، نحو: زيد قائم، مخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو: الزيد ان قائم ابوها، أو محلا نحو: زيد عمور به(الله م

ولم يبحث النحاة في ضمير يسمونه (رابطا) الا في الجملة الاسمية التي يقع خبرها جلة ايضا، مثل (زيد ابوه منطلق) او (زيد قام ابوه) فهو رابط بين الجملتين لا بين طرفى الاسناد.

اما الجمل الفعلية فقد اكتفوا بالقول انها دالة على نسبة الحدث الى فاعله، ولم يعيروا اهتامهم للدال على هذه النسبة.

واذا استنتج بعض الدارسين المحدثين من الثارات ائمة النحو السابقين: ان الضم عندهم «علم الاسناد ودليل ان الكلمة المرفوعة براد ان يسند

⁽۱) شرح الرطق ۸/۱.

⁽y) الكتاب ٧/١.

۹۵/۱ عبع الحوامع للسيوطي ۱/۹۵/۱

اليها ويتحدث عنها ع وانها «مشيرة الى معنى في تأليف الجملة وربط الكم (۱) ع، اي دالة على النسبة، فهو بالاضافة الى كونه اجتهادا متأخرا لأن النحاة لم يشيروا اليه، نجد ان الضم عندهم علم المسند اليه، لا علم الاسناد، اي انه في الجملة الفعلية مثلا جزء الفاعل لا جزء الفعل، ولذلك الاسناد، اي انه في الجملة الفعلية مثلا جزء الفاعل لا الممدة) ليشمل المبتدأ والخبر مع ان الدال على النسبة عنده الصيفة لا الضم كما يأتي (۱۰) المبتدأ واخبر مع ان الدال على انسبة شيء جزء ذلك الشيء المنسوب، مثل صيغ الافعال والمشتقات وما فيها من تبادل الحركات، وما يدخل عليها من لواحق ولواصق، او تكون جزء مستقلا عن المنسوب والمنسوب اليه مثل افعال الكينونة والضائر، ومثل الادوات الدالة على نسب خاصة كحروف الحر، وقد يكون الدال على النسبة وضع الجملة كاملة وموقع الكلمة المنسوبة بين كلاتها الاخرى، كموقع الصفة من الموصوف وموقع المضاف من المنسوب اليه (۱).

اما ان تكون الدالة على نسبة شيء موجودة في المنسوب اليه فذلك على خلاف الوضع الطبيعي، لأن وظيفة النسبة هي ربط المنسوب لا ربط المنسوب اليه.

وقد ادرك النحاة المتأخرون ذلك فوقع الخلاف بينهم في الاجزاء التي يتركب منها الفعل، ومنها النسبة، فنسب الصبان الى جهورهم: «عدم دخول النسبة في منهوم الفعل، بل الدال عليها جلة الكلام » ونسب الى أخرين كالسيد: أن النسبة الى القاعل المعين جزء منهوم الفعل، قدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن()».

فللنحاة اذن رأيان في الدال على النسبة في الجملة الفعلية:

۱۵- - ۱۱ ابراهم مصطفى في احیاء التحو ۹۹ - ۱۵۰

 ⁽v) انظر شرح الكافية ٢٠/١ و١٩٣/٢.

⁽٣) انظر شرح هذه النصائل الثلاث من دوال النسبة عند فندريس في كتاب (اللغة) ثرجة الدواخلي أوالقصاص

 ⁽¹⁾ اقصبات على الاشموني ۲۳/۲.

١٠ ان الدال عليها وضع الجملة كاملة.

 ان الدال عليها صيفة الفعل نفسه، وهذا الرأي في الواقع هو رأي الاصوليين، ولذلك نسبه الصبان الى السيد، اي الشريف الجرجاني.

وللحقيقة نسجل أن الرضى - قبل السيد الشريف - أدرك أن النسبة مدلول الصيغة لا الجملة، فقد قال عند تحليله لمنى الصدر: «ان الصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به - يقصد الفاعل - وزمان ومكان، ولبعض المصادر نما يقع عليه وهو المتعدي، وبعضها من الآلة كالضرب، لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده.. فاذا قصد تبيين زمان الحدث.. مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من عله الذي يقوم به .. أو ما وقع عليه ، صيغ من هذا الصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة، اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته ك(ضرب) في الضرب، او تغييرها مع الحذف كـ(استخرج) في الاستخراج، او بتغييرها مع الزيادة كـ (يضرب واضرب) في الضرب، محيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة معينا، وتقتضى ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل، ويسمى ما قام به الحدث فاعلا، او تقتضى وجوب ذكر احد لوازمه الاخر .. فتسمى الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور مفعول ما لم يسم فاعله » ثم يخلص الرضى من ذلك الى: « أن وضع الفعل على أن يكون مصدره مسندا ألى شيء مذكور بعده لفظاء بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء في اللفظ^(١)».

وحاصل هذا الكلام انه يرى ان الفعل دال بوضعه على ان الحدث الذي يتضمنه منسوب الى فاعل بعده، وان الدال على هذه النسبة هو بناء الفعل نفسه، الذي يأخذ في حالة نسبة الحدث الى الفاعل (صيفة) غير الصيفة التي يأخذها في حالة النسبة الى المفعول، فالرابط بين طرفي الجملة

الرضي في شرح الكافية ١٩٣/٢ - ١٩٤٠

الفعلية عنده ليس وضع الجملة كاملة، كما ذهب الجمهور، ولا حركة الرفع في المسند اليه التي جعلها بعض الدارسين علم الاسناد، بل صيفة المسند نفسه.

وهذا الذي ادركه النحاة المتأخرون تبما للاصوليين، من دلالة صيغة الفعل على النسبة، يريحنا من تحمل تقدير الرابط، ضميرا كان او فعل (كينونة) مفترض، وبجنبنا ان نقسر (الجملة العربية) على مجاراة طبيعة (القضية الحملية) عند المناطقة.

يقول فندريس - بعد ان فرق بين الجملتين الفعلية والاسمية، بأن الاولى يعبر بها عن حدث منسوب الى فاعل، وان موضوعها «ان تامر بحدث او ان تقرر حدثا، او ان تتخيل حدثا » والثانية يعبر بها عن نسبة صفة الى شيء ، وانها تتضمن طرفين كلاها من فصيلة الاسم - قال بعد ذلك: «وقد احس المناطقة من اتباع ارسطو بالفرق بين هنين النوعين من الجملة، ولكنهم ارجعوها. الى نوع واحد، بأن حالوا الجملة الفعلية على نحو يدخل فيها فعل الكون، فجملة (الحصان بجري) = (الحصان «يكون» جارياً) وذلك غيا فم يجاره في طول العمر الا القليل من الاخطاء .. وقد بني منطق باسره على وجود فعل الكينونة وجودا حتميا، بوصفه رباطا ضروريا بين طرفي الجملة ايا كانت، وبوصفه تمبيرا عن كل اثبات واساسا لكل قضية، ولكن علم اللغة لم يعضد هذا التركيب المدرسي، بل نقضه من اساسه، فغالبية اللغات تشهد بان الجملة الفعلية لا شأن لها بفعل الكون، وبأن هذا الفمل نفسه لم يتخذ مكان الرباط في الجملة الاسمية الا في زمن متأخر(۱)».

لذلك فقد توصل هو – ونقل ذلك عن لفويين آخرين كـ (رينان) و (مييه) – الى ان الدال على النسبة في اللغات السامية والهندية الاوروبية هو تبادل الحركة على (اصل) واحد، والالصاق. ولكن تبادل الحركة على السواكن الثلاثة له في السامية دور اوسع عما في الهندية الاوروبية، « فالصيغة المواكن الثلاثة له في السامية واحدة كما رأينا في الاغريقية تماما، اذ انها تشتمل على المعربية (قتل) صيغة واحدة كما رأينا في الاغريقية تماما، اذ انها تشتمل على

⁽١) ج فندريس: اللغة ١٦٣ - ١٦٤ ترجة الدواخلي والتصاص.

دالة ما هية هي الاصل (قات ل) ودوال نسبة تميز صيفة قتل عن جيع الصيغ المأخوذة من نفس الاصل: قاتل، وتقاتلا، ومقتول، واقتل، ويقتل، وقاتل. الخ. يزيد على ذلك ان تصريف الفعل في السامية يمبر عن الجنس ايضا: فقاتلت للمذكر في مقابلة قاتلت للمؤنثة، وفي الشخص الثالث ايضا مثل: قتل في مقابلة قتلت(1)».

ويقول في موضع آخر: «لتأخذ من العربية مجموعة من الكلبات مثل مجموعة ان يعطي، اعطي، الاعطاء، معطون، الى المعطى، فالتحليل مجد فيها دون عناء عنصرا دائا هو (ع طى) الذي يصل كل هذه الكلبات بفكرة الاعطاء، ولكنه عجد فيها فضلا على ذلك، عددا من العناصر الصوتية التي تستخدم للاشارة الى ان الكلمة فعل او اسم، ومن اي نوع هي، او للدلالة على الفصيلة النحوية (النوع والعدد والشخص) التي تنتمي اليها الكلبات على العلاقة التي تربطها بكلبات الجملة الاخرى، فهذه العناصر دوال النسية (ا) ».

فعلم اللغة الحديث اذن يتفق مع الاصوليين في ان صبغ الافعال والمشتقات هي دوال النسبة، ويرفض ما قاله اتباع ارسطو من تقدير (الرابط) ضميرا او فعل كينونة.

على أن الانصاف يتنضينا أن نقف من أطلاق ما قاله فندريس عن اتباع أرسطو موقف المقيد أو الخصص لعموم قوله، فأن بعض المناطقة المرب أدركوا ذلك فذهب أبن سينا في (كتاب العبارة) من منطق الشفاء الى دلالة صبغ الافعال والمشتقات على النسوة (١٠). لذلك خالف سابقيه في (رابط) القضية التي يكون محمولها فعلا أو أسم مشتقا، قال: «القضية أما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور، زمانيا كان أو غير زماني، وأما أن لا يكون، فأن صرح به فأنها تسمى ثلاثية، وأن لم يصرح فأنها تسمى ثنائية،

⁽۱) اللغة للتدريس ۱۱۳٠

⁽۲) نفسه ۱۰۹۰

إن افظر الصفحات ١٦، ٢١، ٢١، ٢١، من صطلق الشفاء ٣ -العبارة.. الهيئة المصرية العامة المتأليف والنشر
 ١٩٧٠-

والثنائيات قد اختصرت عن الواجب فيها، الا ان تكون محولاتها (كَلِماً) -يقصد افعالا - فلا يبعد ان ترتبط بانفسها، لأن الكلم تدل على الموضوع
في بنيتها، والرابطة انما بحتاج اليها لتدل على نسبة الهمول الى الموضوع اذا
كان (اسها) هو في نفسه منفرد، واذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في
الكلم، لم تكن حاجتها الى الرابطة حاجة الاسهاء الاصلية. والاسهاء المشتقة
تجري مجرى الكلم في ذلك(١٠) ».

فالفعل عنده - وهو ما يسعيه المنطقيون كلمة - يدل على فاعله ببنيته، لذلك لا تحتاج القضية الفعلية الى تقدير رابط زماني كفعل الكينونة، او غير زماني كالضمير الرابط، لأن الفعل مرتبط بفاعله بواسطة الصبغة نفسها.

ج - النسبة والمعنى الحرني

النسبة هي اضافة شيء الى شيء آخر وربطه به، من اجل ذلك كان بها حاجة دائما الى طرفين: منسوب ومنسوب اليه، والدوال على النسبة عند الاصوليين كثيرة، منها حروف معان كحروف الجر والعطف، ومنها حروف مبان كالحركات والحروف العارضة على اصول الاشتقاق التي نسميها صيغ المشتقات. وكالحروف او الحركات العارضة على هيئات الجمل.

وقد وحد الاصوليون بين معاني الصيغ ومعاني الحروف من جهتين: دلالتها على الربط.. وعدم استقلالها بالمفهومية.

ولا يضاح فكرتهم عن ذلك نستعرض رأي الشريف الجرجاني باعتباره من اقدم الاصوليين الذين عنوا بايضاح العلاقة بين النسبة والمعنى الحرفي، وسيكون تلخيصنا لرأيه من مجموع ما ذكره في حواشيه(٢).

قال الشريف ما مضمونه:

⁽١) منطق الثقاء/المبارة ج٣ص٧٠.

⁽٧) ينظر حاشية الشريف على شرح العضد فمتصر ان الحاجب طبع الامرية بيولان ١٩٩٧ - ١٩٩٠ وحاشيته على الحاس طبع وحاشيته على الحاس طبع الحجر بايران ٥٠٠ ع عن حاشية الدريف على شرح الرخين.

ان الصور التي يدركها الانسان ببصيرته ويحتاج للتمبير عنها بالالفاظ كالصور التي يدركها في الخارج ببصره من ناحية الاستقلال بالادراك او بالمشاهدة وعدم الاستقلال بها. ولنضرب مثلا لذلك من نظرك في (المرآة) ومشاهدتك الصورة المنعكسة فيها، فلك هناك حالتان:

الاولى: أن تكون متوجها بنظرك قصدا للصورة التي فيها، جاعلا المرآة حينتُذ (آلة) لتسهيل رؤية الصورة، ولا شك أن نظرك يقع على المرآة أيضا بالتبع، ولكنها ليست بحيث تقدر برؤيتها على هذا الوجه أن تلتفت الى احوالها وتحكم عليها بأنها جيدة أو غير جيدة، صقيلة أو غير صقيلة.

الثانية: ان تتوجه بنظرك الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا من اجل الحكم عليها بانها جيدة او رديئة، وحينئذ تكون الصورة المرتسمة بها غير ملتفت اليها، وان وقع نظرك عليها بالتبع.

فاذا عرفت بأن ما تنظره بحسك تارة يكون منظورا بالذات، واخرى يكون منظورا باعتباره آلة لرؤية غيره، كذلك ما تنظره بمعتلك قد يكون ملحوظا بذاته فبكون مستقل بالمفهومية، وقد يكون ملحوظا باعتباره (آلة) للاحظة غيره فيكون غير مستقل بالمفهومية، واستوضح ذلك بأخذ هذين المثالين: (قام زيد) و(نسبة القيام الى زيد) فلا شك انك مدرك فيها نسبة القيام الى زيد، الا ان (النسبة) في المثال الاول مدركة من حيث هي حالة بين زيد والقيام وآلة لتمرف حالم)، فكأنها مرآة تشاهدها به مرتبطا احدها بالآخر، ولهذا لا يكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة على هذا الوجه، اما (النسبة) في المثال الثاني فهي مدركة بالقصد ملحوظة في ذاتها، محيث يكنك ان تحكم عليها في بها الاول: معنى غير مستقل بلغهومية، وهي في الثاني: معنى مستقل بلغهومية، وهي في الثاني: معنى مستقل بلغهومية،

وكما مجتاج الانسان الى التمبير عن المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهوم، فهو يحتاج ايضا الى التمبير عن المعاني الملحوظة بالغير التي لا تستقل بمفهومها، وقد وضعت اللفة لكل من المنيين الفاظا للتمبير عنها، فالمعاني المستقلة التي يمكن الحكم عليها وبها وضعت بازائها (الاسماء) مثل: رجل وفرس، والابتداء والانتهاء. والمعاني غير المستقلة التي لا يمكن الحكم

عليها وبها وضمت بازائها (الحروف) مثل: من وعن، وثم وحقى، الدالة على نسب خاصة في مدخولاتها. وهناك معان اخرى هي مزيج مركب من المعافي المستقلة والمعافي غير المستقلة، وهذا المركب صالح للحكم به دون الحكم عليه، بطبيعة كونه مركبا من المعنين: المستقل وغير المستقل، وهذه هي معافي (الافعال) التي تتركب من (الحدث) وهو معنى مستقل في نفسه، ومن (النسبة الحكمية) المدركة بالاعتبار الاول من كونها (معنى آليا) غير مستقل في نفسه من اجل ذلك كان ما وضع للافعال من الفاظ يختلف بطبيعته عا وضع للاساء والحروف، اي ان اللفظ الذي وضع للمعنى الاسمي المستقل تحور عن وضعه اللغوي السابق لملاحظته ممتزجا بالمعنى الآلي، ولذلك كان التعبير عن وضعه اللغوي السابق لملاحظته ممتزجا بالمعنى الآلي، ولذلك كان التعبير عنه بصيغة جديدة تختلف عن صيغته السابقة وفاء لاحتفاظه بالمعنى الجديد المركب من الحدث والنسبة.

وتطبيقا لهذه النظرية، نقول لو اخذنا معنى (الابتداء) مثلا، لوجدنا التمبير عنه بالفاظ ثلاثة كل منها يؤدي معنى الابتداء ولكن بصورة تختلف عن معناه في اللفظ الآخر.

- أ فاذا لاحظنا الابتداء بمناه المعدى وعبرنا عنه باللفظ الموضوع له (الابتداء) فسنجد ان المنى هنا مفهوم مستقل في نفسه سواء كان اللفظ منفردا، ام داخلا في جلة تامة (الابتداء خير من الانتهاء) ام ناقصة مثل (ابتداء الكتابة) وهو في هذه الحالة صالح للحكم عليه وبه. وهذا هو المنى الاسمى.
- ب واذا لاحظنا الابتداء لا بمناه المطلق، بل بمنى خاص متعلق بشيء معين، فالعقل حيثلث لا يدركه بصورة مستقلة بالمفهومية، بل باعتباره حالة لذلك التيء المعين وآلة لتعرف حاله، فيكون المقصود هو ذلك الشيء لا الابتداء الآلي، وحينئذ يكون التعبير عنه بلفظ (من) في (سرت من البصرة) فنجد أن هذا الابتداء في كلمة (من) معنى لا يستقل بمنهومه، الاضمن هذه الجملة التي ربطت (من) بين جزئيها: السير، والبصرة، ويترتب على ذلك أن كلمة (من) غير صالحة للحكم عليها ولا بها. وهذا هو المعنى الحرفي.

جـ - واذا لاحظنا مرة ثالثة الابتداء بعناه المطلق، ولكن ليس وحده بل لاحظنا معه النسبة من حيث هي حالة بينه وبين شيء معين في زمان ماض فحينئذ نمبر عن هذا الجموع - الابتداء، والنسبة الى الفاعل المعين، والزمن الماضي - بلفظ: (ابتداً)، وانت تلاحظ ان النسبة هنا مفهوم غير مستقل، كمفهوم الحرف، لا تعقل الابعلوفيها: الابتداء .. والفاعل المعين، فهي اذن معنى غير صالح للعمك عليه ولا به، داما معنى الابتداء فانه وان كان صالحاً في نفسه للحكم عليه وبه، كنه بانتمام هذه النسبة اليه صار مأخوذا فيه من حيث انه عكوم به، وانسلخ عنه صلاحية الحكم عليه، الابتداء المستفاد من (ابتداً) على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه، وما يقال من ان الفعل صالح للحكم به، فانما هو باعتبار جزء معناه لا مجموعه (اقد العمل صالح الحكم به، فانما هو باعتبار جزء معناه لا مجموعه (اقد المحتم الحرة فانما هو باعتبار جزء معناه لا مجموعه (اقد المحتم المحتم المحتم المحتم المحتم المحتم المحتم والمحتم المحتم المحتم المحتم والمحتم المحتم المحتم والمحتم المحتم والمحتم وال

ونخلص من رأي الشريف هذا الى امرين يتغق فيها جل الاصوليين والنحاة المتأخرين ها:

١ ان النسبة معنى حرفي غير مستقل بالمفهومية ، كما تستقل معافي
 الاسماء .

٢ - وانها في الجملة الفعلية مدلول صيغة الفعل.

ولكن هناك امرا آخر خالفه به اكثر الاصوليين والنحويين هو تقييد هذه النسبة بكونها لفاعل معين، وسنرى وجهة نظره ووجهة نظر المتأخرين عنه في ذلك:

د - النسبة وتعيين الفاعل

يقول الشريف في تحقيق معنى النسبة في الفعل: «اعلم ان (الابتداء) ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا ملحوظا للعقل بالذات، يمكنه ان يحكم عليه وبه... واما (ابتدأ) فالواضع تصور معنى الابتداء المطلق ولاحظ معه النسبة من حيث هي حالة بينه وبين شيء معين، في زمان ماض، وعين

⁽١) حاشية السيد على شرح العقد ١٩٠٠/١٠

لفظه بازاء هذا الجموع، فالنسبة هينا مفهوم غير مستقل، كمفهوم الحرف، لا تعقل الا بطرفيها، فلذلك لا يتحصل معنى (ابتدأ) ذهنا ولا خارجا الا بذكر الفاعل.. واغا اعتبرنا في الفاعل التميين - اي تعيين كان، سواء كان جزئيا او مفهوما عاما، فان المفهومات العامة من حيث هي: امور ممينة، وباعتبار ما صدقت هي عليه: غير متمينة - لأن النسبة الحكمية التي يتضمنها (ابتدأ) لو كانت متعلقة بفاعل لا بعينه، ولا شك انه مفهوم عند اطلاقه، لكان (ابتدأ) وحده كلاما تاما محتملا للصدق والكذب. وانه باطل اتفاقا(۱)».

فالحقق الشريف يرى ان (الفعل) بوضعه اللغوي يدل على معنى مركب من امور ثلاثة: الحدث، والزمن، والنسبة الى الفاعل المعين. ونستفيد من ادلة طرحه لهذا الرأى امرين متلازمين عجب الوقوف عندها قليلا:

- ١ ان الفعل لا يكون له معنى مستقل بالمفهومية الا بذكر الفاعل، اي
 انه كالحرف لا معنى له الا ضمن الجملة الفعلية.
- انه اذا استد الى فاعل ما فان الفعل وحده يكون كلاما تاما يصح
 وصفه بالصدق والكذب، وهو باطل.
- أ والظاهر ان كلامه في الامر الاول فيه كثير من المبالغة، فتحن حين نسبع من يقول: (ابتدأ) او (يبتدىء) ندرك معناها مع عدم ذكر الفاعل كيا ندرك معنى من يقول: (الابتداء)، وان كنا لا ندرك تمام تصد المتكلم الا بعرفة من هو الذي ابتداً.

وقد كان الاصوليون المتأخرون اكثر قصدا من السيد الشريف، فانهم وان قالوا بان الغمل - عند تحليله - غير مستقل بالمفهومية، لائه مكون من (مادة) هي الحروف غير المستقلة ومن (صيفة) ذات معنى حرفي غير مستقل ايضا، الا انهم مع ذلك، نسبوا اليه الاستقلال بالمفهومية عند اندماج الصيفة بالمادة(۱۰)، ولم يشترطوا

⁽١) حاشية السيد على شرح العضد ١٨٩/١ - ١٩٠٠

 ⁽۲) ينظر اجود انشريرات ۲۳/۱ – ۲۵ وقد سبق ذكر ذلك عند الحديث عن معنى الفعل.

لاستقلال معناه ذكر الفاعل، والسر في ذلك ان (النسبة) التي هي جزء المعنى المطابق لكلمة (ابتدأ) غير مقيدة عندهم بتعيين الفاعل - كما هي عند السيد -، فعند اطلاق كلمة (ابتدأ) يفهم منها السامع (الحدث المنسوب الى فاعل) وهو تمام المعنى (الحلابق والمؤسل المفطل، اما عند السيد فلا يفهم منها الا جزءين: (الحدث والزمن الماضي) اما الجزء الثالث، وهو النسبة، فلا تفهم الا بتعيين الفاعل، والمفروض انه لم يذكر، فلا يفهم السامع تمام المعنى الذي وضع له لفظ (ابتدأ).

ب -- واما ما ذكره في الامر الثاني -- من ان الفعل أذا استد الى فاعل لا بعينه كان كلاما تاما يصح وصفه بالصدق والكذب وهو باطل اتفاقا - فهو كلام غريب ايضا وذلك:

١ - لأنه ليس من المظنون ان يلتزم الشريف بعدم وصف الجمل الآتية بالصدق والكذب، مع عدم ذكر الفاعل فيها او ابهامه كجملة (جُلِسَ في الفرفة) او (صبع يوم من شهر رمضان) او (حدثني غير واحد انه شاهد شيئا ما يحترق) وامثالها فهذه الجمل توصف بالصدق والكذب قطما مع ان الفاعل لم يذكر في بمضها للدم تعلق الغرض بذكره، ولأنه ذكر في بمضها الآخر ولكنه كان موفلا في الابهام.

 ب ان مسألة الصدق والكذب مسألة مقحمة على الموضوع المتنازع
 فيه من دلالة لفظ الفعل على معناه المركب من الحدث والزمن والنسبة، وذلك لسببين:

 أ - لأن المتنازع فيه هو دلالة الفعل على النسبة، وليس دلالة الفعل على الفاعل، لأن الفاعل خارج مفهوم الفعل مواء كان معينا ام غير معين، والصدق والكذب لازم الجملة الفعلية، لا الفعل.

ب - ولأن الصدق والكذب لا يلزم الجملة الفعلية - بما هي جلة فعلية - بل بما هي (خبر) فالخبر هو الذي عتمل الصدق والكذب، بدليل ان الجمل الفعلية قد تكون جلا انشائية دالة على حدث منسوب الى فاعل مع انها لا توصف بالصدق والكذب حق مع تعيين الفاعل كجملة (وهبت) او (بعت).

ويبدو لي ان اقتحام مسألة الصدق والكذب على مدلول الفعل لم يكن وليد فهم لقوي لهذا المدلول، بل هو تأثر بغهم بعض المناطقة للفعل عند المرب، فقد انكروا وجود (الكلمة) – اي الفعل – في لفة العرب بحجة ان الافعال العربية كلها (قضايا مركبة) لا (كلبات) مفردة، وقد رد ابن سينا عليهم ذلك، وذهب الى التفصيل في الافعال العربية، فاعتبر فعل المتكلم والخاطب مركبا، وفعل الفائب (فعل ويفعل) مفردا اي (كلمة) وحجته في ذلك: ان فعل الفائب لا يصح وصفه بالصدق والكذب لاسناده الى فاعل ما معين في نفسه غير معين غند السامع، وسيأتي ما عند الاصوليين والتحوين في دعوى تركيب لفظ الفعل.

هـ - التركيب والافراد في لفظ الفعل

١ - رأي المناطقة

قسم المناطقة اللفظ الى: مفرد.. ومركب، والمفرد الى: اسم، وكلفة، وأداة. و(الكلمة) عندهم تقابل ما يسميه النحاة (فملا)، لانهم عرفوها بأنها: «لفظ مفرد دال بتواطؤ على معنى وزمانه» ولكن المناطقة العرب عند تطبيقهم هذه الاقسام، وجدوا ان (الكلهات) في العربية قضايا مركبة، ما يست الفاظا مفردة فالمركب وهو عندهم: «ما يدل جزء فقظه على جزء ممناه» ينطبق على الافعال العربية، لأن الفمل (امشي) و(تمشي) مثلا مؤلف من موضوع هو: (انا) و (انت) المدلول عليها بالهمزة والتاء، ومن محمول هو: المدث الذي تدل عليه اصول المادة، فأمشي وتمشي في حكم قولك: (انا امشي) و (انت تمشي) لذلك انكر بعضهم وجود (الكلمة) في لغة العرب، لأن ما يقابلها من (الفعل) هو من قسم المركب لا المفرد(۱).

⁽١) انظر شرح الطالع الرازي طبع الحجر بايران ص ٢٩٠٠

فلها جاء دور ابن سينا اوضح الامر في منطق (الشفاء) وطلب من المنطقي الا يلتزم في تشخيصه للمفرد والمركب بلغة معينة، او وضع معين، فان المعنى الذي يحمله لفظ مفرد في العربية مثل (جاهل) لا يعبر عنه في الفارسية مثلا الا بلفظ مركب من: العدم والعلم، فيقال (نادان). «ويقولون مثلا حين نقول: يصح، (درست شود) كها اذا ترجم كان مطابقا لقولنا: (يصير صحيحا) فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جلته قائاً مقام الكلمة(۱)».

لذلك فإن الذي يجب على النطقي الباحث عن تشخيص ما يكون في لفة المرب (كلمة) أو (مركبا) أن يلتزم با يوجبه حد المركب والمفرد⁷⁾. وعلى ضوء الالتزام بهذا الحد فإنه رأى أن فعل الماضي الفائب عند المرب (مشى) (كلمة) وليس مركبا، لأن لفظ (مشى) «لا يدل جزء منه على موضوع البتة (م)».

واما ما استدل به الآخرون من دحديث الهيئة التي اقترنت بادة حروف المشي في (مشى) او في (ماش) فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع - اي فاعل - فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الجزء، فانه اغا يمني بالجزء ههنا: جزء من جلة اجزاء تترتب فتلتم منها الجملة، فهي اجزاء المسموع الفاظا او مقاطع او حروفا مصوتة او غير مصوتة اا غير مصوتة او غير مصوتة ال

يقصد ان حد المركب (ما دل جزء لفظه على جزء معناه) لا ينطبق على ما استدلوا به من ان (مشى) مركبة من صيفة هي جزء لفظه، وتدل على فاعل مفرد مذكر غائب، ومن مادة هي جزؤه الآخر الدال على الحدث. والسبب في عدم انطباق الحد ان اجزاء المركب يجب ان تكون مترتبة في السبع، بعضها بعد بعض، والصيفة مع المادة ليست بهذا الترتيب، لانها بسمعان معاً.

⁽١) الشفاء - المنطق - كتاب المبارة ص ٢٠.

⁽٢) نفسه من ۲۱،

⁽۳) تقس العبدر ۲۰،

^(£) تقسه ۲۱ -

وهذا بخلاف فعل المستقبل للمتكلم والخاطب (أمشي وتمشي) فقد اعترف لهم ابن سينا بأنه: «ليس كلمة مطلقة وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص، وكذلك التاء فصار قولك: أمشي أو (مشيت) صدقا او كذبا، وكذلك تمشي ومشيت، وكأن ذلك في حكم قولك: انا امشي وانت تمشي، وانا مشيت، ومفهومها مفهوم واحد(۱)».

اما فعل المستقبل الفائب (عشي) فهو كغمل الماضي الفائب (مشي) كلمة وليس مركبا، وذلك لأن وصفه بالصدق والكذب - كما هو المدعي - فلمله، لأن هذا الموضوع المدلول عليه بالياء معين في نفسه وعند القائل غير متمين عند السامع، لأنه لم يدل عليه بدلالة اللفظ، ويبقى امره موقوفا على تنسيره والتصريح به، حتى يصح ان يكون صادقا او كاذبا، فمدلول (عشي) اذن مدلول (الكلمة) لأنه لا يزيد على مفهوم (مشي) من الدلالة على نسبة الحدث الى موضوع ما معين بحسب نفسه غير معين بدلالة اللفظ، بخلاف المشي وغشي) فانها يدلان على تميين الموضوع – الفاعل – وهو امر زائد على مفهوم (الكلمة) (اكلمة)

ونخلص من ذلك الى ان الدليل على تركيب الفعل العربي عند ابن سينا وكونه (قضمة) لا مفردا امران:

١ - ان يدل جزء لفظه على جزء معناه، اذا كانت الاجزاء مترتبة.

٣ -- ان يصح وصفه بالصدق والكذب.

وبالامر الاول اعتبر فعل الماضي الفائب (كلمة) لا مركبا. وبالثاني اعتبر فعل المستقبل الفائب كذلك. وبالامرين معا ادخل فعل المتكلم والمخاطب، سواء كان ماضيا ام مضارعا، في المركب لا المغرد.

٢ - رأي النحاة

وقد كان رأي ابن سينا هذا موضع نظر في كتب المتأخرين من

⁽١) الشفاء - المنطق - كتاب المبارة ص ١٨٠

⁽٧) نقسه ۲۱ – ۲۲۰

المناطقة(١). لا يهمنا التعرض له بقدر ما يهمنا ان نعرف رأي النحاة والاصوليين في هذا التركيب المدعى لصيغ الفعل:

فجمهور التحويين اطلقوا القول بافراد الفعل، وجعلوه من اقسام الكلمة المفردة من دون تفريق بين صيفه. ولذلك اضاف بعضهم لتعريف الكلمة قيد (الاستقلال) اي انها (قول مفرد مستقل) وذلك لاخراج حروف المضارعة، وتاء التأثيث وامثالها لعدم استقلالها(").

الا ان الرضي في شرحه على الكافية اشار الى اعتراض المناطقة واعترف بان حروف المضارعة الدالة على حال الفاعل، وعلامات الجمع والتثنية، وعلامات النسب، وتاء التأنيث والفاه، والتننين، ولام التعريف، والمتثنية، وعلامات النسب، وتاء التأنيث والفاه، والتنزين، ولام التعريف، من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فاعرب المركب اعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة.. ولماملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل المضارع.. الذي ثم اثار مسألة التركيب في المعاملة الملكمة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه المطارىء على حروفه، والوزن جزء اللفظ.. فهو اذن كلمة مركبة من الماضي واردا « الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو: ما يدل جزؤه على جزء معناه، واحد الجزءين متعقب الآخر، وفي هذه الكلمة المذكورة على جزء معناه، واحد الجزءين متعقب للآخر، وفي هذه الكلمة المذكورة الجزآن مسموعان معا(٣)». وهذا هو ما اجاب به ابن سينا من قبل.

وقال في موضع آخر: «فالقصود من وضع الفعل ذكر شيثين: احد ازمنة الحدث الثلاثة معينا، وبعض لوازمه الأخر الاهم عند المتكلم - يقصد الفاعل او نائبه - ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها، ولم يمكن التنبيه على سائر اللوازم في الاغلب، فجيء بما كان منها ذكره

⁽١) انظر شرح للطالع وحواثيه صفحة (بيت وهشم ٢٨).

⁽٢) همع الهواسع ٣/١ والصبان على الاشعوني ٢٣/١-

⁽٣) شرح الرضى ٥/١ ~ ٦٠٠

اهم بعدها » ثم قال: «وانما قلت: (في الاغلب) لأنه امكن في بعضها ذلك كأضرب ونضرب، ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها، طردا للباب، فأضمر (انا) بعد اضرب و(نحن) بعد نضرب، بدلالة المعلف عليها في: اضرب انا وزيد(١) ».

فالرضي اذن يذهب الى ان بعض الافعال مركب من كلمتين صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة، تدل احداها على الفاعل وهي حروف المضارعة، وتدل الاخرى على الحدث المنسوب اليه، وان الاضار في الفعل المضارع انما هو لاطراد القاعدة، والا فالفاعل مدلول عليه مجزء الكلمية.

ومن الجدير بالذكر انه سبق لابن جني ان تمرض لدلالة الفمل على فاعله ولكنه لم يستوفها، كمادته، فقد اعتبرها (دلالة معنوية) على حين اعتبر دلالته على الحدث (لفظية) لانها مدلول مادته، ودلالته على الزمن (صناعية) لانها مدلول صيغته، وبرر كون الدلالة على الفاعل معنوية بأنها «لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات الا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيا بعد فتقول: هذا فعل ولا بد له من فاعل فليت شعري من هو؟ وما هو؟ قتبحث حينتذ الى ان تعلم الفاعل. من موضع آخر لا من مسموع ضرب (ا)» وقال: «ولو كنت انما تستفيد الفاعل من لفظ ضرب لا معناه، للزمك اذا قلت: (قام) ان تحتلف دلالتها على الحدث لاختلاف لفظيها الا)».

وهذه الادلة – بالاضافة الى ضمنها، لأن المفروض ان الفاعل مدلول الصيفة وهي لا تختلف من فعل الى فعل بحلاف المادة ودلالتها على الحدث – اضيق من المدعي، لأن مدعاه: عدم دلالة الفعل بنوع عام على فاعله، وادلته مقصورة على صيفة الماضي الفائب، وهي دالة عند المناطقة على فاعل مذكر غير معين، واعترف هو بذلك قائلا: «الا ترى انه يصلح على فاعل مذكر غير معين، واعترف هو بذلك قائلا: «الا ترى انه يصلح

^{-197/4 4-4 (1)}

⁽۲) المعالس ۲/۹۸.

⁽۳) نفسه ۲/۹۶.

ان يكون فاعله كل مذكر يصح منه الغمل مجملا غير مفصل(١) »،

اما الصيغ الاخرى مثل (ضربت واضرب) واخواتها المشعرة لفظا بفاعل معين، والتي هي موضع هذا الجدل فلم يتعرض لها ابن جنبي مكتفيا بصيغة (فعل).

٣ - رأي الاصوليين

أ - اما قدماء الاصوليين فقد اورد ابن الحاجب وشراحه على المنطقيين:
انه اذا كان (يضرب) واخواته مركبا لأن حرف المشارعة جعل
علامة على الفاعل، فيلزم المنطقيين ان يعترفوا بان (ضارب وغرج
وسكران) وامثالها من الاساء، بل الالفاظ المشتقة مثل (ضرب)
الفاظ مركبة ايضا، لأن جوهر الكلمة، اي الحروف الاصول، جزء
منها وتدل على المشتق منه، وما ضم اليها من الحروف الزائدة
والحركات التي تسمى (صورة الكلمة) جزء آخر وتدل فيها على
ممنى آخر يضم الى معنى المشتق منه، فان لفظ (ضارب) مثلا يدل
بجوهره على الضرب وبصورته على ذات ما اتصفت به، ولا يلتزم
المنطقيون بتركيبها فكذلك يضرب.

واما دفع المنطقيين لذلك - كما مر من قول ابن سينا - بان المقصود بـ (ما يدل جزء لفظه على جزء معناه) ان تكون الاجزاء الهبواتا او مقاطع مترتبة في الساع، ولا ترتب للهادة مع الصورة في مثل ضارب اذ تسمعان معا.

هذا الدفع عند ابن الحاجب وشراحه تمحل براد به تصحيح الكلام، ولا يشعر به حد المركب عندهم، لأن جزء اللفظ الذي يدل على جزء المعنى اعم من كونه مرتبا او غير مرتب، ولا دلالة للمام على الخاص، فيلزم احد امرين: اما بطلان الترتب المدعى.. او فساد الحد المذكور، لأنه يجب ان يستممل في الحدود ما هو ظاهر الدلالة

⁽١) تفسه ١٩٩/٣ (١

على الراد(١).

ب - وقد فصل بعض الاصوليين تبعا للنحاة بين تاء (ضربت) وتاء (تضرب) فالفعل الاول «مركب لدلالته على اسناد الفعل الى المتكلم او المخاطب او الخاطبة بوضع مستقل، ودلالة جزئه الذي هو الفعل على حدث مقترن بزمان قبل زمان الاخبار بوضع مستقل ودلالة جزئه الذي هو التاء على متكلم او مخاطب او مخاطبة، مسند اليه بوضع على حدة». « بخلاف تاء تضرب، سواء كانت للمخاطب او للفائبة، فانها ليست بدالة على مسند اليه بوضع على حدة، بل ولا على غيره من المائي على سبيل الاستقلال فيكون (مفردا) لأنه ليس لجزئه دلالة على معنى بوضع مستقل(")».

ثم ان جعل (تضرب) مركبا لا يخلو اما ان يكون لاسناده الى التاء، فهو خلاف اهل اللغة، لاجماعهم على عدم الاسناد الى حروف المضارعة «لأن كون الشيء مسندا اليه من خواص الاساء، وحروف المضارعة حروف مبان، فضلا عن ان تكون حروف معان، فضلا عن ان تكون اساء ».

واما ان يكون لتركبه مع الضمير المستتر فيه، فهو باطل ايضا. «لأن المضارع انما هو موضوع لفعل الحال او الاستقبال لموضوع خاص من متكلم او عاطب او غائب، لا له مع اسناده الى المضمير المستتر فيه، وليس الكلام الا فيه مع قطع النظر عن اسناده الى شيء(۲) ».

جـ - وقد كان لبعض متأخري الاصوليين في الممألة رأي آخر، يختلف في
 بعض وجوهه عن آراء المناطقة والنحاة وعن آراء الاصوليين
 المابقين، الحصه فيا يأتي:

 ⁽١) شرح المحتصر للعضد مع حاشية السيد عليه ١١٦/١ - ١٢٠ وانظر كذلك مناقشة الموضوع في فواشح الرحموت ١٨٦/١ - ١٨٧ - والتقرير والتحبير ٨٣/١ - ٨٤.

⁽۲) التقرير والتحبير ۲/۸۳.

 ⁽۳) التقرير والتحبير ۱/۳۸ – ۵٤.

- ١ ان الفاعل خارج مفهوم الفعل، غير دال عليه بوضعه اللغوي، وذلك لأن الفعل بحسب وضعه مكون من (مادة) تدل على الحدث و(صيفة) تدل على النسبة، وواضح ان ليس في المادة ما يدل على الفاعل، اما الصيفة فعدلولها مدلول الحرف لا وظيفة له غير الربط بين المعاني الإسمية، والفاعل من المعاني الاسمية المستقلة بالادراك، ولا يمكن ان يمكون المعنى الاسعي المستقل مدلولا للمعنى الحرفي غير المستقل.
- ٧ وان كل ما تدل عليه الصيفة اذن هو (النسبة) اي الربط بين الحدث الداخل في مفهوم الفعل وبين الفاعل الخارج عن مفهومه. ولكن لأن النسبة لا تتقوم الا بطرفيها فانه لا يمكن تصور النسبة من دون تصور الفاعل، سواء كان معينا او غير معين، لذلك تكون دلالة الصيغة بحسب وضعها اللغوي على النسبة، وبحسب هذا التلازم الذهني على الفاعل الذي هو الطرف الآخر لتملقها، فالفعل على هذا الاساس يدل على الفاعل ايضا ولكن بالدلالة الالتزامية، اي من خارج لفظ الفعل لا من داخله.
- ٣ وان النسبة نوعان: نسبة بجردة.. ونسبة مخصوصة، فالنسبة الجددة هي مدلول صيفة (قمل يفعل) الدالة على نسبة الحدث الى طرف ما هو (مذكر مفرد غائب). والنسبة المخصوصة هي مدلول بتية صيغ الاقمال المتحملة لعلامات صوتية زائدة على بناء الصيفتين الجردتين، تدل هذه العلامات بوضعها على ان طرف النسبة فيه خصوصية ما من كونه مؤنثا، او مثنى، او محموعا، او متكل او محاطبا.

فالنسبة المجردة هي (المدلول الاطلاقي) لصيفة (فعل يفعل) اما النسبة المخصوصة فهي (المدلول الوضعي) لبقية الصيغ ذات العلامات (المتيدة) لاطلاق الصيفة والصارفة لها الى هذه الاطراف المعينة. و السر في ذلك - عنده - ان اللغة تعتبر التذكير، والافراد، والغياب، هي (الاصل) الذي لا يحتاج الى وضع علامة، فينصرف الغمل اليها باطلاقه. وتعتبر التأنيث فرع التذكير، والتثنية والجمع فرع الافراد، والتكلم والخطاب فرع الغيبة (۱)، فلا يكفي حينئذ اطلاق الفعل للدلالة على هذه الفروع من دون علامة زائدة، لذلك وضعت اللغة للدلالة عليها هذه الزوائد واللواحق الصارفة لاطلاق الفعل الى ما يخالف الاصل. فانت تجد الملغة تحرص على وضع علامات التأنيث من دون ان تجد فيها علامة للتذكير، وما ذلك الا لانها تعتبر التذكير موافقا للاصل والتأنيث على خلافه، حتى انطبع ذلك في الوجدان اللغوي العام، فانت لو رأيت شبحا وشككت في انه ذكر أو انثى فانك لا تتعامل معه معاملة وشككت في انه ذكر أو انثى فانك لا تتعامل معه معاملة والانثى، تقطعا، بل معاملة الذكر، اي انك تثير اليه بكلمة (هذا) وغوه من دون تأمل او روية، ولو لم يكن التذكير هو (الاصل) لما صح ذلك.

وعلى مثل هذا القياس شأن الافراد وفروعه، والغياب وفروعه.

٥ - يتفرع على هذا أن جميع الحركات والحروف الزائدة على اصول المادة الثلاثة كلها أجزاء الصيغة ودوال النسبة، سواء كانت نسبة بجردة لفاعل ما، أو نسبة مخصوصة لفاعل ممين، لا فرق في ذلك بين الف الاثنين وواو الجماعة، ونون النسوة، وتاء التأنيث الساكنة، وحروف المضارعة، وتاء الفاعل التي يمتبرها النحويون (ضمير رفع متصل) وهي كأخواتها حرف زيد لخصوصية في النسبة.

 ⁽١) في جعل التأثيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرع الافراد وجه، اما جعله التكلم والمخطاب فرع الغيبة فامر بحتاج الى توجيه مقبول.

« فالتاء في (فعلت) بالضم والكسر والفتح كالتاء الساكنة في (فعلت) والنون في فعلن، والألف في فعلا وفعلتا، والواو في فعلوا، كلها حروف زيدت لتحصل هيئة مخصوصة تدل على نسبة خاصة، فان الهيئة كها تحصل بالحركات والسكنات، كذلك تحصل من زيادة الحروف معها كها في المضارع، فلا فرق في هيئات المخاطب والمتكلم بين صيغ الماضي والمضارع، فكها ان الضمير في هيئات المضارع مستتر وجوبا - كها نصوا به - فكذا في هيئات الماضي، اذ لا خصوصية لخاطب الماضي ومتكلمه من بين هذه الهيئات حتى ينفرد ببروز ضبائرها(١١)».

وغلص من رأي هذا الاصولي الى: انه لا تركيب في صيغ الافعال المربية، لأن هذه الحروف الزائدة لم تكن كلبات مزجت بصيفة الفعل فكان المضارع مثلا مركبا من كلمتين، بل هي حروف زيدت لتحصل خصوصية في النسبة لم تكن لتحصل لو كانت النسبة مجردة. واذا فهم الفاعل باعتباره منشأ هذه المنصوصية اما لتعدده او لكونه مؤنثا او مخاطبا و متكلا، فلم يكن ذلك الا بالتلازم الذهني بين تصور النسبة وتصور طرفها، لا بالوضع اللغوي.

⁾ بتلخيمى عن المشتقات تحمد صادق التبريزي صنه - ٣٥ مع ملاحظة أن ما توصل البه هذا الاصولي
توصل البه باحث لفوي معروف هو (ج فندوس) - وأن اختلف يها منهج الدرس - ققد اعتبر
فندرين (اللواحق واللواحق واللحرات) الزائدة على اللاء اللنوية - السواكن الثلاث - كلها من
(دوال السببة) مواه منها ما دل على (النوع أو المدد أو الشخص) لها زاد ملى الاصل (ق مال) فهو (دالة
سبة) لا مرت في ذلك بين صيفة تما أو تخلف أو يقلف من الم فقط أو التلاء و التلاء أو المتلد أو المالية (دالة النظر) اللها المنظريات المنظرة على المنطقة (المنطقة عن من دوال السبة عن الدارة (١٤١١ - ١٤١١ - ١٤١١ - ١٤١١).

الْحِرْفِ ... وَالْمُعْنَالِكُوْبِ

... گهند . .

١ - المنى الحرفي عند النحاة:

أ - دلالة الحرف على معنى في غيره.

ب - دلالته على معنى في نفسه،

ج -- رأي الرضي في المعنى الحرفي.

المنى الحرفي عند الاصوليين:

أ - الحرف علامة لا معنى له اصلا، مناقشة

ذلك

 ب - وحدة المعنى الحرفي والإسمي واشتراط الواضع

ج - نسبية المعاني الحرفية:

١ -- ايجاد الممنى الحرفي ورأي النائني.

٢ - الوجود الرابط، والوجود الرابطي:

أ - دلالة الحرف على المرض النسي.

ب - دلالة الحرف على النسب والروابط،

د - الحرف وتحصيص المعاني الاسمية.

٣ -- خلاصة .. وتعقيب .

عهبد

الحرف عنصر اساس من عناصر تأليف الجملة، فالجملة العربية تتكون من كلبات ذات معان مختلفة متباينة، لا يكن ان تؤدي معنى موحدا مفيدا للسامع ما لم ترتبط هذه الكلبات المتباينة هو: الحرف. وهذا الحرف قد يكون كلمة مستقلة لها معنى خاص، كالابتداء والانتهاء، والاستفهام، والتمني وامثالها تؤديه ضمن وطيفة الربط بين المفردات، وهو ما اصطلح عليه به (حروف المعاني) وقد يكون حروفاً وحركات غير مستقلة عن اصول الكلبات، ولكنها تمتزج معها يحيث تساهم في بناء معنى المفرد، او في بناء معنى المركب، وقد اصطلح عليه المسيخ، وقد اصطلح عليه السوليين - به (الهيئات) وعند النحاة به (الصيخ). ولهذه الصيخ أو الهيئات، كل للحروف، معان نسبية تؤديها ضمن وظيفة الربط، كالنسبة الصدورية والنسبة الوقوعية وامثالها.

وفي مقدمة اصول الفقه الخصصة لمبادئ اللغة بحوث تختلف في مناهجها والعدافها عن مناهج النحاة والصرفيين واهدافهم في البحث عن العناصر المشاركة في تأليف الجملة، فقد كان اهتام النحاة والصرفيين منصباً في الغالب، على تبادل الحركات الاعرابية والصرفية لا ليكتشفوا من خلالها دلالة هذا التبادل على المافي والاساليب الختلفة لكلام العرب، بل ليؤكدوا ما افترضوه من ان موضوع النحو هو: (الاعراب والبناء) وموضوع الصرف هو: (الاعلال والصحة)، واذا تعرضوا احيانا لدلالة الحروف والصيغ على معانيها الخاصة فبصورة مقتضبة، وعلى سبيل الاستطراد، لأن الاساس هو (عمل) هذه الحروف وأثرها في تبديل الحركة الاعرابية، لا دلالتها.

اما الاصوليون فقد كان اهتامهم منصبا على المدلول النحوي والمرفي للجملة ومكوناتها، فهم حين يبحثون في الجملة، فاغا يبحثون عن (مدلولها) في الموارد والاساليب الختلفة من الخبر والانشاء والنفي والاثبات، والعموم والخصوص، والاطلاق والتعييد. وحين يبحثون في المفرد كصبغ الافعال والمصادر والاساء المشتقة والادوات وما شابها، فاغا يبحثون عن وظائفها

النحوية في ربط معاني المغردات، وعن دلالتها على ما تضيفه اليها من معان نسبة تشارك في المدلول العام للجملة.

وقد سبق لي ان قلت ان مصطلح (المنى الحرف) عند الاصوليين شامل (لحروف المعافي) ذات الكلمة المستقلة، كحروف الجر والعطف والاستفهام والتمني، و(لحروف المباني) غير المستقلة، كالحروف والحركات الزائدة على اصول المادة التي تسمى بالصيغ، وقد تقدم الحديث عن الصيغ ودلالتها على النسب المختلفة وهذا البحث مقصور على ما تدل عليه حروف المهاني من معان نسبة خاصة.

وقبل الدخول في تفاصيل ما يراه الاصوليون في معاني الحروف، ننظر فها تم عند النحويين من تحديد لمنني الحرف.

المعنى الحرني عند النحاة

أ - المرف ما دل على معنى في غيره

اقدم نص عرف بين النحاة في تحديد معنى الحرف هو ما ذكره سيبويه في اول كتابه من ان «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل » ثم ضرب امثلة للاساء والافعال قال بعدها: «واما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الاضافة ونحو هذا(۱) » وظاهر عبارته ان الحرف جاء لمعنى يحتلف عن المعنى الذي جاء له الاسم وهو ما ضرب له من امثلة «رجل وفرس وحائط» وعن معنى الفصل الذي قال انه: «امثلة اخذت من لفظ احداث الاساء» اي المصادر ك : ضرب، ويضرب، واضرب المأخوذة من الضرب.

اما حقيقة المعنى الذي جاء له الحرف، المائز بينه وبين ما يقابله من معنى الاسم والفعل فقد بقي غير واضح من عبارة سيبويه، واما ما ذكره في

⁽۱) الكتاب ۲/۱

باب الجر(۱) من ان حروف الجر «يضاف بها الى الاسم ما قبله او ما بعده، فاذا قلت: يا لبكر فاغا اردت ان تجعل ما يعمل في النادى مضافا الى بكر باللام، واذا قلت: مررت بزيد فاغا اضفت المرور الى زيد بالباء.. الله به فهو كلام يتملق بوظيفة الحرف في تأليف الجملة من كونه (أداة) اضافة وايصال بين معنى الفعل الذي تعلق به ومعنى الاسم الجرور به، ولا صلة لذلك بتحديد المعنى الخاص للباء مثلا وهو: (الالصاق) او (الاستمانة) او غيرها من معاني الحروف.

وقد بقي هذا التحديد (جاء لمنى ليس باسم ولا فعل) شائعا في عبارات من تأخر عن سيبويه، حتى حذف ذيله احيانا، فقد اكتفى المبرد بقوله: «وحرف جاء لمنى(۱) » فقط، وهي عبارة اكثر ابهاما من عبارة سيبويه.

فلها شاع بين النحويين ما رفعه ابو الاسود الى الامام علي من تحديد لكل من الاسم والفعل والحرف جاء في بعض نصوصه ان الحرف: «ما انباً عن معنى ليس باسم ولا فعل^(۳)» وفي بعضها: «والحرف ما اوجد معنى في غيره⁽¹⁾» صار التعريف الشائع بين النحاة مأخوذا منها اي: «الحرف ما دل على معنى في غيره».

واوضح الزجاجي هذا التمريف بقوله: «ان (من) تدخل في الكلام (للتبميض) فهي تدل على تبميض غيرها لا على تبميضها نفسها، وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها.. وكذلك (الى) تدل على المنتهى، فهي تدل على منتهى غيرها لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعانى(٥)».

وارجع بعض شراح سيبويه قوله (جاء لمعنى) الى هذا المضمون، فقال السيراني: «وان سأل سائل فقال: لم قال (وحرف جاء لمعنى) وقد علمنا ان

⁽۱) الكتاب ۲۰۹/۱

[·] ۳/۱ القتضب ۳/۱،

 ⁽٣) انباء الرواة ٢/١٠.
 (٤) النصول الحتارة من العيون والحاسن للشيخ المفيد ١٥٥/١٠.

⁽ه) الايضاح للزجاجي ٥٤٠

الاسباء والافعال جثن لمعان؟ قيل له: الما اراد: وحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل(١) م فحورت عبارة سيبويه من (جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل) الى (جاء لمعنى في الاسم والفعل).

ومثل ذلك صنع ابن فارس فقد ابدل (الباء) بـ (في) ليحمل قول سيبويه هذا المضمون، قال: «واقرب ما فيه ما قاله سيبويه: انه الذي يفيد معنى ليس في اسم ولا فعل » ثم ضرب مثلا لذلك: «نحو قولنا (زيد منطلق) ثم نقول: (هل زيد منطلق) فأفدنا بـ (هل) ما لم يكن في (زيد) ولا (منطلق) (».»

ومجمل القول ان المنى المدلول عليه بالحرف - عند هؤلاء - لا يقوم بلفظ الحرف، واغا يقوم با يتعلق به الحرف من الاساء والافعال، فدلالة (من) على الابتداء و(سوف) على التسويف، و(قد) على التحقيق و(ثم) على التراخي و(الفاء) على الترتيب، اغا هو في معاني ما ترتبط به هذه الاحرف من الفاظ الجملة لا في نفس الحرف. ولذلك كان التعريف الشائع للحرف به (ما دل على معنى في غيره) وافيا بما يفهمه اتباع سيبويه من معنى الحرف.

ولكن الشيء الذي بقي غامضا في فهمهم لمنى الحرف هو ان هؤلاء لم يوضحوا طبيعة هذا المنى المدلول عليه بالحرف، فا (لابتداء) مثلا اذا كان هو معنى (من) وهو معنى كلمة الابتداء. فيقتضي ان تكون الكلمتان مترادفتين، مع ان الملاحظ ان اللغة لا تجيز استمال احدها في مكان الآخر، كما يجوز ذلك في كل مترادفتين.

واذا كان معناهما واحدا فلماذا كان لفظ الابتداء (اسما) يخبر عنه وبه، ولفظ من (حرفا) لا يخبر عنه ولا به؟

من اجل ذلك انكر السكاكي ان يكون الابتداء والانتهاء والفرض معاني (من) و(الى) و(كي) قال: «فابتداء الفاية وانتهاء الفاية والفرض

⁽١) عامش الايضاح ٥٥ نقلا عن شرح الكتاب ٧/١-

۱۸٦ الماحي ۸٦

ليست معانيها، اذ لو كانت هي معانيها، والابتداء والانتهاء والفرض اسباء، لكانت هي ايضا اسباء، لأن الكلمة اذا سميت (اسبا) سميت لمنى الاسمية لها، وانا هي متعلقات معانيها، اي اذا افادت هذه الحروف معان رجعت الى معنت بنوع استلزام(١٠)».

ب - الحرف يدل على معنى في نفسه

قال ابن هشام: «اشتهر بين النحويين ان الحرف يدل على معنى في غيره، ونازعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ) في ذلك في (التعليقة) وزعم انه دال على معنى في نفسه » ثم قال: «ان ابا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل(٢)».

ولعل ابن النحاس وابا حيان اخذا ذلك من ايراد ابي علي الغارسي على تمريف السابقين للحرف بانه (ما دل على معنى في غيره) فقد قال ابو علي: «ومن زعم ان الحرف ما دل على معنى في غيره، فأنه ينبغي ان تكون السجاء الاحداث كلها حروفا، لانها تدل على معان في غيرها، فأن قال: فأن (القيام) يتوهم منفردا من (القائم) قيل له: فأن (الالصاق) و(التعريف) الذي يدل عليها باء الجر ولام المعرفة قد يتوهان منفردين عن الاسمين... النبرائي.

وهو يقصد بتوهم المنى منفردا ، انه مستقل بالادراك ، وهو معنى دلالة الحرف على معنى في نفسه . وعبارة ابن النجاس - كا نقلها السيوطي -: «والحق ان الحرف له معنى في نفسه ، لانا نقول: لا يخلو الخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لفة فلا دليل في عدم من ان يفهم موضوعه لفة فلا دليل في عدم موضوعه لفة ، كان كذلك . وان خوطب بالاسم والفمل وهو لا يفهم موضوعها لفة ، كان كذلك . وان خوطب به من يفهم موضوعه لفة ، قائه يفهم منه معنى عملا بفهمه موضوعه لفة ، كان أدا خاطبنا انسانا بر (هل) وهو

⁽۱) مفتاح العلوم ۲۰۲۰

 ⁽٣) الاشباء والنظائر ج ٢/٣ - ٤٠

۳/۸ شرح المفصل لابن بمیش ج ۲/۸.

يفهم انها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف. فاذن عرفنا انه له معنى في نفسه.

ولنا طريق آخر وهو ان نقول: وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة، فلا نسلم انه لا يفهم منه معنى، واللغويون كلهم قالوا مثلا: ان هل للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الافراد».

ثم اورد ابن النحاس على نفسه: «فإن قيل: اي فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟» وأجاب: «قلنا: الفرق بينها ان كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الافراد عين ما يفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف، لأن المنى المفهوم من الحرف في حال التركيب اتم عا يفهم منه عند الافراد(۱)».

وقول ابن النحاس هذا ينتهي الى ان الحرف له معنى، ولكنه لا ينتهي الى ان هذا المعنى مستقل في نفسه، ذلك لأن المعنى نوعان: معنى افرادي مستقل، ومعنى تركيبي غير مستقل.

فالمعنى الافرادي هو صورة الشيء المرتسمة في ذهن الانسان سواء علم ان هناك لفظا موضوعا بازائه ام لم يعلم، كصورة (الجدار) او (الفرس) او (الابتداء) او (الاستفهام). وفائدة علمه بالوضع انه اذا سمع من يقول: (فرس) مثلا حضرت في ذهنه تلك الصورة المستقلة، واذا سمع من يقول: (استفهام) او (استفهم) حضرت في ذهنه تلك الصورة المعلومة من دون ضميمة شيء اليها.

اما المعنى التركيبي فهو الذي لا يحضر في الذهن عند ساع اللفظ منفردا، بل عند ساعه ضمن الجملة، (فالفاعلية) مثلا معنى تركيبي يمكن ان نفهمه من جلة (قام محمد) اي ان محمدا فاعل القيام، ولكننا لو افردنا كلمة (محمد) فاننا لا نفهم منها معنى (الفاعلية) - وان دلت عليه ضمن الجملة وهكذا الاستفهام في جلة (هل قام محمد) فاننا نفهم ان قيام محمد مستفهم عنه، ولكننا لو جردنا (هل) وحدها فلا نفهم منها هذا المعنى، بل لا نفهم

⁽١) الاشباه والنظائر النحوية ٣/٣ وانظر هبع الهوامع ١٠١٠-

منها معنى الاستفهام، لانه لا ترتسم صورته باذهاننا من ساع كلمة (هل) كما ترتسم باذهاننا عند ساع كلمة (الاستفهام) او (استفهم)، وذلك لأن (هل) وضمت لاستفهامات الحتاصة كالاستفهام عن قيام محمد، وجلوس عمرو، اي انها وضمت للاستفهام في حالة كونه (معنى تركيبيا) وليس للاستفهام المطلق المستقل بمناه، والا لكانت (اسها) مرادفا لكلنة الاستفهام.

ومن ذلك نعلم قيمة ما قاله ابو علي الغارسي ايضا من ان «الالماق والتعريف الذي يدل عليها باء الجر ولام المرفة قد يتوهان منفردين عن الاسمين ، فالواقع ان الذي يتوهم منفردا هو معنى لفظ (الالصاق) ولفظ (التعريف) باعتبارها اسمين ، وليس معنى الالصاق الخاص والتعريف الخاص الذي لا يفهم من كلدقي (الباء) و(ألا) الا في حالة تركيبها مع مدخولها في جلة (مررت بالرجل) مثلا.

واذا تم هذا فان الذي ينسبق الى ذهن الخاطب العالم بأن (هل) موضوعة للاستفهام - كما يقول ابن النحاس - هو معناها التركيبي غير المستقل، وهذا لا يدل على أن الحرف له معنى في نفسه.

واما قوله في الطريق الآخر: «واللفويون كلهم قالوا مثلا: ان هل للاستفهام ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الافراد » فلا حجة له فيه، لأن تعبير اللفويون هذا تعبير بارع يدل على تفريقهم بين معاني الاساء ومعاني الحروف، فقد قالوا بأن هل للاستفهام.. وثم للتراخي.. وفي للظرفية.. ومن للابتداء وهكذا. اي انها ادوات لتحقيق هذه المعاني في مدخولاتها، وليست هي هذه المعاني، والا لقالوا: هل هي الاستفهام وفي هي الاستفهام وفي هي الطرفية، كها قالوا: الليث هو الاسد، وقعد بمنى جلس.

ج - رأي الرضي في المعنى الحرفي

ولعل اقرب النحويين صلة بالموضوع بحيث كان فهمه لمعنى الحرف واضحا وتمييزه بين معاني الاسهاء والحروف محددا هو الرضي الاسترابادي في شرحه على الكافية:

١ - فني توجيهه كون معنى الحرف في غيره ومعنى الاسم والفعل في

انفسها قال: «والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، فغير صفة للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير. وقد يكون جلة كها في (هل زيد قائم) لأن الاستفهام معنى في الجملة، اذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في (ما قام زيد) اذ قيام زيد منفي، فالحرف موجد لمناه في لفظ غيره، اما مقدم عليه كها في نحو (بصري) او مؤخر عنه كها في أو (المرجل)، والاكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون (أي ذلك اللفظ) متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف، مع دلالته على معناه الاصلي... فرجل في قولك: (الرجل) متضمن لمعنى (التعريف) الذي احدث فيه (اللام) المقترن به، وكذا ضرب عنى الدي احدث فيه (اللام) المقترن به، وكذا ضرب غيد في الاستفهام، اذ ضرب زيد مستفهم عنه، ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه (هل).. الخ(۱).

فعمنى الحرف عند الرضي سواء كان تعريفا، ام استفهاما، ام طرفية، ام ابتداء لا يوجد في لفظ (أل) او (هل) او (في) او (من) واقا يكون مضمون لفظ آخر تعلق به الحرف، فلفظ الحرف بفرده كلمة (فارغة) من المضمون، لذلك قال في نهاية رأيه: «فالحرف وحده لا معنى له اصلا، اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا، فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسها، وللحرف في غيره (٢).

رأى الرضي هذا في المنى الحرفي هو رأي اكثر الاصوليين، وله كان متأثرا بهم، فقد ورد بعضه في اصول ابن الحاجب - كها يأتي - وذهابه الى خلو الحرف من المعنى عند انفراده عن الجملة ليس غريبا بل هو الرأي الذي تبناه بعض الباحثين اللغويين

⁽۱) شرح الكافية ۱/۱ - ۱۰،

⁽٢) المعبدر نفسه ١٠/١٠،

المحدثين، فقد عقد (فندريس) فصلا لدوال النسبة تحدث فيه عن الدالة المستقلة وقال: «واوضح امثلة هذا النوع تلك اللغات التي تميز طائفة الكلبات الفارغة، وطائفة الكلبات المليئة – على حد تعبير المصطلحات الصينية – فالكلبات المليئة هي (دوال الماهية) والكلبات الفارغة لا تنبر الحلاقا، فكلمة (تي) التي تشير الى الاضافة كلمة الفارغة ». ثم ضرب امثلة لذلك من الصينية والهندية الاوربية، والاغريقية وغيرها، وجمل من هذه الكلبات الفارغة حروف الجر في الفرنسية والافعال المساعدة في اللغات الاوربية، وقال عنها: «ومن المستحيل ترجة هذه الكلبات في قاموس، اذ ليس لها معنى مشخص، بل هي عوامل تقوم، او اسس او قيم جبرية اكثر منها كلبات، ومن ثم تركن توجد منعزلة، او تأخذ معناها الا اذا وصلت بعنصر لمنوي آخر فتكون معه كلا يظهر للعقل كأنه وحدة (١٠)».

وانست تجدد ان هداد الرأي قريسب الصلة برأي الرضي في الحروف - وان اختلف منهج كل منها - وكل ما بينها من قرق ان فندريس يرى ان هذه «الادوات النعوية التي تستميلها اللغات ليست الا بقايا من كلبات مستقلة قديمة أفرغت عن معناها الحقيقي واستعملت مجرد موضبحات اي مجرد رموزاً » وهو لا يثبت لها بعد إفراغها اية صلة بمعناها القديم - كيا قد يبدو - » فالكلمتان الليثنان (تبي واول) ومعناها معا: (ابن) تضان بوصفها كلمتين فارغتين وتفقدان معناها فقدانا تامالًا » أما الرضي ومن تأثر بهم من الاصوليين، فلم يسمح لهم منهجهم العقلي التأملي، ولا ظروف الدراسة اللغوية في عصرهم ان يرجعوا (من) و(في) و(عن) وغيرها من كلبات فارغة الى اصولها من الكلبات المليئة، على ان ارجاع من كلبات فارغة الى اصولها من الكلبات المليئة، على ان ارجاع

⁽۱) اللغة لفتدريس ۱۹۳ ~ ۱۲۰.

⁽٢) اللغة لفتدريس ٢٦٦.

⁽٣) نفسه ١١٧.

الادوات النحوية الى اصولها هي وظيفة (فقه اللغة) لا النحو لأن مهمة النحوي ايضاح ما استقر عليه المعنى الوظيفي الذي تؤديه الاداة ضمن الجملة وترك البحث عن اصولها الى غيره من فقهاء اللغة.

٣ - اما المائز بين معنى الاسم ومعنى الحرف الخاص كالابتداء مثلا الذي هو معنى كلمة (الابتداء) ومعنى كلمة (من) فقد كان للرضي فيه رأي بوحدتها من جهة واختلافها من جهة اخرى، وقد عارضه فيه الاصوليون المتأخرون، ووافقه في بعض وجوهه، صاحب الكفاية - كا يأتى - ورأيه هذا:

دان معنى من: الابتداء، فمعنى (من) ومعنى لفظ (الابتداء) سواء الا ان الفرق بينها: ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى (من) مضمون لفظ آخر ينشاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاسلي، فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحود (الابتداء خير من الانتهاء) ولم يجز الاخبار عن (من) لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه، بل في لفظ غيره، واغا يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة(۱)».

وقد عقب الشريف الجرجاني في حاشيته على قول الرضي باتحاد معنى (من) ومعنى لفظ (الابتداء): بانه «باطل قطعا، اذ لو كان معناها واحدا لصح الاخبار عن معنى (من) كما صح عن معنى الابتداء(۲)».

وكأن الشريف لم يرتض توجيه الرضي لعدم جواز الاخبار عن (من) بأن: الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن

⁽١) شرح الكافية للرضي ١٠/١،

 ⁽٣) حاشية الشريف على الرضي هامش شرح الكافية ١٠/١.

لفظ ليس معناه فيه «بدليل انه اعاد هذا الايراد في موضع آخر ملمحا الى هذا التوجيه بقوله: «فلأنه يلزم حينشذ ان يكون معنى لفظة (من) معنى مستقلا في نفسه صالحا لأن يحكم عليه وبه، الا انه لا يفهم منها وحدها، فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وجب ان يصح الحكم عليه وبه، وذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللغة واحوالها(۱) ».

يقصد انه لو ضممنا الى كلمة (من) كلمة (البصرة) المتضمنة لمنى الابتداء فيها - كها يقول الرضي - وجعلناها معا في موضع المسند اليه فهل يصح الحكم عليها بأن نقول مثلا: (من البصرة خير من اليها) لتودي معنى: (الابتداء خير من الانتهاء).

هذه خلاصة رأي النحاة في تحقيق معنى الحرف، وقد رأيت ان اقربها الى الدقة رأي الرضي مع ما اخذ عليه من ايرادات وسيأتي اكثرها اثناء عرض اقوال من وافقه من الاصوليين:

المعنى الحرفي عند الاصوليين

تعريفات الاصوليين للحرف تحتلف باختلاف وجهات نظرهم في معناه. فعنهم من تابع النحاة في انه دما دل على معنى في غيره » أو «على معنى قائم بالفير(۱) » ومنهم من قال: «ان الحرف ما اوجد معنى في غيره » اخذا من النص المنسوب الى الامام على ، وهو التعريف الشائم بين الذاهبين الى المجادية المعنى الحرفي كما يأتي:

ومنهم من قال انه: «ما دل على معنى غير مستقل بالمفهومية (٢) وهذا التعريف هو الشائع بين قدماء الاصوليين، وقد علل التفتازاني ذلك: بأن «عبارة النحاة: ان الحرف ما يدل على معنى في غيره، اي لا في نفسه،

⁽١) حاشية الشريف على الطول ٣٧٣.

⁽٢) محاضرات في اصول الفقه ١/١٨.

⁽٣) حقائق الأصول للسيد الحكم ٢٢/١.

وضمير (في غيره) اما عائد الى اللفظ بمنى انه لا يدل بنفسه، بل بانضام لفظ آخر اليه. واما الى المعنى بمنى انه غير تام في نفسه، اي لا يحصل من اللفظ الا بانضام شيء آخر اليه، فصار الحاصل انه: (لا يستقل بالمفهومية) اي بمفهومية المعنى منه(۱) ».

والمهم ان وجهات نظر الاصوليين في معنى الحرف تتلخص في الاقوال الآتية:

- ١ ان الحرف لا معنى له اصلا، واغا وضع ليكون (علامة) على كيفية ارادة مدخوله من الاساء والافعال، وهو في هذا نظير الحركات الاعرابية التي لم توضع لمنى، واغا هي قرينة على ارادة خصوصية عا تدخل عليه من كونه (فاعلا) او (مفعولا) مثلاً^(۱).
- ٣ ان الحروف موضوعة لمان هي ما يذكر لها من معاني: الابتداء والانتهاء، والظرفية والاستفهام وامثالها، وهذه المعاني هي نفس المعاني التي وضعت لها كلهات (الابتداء) و(الانتهاء) و(الظرفية) وامثالها من (اسهاء)، وكل ما بينها من فرق ان الواضع اشترط ان تكون معاني الحروف في غير الفاظها، ومعاني الاسهاء في نفس الفاظها، اي انه اشترط ان يستممل هذا الممنى في الحرف (آلة) وفي الاسم (مستقلا).
- ٣ ان معاني الحروف غير معاني الاسياء، فالابتداء الذي هو معنى (من) غير الابتداء الذي هو معنى لفظ (الابتداء)، لأن الحروف كليات تدل على (نسبة) وهذه النسبة قد تكون (نسبة ابتدائية) وقد تكون (نسبة طرفية) وهذه النسبة بحكم كونها (ربطا) بين طرفين لا توجد الا بطرفيها لذلك كانت معانى

⁽١) حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح الختصر ١٨٥/١.

 ⁽٣) هذا هو رأي صاحب الهجة الشيخ عادي الطهراني كا نقله تلميذه التبريزي في (المقالات) و (الشتقات).

 ⁽٣) هو رأي ابن الحاجب في (المنتهي) و(الهنتمر) ومن تبعه من أنتحويين والاصوليين كالرفي في شرحه،
 والاعوند في كتابته.

الحروف غير مستقلة بالمفهومية ولا يدرك معناها الا ضمن الجملة، اما معنى كلمة (الابتداء) او كلمة (الظرفية) فهو معنى اسمي مستقل بالمفهومية، سواء كان ضمن الجملة او خارجا عنها(١).

والقول بنسبية المنى الحرق هو الشهور بين الاصوليين، الا ان المتأخرين منهم اوغلوا في تفسير هذه النسبية، والتفريق بين مماني الحروف ومعاني الاسماء الموازية لها بما يبعد كثيرا عن المجال اللغوي لدلالة الالفاظ ويدخل في عمق التحليل الفلسفي لها، فكان لهم في ذلك آداء منها:

أ - رأي النائني - في ان هذه النسبية (معنى ايجادي) اي ان المرف توجد الربط بين مفردات الجملة في اثناء عملية التكلم والتأليف، وليس لهذه الماني واقع سابق على عملية التأليف بخلاف الماني الاسمية فان لها واقعا سابقا على تأليف الجملة يوجب (خطورها) في الذهن عند ساع الفاظها ولذلك سميت عندهم بـ (الماني الاخطارية).

ب - اما المتأخرون عنه - فقد رأوا ان معاني الحروف ليست ايجادية بل هي كمعاني الاسباء لها واقعها الذهني قبل تأليف الجملة، الا ان هذا الواقع غير مستقل في تصوره الذهني كاستقلال الاسهاء، لذلك رأى بعضهم: ان الحرف موضوع لغة للتمبير عا تسميه الفلسفة بـ(الوجود الرابط) او (الوجود لا في نفسه) في مقابل ما هو موجود في نفسه ومستقل بتصوره الذهني كالجواهر والاعراض التي عبرت عنها اللغة باساء الذهني واساء الماني.

ورأى بعضهم: ان الحرف موضوع للتعبير عها تسميه الفلسفة بـ(الاعراض النسبية) التي تحتاج في وجودها الى موضوعين كمقولة

⁽١) هو رأي التاضي عضد الدين الانجي في شرح الحتصر ومن تبعه من متأخري الاصوليين.

(الاين) ومقولة (الاضافة). وسيأتي عرض هذه الآراء وايضاحها فيا يأتى.

وهناك رأي لبعض المتأخرين يذكر فيه نسبية المعنى الحرفي، ويرى ان الحرف موضوع لتحصيص المعنى الاسمي وتضييق دائرته، فالمنى الاسمي – تبعا لما يدخله من تنويم وتصنيف وما يطرأ عليه من حالات وملايسات – قابل لأن يتحصص الى حصص كثيرة، فاذا اريد تفهيم ذات المعنى جيء بلفظ (الاسم) وان اريد تضييقه بحيث تفهم منه حصة خاصة من تلك الحصص جيء بالحرف ليكون الاسم دالا على ذات المعنى، والحرف دالا على تلك الحصة الضيقة منه، فجملة (الصلاة) على ذات المعنى فجملة (الصلاة) على ذات المعنى الواسع، ولفظ (في) على تلك الحصة الخاصة من الصلاة التي يكون ظرفها المسجد(۱).

بعد هذا العرض الموجز لاقوال الاصوليين في تحليل المعنى الحرف، ندخل في تفصيلات اقوالهم، وعرض ما احتجوا به لدعمها آملين ان نصل الى اقرب هذه الآراء من المدلول اللغوى للحرف:

أ - الحرف علامة لا معنى له اصلا

واظهر الذين تبنوا هذا الرأي هم طلاب صاحب الهجة كالتبريزي في (المقالات الفرية) و(المشتقات) والبهبهاني في (مقالات حول مباحث الالفاظ) و(الاشتقاق) فقد ذهبوا الى ان «الحرف لا معنى له اصلا، لا آليا ولا استقلاليا ». «وان اطلاق (المعنى) و(الاستمال) و(الدلالة) في الحروف تسمح من باب الاضطرار في مقام التمبير.. اذ ليس بازاء الحرف معنى حتى يقال: انه مستممل فيه، او يدل عليه (آلة) لاحداث معنى في الغير بالعين والاصبع في كونها آلتين لاحداث (آلة) لاحداث القتل، الا ان الفرق (الاشارة) الى الفير، وبالسيف في كونه (الاهارة) الدين النارق

⁽١) انظر الخولي في (عاضرات في اصول الفته).

⁽٢) عمد صادق التبريزي في المتالات ص ١٠٠.

ان الحرف آلة (وضعية) والسيف والاصبع والمعين آلات (طبيعية)، دفان وجدت من نفسك ان تقول: ان السيف يدل على القتل، وان القتل ممناه، وكذا تحريك الاصبع يدل على الاشارة والاشارة معنى تحريك الاصبع، التزم بذلك في الحرف ايضا(۱)».

واما هذه المعاني التي تذكر للحروف عادة كالابتداء والانتهاء والظرفية وامثالها فهي ليست معاني تلك الحروف، وانما هي خصوصيات وجهات استمال في معاني الاسباء التي تدخل عليها تلك الحروف، وليس حكم الحرف في احداث هذه الخصوصيات في مدخوله الاحكم الحركة الاعرابية في احداث معنى الفاعلية او المفعولية في مدخولها.

وهم في تكييفهم هذه النظرية يذهبون الى ان غرض المتكلم من كلامه هو احضار المعاني عند السامع، ولكن احضار المعاني بانفسها امر صعب او ممتنع، فاقتضت حكمة الوضع تسهيلا لمهمته أن تجعل لكل معنى لفظا بأزائه، ليكون احضار اللفظ بمثابة احضار الممنى فيتحقق بذلك غرض المتكلم من ايصال المعاني الى السامع بواسطة الالفاظ الحاكية عنها، وهذه الالغاظ الحاكية عن معناها حكاية المرآة عن الصور المرتسمة بها هي: (الاسماء) فقط كلفظ (جلوس) و(زيد) و(دار) ولكن معانى هذه الكلبات لها حالات وخصوصيات مختلفة، وقد يتعلق غرض المتكلم بافادة تلك المعاني مخصوصیاتها من كون الجلوس فعلا صادرا عن فاعل - مثلا - وكون زید هو فاعل هذا الجلوس، وكون الدار ظرفا له، وغير ذلك، فاقتضت حكمة الوضم ايضا أن تجعل (علامات) تدل على جهات استعبال هذه الاسماء بهذه الخصوصيات، فكانت جلة (جلس زيد في الدار) فيها المعاني الاسمية الثلاثة: الجلوس، وزيد، والدار، وفيها (ادوات) تدل على جهات استعال الجلوس فعلا وزيد فاعلا والدار ظرفا هي: صيغة (فعل) والحركة الاعرابية (الرفع) والحرف (في). فالاسماء اذن (مرايا) تعكس المعانى المرتسمة بها، اما الحروف والصيغ الاشتقاقية والحركات الاعرابية فليست لها هذه الوظيفة (المرآتية)، لأنه ليس لها المعاني التي يمكن ان تعكسها، وكل ما في الامر انها

⁽١) المقالات الغربية ١٠٠.

(آلات) او (علامات) تشير الى ان مدخولها له تلك الخصوصية المتصودة .

« فالباء آلة لجسل استمال مدخولها في على الارتباط بالفعل، فهي كالعلم المنصوب بجنب مدخوله ليدل على ان للفعل ارتباطا به، و (من) آلة لجعل مدخوله في على الانتهاء ، ففي قولك: (سرت من البصرة الى الكوفة) لفظة (من) علامة على ان ذكر البصرة هنا لكونه مبدأ السير، ولفظة (الى) علامة على ان ذكر الكوفة منتهى السير، وهكذا سائر الحروف، فكل ذلك وجه من وجوه استمال الاسها تحبث بعد الاستمال، والحروف، فكل ذلك وجه من وجوه استمال الاسها تحبث بعد الاستمال، والحروف، فكل ذلك وجه من العراب ايضا. فالرفع كشف الاسهاء عن معانيها، ومن هذا القبيل وضع الاعراب ايضا. فالرفع والنصب والجر علائم لاحوال مدخولها. وهي آلات لجمل استمال مدخولها على وجه خاص، فالفاعلية في لفظ زيد امر يحدث من ذكره مرفوعا.. ووجه الاستمال يتحقق بنفس الاستمال، لا انه (معنى) يكشف عنه الاستمال،» .

هذه خلاصة رأي الذاهبين الى ان الحرف لا معنى له اصلا وانما هو علامة تشير الى خصوصية في مدخوله، وقد رفضوا من اجل ذلك كل تعريف يتضمن ان للحرف معنى من قبيل: (ما دل على معنى في غيره) او (ما دل على معنى لا في نفسه) لأنه لا معنى له ولا دلالة، واختاروا من بين هذه التعريفات ما نسب للامام على من انه (ما أوجد معنى في غيره (۱۲) مع ان هذا التعريف يتضمن ان للحرف معنى ايضا.

ونسبوا الى الرضي انه قال: «ان الحرف لا معنى له اصلا، واغا هو

كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان فيه فائدة مالاً ، مع ان الرضي لم

يذهب الى انكار معنى الحرف، ولا انكار دلالته، واغا قال: «ان الحرف

كلمة دلت على معنى ثابت في لنظ غيرها » وان «معنى (من) ومعنى لفظ

(الابتداء) سواء، الا ان الغرق بينها: ان لفظ الابتداء ليس مدلوله

⁽١) القالات الفرية ١٠٨.

⁽۲) نقسه ۱۰۸.

⁽۳) نقبه ۹۹.

مضمون لفظ آخر.. ومعنى (من) مضمون لفظ آخر فيضاف ذلك المضمون الم معنى له الله المنافذ الاصلياً ولم يقل الرضي: «أن الحرف لا معنى له اصلاً » كما نسبوا اليه، واغا قال: «فالحرف وحده لا معنى له اصلاً المخدفت كلمة (وحده) التي تشكل فارقا بين رأيه ورأيم، واقتطع من النص الذي نقلوه عنه ما يوضع هذا الرأي، فان الرضي بعد ان قال: «واغا هو كالم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان فيه فائدة ما » قال: «فاذا افرد هن ذلك الشيء بتني غير دال على معنى اصلا، فظهر بهذا ان المعنى هن ذلك الشيء بتني غير دال على معنى اصلا، فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسها وللحرف في غيره الله التركيبية، الا ان المعنى الأفرادي للاسم والفعل في انفسها سواء افرادا ام دخلا في تركيب، المعنى الأفرادي للاسم والفعل في انفسها سواء افرادا ام دخلا في تركيب، فزيد يدل على المنات الملومة سواء دخل جلة (قام زيد) ام لم يدخل، فزيد يدل على الذات الملومة سواء دخل جلة (قام زيد) ام لم يدخل، فان معناه التركيبي اي كونه (فاعلا) الا مع غيره، اما الحرف ضان معناه التركيبي الأنه لا يظهر الا ضمن جلة (سرت من البصرة) فإذا افرد عنها لم يدل على شيء .. وهذا كلام ضيته لل ما يريدون من انكار معناه اصلا.

على أن الاصوليين انفسهم ناقشوا هذا الرأي من جهات مختلفة:

١ - فرأى بعضهم: «ان الخصوصيات التي داست عليها الحروف والادوات - كيا قال اصحاب هذا الرأي - هي بعينها (الماني) التي وضعت الحروف بازائها، اذ المفروض ان تلك الماني ليست نما تدل عليها الاسهاء، لعدم كونها مأخوذة في مفاهيمها، يقصد ان معنى الابتداء - مثلا - ولا الابتداء - مثلا - ليس داخلا في مفهوم البصرة - مثلا - ولا هي دالة عليه، فانحصر ان يكون الدال عليها هو الحروف، ومن الواضح ان دلالتها عليها ليست الا من جهة وضعها بازائها، فلا معنى للقول بانها لم توضم لمني(٤) ع.

⁽۱) (۲) شرح الكافية ۱۰/۱.

⁽۲) شرح الكافية ۱۰/۱.

⁽٤) عاضرات في اصول الفقه للشوقي ٩٣/١.

- ٣ ورأى بعضهم: ان هناك فرقا واضحا بين طبيعة الحرف وطبيعة الحركة الاعرابية يكن ان تكون فيه الحركة (علامة) دون الحرف، لأن العلامة المنصوبة بازاء شيء لا تحدث في ذلك الشيء معنى لم يكن موجودا فيه، لولا العلامة، واغا تشير فقط الى معنى موجود فيه، فالضمة والفتحة في جلة: (اكل الطفل التفاحة) لا تحدث معنى (الفاعلية) في الطفل و (المعمولية) في التفاحة، واغا تشير الى وجودها كيا يشير العلم المنصوب بجنب البئر الى ان هناك بئرا. اما (زيد) في قولنا: (يا زيد) فلم يكن فيه معنى (النداء) لولا كلمة (يا) فلم يكن زيد منادى قبل الحرف، واغا الحرف هو الذي اوجد فيه معنى النداء، فكيف يكون علامة فقط(١).
- ٣ على أن لازم هذا القول: أن تكون (الاساء) التي تدخل عليها هذه الحروف لا تستعمل داعًا الا استعالا مجازيا، لأن لفظ (رجل) مثلا موضوع لفة (لانسان ذكر غير معين) فاذا التزمنا بأن لام التعريف لا تدل على معناها الخاص واغا هي قرنية تخص جهة استعال الاسم فقط، فيقتضي أن استعال كلمة (الرجل) في (انسان ذكر معين) استعال للفظ في غير ما وضع له، وهكذا بقية مدخولات الحروف، والالتزام بذلك لا يذهب اليه حتى اصحاب هذا الرأي(٣)».

ب - وحدة المنى الاسمي والحرفي واشتراط الواضع

ولمل اول الذاهبين الى القول بوحدة المعنى في كلمتي (من) و (الابتداء) مثلا، وتوجيه الفرق بينها في ان الواضع اشترط ان يكون هذا المعنى (آليا) في كلمة (من) و (استقلاليا) في كلمة (الابتداء) هو ابن الحاجب في (المنتهى) و (مختصره) وتبمه بعض شراحه كما تبمه من النحويين الحمقق الرضي في شرح الكافية، ومن الاصوليين الاخوند في (الكفاية). وذلك ان الماجب اثار في مختصره الاصولي اشكالا على تعريف الحرف بانه: (ما

⁽١) انظر الناثني: تواثد الاصول ٢٠/١.

 ⁽۲) انظر البجنوردي: متتهى الاصول ۱۸/۱.

لا يستقل بالفهومية) مفاده: ان معنى عدم استقلال الحرف هو ان كلمة (من) او (الى) مثلا مشروط في وضعها دالة على معناها الافرادي وهو (الابتداء) او (الانتهاء) ذكر متعلقها من دار او سوق او غيرها، فيكون منه الابتداء واليه الانتهاء، اما الاسم والفعل اي كلبات (الابتداء) و(الانتهاء) و(ابتدأ) و(انتهى) فغير مشروط فيها ذلك. واذا كان معنى الحرف ما ذكر فقد يثار الاسكال الآتي وهو: ان (ذو) و(ألو) و(اولات) و (أي) و (كل) و (بعض) و (فوق) وامثالها من الاساء اللازمة الاضافة كذلك، اي ان الواضع لم يجوز استمالها الا بتملقاتها، فيجب ان تكون حروفا ايضا مع أنها اسهاء.

وقد اجاب ابن الحاجب عن هذا الاشكال با حاصله: أن (ذو) واخواتها وأن لم يتفق استمالها ألا مع ذكر المتعلق (المضاف اليه) الا أن ذلك غير مشروط في وضعها دالة على معناها، لما علم أن (ذو) بعنى (صاحب) ويفهم منها هذا المعنى عند افرادها، لكن الغرض من وضع ذو هو التوصل به الى الموصف باسهاء الاجناس في نحو: (زيد ذو مال) و(ذو فرس)، فوضعه لهذا الفرض هو الذي اقتضى ذكر المضاف اليه، لا أنه لو ذكر دونه لم يدل على معناه، بل لم يحصل الفرض من وضعه وفرق واضح بين: (عدم فهم المعنى).

ومثل ذو (فوق) ألذي وضع لمكان له علو، ويفهم منها ذلك عند الافراد، لكن وضعه له ليتوصل به الى علو خاص اقتضى ذكر المضاف البه، وهكذا باقى الالفاظ.

وقد تنبّه ابن الحاجب في (المنتهى) الى ان الاشكال اكثر تعقيدا في مثل (على) و (عن) و (الكاف) التي تكون اساء مرة وحروفا مرة اخرى، مع ان لفظها واحد ومعناها واحد، فدعوى اشتراط الواضع ذكر المتعلق في حالتها الحرفية، وعدم اشتراطه ذلك في حالتها الاسمية امر غريب، ولكنه مع ذلك اوجب ردها الى هذا التوجيه «اجراء للبابين على ما علم من لغتهم فيها(١)».

⁽١) عتصر المتنهى لابن الحاجب يشرح المضد ١٨٦/١ - ١٨٨٠

ويتضمن قول ابن الحاجب ومن تابعه من الاصوليين حتى صاحب الكفاية دعويين:

الاولى: وحدة مدلول الحرف والاسم، اي وحدة مدلول (من) وكلسة (الابتداء)، الا ان معنى (من) في لفظ غيرها.

الثانية: ان الواضع اشترط عدم استقلال الحرف في معناه، واستقلال الاسم، اي اشترط ان كلمة (من) تستعمل ليكون معناها في لفظ غيرها، وكلمة (الابتداء) وما يشتق منها تستعمل ليكون معناها في لفظها.

أ - فنهقشت الدعوى الاولى باتحاد معانى الحروف والاسهاء المشابهة لها:

 با ورد على السنة جلة من الاصوليين من ان معانيها لو كانت متحدة لكانت مترادفة ولصح استمال الحروف مكان الاساء وبالعكس، شأن كل مترادفين، وعدم الصحة في هذا من ضروريات كل من يتكلم اللغة العربية(۱)».

٧ - با تقدم من مناقشة الشريف الجرجاني للمحقق الرضي من ان (من) لو كان معناها اي (الابتداء) في لفظ غيرها فيلزم دان يكون معنى لفظة (من) معنى مستقلا في نفسه، صالحا لأن يحكم عليه وبه، الا انه لا يغهم منها وحدها، فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها - يقصد كلمة (البصرة) مثلا - وجب ان يصح الحكم عليه وبه وذلك مما لا يقول به من له ادنى معرفة باللفة واحوالها (١٠)».

ب - ونوقشت الدعوى الثانية اي اشتراط الواضع آلية الحرف واستقلالية
 الاسم:

 ١ جا قاله المعضد والمعلقون على شرحه من ان ذلك تمحل وتحكم ماما التمحل فهو الاشتراط المذكور، لأن الحكم بان الواضع وضع (من) و (الابتداء) لمعنى واحد لكنه اشترط في دلالة الاول ذكر المتعلق دون الثاني، مع عدم ظهور فائدة لهذا الاشتراط، تمحل محض لتوجيه

⁽١) عمد تني الحكيم (المنس الحربي) بحوث وعاضرات الدورة الثالثة والثلاثين لجمع اللغة العربية ص ٢٨٦.

⁽٢) حاشية الشريف على المطول ٣٧٣٠

قولهم: (الحرف لا يستقل بالمفهومية). وأما التحكم فهو أن الدليل على الاشتراط ليس الا عدم الاستمال بدون المتملة. وهذا مشترك بين الحروف والاساء المذكورة - يقصد ذو ونظائرها من الاساء اللازمة الاشافة - فالحكم بأن التزام الذكر في احدها للدلالة وفي الآخر للفاية، دون المكس، ترجيح من غير مرجح⁽¹⁾ » لاننا نعلم أنه لا بد من ذكر الجرور بـ(عن) أو (على) أو (الكاف) فمن أدرانا بأن ذكره في حالة كونها أساء لتحصيل الفرض والفاية من وضعها لأن معناها مفهوم بصورة مستقلة ولكن لا تحصل الفاية الا بذكر مجرورها؟ ما أخذه النائني على صاحب الكفاية من ذهابه ألى وحدة المني في

٣ - ما أُخذه النائني على صاحب الكفاية من ذهابه الى وحدة المعنى في كلمتي (من) و(الابتداء) وتفديره عدم جواز استمال احدها في مكان الاخرى باشتراط الواضع ان تكون الحروف (آلة) لملاحظة حال غيرها عند الاستمال بخلاف الاساء فقال في رده:

 أ - ان هذا متوقف على ان يكون الواضع شخصا معينا حق يتأتى منه هذا الشرط، وليس الامر كذلك.

وعلى فرض أن يكون الواضع شخصا معينا فليس من وظيفته
 هذا الاشتراط، أذ وظيفة الواضع جعل العلقة بين الالفاظ
 ومعانيها، لا تعيين طريقة الاستعال والزام الناس بهذه
 الطريقة في مقام استعالم.

ج - وعلى فرض أن يكون الواضع له مثل هذا الاشتراط، وأنه يجب على المستعملين الوقاء به، الا أنه ما الذي يترتب على الخالفة لو خالفوا شرطه، هل يصبح استمال (من) في مكان لفظ (الابتداء) غلطا، وهو استمال للفظ فيا وضع له؟ مع أن استمال اللفظ في غير ما وضع له لناسبة ما » لا يمتبر (غلطا) بل هو (مجاز)(۱).

⁽١) حاشية الشريف على شرح العضد لختصر ابن الحاجب ١٨٢/١٠

⁽٢) قوائد الاصول للكاظمي ٢١/١٠

من ذلك كله ذهب العضد، والاصوليون المتأخرون الى رأي آخر في تحليل معنى الحرف ومعنى الاسم مبنيّ على التايز والتباين بينها وهو:

ج - نسبية المعاني الحرفية

والذي ذهب اليه العضد والاصوليون المتأخرون هو التباين بين ما وضع للحروف والاسهاء المساغة لها في المنى، فالابتداء الذي وضعت له كلمة (الابتداء) هو غير الابتداء الذي وضعت له كلمة (من) فكلمة (الابتداء موضوعة لمعنى مستقل بالمفهومية يمكن ان يحمّ عليه وبه وهو (الابتداء المطلق)، وكلمة (من) موضوعة باعتبار معنى عام هو (نوع من النسبة الابتدائية) لكل ابتداء معين بخصوصه كابتداء البصرة وابتداء الكوفة، والنسبة لا تتمين الا بالنسوب اليه، لذلك لا يمكن تعقل النسبة الابتدائية التي تدل عليها كلمة (من) الا بتعقل المنسوب اليه، اي البصرة والكوفة او غيرها.

ورأيه هذا مبني على مقدمة اوضح فيها فهمه لوضع المفردات اللغوية وبضمنها الحروف وايضاح ذلك:

ان الوضع ما هو الا جعل اللفظ بازاء المعنى وتخصيصه به، ولا يتم ذلك الا اذا تصور الواضع المعنى ولو بصورة اجالية، اي انه تصور المعنى بنفسه او بوجه من جوهه الحاكية عنه، فالواضع قد يتصور الشيء بنفسه فيضع له لفظا، كها اذا تصور شخصا معينا فساه (زيدا)، او تصور نوعا من الحيوان فساه (فرسا). وقد يتصور الشيء المعين لا بنفسه بل بوجهه، اي ان الواضع يتصور (عنوانا) عاما ينطبق عليه وعلى غيره، فيضع اللفظ لذلك الشيء المعين بتوسط المعنوان العام المنطبق عليه، من اجل ذلك كانت اتسام الوضع المعقولة عندهم ثلاثة هي:

١ - ان يكون المعنى المتصور جزئيا معينا، والموضوع له نفس ذلك الجزئي، اي ان الموضوع له معنى متصور بنفسه لا بوجهه، ويسمى هذا القسم: (الوضع الخاص والموضوع له الخاص) وذلك كوضع الاعلام الشخصية مثل: محمد، وجعفر، وبغداد والكوفة وغيرها.

٣ - ان يكون المنى المتصور كليا عاما والموضوع له نفس ذلك الكلي فيكون الموضوع له عاما متصورا بنفسه ايضا لا بوجهه، ويسعى هذا القسم: (الوضع العام والموضوع له العام) وذلك كوضع اساء الاجناس مثل: رجل، وفرس، وانسان، وحيوان، ونجم، ومن هذا القبيل وضع كلمة: (الابتداء) و(الانتهاء) و(الظرفية) وغيرها من الاساء الموضوعة للمعانى المطلقة.

٣ - أن يكون المعنى المتصور أمرا كليا عاماً، ولكن الموضوع له هو أفراد ذلك الكلي لا نفس الكلي، أي أن الموضوع له جزئي غير متصور بنفسه بل بوجهه، ويسمى هذا القسم: (الوضع العام والموضوع له الخاص). وقد جعل العضد من هذا القسم وضع الصيغ الاشتقاقية، والحروف والاسهاء المبهمة كالضائر والموصولات واساء الاشارة، قال:

«أن اللفظ قد يوضع وضما عاما لامور مخصوصة كسائر صيغ المشتقات والمبهات فان الواضع لما قال: صيغة (فاعل) من كل مصدر لمن قام به مدلوله، وصيغة (مفعول) منه لمن وقع عليه، علم منه حال نحو (ضارب) و (مضروب) من غير تعرض لخصوصها، وكذلك اذا قال: (هذا) لكل مشار اليه مخصوص، و(انا) لكل متكلم، و (الذي) لكل معن نجملة ».

ثم فرق بين القسم الثاني والثالث من اقسام الوضع بقوله: «ليس وضع (هذا) كوضع (رجل) فان الموضوع له فيه - اي في رجل - عام، وهذه - اي المبهات - وضمت باعتبار المعنى العام للخصوصيات التي تحته، حتى اذا استعمل (رجل) في (زيد) بخصوصه كان مجازا، وإذا اريد به العام المطابق له كان حقيقة، بجلاف (هذا) و(انا) و(الذي) فانه اذا اريد بها الخصوصيات كانت حقائق، ولا يراد بها العموم اصلا، فلا يقال (هذا) والمراد: (احد عما يشار اليه). ولا (إذا) ويراد به: متكلم ما ه.

ثم ينتهي الى وضع الحروف والفارق بينها وبين وضع الاساء المشابهة لها في المنى فيقول: «واذ قد تحقق ذلك فنقول: الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء والانتهاء لكل ابتداء وانتهاء معين مخصوصه، والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه، فالابتداء الذي للبصرة يتمين بالبصرة، والانتهاء الذي للكوفة يتمين بالكوفة، فيا لم يذكر متعلقه لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف، لا في المقل ولا في الحارج، والها يتحصل بالمنسوب اليه فيتمقل بتعقله، مخلاف ما وضع للنوع نفسه (كالابتداء) و(الانتهاء)()».

فهمنى (من) ومعنى كلمة (الابتداء) عند المضد يحتلفان ذاتا وطبيعة بحسب الوضع اللغوي لها. فان المنى المتصور بنفسه وضعت له كلمة (الابتداء) التي تدل على (نوع الابتداء المطلق) الذي يمكن تمقله بنفسه بغض النظر عن متملقه، اي بغض النظر عن كونه ابتداء سير او كتابة او غير ذلك.

والمعنى المتصور لا بنفسه، بل بوجهه وعنوانه وضمت له كلمة (من) التي تدل على ابتداء معين بالذات، كابتداء سير زيد من البصرة، او ابتداء كتابة عمرو من الصفحة الثامتة، وغير ذلك من ابتداءات غير محصورة وفير متناهية لا في الزمان ولا في المكان، ولا يمكن ان يتصور الواضع كل ابتداء من هذه الابتداءات الخاصة ليضع لكل منها لفظا، لذلك تصور عنوانا عاما ينطبق عليها جيما هو (عنوان الابتداء) فوضع لفظ (من) لا لنفس الابتداء المام، بل له باعتباره عنوانا ينطبق على (الموضوع له) وهو كل ابتداء معين من هذه الابتداءات، واذا عدنا الى كل واحد من هذه الابتداءات المعينة التي وضعت لها لفظة (من) وجدناه لا يمكن تعقله وتعينه الابتداء السير في (سرت من البصرة) لا يتمقل الا بتمقل الا بتمقل المسرة، وابتداء الكتابة في (حبت من الصفحة الثامنة) لا يتمقل الا بتمقل الصفحة الثامنة وهكذا وذلك لأن الابتداء هنا ليس بالمنى المطلق، بل هو الصفحة الثامنة وهكذا وذلك لأن الابتداء هنا ليس بالمنى المطلق، بل هو (حالة) بين المبتدأ به والمبتداً منه، اي نسبة تربط بينها، والنسبة لا يمكن تصورها بدون تصور المنسوب اليه، لذلك قيل ان الحرف: (لا يستقل بالمنهومية).

⁽١) شرح المتصر للعطيد ١٨٧/١ - ١٨٩٠

والخلاصة أن الابتداء نوعان متايزان بالذات: نوع هو (الابتداء المطلق) الذي تمبر عنه كلمة (الابتداء) وهو المعنى المستقل، ونوع هو (الابتداء الخاص) الذي تمبر عنه كلمة (من) وهو غير المستقل بمهومه عن متملقه،

وعلى هذا الاساس المتقدم يمكن التمييز – عند العضد – بين (على) و (الكاف) في حالاتها الاسمية والحرفية: « فعلى وعن والكاف اذا اريد بها: علو وتجاوز وشبه مطلقا من غير نظر الى الخصوصيات كانت اساء، واذا اريد بها: علو وتجاوز وشبه بخصوصها كانت حروفا، فلا تمحل. ويعرف ذلك بالعلامات والقرائن كما في سائر الالفاظ المشتركة، فلا تحكم الا

وقد وافق اكثر الاصوليين المتأخرين على تقسيم العضد هذا للوضع اللغوي واعتبار وضع الحروف وما جرى مجراها من القسم الثالث، وخالفه بعضهم في ذلك، ولا يهمنا هذا الموضوع بقدر ما يهمنا تفسير المتأخرين نسبية المعنى الحرفي، فهم بمد أن اتفقوا على أن الحروف موضوعة لنسب خاصة، اختلفوا في تفسير المعنى النسبي لها وجرهم ذلك الى الدخول في بحوث فلسية يبدو لي أن اكثرها لا صلة له بالمدلول اللغوي للحرف، ولأني اكتب في (البحث النحوي عند الاصولين) اجد نفسي مضطرا الى نقل اقوالهم مع أيضاحها سواء وافقت الدرس اللغوي الحديث ام خالفته، وقد كانت تفسيراتهم لنسبية المعنى الحرفي ثلاثة:

١ - ايجادية المعنى الحرفي

وابرز الذاهبين الى ايجادية المنى الحرفي من الاصوليين هو النائتي فيا نقل من (تقريرات بحثه) وخلاصة رأيه هذا:

ان ما يسمى (معنى) او (مفهوم) هو ما يدركه الانسان بعقله من الحقائق، سواء كان لهذه الحقائق واقع خارجي يشار اليه او لم يكن، فالمدرك العقلي او الصورة الذهنية للثيء هي ما نطلق عليه كلمة (معنى)، وهذا المعنى هو الذي يكون (مفهوما) او (مدلولا) عندما يسمع الانسان لفظا

⁽١) حاشية البعد على العقب ١٨٩/١٠

موضوعا بازائه. ولكن هذه المعاني والصور الذهنية نوعان:

- ١ نوع له تقرر وثبوت في وعاء التصور والادراك العقلي، سواء كان هناك (لفظ) موضوع بازائه ام لم يكن، وسواء كان هناك (متكلم) بستعمل الالفاظ في معانيها ام لم يكن، وهذه هي معاني الاسباء بانواعها من (الجواهر) و(الاعراض) التي تعبر عنها اللفة باسباء الاعيان واساء المعاني، فا (لجدار) و(البياض) مثلا لها صورة في ذهن السامع قبل وضع هذين اللفظين وقبل استمال المتكلم لها في جلة (الجدار ابيض)، فاذا نمع الانسان هذين اللفظين سواء كانا منفردين او في تركيب معين (خطرت) صورتها او معناها في ذهنه لذلك اصطلح على تسمية هذا النوع من المعاني بـ (المعاني الاخطارية) لأن الاسم بوجب خطور معناه في ذهن السامع لما له من معنى قائم بنفسه قبل (التكلم).
- ٣ وهناك نوع من المعاني ليس له في وعاء المقل هذا التقرر واالثبوت في حد نفسه، واغا هو قائم ومعلق بغيره من المعاني والصور الذهنية، فوجوده في الذهن قائمًا بغيره يشبه الى حد ما وجود (العرض) في الخارج قائمًا بغيره، فالبياض لا يمكن أن يوجد في الخارج مستقلا عن وجود الجدار مثلا، كذلك هذا النوع من المعاني لا يمكن أن توجد له في الذهن صورة مستقلة عن المبورة الذهنية لمتعلقه. وهذا النوع من المعاني هو معنى الحرف وما يلحق به، ولذلك قيل: أن معنى الحرف قائم بغيره.

ويترتب على هذا انه اذا لم يكن للحرف معنى قائم بنفسه في الذهن، فان سباع كلمة (من) مجردة عن مدخولها لا يوجب (خطور) اي معنى لها في ذهن السامع، كما يوجب لفظ (زيد) خطور معناه في ذهنه، ولا يفهم من هذا القول أنه لا معنى لكلمة (من) اصلا - كما قبل - بل لها معنى بدليل اننا ندرك من جملة (سرت من البصرة) معنى السير، ومعنى البصرة، ومعنى ثالثا (يربط) بينها على نحو يكون السير مبتدأ به والبصرة مبتدأ منه، ولولا كلمة (من) لما (وجد) هذا المنى الرابط. وكل ما نريد ان نقوله هو: ان

معنى (من) لا يوجد عندما نسمعها منفردة ولكنه يوجد عندما نستعملها في جلة، بخلاف معنى (السير) ومعنى (البصرة) فها موجودان في الذهن سواء استعملا في جلة ام لم يستعملا.

من اجل ذلك يصح ان نصطلح على معنى الحرف انه (معنى الحجادي)، اي ان استمال الحرف في جلة ما هو الذي (يوجد) معناه في غيره، وليس له قبل الاستمال معنى ثابت وموجود في عالم الادراك كالاسهاء.

دفنداء زيد، وخطاب عمرو، الها يوجد ويتحقق بنفس قولك: (يا زيد.... واياك) فتكون (يا) النداء، و(كاف) الخطاب موجدة لمنى لم يكن له سبق تحقق، بل يوجد بنفس الاستمال.. وهذا بحلاف معنى (زيد) فان له تقررا وثبوتا في وعاء التصور مع قطع النظر عن الاستمال!"».

والخلاصة أن النائني يرى أن الحرف يوجد معناه الرابط في اثناء عملية (تأليف الجملة وربطها) وأن الاسم يكشف ويدل على معنى له وجود سابق على هذه العملية، لذلك فضل تعريف الحرف بـ (ما أوجد معنى في غيره) بدلا من (ما دل على معنى في غيره)، لأن (الدلالة) تستدعي أن يكون هناك معنى ثابت قبل التكلم (يدل) عليه لفظ الحرف بخلاف (الالجاد).

وحجة الناثني على ان معنى الحرف معنى ايجادي يحدث في اثناء الكلام فقط تتلخص في:

ان الاجزاء التي تتألف منها الجمل المسموعة هي مفهومات مستقلة في الاذهان يباين بعضها بعضا قبل عملية التأليف التي يقوم بها المتكلم، فصورة (زيد) تباين صورة (البمرة)، ولكن الذي يؤلف بين هذه الصور التباينة بحيث بجملها تؤدي صورة تركيبية واحدة هو ما تحدثه الالفاظ الموضوعة للربط بينها، وهي الحروف والصيغ الاشتقاقية، وغيرها من (دوال النسبة) فالمنى الموحد الذي يحصل باذهاننا من ساعنا جملة (زيد في الدار) او جملة (سرت من البصرة) لا يمكن ان يحدث لولا ما توجده كلمة (في) من ربط بين الظرف والمظروف، وكلمة

⁽١) فوائد الاصول للكاظمي ١٤/١٠

(من) من ربط بين المبتدأ به والمبتدأ منه، فاذا افترضنا بأن لكلمتي (في) و(من) معنى موجودا في الذهن قبل استمالها في الجملتين ايصا، فيلزم من ذلك ان يكون هذا المعنى مباينا لمعنى الجزءين الآخرين، اي ان تكون هناك ثلاث صور ذهنية متباينة هي: صورة زيد، وصورة الدار، وصورة الظرفية، فنحتاج حينئذ الى (رابط) يربط الظرفية بزيد والدار، ومع فقدان هذا الرابط يصبح الكلام غير مؤلف ولا مرتبط بحيث يؤدي معنى تركيبيا واحدا، من اجل ذلك كان هذا (المنى الرابط) لا يحدث ولا يوجد الا في اثناء كلام المتكلم وتأليفه للجملة(ا).

وحجة النائني هذه لا تنتهي - عند معارضيه - الى أن الحرف لا يوجد معناه الربطى الا في أثناء علمية الكلام ذلك لأن المفهومات المستقلة في جملة (زيد في الدار) وان كانت متباينة فيا بينها، وكان الحرف هو الذي ربط بين هذه المفهومات غير المربوطة إلا أن الحرف لا يربط بينها لو لم يكن، قبل التكلم، دالا على هذا الممنى الوظيفي الرابط الذي وضع له، فالمتكلم عندما يلقى جملة ما لا بد ان توجد في ذهنه الصورة التركيبية الكاملة لتلك الجملة، بما فيها من أجزاء رابطة واجزاء مربوطة، فالذي يوجد باذهاننا قبل التكلم مجملة (زيد في الدار): صورة زيد، وصورة الدار، وصورة الربط الخاص بينها بحيث تكون الدار ظرفا وزيد مظروفا، وغاية ما بين هذه الصور من فرق ان الصورة الثالثة، لنقصان في طبيعتها، لا يكن ان توجد مستقلة عن الصورتين، ولا يعقل ان توجد في الذهن صورة زيد غير المربوطة بالدار وصورة الدار غير المربوطة بزيد، ثم ندعي انها المضمون العقلي لجملة (زيد في الدار)، لأن مضمونها الصورتان المرتبطتان لا المتباينتان. ودعوى ان هذا (الربط) بين الصورتين انما يوجد في اثناء عملية التكلم، لا في اثناء عملية التصور السابقة على التكلم، دعوى يخالفها الرجوع الى وجداننا اللغوي وما نحس به في انفسنا من اننا نفكر بجمل ذهنية لها روابطها الخاصة بين المفردات وهي عملية سابقة على التلفظ بها. على اننا لو اغمضنا النظر عن احساسنا ووجداننا اللغوي، فان دعوى ايجاد

⁽١) محاضرات في اصول الفقه ٢٧/١ ومنتهى الاصول للبجنردي ٢٧/١.

الربط في مرحلة التكلم لا في مرحلة التصور، لا تقرها القواعد المقلية السليمة، لأن المافي التي تتصورها النفس اما ان تكون مرتبطة بمضها ببعض - كتصور زيد في الدار - او غير مرتبطة - كتصور زيد وحده والدار وحدها - في تصورته النفس مرتبطا لا يمقل (احداث) الربط بين اجزائه في مرحلة التكلم، لأن الربط (حاصل) في المرحلة التصورية السابقة ورقصيل الحاصل ممتنع) وما تصورته النفس غير مرتبط فلا يمقل ايضا (احداث) الربط فيه، لأن الموجود في الذهن - كالموجود في الخارج - لا ينقلب عا هو عليه، فزيد في وجوده الخارجي اذا لم يكن في الدار لا يمكن أن الدار لا يمكن أن الدار، وكذلك هو في وجوده الذهني(۱).

وهناك، قبل النائني، من ذهب الى ايجادية المعنى الحرفي - كالشيخ محد تقي صاحب الحاشية على المعالم - ولكنه فصل بين الحروف الداخلة على الجمل الخبرية كحروف الجر والعطف فاعتبر معانيها (اخطارية) كمعاني الاسباء، والحروف الداخلة على الجمل الانشائية كحروف التمني والترجي والاستفهام والنداء فاعتبرها (موجدة) لمعانيها عند انشاء الجملة، والجواب عنه نفس الجواب، وسيأتي تفصيل ذلك في الجملة الانشائية.

٢ - الوجود الرابط والوجود الرابطي

قلت ان معاصري النائني والمتأخرين عنه عارضوا ما فسر به نسبية المنى الحرفي من كون الحرف (موجدا) لمعناه الربطي في اثناء عملية تأليف الكلام وربطه، وان هذا المعنى لا وجود له في الذهن قبل التكلم كمماني الاساء، وذهب هؤلاء في ردهم قول النائني الى وجود هذا المعنى الرابط الذي يدل عليه الحرف، في الذهن قبل استمال المتكلم، وان استماله الحرف رابطا بين مفردات (الجملة اللفظية) الما يكشف عن وجوده رابطا بين مفردات (الجملة الذهنية).

ولكنهم اختلفوا في طبيعة هذا المعنى ووجوده الذهني او الخارجي،

⁽١) المراقى في بدائع الافكار ٢٠/١ والبجنردي في منتهى الاصول ٢٨/١.

فقال قوم: انه من قبيل (الوجود الرابط). وقال آخرون: هو من قبيل (الوجود الرابطي).

وهـذان المصطلحـان الفلسفيـان دخـلا الى اصول الفقـه عن طريـق الاصوليين ذوي الاهتام الحاص بالدراسات الفلسفية امثال الاصفهاني في شرح الكفاية، والعراقي في (مقالاته) وتقريرات بحثه، وقد استمانا بها على تحليل نسبية المعنى في الحروف.

وقبل ان نعرض رأيها بحسن ان نشرح ما يواد بالمسطلحين في مجالمها الفلسفي ثم الاصولي:

يقسم الفلاسفة المسلمون (الوجود) الى: واجب وممكن. فالواجب ما كان فير مفتقر في وجوده الى علة توجده – ومثلوا لذلك بوجوده تمالى – والمسكن ما كان مفتقرا في وجوده الى علة توجده، فهو موجود بفيره. والموجودات الممكنة ثلاثة انواع:

- ١ (الموجود في نفسه لنفسه) اي الذي لا يحتاج في وجوده الى عمل يقوم به، وهذا النوع منحصر بوجود (الجواهر) التي تلنا ان اللغة تمبر عنها باساء الاعيان كالانسان والشجر والحجر وامثالها من الموجودات التائمة بنفسها، المستقلة عن غيرها، واستقلال هذا النوع ثابت له في كل من الوجود الخارجي والوجود الذهني، فرزيد) في الاعيان قائم بذاته كيا ان صورته في الاذهان قائمة بذاتها.
- ٧ (الموجود في نفسه لفيره) وهو الشيء الذي لا يقوم بذاته، بل لا بد له في وجوده من محل يقوم به وهذا النوع منحصر بـ (الاعراض) التي تعبر عنها اللغة باسباء المعاني، بما يكون نمتا ووصفا قامًا بالغير، كا (لعلم) في الانسان، و(الحضرة) في الشجر، و(الصلد) في الحجر، ولا يمكن ان يوجد شيء منها مستقلا وفي غير موضوع، لا في الخارج ولا في الخارج ولا في الذهن، وقد عبروا عن وجود العرض بـ (الوجود الرابطي).
- ٣ (الموجود لا في نفسه) ويصطلعون عليه احيانا بـ(الوجود الرابط) في
 مقابل (الوجود الرابطي) ويمثلون له بوجود النسب والارتباطات

التأمّة بطرفين، فالربط بذاته لا وجود له لولا المرتبطان وبهذا يتاز الوجود الرابطي اي المرض عن الوجود الرابط، اي النسبة. فالعرض في حد نفسه شيء من الاشياء بختلف عن الجوهر فنحن ندرك ان حقيقة السواد غير حقيقة الثوب، ولكتنا لا ندرك وجودا للسواد مستقلا عن الثوب، فهو محتاج الى موضوعه في وجوده، لا في حقيقته وذاته.

اما النسب والروابط فلا ندرك لها حقيقة ولا وجودا غير حقيقة الطرفين، فهي عتاجة الى موضوعها في حقيقتها وذاتها لا في وجودها فقط. فنحن ندرك من جلة (الثوب اسود) مثلا: الموضوع وهو الثوب، والعرض التأثم به وهو السواد، والنسبة بينها وهي اسناد السواد الى الثوب، ولكن (الثوب) في نفسه شيء، اما (النسبة) في نفسها فهي ليست شيئا من الاشياء وان دل عليها ليست شيئا، اذ نسبة شيء الى شيء ليست شيئا من الاشياء وان دل عليها اللغظ بهيئته، ونخلص من ذلك الى ان (الرابط) موجود لكن لا في نفسه، بخلاف (الرابطي) فهو موجود في نفسه وان كان عتاجا في وجوده لموضوعه.

بعد هذه المقدمة يسهل علينا عرض وجهتي نظر العراقي والاصفهاني:

أ - الحرف وجود رابطي دال على عرض نسي

فالمراقي يرى ان المعاني غير المستقلة، المفتقرة في وجودها الى الغير، منها ما هو من قبيل (الوجود الرابط) كانحاء النسب والارتباطات، ومنها ما هو من قبيل (الوجود الرابطي) كالآعراض القائمة بغيرها، ولكن قيام المرض بموضوعه على نوعين:

- دوع پحتاج في تحققه خارجا الى موضوع واحد كالعرض (الكيفي)
 و (الكمي) فالقيام مثلا بحتاج في وجوده الى ذات تتصف به وهو (زيد) مثلا.
- ونوع يحتاج في تحققه الى موضوعين يتقوم وجوده بها كالعرض (الايني) و(الاضافي) وغيرها من الاعراض النسبية، كالفوقية، والتحتية، والظرفية، والابتدائية، وغيرها، فان (الفوق) لا يمكن

تصوره وادراکه ما لم نتصور ما يقابله وهو (التحت) و(الاب) لا نتصور له معنى دون تصور (الابن) وهكذا.

وسيرة العقلاء - حسب الاستقراء - تدل على انهم لم يهملوا (معنى) من المعاني التي تدور عليها الاقادة والاستفادة الا جعلوا من (الالفاظ) ما يدل عليه:

 أ - فوضعوا لما هو (جوهر) مستقل بنفسه اساء الاعيان من الاجناس والاعلام الشخصية كالانسان والشجر وزيد والكوفة.

 ب - اما الاعراض غير النسبية التي تحتاج الى موضوع واحد فقد جعلوا بازائها اساء المعاني كالقيام والقعود والعلم والنوم.

ج - واما الاعراض الاضافية النسبية التي تحتاج الى موضوعين فقد جعلوا بازائها الحروف، فكلمة (في) تدل على عرض نسبي هو (الظرفية) و(من) تدل على عرض نسبي آخر هو (الابتداء) و(على) تدل على عرض نسبي أخر هو (الاستملاء) وهكذا.

د - اما النسب والروابط اي ربط العرض بموضوعه نقد جعلوا لها (الصيغ) الاشتقاقية والهيئات التركيبية، فصيفة (فعل) و(يفعل) و (فاصل) و (مفعول) تدل على ربط الاعراض اي الاحداث بموضوعاتها الصادرة عنها او الواقعة عليها.

وعلى هذا الاساس فلو اننا اخذنا جملة مثل (نام محمد في السرير) وحللنا ما تدل عليه اجزاؤها التركيبية من معان لوجدنا فيها: ما يدل على المعاني المستقلة التي لا تحتاج الى موضوع تقوم به اي الجواهر - والدال عليها (محمد) و(سرير) كما نجد فيها ما يدل على معنى مستقل ايضا ولكنه عتاج الى موضوع واحد يقوم به وهو عرض (النوم) المدلول عليه بحادة الكلمة (نام). ونجد فيها ما (يربط) العرض بموضوعه - اي الفاعل - والدال على هذا الربط صيفة الكلمة (نام). كما نجد فيهاعرضا آخر ولكنه يحتاج الى موضوعين هو (عرض الاين الظرفي) المدلول عليه يكلمة (في) الدالة على ان السرير ظرف ونوم محمد مظروف. وعلى هذا المستوى من التعليل نحلل محللة السرير ظرف ونوم محمد مظروف. وعلى هذا المستوى من التعليل نحلل جملة

(سرت من البصرة) التي تدل فيها كلمة (من) على عرض نسبي هو (الاين الابتدائي) القائم بموضوعين ها: المبتدأ به (السير) والمبتدأ منه (البصرة). و (مادة) سرت تدل على عرض غير نسبي يحتاج الى موضوع واحد هو (السير) وصيفتها تدل على ربط العرض اي السير بموضوعه اي الفاعل.

فالعراقي يغرق في نسبية المعنى الحرفي بين (حروف المعاني) فيجعلها دالة على الاعراض النسبية الاضافية وهي من قبيل (الوجود الرابطي). وبين حروف المباني الزائدة على الاصول الثلاثة، اي الصيغ فيجعلها دالة على النسب والارتباطات وهي من قبيل (الوجود الرابط).

وحجته في ذلك: ان الماني منحصرة في ثلاثة: الجوهر.. والعرض.. وربط العرض بموضوعه. ولا شبهة في ان معنى الحرف ليس من قبيل الجواهر، فينحصر في كونه من قبيل العرض او من قبيل ربط العرض بموضوعه، لا سبيل الى الثاني، لأن الذي يدل على الربط هو الصيغ الاشتقاقية والهيئات التركيبية، فيتمين الاول وهو كونه دالا على العرض، ولأن معنى الحرف معنى نسهي لا بد له من موضوعين فهو مختص بالاعراض النسبية التي تحتاج الى موضوعين كمقولة (الاضافة) ومقولة (الاعن)!١.

وقد نوقش رأي العراقي هذا: بأن الاعراض النسبية التي افترض ان المحروف وضعت للتمبير عنها هي كسائر الاعراض مفاهيم اسمية مستقلة في الذهن، وكل ما بينها من فرق ان العرض النسبي يحتاج في وجوده الى موضوعين وغير النسبي يحتاج الى موضوع واحد، وتعبيرنا عن هذه الاعراض بنوعيها يكون برالاسهاء لا بالحروف، فكما نعبر عا يحتاج منها الى موضوع واحد بكلمة (القيام) او (القعود) نعبر عا يحتاج الى موضوعين بكلمات (النوق) و(التحت) و(الابتداء) و(الظرفية) وغيرها من الاسهاء ذات المفاهيم المستقلة(٢). وإذا كانت الحروف موضوعة لما وضعت له هذه الاسهاء ؟ الاعراض النسبية فيعود ألسؤال ثانية: ما الهارق بينها وبين هذه الاسهاء ؟

⁽١) ، ،انظر بدائع الافكار ١٩/١ - ١٥٠

 ⁽۲) عاضرات في أصول الفقه ۲۹۸۱.

ولماذا لا يصح الاخبار عنها وبها كما يصح عن الاعراض النسبية وبها؟ ب - الحرف من قبيل الوجود الرابط

اما الاصفهاني واكثر الاصوليين المتأخرين، فقد اعتبروا الحروف موضوعة لغة للتعبير عن النسب والروابط بين المعاني المستقلة من الجواهر والاعراض، لا فرق في ذلك بين (حروف المعاني) المستقلة كعروف الجر والعطف، وبين (حروف المباني) غير المستقلة عن اصول المادة كالصيغ الاشتقاقية. فجملة (كتبت بالقلم) لا يتم لها هذا المعنى التركيبي المرتبط، ما لم تدخل في اجزائها (الحروف الرابطة) بين معنى الكتابة ومعنى القلم ومعنى الفاعل وحرف الجر.

ومن ثم رفض هؤلاء التنمييل السابق الذي جعل الصيغ دوال النسبة والربط والحروف دوال العرض النسبي، لأن العرض سواء كان نسبيا او غير نسبي (موجود في نفسه) في مقابل الجوهر وان كان محتاجا في وجوده لوجود الجوهر الذي يتقوم به، فهو موجود قائم بوجود آخر، ولأجل استقلاله النفسي يصح الاخبار عنه كما يصح الاخبار عن الجوهر لا فرق في ذلك بين (القيام) الذي هو عرض غير نسبي، و(الابتداء) الذي هو عرض نسبي، و(الابتداء) الذي هو عرض نسبي،

اما النسب والروابط الصرفة التي تمبر عنها الحروف والصيغ فليست لها قابلية (الوجود النفسي) لا في الخارج ولا في الذهن، فليس معنى قولهم (الحرف ما دل على معنى في غيره): ان المعنى النسبي للحرف موجود ذهني قائم بموجود ذهني آخر - كالمرض القائم بالجوهر - بل حقيقة هذا المنى وماهيته متقومة بالطرفين - المنسوب والمنسوب اليه - فاذا انتقى الطرفان انتفت (هذه الحقيقة)، لا ان معنى الحرف له حقيقة ثابتة بغض النظر عن الطرفين وان وجوده فقط هو المتقوم بها(۱).

واذا تم ذلك فيكون معنى الحرف من قبيل (الوجود الرابط) اي الموجود لا في نفسه لا من قبيل (الوجود الرابطي) اي المرض، لأنه موجود

⁽١) نياية الدراية للاصنباني ١/٣٦ - ٢٨٠

ق تنسه،

د - الحرف لتحصيص الماني الاسمية

قلت ان احدث الآراء الاصولية في معنى الحرف هو ما ذهب اليه السيد الخوثي في تقريرات بحثه فقد نفى الاقوال الثلاثة السابقة وهي: ان الحرف علامة، وان معناه ومعنى الاسم واحد.. وانه دال على معنى نسبي خاص باوجهه الثلاثة التي تقدمت، واختار هو رأيا جديدا خلاصته:

ان الحرف موضوع لتحصيص المنى الاسمي وتضييق دائرة انطباقه، بعنى ان الاساء لها مفهومات مطلقة واسعة قابلة في حد انفسها لأن تتحصص الى حصص كثيرة بحسب ما لها من انواع واصناف وحالات عتلفة، (فالحيوان) مثلا مطلق بالتياس الى انواعه من: انسان، وفرس، وطائر، وامثالها، و(الانسان) مطلق بالاضافة الى أصنافه وافراده الكثيرة. والفرد الواحد كرزيد) مثلا مطلق بالإضافة الى حالاته وصفاته الطارئة عليه وهكذا.

ومن البديهي ان غرض المتكلم كما يتملق بتفهم المنى على اطلاقه وسعته، قد يتملق بتفهم الحصة الخاصة منه، فا(لدير) مثلا مفهوم اسهي واسع يكن ان يكون مبتدأ به وغير مبتدأ، ويكن ان يكون صادرا عن زيد او غيره، فاذا اريد تفهم ذات المعنى الاسمي باطلاقه جيء بلفظ الاسم (الدير) مثلا ليؤدي معناه المطلق، واذا اريد تفهم الحصة الخاصة منه أي: كونه صادرا عن المتكلم، او كونه مبتدأ به، فان لفظ الدير لا يكفي للدلالة على تلك الحصص، بل لا بد من دال عليها، وليس هناك غير الحروف او ما بعناها، ففي جلة (سرت من البصرة) تكون صيفة الفمل (سرت) دالة على الحصة الخاصة من الدير اي (الدير المادر عن المتكلم) وكلمة (من) دالة على الحصة المناصة منه ايضا، اي (الدير المبتدأ به) وهكذا.

فالحروف، والصيغ الاشتقاقية، والهيئات التركيبية الناقصة كالاضافة والتوصيف، كلها تدل على تضييق الماني المطلقة للاساء وتقييدها بقيود خارجة عن حقيقتها، ويشمل ذلك كل الحروف الداخلة على المعاني الافرادية او المركبات الناقصة كحروف الجر والعطف والاستثناء وامثالها.

اما الحروف الداخلة على المركبات التامة او ما في حكمها كحروف التمني والترجي والاستفهام والتشبيه والنداء فهي موضوعة لما وضمت له الجمل الانشائية، والموضوع له فيها - كما سيأتي - هو قصد المتكلم ابراز امر نفساني « فحرف النداء (يا) مثلا وضمت لابراز قصد النداء وتوجيه المخاطب اليه، وحروف الاستفهام موضوعة لابراز طلب الفهم، وحروف الاستفهام موضوعة لابراز طلب الفهم، وحروف التمنى » وهكذا(١).

وقد نوقش رأي السيد الخوقي من قبل طلابه بناقشات أهمها:

- ١ اننا لو أخذنا جلة (غت في الغرفة) فسنجد ان مفهوم النوم مطلتى يكن انطباقه على النوم في الغرفة أو في البيت أو في الشارع أو غيرها من حصص النوم الأخرى، والمقصود به هنا هو الحصة الخاصة غيرها من حصص النوم الأخرى، والمقصود به هنا هو الحصة الخاصة أي النوم في الغرفة ولكن هذا التخصيص والتضييق لا يتم إلا إذا كان بين مفهوم (النوم) ومفهوم (الغرفة) نسبة ما، بحيث يكون احدها ظرفا والآخر مظروفا، وإلا لصح لنا ان نقول: (غت في الحدار) مثلا، فالتضييق اذن مرحلة متأخرة عن وجود النسبة بين المفهوم المضيّق والمفهوم المضيّق، وعندها نسأل: ما هو الدال على هذه النسبة؟ فان لم يكن هناك دال كان مدلول الجملة ناقصا، وان كان هناك دال قليس هو غير كلمة (في) فيكون مدلولها هو (النسبة الظرفية) بين النوم والغرفة التي تستتبعها تقييد المظروف بظرفه وتضييق مفهومه، لا نفس التضييق والتخصيص(۱۲).
- ٢ انه لو كان التضييق والتحصيص هو المنى الاولي للحرف وليس المنى الثانوي التابع لمنى النسبة لكان ذلك مدلول جميع الحروف، مع اننا نجد ان حروف العطف والاستثناء والاضراب والتفيير لا تدل على تحصيص في المفاهيم الاسمية أصلا، فلو قلنا (الحرارة تدل على تحصيص في المفاهيم الاسمية أصلا، فلو قلنا (الحرارة للمدلون المدلون المد

۱۱) انظر عاضرات في اصول الغقه ۱/-۸ - ۸۹۰

⁽١) انظر في ذلك مباحث الدليل اللنظي ٢٧٢/١

والبرودة لا تجتمعان) فان (الواو) لا تدل على ان الحصة الخاصه من المرادة المقرونة بالبرودة هي التي لا تجتمع مع البرودة، فذلك لا ممنى له، كذلك لو قلنا: (اعطيتك عشرة إلا واحدا) فليس معنى ذلك ان مفهوم (عشرة) تحتها حصتان: احدها التسمة والأخرى التسمة بزيادة واحد، وان (الا) تدل على تحصيصه بالاولى(١٠).

خلاصة.. وتعقيب

فها مضى عرض واف لآراء النحويين والاصوليين في تحديد معنى الحرف ووظيفته النحوية، ولأن الحديث تشمب كثيرا، واثقله ما فيه من نظر فلسفى، أحببت ان الخص ما مضى، لا علق عليه:

أ - فغيا يتعلق بآراء النحويين توصلنا الى:

١ - ان قدماء النحويين لم يقدموا شيئا يذكر في تحليل معنى الحرف، فقد اكتفى سيبويه والمبرد بأن (الحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)، أما من تأخر عنها فل يزيدوا شيئا غير اختلافهم في ان معنى الحرف قائم في نفس الحرف - كل يقول أبو علي وابن النحاس ام في غيره من الفاظ الجملة، كما يقول الزجاجي وغيره، ولكنهم لم يبحثوا في طبيعة هذا المعنى - القائم بنفسه أو بالغير - ولم يوضحوا كيف يكون (الابتداء) معنى بحمله لفظ الاسم ولفظ الحرف.

٢ - أما متأخرو النحويين فقد قدم الرضي - متأثرا بن سبقه أو عاصره من الاصوليين - بحثا وافيا في معنى الحرف توصل فيه الى نتائج لم يتوصل اليها البحث اللغوي إلا في عصور متأخرة، وبعد دراسات صوتية وفقية متشعبة، هو: ان الحرف وحده (كلمة فارغة) لا معنى لها أصلا، ولكن هذه الكلمة اذا دخلت في جملة كان لها معناها التركيي الواضح الذي لا يتم معنى الجملة بدونه.

ولكن الرضي لم يوفق فيا تأثر به من رأي ابن الحاجب في أصوله، فذهب الى وحدة المعنى في كل من كلمق (من) و (الابتداء) وسيأتي التعليق عليه.

⁽١) انظر في دلك مباحث الدليل اللعظي ١/ ٢٧٢-

ب - أما ما يتملق بآراء الاصوليين - وهو موضوع هذه الرسالة - فقد
 توصلنا الى أن لهم في معنى الحرف أربعة أقوال:

١ - ان الحرف لا معنى له أصلا - لا المعنى الافرادي المستقل ولا المعنى التركيبي غير المستقل - واغا هو (علامة) فقط تشير الى ان مدخوله له هذا المعنى التركيبي المدعى للحرف، وهو في هذا أشبه (بالضمة) أو (الفتحة) التي جعلت علامة على ان مدخولها (فاعل) أو (مفعول).

وقد رأينا ان الاصوليين أنفسهم لم يرتضوا هذا الرأي، لانه ينتهي الى تجريد الحرف عن أي تأثير في تكوين الجملة، وذلك باطل، لما نحس به من أثر هذه الحروف في التأليف، ومن اضافتها الى مفردات الجملة معنى لم يكن موجودا لولا الحرف، بخلاف الضمة غانبا لم تضف معنى (الفاعلية) الى مدخولها بل اضافته (النسبة) وهي مدلول الصيفة لا الضمة.

٢ - ان للحرف معنى هو نفس معنى الاسم والفعل، أي أن كلية (من) تدل على ما تدل عليه (ابتداء) و(ابتدأ). وحين أخذ على أصحاب هذا القول: أن لازمه ان تكون الكلمتان مترادفتين، مع ان اللغة لا تجيز استمال احدها في مكان الأخرى، دفعوا ذلك بأن فرقوا بينها تفريقا مصطنعا خلاصته: ان الواضع هو الذي اشترط ان يستمعل معنى (من) آلة لفيره، ومعنى الابتداء مستقلا عن غيره.

وهذا القول قائم على فكرة لا أساس لها، فليس هناك (واضم) معين ليشترط، وعلى فرض وجوده فيا هو مصدر العلم بشرطه؟ وحتى لو اشترط فياذا يترتب على مخالفة شرطه، هل يكون الكلام غلطا، لو استعملنا (من) في مكان (الابتداء) والكلمتان مترادفتان، في حين اننا نخالف الواضع فيا هو أكثر من ذلك فنستممل الكلمة الموضوعة لمعنى في غير المعنى الذي وضعت له، ونسمي ذلك (مجازا) لا غلطا.

من هنا نشأ القول الثالث الذي اعتبر الحرف دالة من (دوال النسبة)
 وان معنى (من) يختلف قاما عن معنى كلمة (الابتدام)، لأن

الابتداء ومشتقاتها (كلبات مليئة) - على حد تصبير اللغويين الهدئين - تدل على معنى مستقل بنفسه هو (الابتداء الملق)، أما (من) فهي (كلمة قارغة) لا تدل على هذا المعنى المطلق قطما، بل لا المبلة صار لها معنى تركيبي ليس هو ذلك (الابتداء المطلق) بل تلك الابتداءات الجزئية المخاصة، كابتداء السير من النجف في جلة: (سرت من النجف) وابتداء الكتابة من الصفحة الثامنة في جلة: بتعدد (بمرت من النبخة الثامنة) وغيرها من ابتداءات جزئية تتعدد الجمل التي تدخلها الاداة، ولأن (من) لا تعبر الا عن هذه بالمهنعة الثامنة، فتجعل احدها مبتدأ به والآخر مبتدأ منه، كان معنى (من) اذن هذا (المنى النسي الرابط) الذي يحسن تسيته معنى (من) اذن هذا (المنى النسي الرابط) الذي يحسن تسيته بالاسبة الابتدائية) لا الابتداء.

وهكذا القول في كل ما نسميه به (حروف المعاني)، فان ما تدل عليه (هل) و(في) و (حتى) ليست هي معاني ما تدل عليه كلبات: (الاستفهام) و (النفي) و (الظرفية) و (الفاية) فتلك معان كلية مطلقة. ومعاني هذه الادوات هي النسبة الجزئية الخاصة التي تجعل من (قيام زيد) في جلتي (هل قام زيد، وما قام زيد) مستفها عنه أو منفيا.

وبتمبير آخر: ان (الاستفهام الطلق) و(النفي الطلق) الذي تدل عليه الاساء والافعال هو: المنى الافرادي المستقل الذي يقع طرفا من اطراف النسبة فيقال: (استفهم زيد عن كذا) و(نفيك في عله)، أما (الاستفهام الخاص) و(النفي الخاص) الذي تدل عليه الادوات فهو الممنى التركيبي غير المستقل الذي لا يمكن وقوعه في طرفي النسبة، لأنه نفس النسبة التي تقع بين طرفين.

هذا الثول – في رأيي – هو أقرب الآراء الى المعنى المدلول عليه بالحرف، وأكثرها تمييزا بين معنى (لم) ومعنى (نفى ينغي نفياً وبين معنى (من) ومعنى (ابتدأ يبتدئ ابتداء). وهو الرآي الذي قلت انه يلتقي مع نتائج ما توصل اليه البحث اللغوي الحديث في الادوات النعوية واعتبارها (دوال نسبة) وتجريدها من أي معنى معجمي، واضيف هنا ان رأي الاصوليين يختلف عن الباحثين اللغويين في نقطة هامة هي ان البحث اللغوي الحديث بعد ان اعتبر الادوات النعوية (كلبات قارغة) تحدرت عن (كلبات مليئة) قطع صلتها بمناها القدم، ولم يعطها معنى جديدا تؤديه ضمن وظيفة الربط بين أطراف الجملة كالابتداء والانتهاء والظرفية والفاية، وامثالها من معان خاصة نسبتها اللغة الى هذه الادوات، في حين اعطاها البحث الاصولي ذلك، وحلل تأديتها لهذه المعاني الخاصة، ضمن وظيفة الربط، تحليلا جيدا.

٤ - أما بحوث الاصوليين المتأخرين، فيمد ان أكدت فراغ الحرف من المنعى منفردا وتحمله لمناه النسبي مركبا، حاولت ان تحدد (وجود) هذا المعنى النسبي في عالم الذهن أو الخارج، كوجود معافي الاسعام والافعال.

فذهب بعضهم الى ان معنى الحرف لا يوجد إلا عند الاستمال وفي اثناء ادخال الحرف ضمن الجملة ولذلك ساه بـ (المنى الانجادي) أما معاني الاسهاء والافعال فلها وجود في الذهن قبل استمالها في المدلة.

وذهب الآخرون - وهم على حق - ان معنى الحرف، كمعاني الاساء والافعال - موجود ذهني قبل الجملة، ووجوده في الذهن يؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها في الحارج من كونه رابطا بين معاني المغردات، أي ان الانسان حين يفكر يفكر (مجمل ذهنية) لها روابطها ومعانيها النسبية الحاصة، وهي مساوية تماما (للجمل اللفظية) التي توصل افكاره بالآخرين. ويستحيل ان ندعي: ان (الصورة الخارجية) لهذه لا فكارنا، أي الجمل المترابطة، هي نفس (الصورة الذهنية) لهذه الافكار وهي جل لا روابط فيها.

ثم اختلف هؤلاء الذين اثبتوا الوجود الذهني للمعنى الحرفي في ان وجوده من قبيل ما تسميه الفلسفة بـ(الوجود الرابط) أو من قبيل ما تسميه (الوجود الرابطي) وقد سبق تفصيل ذلك.

وفي رأيي ان هذه البحوث على طرافتها ودقة ملاحظاتها - لا تضيف للبحث النحوي شيئًا، فنحن بعد ان حددنا وظيفة النحو بمرفة الطرق والقواعد العامة لتأليف الجملة العربية يكفينا هنا ان نعرف دلالة الاجزاء التي تتركب منها الجملة، ومعدا أثر كل جزء في صياغة معناها العام. وإذا بذل النحاة جهدهم في البحث عن تأثير الصيغ والادوات النحوية في الاطار الخارجي للجملة (الاعراب) انظلاقا من فكرة كونها (عوامل)، فقد بذل الاصوليون جهدهم في البحث عن وظائف هذه الصيغ والادوات ودلالتها على الماني النسبية ذات الاثر الكبير في فهم معاني الكلام وأساليبه المختلفة، في قديد معانيها ووظائفها النحوية، أما ان تكون هذه المعاني النسبية موجودات ذهنية على نحو (الوجود الرابط) أو الوجود الرابط) أو النحود الرابطي) فهو بحث يدخل في صميم الفلسفة لا في النحو المربي.

٥ - وأطن اننا بعد اختيار ما قاله أكثر الاصوليين من جعل الصيغ والادوات (دوال نسبة) ليس بنا حاجة لأن نبحث في قول بتضمن انكار دلالتها على المعاني النسبية، وجعلها أدوات تضييق وتحصيص للمعاني الاسمية، فانا لأ أهم كيف تكون الباء في جلة (كتبت بالتلم) مضيقة ومقيدة لمنى الكتابة المطلق الذي قد يكون بغير القلم من (فرشاة) و (طباشير) وغيرها دون ان تكون هناك (نسبة) بين الكتابة وبين هذه الآلات التي يكتب بها تقتضي ان يكون القلم أو الفرشاة أو الطباشير (قيدا) للكتابة، واذا كان لا بد من وجود نسبة بين الجرور ومتعلقه فلا بد من دال عليها، وليس هو غير الباء، أما التضييق والتقييد فهو ثمرة مترتبة على وجود النسبة.

الجشملة

الجملة والكلام - الجملة الناقصة والجملة التامة - المحملة الاسمية والجملة الفعليية - التعريف والتطابق في الجملة الاسمية - الجملة الشرطية - الجملة الخبرية والجملة الانشائية - وحدة مدلول الخبرية والانشائية-ايجاد المنى في الانشاء والحكاية عنه في الخبر-انكار الخوفي دلالة الجملة على النسبة التامة.

المفهوم الخالف لمدلول الجملة - هل المفهوم مدلول نحوي - ضوابط لدلالة الجملة على المفهوم مفهوم الشرط - مفاهيم الحصر والاستثناء والفاينة -مفهوم اللقب - مفهوم الوصف - خلاصة البحث

الجملة والكلام

الجملة أعم من الكلام عند أكثر النحاة، والكلام أعم من الجملة عند أكثر النحاة والكلام أعم من الجملة عند أكثر الاصوليين، وذلك لأن النحاة يشترطون للكلام ان يكون (مفيدا) فائدة تام يحسن السكوت عليها، وقد أخذ ابن هشام في المفني على الزمخشري انه رادف بينها، وحجة ابن هشام: ان الجملة أعم لأن شرط الكلام الافادة، والجملة غير مفيدة احيانا «ولهذا تسمعهم يقولون: جلة الشرط، جلة الجواب، جلة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام(١١)».

ودافع انصار الزخشري من الذاهبين الى ترادفها: بأن «اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا، أو جوابا، أو صلة، اطلاق مجازي، لأن كلا منها كان جلة قبل، فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان، كاطلاق (اليتامي) على البالفين نظرا الى أنه كانوا كذلك(٢)».

ومعنى ذلك ان هؤلاء يذهبون الى ان جملة الشرط، وجملة الجواب؛ وجملة الصلة، ليست جملا في الحقيقة لنبطل بها ترادف الجملة والكلام، لأنها غير تامة الفائدة، واطلاق لفظ (الجملة) عليها تجوز.

أما الاصوليون فالفائدة التامة ليست شرطا عند أكثرهم لا في الكلام ولا في الجملة.

أما الكلام فلأنه عندهم (ما يتكلم به) سواء كان كلمة مفردة، أم جملة كلبات مفردة أو مركبة، ولذلك قالوا في حده: «وهو ما انتظم من الحروف

 ⁽١) المدنى ٤١٩/٠، ويلاحظ أن الرضي بعتبر الصلة والشرط جلتين أما الجزاء فهي كلام لأن الشرط قيد في الجزاء ، وهو بدرة بين الجملة والكلام: (بأن الجملة ما تفسن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها اولا . والكلام ما تفسن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جلة ولا يتحكس) ٨٨٠.

⁽٢) همم الحوامع ١٣/١٠

المسموعة المميزة المتواضع على استمالها ، الصادرة عن غنار واحد^(۱) » وبمثل ذلك عرفه ابن سنان الخفاجي من البلاغيين وخطأ النحويين لاشتراطهم المفائدة^(۱).

وأما الجملة فلأن سر تسيتها (جلة) ليست فائدتها التامة، بل (مدلولها التركيبي) بحيث يكون لكلهتها المنددة معناها المعجمي المناص، ولهيشتها التركيبية القائمة بهذه الكلهت معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات. ولا شك أن هذا المعنى التركيبي الزائد يحسل من تركيب يحسن السكوت عليه كهيئة (القطار قادم) كها يحصل من تركيب لا يحسن السكوت عليه كهيئة (القطار القادم) فأن في كل منها (معنى زائداً) على معنى القطار ومعنى القدوم هو: نسبة القدوم الى القطار وربطه به، إلا أن هذا المعنى في الميئة الاولى تام وفي الثانية ناقص.

وإذا كان في تركيب الصفة والموصوف، والمضاف والمضاف اليه، وصلة الموصول، وأمثالها مدلول نحوي زائد على المدلول اللغوي، فكيف لا يسوغ لنا اعتبار مدلول هذه المركبات مدلول جلة لا مفرد، وكون هذا المدلول التركيبي ناقص الفائدة لا يسوغ لنا نفي اطلاق (الجملة) عليه، بل يدفعنا الى تقسيم الجملة الى: ناقصة وتامة بحسب نقصان الفائدة وقامها.

على أن يعض الاصوليين يطلقون مصطلح (الجملة الناقصة) على ذات النسبة الناقصة كجملة الاضافة، وجلة الوصف، أما جلتا الشرط والجواب، وجلة الصلة، فهي عندهم من الجمل التامة وان لم يصح السكوت عليها، لاحتوائها على نسبة تامة بين المسند والمسند اليه، ويعللون عدم صحة السكوت على جلة الشرط وحدها، ليس بنقصان نسبتها، بل لوقوعها طرفا في نسبة ثانوية هي (النسبة التعليقية) للجملة الشرطية بكاملها « فلو أتى

⁽١) الاحكام في اصول الاحكام للآمدي ١٩٨١.

۲۹/۲۲ سر النصاحة ۲۹/۲۲ ،

التكلم بأداة الشرط مع جملة الشرط وسكت، كان عدم صحة السكوت بسبب بتر مفاد الجملة الشرطية وعدم استيفاء اطراف النسبة التعليقية التي بدأ بتفهيمها، لا بسبب نقصان جملة الشرط في ذاتها(١) ».

ولأجل ايضاح فكرتهم عن تمام الجملة ونقصانها نستمرض رأيهم في ذلك:

١ - الجملة الناقصة والجملة التامة

والاصوليون يفرقون بين مفاد الجملتين: الناقصة والتامة بطريقين: الاول - وهو الشهور بينهم - ان الجملة الناقصة تتضمن نسبة ناقصة،

والجملة التامة تتضمن نسبة تامة. ولهم في التعبير عن الفارق بين النسبتين رأيان:

أ - فالعراقي يشير الى فوارق بينها أهمها: ان الجملة التامة تعبر عن اثبات الثبات نسبة بين شيئين، أما الجملة النقاصة فتعبر عن النسبة الثابت بينها، بعنى ان المتكلم بجملة (زيد عالم) يريد بهذا التركيب اثبات نسبة العلم الى زيد، أما المتكلم بجملة (زيد العالم.. قائم) أو (هذا.. زيد العالم) فهو يتحدث عن نسبة بين العلم وزيد كانت قد ثبتت من قبل، ولانها ثابتة ومعلومة فقد جعلها (قيدا) للمسند اليه أو للمسند في تركيب جديد يراد به اثبات النسبة التامة بين المسند اليه المقليد والمسند أو بالعكس، وهذا - في رأيه - هو معنى القول المعروف: (الاوصاف قبل العلم بها أخبار، والاخبار بعد العلم بها أوصاف)").

يريد ان الوصف - عالم - مثلا قبل العلم بنسبته الى مبتدأ يقع (خبرا) في جملة اسمية مثل (زيد عالم) ولكنه بعد العلم بنسبته اليه، فان هذا الحبر يقع (نعنا) للمبتدأ مثل: (زيد العالم موجود).

ب - ويناقش بعض الاصوليين الحدثين هذا الفارق الذي أشار اليه

⁽١) مباحث الدليل اللفظي ٢٣٣٧١٠

⁽١) بدائم الافكار ١٠/١٠

العراقي على أساس انه لا ينتهي الى التمييز بين ذات النسبة التاقصة وذات النسبة التاقمة، بل غاية ما يصل اليه ان الجملة الناقصة موضوعة لافادة وجود النسبة وثبوتها، والجملة التامة موضوعة لافادة ايجاد النسبة واثباتها، ومعلوم ان الوجود والايجاد ليسا دخيلين في مدلول الجملة، بل مدلول الجملة ذات المعنى في نفسه يلا أخذ الوجود فيه(١).

وبتمبير آخر انه إذا كان مدلول جلتي (زيد العالم) و(زيد عالم) واحدا هو: (نسبة العلم الى زيد) وكان الفرق بينها: كون هذه النسبة ثابتة في الأولى ويراد اثباتها في الثانية فليس ذلك فرقا بين النسبتين، لأن ثبوت النسبة واثباتها لا يغير من حقيقتها فيجعلها ناقصة حينا وتامة حينا آخر، بل نسبة ثابتة ونسبة غير ثابتة. لذلك اتجه النبيد المصدر في التمييز بينها الى ذات النسبتين: فالنسبة الناقصة (نسبة تحليلية) والتامة (نسبة واقعية). بعنى ان الذي عصل في الذهن عند ساع الجملة ذات النسبة الناقصة مثل (ضربُ زيد) صورة أفرادية واحدة، ولكنها لو حللت بنظرة ثانية لقيل: انها الأفرادية كلاما يصح السكوت عليه، بل هو صورة ينتظر في حقها ان تقع طرفا للارتباط بصورة أخرى في حكم معين يصح السكوت عليه، وهذا بخلاف النسبة الواقعية، فأن الذي يحصل في الذهن من جلة (ضربَ زيدٌ) أو (زيد ضارب) هو صورة مركبة من طرفين ونسبة، يحيث لا تبتى بعد ساعها خالة منتظرة، لذلك تكون هذه النسبة تامة يحيث السكوت عليها(٢).

الثاني - ما ذهب اليه السيد الخوئي من مائز بين الجملتين، فهو بعد ان أشكر اتصاف النسبة بالقلة والكثرة والتام والنقصان أبطل ان يكون المائز بين الجملتين نقص النسبة وقامها، بل المائز - عنده - ان الجملة التمامة موضوعة لقصد الحكاية والاخبار في الجملة الحبرية، ولقصد الراز أمر ما في

⁽١) مباحث النليل اللفظي ٣١٣/١.

⁽٧) مباحث الدليل اللفظي ٢٨١/١، ٢٨٨، ٢٩٤٠

نفس المتكلم في الجملة الانشائية، وسيأتي ايضاح ذلك عند الحديث عن الخبر والانشاء.

أما الجمل الناقصة فهي موضوعة لما رأى ان الحروف موضوعة له وهو (التحصيص والتضييق) لا للنسبة الناقصة، فجملة (كتاب محمد) تدل على الحصة الخاصة من الكتاب المتيد بكونه لحمد و(الرجل العالم) تدل على تضييق مفهوم الرجل بكونه عالما وهكذا.

ولكن الذي يلاحظ على رأيه هذا - مع التسليم بأن الجملتين تفيدان التضييق والتقييد - ان تقييد الموصوف بالصفة، والمضاف بالمضاف اليه، أو تقييد أي مفهوم بمفهوم آخر، لا يتم إلا بعد فرض وجود نسبة بين المفهومين يصح بها تقييد أحدها بالآخر ومع فقدها لا يصح ذلك، فيصح مثلا ان نقول: (باب حديد) أو (باب خشب) ولا يصح ان نقول (خشب حديد) أو (حديد خشب).

وإذا كان التقييد لا يتم إلا بعد وجود النسبة، فما الدال عليها اذن؟

الجمهور يذهب الى ان الدال على هذه النسبة التقييدية الناقصة هو التركيب الناقص في جلتي الاضافة والتوصيف، واذا كان الامر كذلك فان المدلول الأول للجملة الناقصة هو النسبة الناقصة، أما التحصيص والتضييق والتقييد فهى مدلولات ثانوية لازمة للنسبة التقييدية.

على أن الاصوليين والنحاة يقسبون الجملة، تقسيات أخرى ذات علاقة بتكوين مدلولها العام فهم يقسبونها من جهة نوعية اطرافها الاسنادية الى: جلة اسمية وجلة فعلية.

كها يقسمونها من جهة مواردها وأساليبها الى: جملة خبرية وجملة انشائية.

٢ - الجملة الاسمية والجملة الفعلية

المعروف عند النحويين انهم يقسمون الجملة - بحسب أركانها الاسنادية الى: جلة اسمية وجلة فعلية، وقال ابن هشام: «وزاد الزعشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب انها من قبيل الجملة الفعلية(١) ولكن ابن هشام ومن تبعه - بعد ان نفوا الجملة الشرطية - أضافوا قسا ثالثا هو الجملة الطرفية وقد جعلوا الماثز بين الاقسام الثلاثة هو ما يقع في صدر الجملة:

اً - فالاسمية دهي التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات المقيق، وقائم الزيدان ».

 - دوالثملية هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قاتمًا، وظئنته قائمًا، ويقوم زيد، وقم».

ج - «والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد؟ أو في الدار زيد؟ إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بها(٢) ».

وقد أنكر بعض الباحثين الحدثين اعتبار الجملة الظرفية قسا ثالثا، على أساس ان الظرف اما ان يكون متضمنا معنى الفعل بحيث نزل منزلته سواء كان الظرف معتمدا على نفي أو استفهام - كيا اشترط البصريون - أو غير معتمد، كيا يرى الكوفيون، قان الجملة الظرفية تكون من قبيل الجملة الفعلية. واما ان يكون الظرف غير معتمد، ولا متضمنا معنى الفعل فهي من قبيل الجملة الاسمية التي تأخر فيها المبتدأ واخبر عنه بالظرف أو الجرور(٣).

وإذا استبعدنا الجملة الظرفية، وأحلنا النظر في الجملة الشرطية الى ما سنبحثه في دلالتها بصورة مستقلة، بقي القسان الشاتمان في تقسيم الجملة الى اصعية وفعلية، ولكننا فلاحظ ان الاساس النحوي السابق للتمييز بين الاسمية والفعلية أساس شكلي لا علاقة له بالمدلول التركيبي، فالجملة المصدرة بالاسم: اسمية، والجملة المصدرة بالفعل: فعلية. وقد بنى البصريون على ذلك عدم جواز تقديم الفاعل على فعله وجوز ذلك الكوفيون، فجملة (البدر

⁽١) المنني ١٤٣١/٢٠

⁽Y) ULL 1/- 17 - 172.

 ⁽٣) انظر الخزومي في النحو العربي: نقد وتوجيه من٥١.

طلع) جلة اسمية عند البصريين ومن تابعهم ويسمونها (كبرى) مكونة من مبتدأ هو (البدر) وخبر هو (الجملة الصغرى) المكونة من الفعل (طلع) وفاعلها الضمير المستتر العائد على البدر، اما عند الكوفيين فهي جلة ؛ تقدم فاعلها.

أما الاصوليون فلهم في السألة رأيان:

أ - رجح الاصوليون من طلاب صاحب الهجة رأى الكوميين وردوا رأى جهور النحاة في اسمية الجملة التي تقدم فاعلها، وقالوا في ردهم: ان ذهابهم الى اسميتها (ان كان مجرد اصطلاح فلا مشاحة، وان أرادوا اختلاف سنخ القضية بجسب الواقع ونفس الامر بجرد تقديم الفاعل وتأخيره، وصيرورته بالتقديم خارجا عن سنخ القضايا الفعلية، وداخلا في سنخ القضايا الاسمية المشتملة على الاسناد الحملي فمخالف للضرورة، فهي جملة فعلية تقدم فاعلها)(١).

وقد بنوا رأيهم هذا على تفريقهم بين طبيعة الاسناد في كل من الهملتين:

فالجملة الاسمية «قضية حملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع الهمول في المصداق () واتصاف ذات الموضوع بالوصف الحمول عليه، فلا بد حينئذ من اشتال القضية على شيئين مستقلين في اللحاظ: احدها الموضوع والآخر الحمول، واسناد رابط بينها به يتحقق الحمل».

أما القضايا الفعلية وفليس فيها حمل شيء على شيء والحكم باتحادها، وانحا هي مشتعلة على النسبة، والنسبة أمر بين شيئين احدها المصدة في قوامها وهو (الحدث) فلا يجوز في القضية الفعلية الاغاض عنه.. والثافر متعلق لها ولكن ليس في الركنية بمثابة الاول وهو: من صدر عنه الفعل أو وقع عليه، ولذا صار الفاعل خارجا عن الفعل معدودا من متعلقاته كسائر

⁽١) المشتقات للتبريزي ٥٦.

 ⁽٣) المصداق وقد يقال له (١١١ صدق) اي الغرد المنارجي الذي صدق عليه مفهوم الكلي كـ (زيد) الذي يصدق
عليه مفهوم (انسان).

متملقاته من المفاعيل، وان اختلفت مراتب هذه المتعلقات شدة وضعفا. وجاز حذف الفاعل فيها اذا كان النظر مقصورا على بيان تحقق الحدث، دون النظر الى من صدر عنه(۱) ».

يريد ان جملة (جُلسَ في الغرفة) مثلا يواد بها التمبير عن تحقق الجلوس فقط، ولا يواد بها التمبير عمن صدر منه هذا الجلوس.

فالجملة الاسمية عند هؤلاء تتاز عن الفعلية بشيئين:

- ١ انها ذات ركنين كل منها عمدة في الركنية ها الموضوع والهمول،
 والفعلية ذات ركن واحد هو (الحدث) اما الآخر فهو متعلق الحدث.
- ٧ ان الجملة الاسمية تتضمن حكيا بـ (اتحاد) الموضوع والحمول المبتدأ والخير في الخارج واتصافه به. فجملة (زيد اخوك) تحكي عن واقع خارجي واحد (يصدق) عليه الطرفان، فزيد هو اخوك واخوك هو زيد، اما الجملة الفعلية فليس فيها هذا الحكم (باتحاد) الفاعل مع الفعل خارجا واغا تحكي عن وقوع (حدث) منسوب الى (عدث).

والى مثل هذا المائز بين الجملتين توصل البحث اللفوي الحديث، يقول فندريس: «بالجملة الغملية يعبر عن (الحدث) مسندا الى زمن، منظورا اليه باعتبار مدة استغراقه منسوبا الى فاعل، موجها الى مغمول، إذا لزم الامر: اسمع الموسيقى، بيير كان يشرب نبيذا، سيجر الحسان العربة الخ، فموضوع الجملة الفعلية ان تأمر بحدث، أو ان تقرر حدثا، او ان تتخيل حدثا(۱)».

وتحتلف الجملة الاسمية كل الاختلاف عن الجملة الفعلية، فهي تعبر بها عن نسبة صفة الى شيء: البيت جديد، القداء حاضر، الدخول الى اليمين، قميز ملك، زيد حكم، والجملة الاسمية تتضمن طرفين: المسند اليه والمسند وكلاها من فصيلة الاسم⁽⁷⁾».

⁽١) الشنقات ٥٥٠

۲) اللغة لنفدريس ترجة الدواخلي والقصاص عر ١٦٢ - ١٦٣٠.

فانت تجد أن الرأيين: الاصولي، واللغوي الحديث توصلا الى نتيجة متشابة في التمييز بين الجملة الفعلية والاسمية، وأن اختلف منهجها:

١ – فالتبريزي يرى ان توام الجملة الفملية هو (الحدث) الذي لا عجوز الاغاض عنه، بخلاف الفاعل والمفمول وبقية المتملقات التي يجوز حذفها مع بقاء القضية على (فعليتها). وفندريس يجمل أساس الجملة الفعلية هو (الحدث) أيضاً: «ان تأمر بحدثا، او ان تتخيل حدثا» وهذا الحدث منسوب الى فاعل موجه الى مفعول اذا لزم الامر.

٧ - وفي الوقت الذي يجمل التبريزي مفاد الجملة الاسمية هو: (اتصاف ذات الموضوع بالوصف الحمول عليه) يجمل فندريس مفادها (التميير عن نسبة صفة الى شيء) وكل منها يجمل الجملة الاسمية ذات ركتين مستقلين باللحاظ أي من فصيلة الاساء.

وهناك رأي لبعض الاصوليين المتأخرين ذهب فيه الى صحة الرأي
 البصري في اسمية الجملة التي تقدم فاعلها، لذلك قدم الجملة ثلاثة اقسام:

١ - الجملة الاسمية مثل (البدر طالع).

٢ - والجملة الفعلية مثل (طلع البدر).

٣ - والجملة المزدوجة مثل (البدر طلم).

على اعتبار «ان هذه الجملة مركبة من جلتين: جلة صغرى تقع مجولا داخل الجملة الكبرى على حد قولنا (زيد ابوه قائم) وذلك باعتبار ان الفعل لا بد ان يتأخر عن الفعل فيذكر بعده اما صريحا او بضمير يرجع الى ما قبله (قالبدر طلع) تعنى: (البدر طلع هو) فيكون الخبر جلة فعلية لا عالة(١)».

وقد بنى رأيه هذا على ما ذكره جهور النحاة من فوارق بين الجملتين تتركز في نقطتين:

⁽١) تقريرات بحث الصدر (مباحث الدليل اللفظي ٢٩٧/١.

الاولى: ما ذكروه من وجوب تعريف المبتدأ دون الفاعل، ولذلك لا يصح ان تقول (رجل جاء) ويصح (جاء رجل) ولو كانت الجملتان فعليتين لما عرف وجه لاشتراط كون الفاعل معرفة في حال تقدمه ورفع اليد عن هذا الشرط: في حال تأخره، بخلاف ما إذا افترضنا ان الجملة الاولى اسمية والملاقة فيها (حملية) وهي تقتضي تطبيق الحمول على الموضوع وصدقه عليه، وذلك يوجب ان يكون الموضوع متعينا بأحد أنحاء التمين، وان الثانية فعلية والملاقة فيها (اسناد) فعل الى فاعل، وهو لا يقتضي معرفية الفاعل وتعنيه (1).

الثانية: ما ذكروه من وجوب التطابق في الافراد والتثنية والجمع، وفي التأنيث والتذكير، بين أطراف الجملة الاسمية - المبتدأ والخبر - وعدم وجوب التطابق بين أطراف الجملة الفعلية - الفعل والفاعل - لذلك ساغ لنا ان نقول: (ذهب الناس) و (قام الزيدان) و (طلع الشمس) ولم يسغ لنا ان نقول: (الناس ذهب) بل ذهبوا، ولا (الزيدان قام) بل قاما، ولا (الشمس طلم) بل طلعت، ولو كان المسند اليه في هذه الجمل (فاعلا) سواء تقدم أو تأخر لكانت هذه الفوارق - من صحة التعبير في الجمل الاولى وعدم صحته في الثانية - قائمة على غير أساس جوهري في علاقة اطراف الجملة بعضها ببعض بخلاف ما اذا افترضنا ان جوهر العلاقة المنوية مختلف، وان الملاقة بين جزئ الجملة في حالة تقدم الفعل هي (علاقة اسنادية) أي علاقة فعل بفاعل، وانها في حالة تأخر الفعل (علاقة حملية) أي علاقة خبر بمبتدأ.. فإن بامكاننا ان نفسر الفوارق المذكورة حينئذ باعتبار أن فاعل الفعل ليس هو الاسم المتقدم عليه ليقال: كيف ساغ ان يكون الفعل بصيغة المفرد أو التذكير حينها يتقدم، ولا يسوغ ذلك حينها يتأخر؟ بل الفاعل ضمير يمثل مدلول الاسم المتقدم، ولما كان الضمير ممثلا لمرجمه فلا بد أن يتطابق معه في الافراد والجمع والتأنيث وهذا بيرهن على ان الجملة اسمية والاسم المتقدم ليس فاعلا، بل (موضوعا) للحكم عليه بجملة فعلية، وهذه هي العلاقة

⁽۱) مباحث الدليل اللنظي ۲۹۹/۱ – ۲۳۰۰

الحملية التي نجدها في الجملة الاسمية حينها يكون الخبر فيها مفردا وحينها يكون الخبر فيها جملة اسمية كما في (زيد ابوه عالم)١٠١.»

مسألة التمريف والتطابق في الجملة الاسمية

وللاصوليين الآخرين ان يجيبوا عن هذه الغوارق الشكلية بين الجملتين القائمة على أساس اشتراط أكثر النحاة (التعريف) و(التطابق) في الجملة الاسمية دون الغملية: بأن هذين الشرطين بجتاجان الى اعادة النظر، وقد أعاد النحويون أنفسهم النظر فيها قبل الاصوليين:

أ - فغي مسألة تعريف المبتدأ دون الفاعل انكر الرضي وابن الدهان ما اشترطه جههور النحاة من وجوب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما مجيحة: ان المبتدأ «محكوم عليه» والحكم على الثيء لا يكون الا بعد ممرفته» فان هذه الملة تطرد في الفاعل أيضاً مع أنهم لا يشترطون فيه التعميف ولا التخصيص. وأما تفريق ابن الحاجب بينها وبأن الفاعل مجتمى بالحكم المتقدم عليه «فهو» وهم، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقد كان بضير الحكم غير مخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل

لذلك كان الضابط واحدا – عند الرضي واصحابه – في تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصين أو غير مختصين، وهذا الضابط هو «عدم علم الخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت: (زيد قائم) عد لفوا، ولو لم يعلم كون رجل ما قائما في الدار جاز لك ان تقول: (رجل قائم في الدار) وان لم تتخصص النكرة بوجه، وكذا تقول: (كوكب انقض الساعة)، قال الله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة). وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم الخاطب بقيام زيد ان تقول: (قام زيد) وبجوز مع

⁽۱) نقسه ۲۹۹/۱

⁽y) شرح الكافية للرضي ٨٨/١ - ٨٨٠

عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول: (قام في الدار رجل)(١٠). »

واذا انتفى هذا الفارق بين المبتدأ والفاعل، واصبح المسوخ لتنكيرها معا هو حصول الفائدة، انهدم الاساس الذي ابتنى عليه التفريق بين الجملة الاسمية والفعلية، وذلك لأن جلة (رجل جاء) كجملة (جاء رجل) ان حصلت بها الفائدة صحت الجملة، وان لم تحصل لم تصح سواء كانت الجملةان فعليتين، ام كانت الاولى اسمية والثانية فعلية.

ب - وفي مسألة التطابق:

١ - نجد ان ما استقراه المرحوم ابراهيم مصطفى من أساليب العرب، وتوصل فيه الى أن التطابق وعدمه تابع - في الاكثر - لتقديم المسند اليه وتأخيره، لا لكون الجملة اسمية أو فعلية، كلام على جانب كبير من الوجاهة(٣).

فالمرب يقولون: (قام الزيدان) و (قائم الزيدان) فلا بطابقون بينها مع ان هؤلاء النحاة يفترضون ان الاولى فعلية والثانية اسمية. وهم يقولون: (الزيدان قاما) و(الزيدان قائمان) فيطابقون بينها، فلهاذا لا نفترض ان الجملة الاولى فعلية والثانية اسمية، إذا كان الأساس في اشتراط التطابق - كها توصل ابراهيم مصطفى - هو تقديم المسند اليه، سواء كان المسند فعلا أم اسا، والاساس في عدم الاشتراط هو تأخير المسند اليه، سواء كان المسند فعلا او اسها أيضاً.

وعلى هذا الأساس فان جلة (الناس ذهبوا) كجبلة (ذهب الناس) كلاها جلة فعلية و(الواو) في الاولى ليست فاعلا، والها هي علامة جمع جيء بها ليطابق المسند (الفعل) المسند اليه (الفاعل) لتقدم المسند البه.

ولا أظن انه يرد على الاستاذ ابراهيم مصطفى ان (قائم) في

⁽١) شرح الكافية للرشي ١/٨٨ - ٨٩٠

⁽r) انظر ابراهم مصطفى في احياء النحو ص ٥٦ وما يعدها.

جلة (أقائم الزيدان) مبتدأ في اعراب البصريين فيكون هو المسند البه المتقدم، فتنخرم القاعدة التي استنبطها لاشتراط التطابق إذا تقدم المسند البه، وذلك لأن الذي اسند البه القيام حقيقة هو (الزيدان)، وما اعراب البصريين له (فاعلا) سد مسد الخبر إلا بوحي من هذا الفهم، ولا يعرف لاعرابهم (قائم) هنا مبتدأ – وليس خبرا مقدما كما صنعوا في جلة (أقائمان الزيدان) – وجه من الوجوه المعقولة غير اشتراطهم التطابق في الجملة الاسمية – لأنه متوفر في الجملة الاسمية عير متوفر في الاولى، وإلا فها من حيث الاسناد

٢ - على أننا نجد ان من العرب من يطابق في الجملة الفعلية أيضاً حقى مع تأخر الفاعل فلا يكون الامر مقصورا على الجملة الاسمية، وهذا ما هو معروف من لفة طي، أو ازد شنوءة او (بلحارث) التي يسميها النحويون (لفة اكلوني البراغيث) وعليها شواهد كثيرة في القرآن والحديث والشعر العربي:

فمن القرآن قوله تعالى: (واسروا النجوى الذين ظلموا)(١٠). وقوله: (ثم عموا وصموا كثير منهم)(١٠).

ومن الحديث الشريف: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار).

ومن الشعر قوله:

يلومونني في اشتراء النخيـــل اهــــــلي وكلهم الوم(٦)

⁽١) الانباء: ٣.

⁽٧) المائدة: ٧١.

انظر في هذه الشواهد وغيرها: معافي الفرآن للفراء ٢٣٦٦، وبجمع البيان ٢٣٦/٢ وتفسير القرطي
 ٢٤٨/٦ و١٤/٢٦، وانظر المفنى ٤٠٤١ - ٥٠٤.

الجبلة الشرطية

قلت ان النحويين قسموا الجملة بحسب اطرافها الاسنادية الى: اسمية وفعلية، وخالفهم في ذلك الزخشري ومتابعوه، فأضافوا قسما ثالثا هو: الجملة الشرطية، على أساس ان الاسمية والفعلية يكتفي فيهما بالمسند والمسند اليه، والجملة الشرطية لا يكتفى فيها بها، بل تحتاج الى جلتين(١).

وقد رد ابن هشام وغيره ذلك واعتبروها من قبيل الجملة الفعلية(٢). وذلك بناء على ان الاساس عندهم في تقسيم الجمل هو ما يقع في صدرها «والمراد بالصدر المسند أو المسند اليه ولا عبرة با تقدم عليها من الحروف ه(٣) وعلى هذا فان جلة (ان قام زيد قمت) كجملة (قد قام زيد) فعلية، لأن صدرها فعل والحرف لا أقر له(٣).

ويبدو لي ان اعتبار الشرطية قسا مستقلا عن الاسمية والغملية أصوب من دمجها في الغملية وذلك لأن التايز بين الاقسام ليس فيا يقع في صدر الجملة، فهذا أمر شكلي لا يوضح حقيقة الاقسام، بل التايز هو في وظيفة تركيب الجملة وما يؤديه هذا التركيب من معنى نحوي هو (الحكم بالنسبة)، وقد عرفنا - فيا مضى - ان تركيب الاسمية يعبر به عن (اتحاد) بين شيئين في الحارج كانا في الذهن متفايرين، ها: المسند والمسند اليه، على ان يكونا من فصيلة الاسهاء، او الصفات، او الكتايات. وان تركيب الفعلية ما يعبر به عن (حدث) منسوب الى (محدث) سواء كان هذا الحدث واقعا في يعبر به عن (حدث) منسوب الى (محدث) سواء كان هذا الحدث واقعا في كالمر - كا يقول فندريس - إلا أنه جمل (الشرطي) من جلة ما يعبر عنه بالفعلية أيضاً(ا).

ولكن الحقيقة أن التركيب الشرطي، وأن اشترط أن يكون صدره فعلا منسوبا الى فاعل، إلا أن (الحكم) في هذا التركيب ليس ما يتضمنه فعل

 ⁽١) اللباب للاسفراييني وشرحه للسيراني الغالي مخطوط، الورقة ٤.

 ⁽۲) المتي ۲/۱۲۱۰
 (۳) عبم الحوامم ۱۹۳۲۰

¹¹¹⁷¹ عبع اسوائع 11711

⁽٤) اللغة لفندريس ١٦٣

الشرط، بل ما يتضمنه جزاؤه المعلق على شرطه وهو قد يكون جلة اسمية وقد يكون جلة اسمية الله يكون جلة الما فعل الشرط فهو توطئة وقيد لهذا الحكم، ولذلك جعل الرضي جلة الشرط جلة وجلة الجزاء كلاما لأن الشرط قيد في الجزاء ألاء كلاما لأن الشرط قيد في الجزاء أله.

من ذلك كله نعرف أن الغرض من التركيب الشرطي هو تعليق الحكم الذي يتضمنه الجزاء بالحكم الذي يتضمنه الشرط، وليس هو ربط الحدث بحدثه في فعل الشرط لتكون الجملة فعلية فالنسبة التامة الشرطية أذن تختلف في طبيعتها عن النسبة التامة في كل من الجملة الاسمية والفعلية، لانها ليست نسبة بين مسند ومسند اليه، بل هي نسبة بين تركيبين كانا مستقلين ثم فقدا استقلالها ليكونا جزءين من تركيب جديد يعبر فيه الاول عن المعلق عليه والثاني عن المعلق.

اما اداة الشرط في جلة (ان قام زيد قمت) فليست وظيفتها كوظيفة الادوات في (قد قام زيد) و(ما قام زيد) و(هل قام زيد) كم حسب هؤلاء النحاة (٢)، ذلك لأن هذه الادوات – بما لها من نسب خاصة – لم تتدخل في تغيير النسبة التامة لجملها، وكل ما اضافته انها جملت النسبة التامة بين القيام وزيد محققه، او منفية، او مستفها عنها، اما اداة الشرط فانها ذات أثر في تغيير النسبة التامة لجملتها بحيث افقدتها استقلالها وما يترتب على تاميتها من صحة السكوت وصيرت كلا منها طرفا لنسبة تعليقية جديدة.

وعلى هذا النهم من طبيعة التركيب ينبغي ان يكون التقسيم للجمل التامة التي نعبر بها عن النسب الثلاثة، أي أن هناك ثلاثة أنواع من النسب تتايز بها الجمل التامة هي:

 ١ - النسبة الحدثية التي تقع بين طرفي اسنادها: الحدث ومحدثه ويعبر عنها بالجملة الفعلية.

 والنسبة الاتحادية التي تقع بين طرفي استادها: المبتدأ وخبره ويعير عنها بالجملة الاسمية.

⁽١) شرح الكافية ٨/٨.

⁽٢) هم الحوامع للسيوطي ١٣/١٠

٣ - والنسبة التعليقية التي تقع بين جملتين كانتا اسناديتين ثم صارتا طرفي نسبة تامة جديدة ها: الملق والملق عليه، ويعبر عنها بالجملة الشرطية.

٣ - الحيلة الخبرية والجبلة الانشائية

الجملة التامة باقسامها - الاسمية والفعلية والشرطية - تدل على نسبة تامة بين طرفيها والمعروف عند النحاة والبلاغيين والمناطقة واكثر الاصوليين ان هذه النسبة اذا كان لها حقيقة ثابتة في ذاتها مع غض النظر عن الجملة، اي ان لفظ الجملة يكون كاشفا و(حاكيا) عن تلك الحقيقة الثابتة في ذاتها فالجملة خبرية، وقد يصطلحون على هذه الحقيقة الثابتة بـ (الخارج) اى خارج النسبة الذهنية المفهومة من الكلام، فاذا وقع حادث ما او ترقبت وقوعه كالمطر مثلا فقلت: (مطرت السياء) او (ستمطر السياء) او (السياء ماطرة) فان هذا التركيب يكشف عن هذا الحادث الواقم (خارجا) او المتوقع الحدوث، ولذلك فاذا طابق الحبر الواقع الحتارجي قيل: صادق، واذا لم يطابقه قيل: كاذب من اجل ذلك عرف الخبر بانه: «كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة تطابقه او لا تطابقه(١) » وعرفت القضية -وهي ما تقابل الخبر عند المناطقة - بأنها: «المركب التام الذي يصح ان نصفه بالصدق والكذب لذاته(٢) ».

اما اذا لم يكن للنسبة حقيقة ثابتة بغض النظر عن اللفظ، وانما اللفظ هو الذي يوجد النسبة ويحقق معنى الجملة خارجا، اي ليس وراء الكلام حقيقة ثابتة ليدعى أن الكلام طابقها أو لم يطابقها ، فالجملة حينئذ انشائية ، فجملة (اكتب الدرس) لا تكشف عن حقيقة ثابته في نفسها قبل التلفظ بالجملة، أي أن (طلب كتابة الدرس من الخاطب) وهو حقيقة هذه الجملة اغا ينشأ ويوجد بنفس اللفظ لذلك لا يوصف الانشاء بكونه صادقا او كاذبا ، وقد عرفه البلاغيون لذلك بانه: «كلام ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه(٢)» كما عرفه المناطقة بأنه: «المركب التام الذي لا يصح ان

Hadeb AT-(1)

النطق للبظفر ٣/٢٠ (4) الطول ٢٣٤٠ (+)

نصفه بصدق او کذب(۱) »

فاساس التقسيم المشهور اذن قائم على ان النسبة التامة ان كان لها مطابق خارج مفهوم الجملة فهي: خبرية والا فانشائية.

ولا يلتفت الى ما ذكره بعض النحاة من التقسيم الثلاثي الى: خبر وطلب وانشاء بزعم ان ما يقبل التصديق والتكذيب فهو الخبر، وما لا يقبل « فان القسترن معناه بلفظه فهو الانشاء، وان لم يقسترن بل تسأخر عنه فهو الطلب(٢) ». ذلك لأن الطلب يقترن معناه بلفظه ايضاً كالانشاء « فان معنى اضرب - وهو طلب الضرب - مقترن بلفظه، واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه(٣) ».

كذلك لا يلتفت الى ما نقل عن قطرب من جعله الاقسام اربعة: خبر واستخبار - أي استفهام - وطلب ونداء، والأخفش من جعلها ستة، وما نسب الى غيرها من جعل الاقسام ثانية او تسعة او عشرة او ستة عشر⁽¹⁾. فالواقع ان هذه الاقسام - على ضوء الاساس المذكور للتايز بينها - عائدة الى القسمين السابقين، لانها انواع واصناف للاسلوب الانشائي الذي لا مطابق للنسبته في الحارج واغا يوجد مدلولها بنفس التلفظ بالجملة الانشائية، سواء كان انشاء طلبيا او غير طلى.

ونخلص من ذلك كله الى ان تقسيم الجمهور للجملة التامة يتركز في ثلاث نقاط:

- ١ حصر التقسم في الخبر والانشاء.
- ٣ ١ن كلا منها يدل على نسبة تامة بين طرفي الاسناد.
- سكون المائز بينها: ان الجملة الخبرية ما كان لنسبتها واقع خارجي
 قبل التلفظ بالجملة فيصح وصفها بالصدق والكذب، والانشائية ليس
 لنسبتها هذا الواقع الخارجي واغا اللفظ هو الذي يوجد واقعها.

⁽۱) النطق ۲/۱ء،

⁽٢) (٣) (٤) همع الهوامع للسيوطي ١٣/١٠

ولذلك وصفت الجملة الانشائية بانها (موجدة لمعناها) والخبرية بانها: (حاكمة عنه).

ويتفق الأصوليون المتأخرون مع الجمهور في حصر التقسيم بالخبر والانشاء ولكنهم يحتلفون فيا عدا ذلك.

- أ فصاحب الكفاية ذهب الى وحدة مدلول الجملتين، فالمنى الذي استعملت فيه جلة (بمتك الدار) او (هند طالق) في مقام الخبر هو نفس المعنى الذي استعملت فيه الجملتان في مقام الانشاء، اي ان كلا منها تدل على معنى تركيبي واحد هو (نسبة البيع الى المتكلم) و (نسبة الطلاق الى هند) ولكن الأمر الذي يجمل الجملة، واغا هو او انشائيتين ليس هو المعنى الذي استعمل فيه فقط الجملة، واغا هو دواعي استعمال الجملة) فالذي يدعو المتكلم لاستعمال جلة (بعت) في الخبر هو قصده (الحكاية) والانباء عن وقوع البيع منه خارجا، والذي يدعوه لاستعماله في الانشاء هو قصده (الحجاد) وايقاع البيع منه خارجا، منه خارجا، لا الانباء عن وقوعه، ولا شك ان دواعي الاستعمال خيه، فالاخبار والانشاء اذن خارجان عن المنى المنعى المتعمل فيه، فالاخبار والانشاء اذن خارجان عن المنعى المعنى المعيملة، وسيأق تفصيل رأيه ومناقشته.
- ب والاصفهائي في شرح الكفاية ينكر ما هو مشهور من (ايجاد المعنى في الانشاء والحكاية عنه في الخبر) على اساس ان هناك وجودا واحدا للفظ والمعنى وهذا (الوجود) ينسب للفظ اولا وبالذات والمعنى ثانيا وبالمرض، وليس هناك وجودان مستقلان: احدها وجود اللفظ والآخر وجود المعنى، بحيث يكون وجود اللفظ في الانشاء سببا وآلة في وجود المعنى، وفي الخبر حاكيا وكاشفا عن وجوده، بل وجود اللفظ هو وجود معناء سواء كان خبرا او انشاء، اما الفارق بين الخبر والانشاء فله رأي آخر بأتي ايضاحه في مكانه.
- جـ والخوثي في محاضراته ينكر ما تسام عليه اللغويون والاصوليون من
 دلالة الجملة التامة على النسبة التامة سواء كانت الجملة خبرية او
 انشائية، ومن ثم فهو ينكر دلالة الجملة الخبرية على نسبة يكون لها

خارج تطابقه او لا تطابقه لتوصف بعد ذلك بانها صادقة او كاذبة، بل الصادق والكاذب هو الخبر به لا الجملة نفسها، لأن الشيء الذي نبحث عنه هو: (دلالة الجملة على معناها) الذي وضعت له، والصدق والكذب ليس من شؤون دلالة اللفظ على معناه، فالكلام من ناحية الدلالة لا يوصف بانه صادق او كاذب، بل دال او غير دال.

كذلك انكر دلالة الجملة الانشائية على ايجاد معناها باللفظ سواء كان المعنى طلبيا كالامر والنهي والاستفهام او غير طلبي كالمدح والذم والعقود والايقاعات. واعتبر الجملتين الحبرية والانشائية دالتين على معنى واحد هو ابراز امر في نفس المتكلم، وهذا الامر قد يكون (قصد الحكاية والانباء عن ثبوت النسبة) في الخبر، وقد يكون امرا نفسانيا آخر – غير قصد الحكاية - في الانشاء كالتمنى والترجى وامثالها.

ولايضاح هذه الآراء الثلاثة نفصل الكلام فيها بما يلقي الضوء على مقاصد اصحابها:

أ – وحدة مدلول الجملة الخبرية والانشائية

والذاهب الى ذلك صاحب الكفاية، فهو بعد ان اختار في مبعث المعنى الحرفي وحدة مدلول كلمة (من) وكلمة (الابتداء) وجعل الفارق بينها هو اللحاظ الآلي في الحرف والاستقلالي في الاسم، قال بعد ذلك: ولا يبعد ان يكون الاختلاف في الخبر والانشاء ايضا كذلك، فيكون الخبر موضوعا ليستمعل في حكاية ثبوت معناه في موطنه، والانشاء ليستعمل في قصد تحققه وثبوته وان اتفقا فيا استعملا فيها "

وهو يقصد أن جلة (بحت) تستمعل في مقام الخبر والانشاء بمنى واحد هو (نسبة البيع الى المتكلم) فها متفقتان في المنى المستمعل فيه، ولكن الفرق بينها في دواعي الاستمال، فالداعي لاستمال الجملة في الخبر هو أن المتكلم يقصد (الحكاية) والانباء عن وقوع البيع منه خارجا، والداعي لاستمالها في الانشاء هو أن المتكلم يقصد ايقاع وتحقق البيع منه خارجا، لا

⁽۱) نهاية الدراية ۲۹/۱ - ۳۰.

الحكاية عن وقوعه. ومن البديهي ان قصد الحكاية، او قصد الايقاع خارجان عن المعنى الذي وضعت له الجملة.

فمدعى صاحب الكفاية اذن يتكون من امرين:

١ - وحدة المعنى والمدلول الذي استعملت فيه الجملة الخبرية والانشائية.

 ان الاخبار والانشاء باعتبارها من دواعي الاستمال خارجان عن مدلول الجملة ومعناها الواحد. وقد وافق طلابه وشراح كفايته على الامر الثاني منها ولكنهم فصلوا في الاول.

يقول الاصفهاني: «اما ان الاخبار والانشاء من شؤون الاستمال، وما كان كذلك لا يعقل دخله في الستممل فيه فواضح جدا، واما وحدة المعنى المستعمل فيه، في الجمل الخبرية والانشائية ففيه تفصيل.. الغ^(۱)»

والتفصيل الذي رآء هؤلاء: ان هناك جلا مشتركة بين الخبر والانشاء، وجلا مختصة بالانشاء:

الجمل المشتركة

فغي الجمل المشتركة يكون المعنى واحدا سواء كانت جلا فعلية بصيغة (فعل) كالتي تستعمل في عقود البيع والزواج والاجارة مثل: (بعت) و(زوجت) و(آجرت)، او بصيغة (يفعل) كالتي ينشأ بها حكم شرعي متضمن للطلب مثل: (يعيد صلاته) او (يعتق رقبة) في جواب من سأل عمن صلى بغير طهور، او افطر عامدا. او كانت جلا اسمية كالتي تستعمل في بمض الايقاعات مثل: (هند طالق) و(انت حر) وغير ذلك.

والسبب في وحدة مدلول هذه الجمل انها تدل على معنى واحد هو نسبة مضمون المسند فعلا كان او اسها، الى المسند اليه سواء كانت الجملة في مقام الاخبار عن مضمونها ام في مقام الانشاء، وكل ما بينها من فرق ان المشكلم قد يقصد الكشف والانباء عن ثبوت النسبة في الواقع فتكون الجملة خبرية، وقد يقصد امرا آخر هو انشاء النسبة وايجادها في الواقع فتكون

۱) باية الدراية ١٠/١٣

انشائية(١).

الا أن شراح الكفاية - مع اتفاقهم على أن قصد الانشاء والأخبار من شؤون الاستمال، وأنها خارجان عن مدلول الجملة - اختلفوا فيا هو الاقرب منها إلى طبيعة الجملة:

- ١ فرأى محد سلطان: انه «بجرد ساع الجملة الشتملة على النسبة ينساق الى الذهن (الحكاية) عن الثبوت في الخارج، وهذا طبع القضية، ومن ثم اذا احرز كون المتكلم بصدد الافادة تحمل على الاخبار لا الانشاء حتى تقوم قرينة على خلافه » لذلك رأى ان الانشاء متأخر رتبة عن الاخبار لأن فيه «مؤنة زائدة على اصل المدلول، ومن ثم بحتاج الى قرينة(٢) »
- ٢ اما الاصنهاني فلانه ينكر انجادية المنى الانشائي ويرى ان وجود المعنى باللفظ وحدوثه به امر مشترك بين الانشاء والاخبار فقد جعل المؤنة الزائدة في جانب الخبر لا الانشاء لذلك رأى ان مفاد (بمت) انشاءا او اخبارا واحد، هو نسبة البيع الى المتكلم الا ان الفرق بينها انه اذا قصد وجود تلك النسبة خارجا بوجود اللفظ فالجملة انشائية، واذا قصد زيادة على ذلك الحكاية عن وجود النسبة المزبورة فالجملة خبرية (٦).

الجبل الختصة بالانشاء

اما الجمل المتمحضة للانشاء كصيغ الانشاء الطلبي من الامر والنهي، والاستفهام والتمني والنداء والانشاء غير الطلبي كالترجي والتسم والمدح والذم وامثالها، قان مدلولها يحتلف عن مدلول الجملة الخبرية المتضمنة لمناها، وكان تصويرهم للاختلاف بينها يتمثل في الاوجه الثلاثة الآتية:

 ⁽١) نهاية الدراية ٢٠٠١ ويلاحط ان قدماء الاصولين اختلفوا في امثال عده الصبغ المشتركة فقال المنطبة:
 هي اخبار، وقال المتابلة والشافعية: هي انشاءات. انظر افلة كل منهم في بدائع القوائد لابن اللهم

⁽٧) شرح الكفاية لحمد سلطان العلياء ٧٥/١.

 ⁽٣) الاصول على النهج الحديث للاصفهاني ص ١٠ ونهاية الدراية ١٩٦١/٠.

ان الجملة الانتائية موضوعة لما يقهم من كلمات الطلب او التمني او الترجي او الاستفهام اما الجمل الخبرية فليست موضوعة لشيء من ذلك ، واذا دلت احياناً على الطلب او التمني كما في قولك: (اطلب منك) او (اتمنى ان يكون لي كذا) فان الطلب والتمني هنا مستفادان من الكلمة الافرادية (اطلب) و (اتمنى) لا من الهيئة التركيبية للجملة ويرد على هذا القول انه اذا كان مدلول الجملة الانتائية هو ما ذكره هؤلاء من معنى كلبات: الطلب والتمني والترجي والاستفهام، كان مدلول الجملة ومدلول هذه المفردات واحدا فا هو الفارق اذن بين مدلول الجملة الاستفهام) ومدلول الجملة الاستفهام) ومدلول الجملة الاستفهام) ومدلول الجملة الطلبية ومدلول كلمة (الاستفهام) ومدلول الجملة الطلبية ومدلول كلمة (الطلب) وهكذا؟

وقد ذهب هؤلاء مذاهب شقى في تفسير الفارق اكثرها لا يثبت أمام النقد(۱).

٧ - ان مدلول الجملة الانشائية مثل (اضرب) هو النسبة الطلبية الخاصة، ومدلول الجملة الخيرية مثل (اطلب منك الضرب) هو نسبة الطلب المناكم، والجملتان وان تضمن كل منها (طلب الضرب من المخاطب) الا ان العلب في الاولى (معنى حرفي) لم يكن ملحوظا بذاته بل بما هو نسبة بين المتكلم والمخاطب والمادة - اي الحدث خصيفة (افعل) موضوعة بازاء هذا الطلب غير اللحوظ مستقلا، اما الطلب في الجملة الخيرية (اطلب منك) فهو (اسمي) لوحظ، مستقلا، ألم مستقلا، ألم ناهم مدلول مادة الفعل المنسوبة بصيفة (يفعل) نسبة صدورية، وفرق واضح بين نسبة الطلب الى المتكلم في الجملة الخيرية وبين الطلب الواقع نسبة في الجملة الانشائية (١٠).

توضيح ذلك: ان صيغة (افعل) دالة على الطلب سواء كانت المادة التي صيفت بها هي مادة الطلب نفسه مثل (اطلب) او القيام

⁽١) انظر مباحث الدليل اللنظي ٣٢٦/١.

⁽٧) نهاية الدراية ١/٠٠٠.

مثل (قم) او القمود مثل (اقعد) او غيرها من المواد، اما الصيفة في الجملة الحنيرية فهي لا تدل على الطلب الا اذا كانت المادة المصوفة هي مادة (الطلب) فقط، وذلك لأن الطلب في الاولى هو نفس النسبة، اما الثانية فهو المنسوب لا النسبة، اما الثانية فهو المنسوب لا النسبة.

وما يقال عن (النسبة الطلبية) في صيغتي (افعل)و (لا تفعل) يقال عنها في الاستفهام والتمني ايضا فجعلة (هل قام زيد) تدل على (النسبة الاستفهامية) الخاصة بين المستفهم (المشكلم) والمستفهم عنه (قيام زيد) كذلك تدل جلة (لبت الشباب يعود يوما) على التمني الواقع نسبة بين المتمني والمتمنى وهي تختلف عن الجملة الخبرية (اتمنى أن يعود الشباب) مثلا: بأن التمني في الأولى معنى حرفي غير مستقل بالملاحظة تمبر عنه الاداة (لبت)، اما في الثانية فهو معنى اسمي مستقل بالملاحظة تمبر عنه مادة الكلمة (اتمنى) المصوفة بصيغة المي تدل على نسبته الى المشكلم نسبة صدورية، وفرق بين نسبة التمني الواقع نسبة (۱).

٣ - وهناك راي ثالث يقول: ان مدلول الجملة الخبرية (زيد عالم) هو: (النسبة التصادقية) بين زيد وعالم، اي ان الذهن يتصور من ساع الجملة المذكورة (زيد) و(عالم) متصادقين على موضوع واحد، وهذه النسبة هي نفس النسبة في الجملة المتبحضة للانشاء مثل: (هل زيد عالم؟) او (ليت زيدا عالم) وكل ما بينها من قرق ان النسبة بين الطرقين: زيد وعالم ليس لها ركنان فقط المند والمند اليه بل لا بد من ركن ثالث هو (وعاء الاسند) اي الوعاء الذي تم به التصادق بين الطرقين خارج الذهن، وهذا الوعاء قد يكون وعاء التحقق والثبوت اذا كانت الجملة خبرية (زيد عالم) ويدل عليه تجرد الجملة عن الاداة، وقد يكون وعاء الاستفهام اذا كانت الجملة استفهام مثل (هل زيد عالم) ويدل عليه مثل (هل زيد عالم) ويدل عليه وقد يكون وعاء التستفهام، وقد يكون وعاء التسني او الترجي (ليت زيدا عالم) ويدل عليه وقد يكون وعاء التسني او الترجي (ليت زيدا عالم) ويدل عليه الاداة (ليت) او (لمل) ومكذا(⁷).

⁽١) انظر نهاية الدراية للاصفياني ٢٠/١ وتتريرات المراقي بدائع الافكار ٦٦/١.

⁽٢) مباحث الدليل اللفظى ٢٧٩/١ - ٣٣٠.

ويفترق هذا القول عن سابقه، ان القول السابق - اي الثاني - يفترض ان يكون في الجملة الانشائية (هل زيد عالم) نسبتان: النسبة التصادقية التامة التي كان طرفاها المسند اليه (زيد) والمسند (عالم).. والنسبة الاستفامية الخاصة التي كان طرفاها: المستفهم (المتكلم) والمستفهم عنه، أي النسبة التامة بين زيد وعالم، والدال على الاولى جملة (زيد عالم) والدال على الثانية الاداة (هل).

اما هذا القول فيفترض ان النسبة واحدة هي النسبة التامة بين زيد وعام ، الا ان هذه النسبة لها ثلاثة اركان: المسند اليه ، والمسند ، ووعاء الاسناد . وتفترق الجملة الخبرية عن الانشائية في (وعاء الاسناد) فاذا كان هذا الوعاء وعاء التحقق والثبوت فهي خبرية ، واذا كان وعاء الاستفهام او الترجي فهي انشائية .

والذي يؤخذ على هذا الرأي امران: ٠

- ١ ان لازم هذا القول انتفاء الحاجة الى التفصيل بين الجمل المشتركة والجمل المختصة بالخبر او بالانشاء لأنه اذا كان الفارق بين الجمل المختصة بالخبر والمختصة بالانشاء ما افترضناه من (وعاء النسبة) فهو ايضا فارق الجمل المشتركة بينها، فجملة (هند طائق) في حالتي الاخبار عن ذلك او الانشاء، تدل على نسبة الطلاق الى هند. والذي يفرق بينها وعاء النسبة، فهو في حالة الاخبار: (وعاء التحقق والوقوع) وفي حالة الانشاء: (وعاء التحقيق والايقاع) والذي يشخص احد الوعائين ظروف القول ودواعي الاستعبال، لا تجرد الجملة عن الاداة (الدالة على الوعاء) يساوي عدم وجود الوعاء، بحكم تضايف الدال والمدلول.
- ٢ ان الالتزام بهذا القول ينتهي بنا الى هدم ما بنيناه سابقا من كون الحروف والادوات (دوال نسبة خاصة) ولو كانت نسبا تحليلية ينضاف مضمونها الى ما في الجمل من نسب تامة، ذلك لأن (هل) اذا كانت لا تدل على تلك النسبة الاستفهامية الخاصة وانا تدل على تشخيص (وعاء) النسبة التأمة فقط، والمفروض أن هذا الوعاء يدل

عليه تجرد الجملة من الاداة ايضا، اصبحت هذه الادوات غير دالة على نسبها الخاصة - كما هو المدعى - لأن ما تدل عليه من وعاء النسبة التامة ليس هو النسبة الخاصة قطعا - لا التحليلية ولا الواقمية – وهذا ما لا يقره واقع اللغة، ولا ما نحس به في وجداننا من معان نسبية تضيفها الادوات والحروف الى نسب الجملة التامة، فجملة (نام الطفل) اذا كانت الصيفة الخبرية فيها دالة على نسبة النوم الى الطفل في وعاء التحقق والثبوت، فإ هي النسبة الخاصة التي تضاف اليها حين نقول: (هل نام الطفل)، ايكون المني المضاف بـ (هل) قلب الوعاء من التحقق الى الاستفهام؟ ووعاء النسبة ليس هو النسبة - كما قلنا - أم يكون المنى المضاف بها جمل النوم المنسوب الى الطفل، بأي وعاء كان، مستفها عنه؟ أي جعل النسبة التامة طرفا لنسبة اخرى تحدثها (هل) بين المستفهم والستفهم عنه، كما تجمل كلمة (في) في جملة (نام الطفل في السرير) النوم المنسوب الى الطفل مظروفا والسرير ظرفا، وكما تجمل (ان) في جلة (ان جئتني اكرمتك), النسبة التامة، في كل من شرطها وجزائها، طرفا من اطراف (النسبة التعليقية) التي تدل عليها اداة الشرط.

اما التساؤل عن كون هذه النسبة الخاصة تامة او ناقصة، واقعية او تحليلية وما يرد على ذلك من ايرادات (۱) فهو على دقته، والتسليم بمضمونه اقرب الى تحليل النسبة فلسفيا منه الى تحليل الدال عليها لفويا.

٢ - ايجاد المعنى في الانشاء والحكاية عنه في الخبر

المعروف عند النحاة والبلاغيين ان الفرق بين الجمل الانشائية والحيرية: ان الانشائية توجد معنى في الخارج لم يكن موجودا قبل اللفظ، كالمدح والذم في (نعم وبئس) والتقليل في (رب) والتكثير في (كم) والتمني في (ليت) والترجي في (لمل) والاستفهام في (هل) وهكذا، ولذلك لا يوصف الكلام المنبرية فلا الذوات بأنه صادق او كاذب. اما الجمعل الخيرية فلا

⁽١) ساحت الدليل اللفظي ٢٢٨/١ - ٢٢٩٠

توجد معنى لم يكن موجودا، بل تكثف عن معنى موجود في الخارج قبل التلفظ فيوصف الكلام بالصدق ان طابق الخارج وبالكذب ان لم يطابقه.

ويشرح الرضى فكرة النحويين عن ذلك بما يأتي: « انك اذا قلت (نعم الرجل زيد) فاغا تنشيء المدح وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح موجودا في الحارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا، ولو كان اخباراً صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب(١٠) ع.

ويذكر بعد ذلك توجيه التحويين لما يفهم منه التكذيب في بعض اساليب الانشاء - كقضية الاعرابي الذي بشره احدهم بمولودة قائلا: نعم المولودة - بأن ذلك «ليس تكذيبا له فأجاب الاعرابي: والله ما هي بنعم المولودة - بأن ذلك «ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في المتارج ليست بحاصلة، فهو انشاء جزؤه الخبراً ».

ثم أورد الرضي على هذا التوجيه ما حاصله: ان هذا التوجيه يطرد في الخبر أيضاً، فالمتكلم بجملة (زيد أفضل من عمرو) قد أوجد التفضيل ولا يمكن تكذيبه بذلك فيقال: «انك لم تفضل، بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد» ولحمو (زيد قائم) خبر بلا شك، ولا يجتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذي هو فعل الخبر لأنه أوجده بهذا اللفظ قطعا، بل التكذيب والتصديق من حيث الخبر به، وهو ثبوت القيام لزيد (٢٠٠٠).

ويقصد الرضي بايراده هذا: انه إذا كان (ايجاد المنى) في الجملة الانشائية الذي لا يقبل التكذيب هو (ايجاد المدح) في جلة (نعم الرجل..) وان الذي يقبل التكذيب هو الجزء الخبري منها أي (الجودة الحكوم بثبوتها خارجا) فان الجملة الخبرية كذلك، لأن جلتي (زيد أفضل من عمرو) أو (زيد تأم) فيها جزء لا يقبل التكذيب هو: (ايجاد المتكلم التفضيل في

 ⁽۱) شرح الكافية ۲/۱۱/۲.

 ⁽۲) شرح الكافية ۲۱۱/۲.

 ⁽٣) نفسة وانظم الصبان على الاشمولي ١٩/٣.

الاولى والاخبار في الثانية) وفيها جزء يقبل التكذيب هو: (ثبوت الافضلية أو ثموت القبام خارجا).

وقد ناقش النحويون والبلاغيون رأي الرضي هذا: بأن قياس الخبر على الانشاء في اعجاد المنسى قياس مع الفارق، لأن الكلام في مدلول الجملتين، و(التفضيل) و(الاخبار) وان كانا قعل المتكلم الذي أوجده بقوله (زيد أغضل.. أو زيد قائم) إلا أن كلا منها ليس مدلول الخبر بل مدلوله الحكم بالنسبة بين طرفي الاسناد، أي (ثبوت الافضلية... أو ثبوت القيام لزيد) وهو محتمل للصدق والكذب فلا يكون انشاءا، اما مدلول جلة (نعم الرجل زيد) أو (ما أحسن زيدا) فهو أحداث المدح أو إحداث التمجب «وأما كون المتعجب منه - كحسن زيد مثلا - حاصلا في الواقع فهو لازم عرفي للمعنى المقصود، وليس مقصودا من الصيغة فلا يلزم كونها خبرا(٢٠٠٥).

فاعجاد المعنى الانشاقي عند النحويين والبلاغيين يفسر على الشكل الآتي:

ان جملة (هل زيد عالم) مثلا تتضمن مدلولين: مدلولا بالاصالة هو
مقصود المتكلم الاول، ومدلولا بالتبع ليس مقصوده بل لازم مقصوده،
فالمدلول بالاصالة هو: الاستفهام أي (طلب الفهم عن ثبوت العلم لزيد) وهذا
هو المعنى الانشاقي الذي لا يقبل التكذيب لحدوثه من نفس الجملة، أو من
الأداة (هل)، أما المدلول بالتبع فهو: متعلق الاستفهام أي (ثبوت العلم لزيد)
وهذا المدلول وان صح وصفه بالصدق والكذب - لو تجرد عن هل - إلا
أنه ليس المدلول الاصل للجملة الانشائية لوقوعه في سياق الاستفهام.

أما الجملة الخبرية (زيد عالم) فمدلولها الاصيل هو: ثبوت العلم لزيد، وهذا المدلول له واقع ثابت قبل التلفظ، أي أن زيداً في واقع الامر قد يكون عالما فيكون مدلول الجملة صادقا وقد يكون غير عالم فيكون كاذبا.

أما الاصوليون فالكثير منهم يوافق النحاة والبلاغيين في كون الجملة الانشائية توجد مدلولها بنفس اللفظ والجملة الخبرية (تحكي) وتكشف بلفظها عن معنى موجود قبل اللفظ، أو سيوجد بعده، ولكن المحققين منهم يسألون

⁽١) هامش الرضي ٣١١/٣ وانظر الانبابي على شرح التفتازاني لتلخيص المفتاح ١٠١/٣.

عن معنى (الايجاد) المدعى للجملة الانشائية دون الخبرية.

فيملق الاصنهاني على قول صاحب الكفاية: «وأما الصيغ الانشائية فهي على ما حققناه في بعض فوائدنا، موجدة لمعانيها في نفس الامر الخ» با حاصله:

ان المراد من وجود المنى باللفظ لا يخلو من حالتين: أما ان يراد ان هناك وجودين مستقلين وجودا للفظ بالذات، ووجودا للمعنى بالذات بجيث يكون وجود اللفظ سببا لوجود المعنى. واما ان يراد أن هناك وجودا واحدا للفظ والمعنى بحيث ينسب هذا الوجود للفظ أولا وبالذات وللمعنى ثانيا وبالعرض.

أ - أما الحالة الاولى فهي غير معتولة، لأن الوجود الحقيقي للثيء منعصر بوجوده الخارجي في الاعيان، أو وجوده المصوري في الاذهان، ففي الوجود العيني لا يعقل ان يكون وجود اللفظ علة لوجود المعنى بالذات في الخارج، لأن ذلك يتوقف على حصول ما يطابق المعنى خارجا من نفس اللفظ يقصد اننا حين نقول (قائم) مثلا - يوجد شخص متلبس بالقيام يكون مطابقا لمعنى (قائم) وهذا غير معقول.

وفي الوجود الذهني كذلك، لا يمتل أن يكون اللفظ علة لوجود المعنى، لأن علة وجود المعنى في ذهن الانسان هي (تصور المعنى) من دون حاجة لأن يكون معلولا للفظ، وأما الانتقال من سماع اللفظ الى المعنى فهو للملاقة الوضيمة بين اللفظ والمعنى وهي ثابتة في كل لفظ ومعنى سواء كان خبرا أو انشاءا.

ب - وأما في الحالة الثانية وهي أن يكون المراد بوجود المنى باللفظ: أن يكون المراد بوجود المنى باللفظ: أن يكون هناك وجود واحد ينسب الى اللفظ بالاصالة، والى المنى بالتبع، فهو أمر ممقول، لأن الذي يوجد بالذات من قولنا (قائم) هو اللفظ فقط، وبواسطة الملقة الوضمية بين اللفظ والممنى يكون ذلك وجود الممنى بالمرض، تنزيلا لوجود اللفظ منزلة وجود الممنى، كما ننزل وجود الضمير منزلة الاسم الظاهر.

وإذا تم هذا، وكان وجود اللفظ هو وجود المعنى انعدم الفارق - من هذه الناحية - بين الجملة الخبرية والجملة الانشائية، فلا يصح التفريق بينها: «بأن مفاد الانشاء يوجد وعدث بعد ان لم يكن ومفاد الاخبار يمكى عما كان أو يكون.. فان وجود المعنى باللفظ وحدوثه به مشترك بين الخبار والانشاء».

يقصد انه إذا كان وجود لفظ (بيع) هو وجود تنزيلي لمناه أي (نتل الملكية بموض) فان وجود لفظ الجملة (بمت) هو وجود تنزيلي لمناها، أي أنسبة البيع الى المتكلم) سواء كان ذلك في مقام الخبر أو في مقام الانشاء، ويكون الفرق بينها بقصد الحكاية وعدمها، أي ان المتكلم بجملة (بمت) قد يقصد وجود نسبة البيع الى المتكلم خارجا بوجود اللفظ المنزل منزلتها فتكون انشاء وقد يقصد زيادة على ذلك الحكاية والانباء عن وجود تلك المتكان خبرا، فعضمون الخبر إذن أوسع من مضمون الانشاء لأن الانشاء لأن

هذه في الجمل المشتركة أما الجمل المختصة بالخبر أو المختصة بالانشاء فيي كذلك، أي أن وجود لفظ الجملة المختصة فيها وجود تنزيلي لممناها ولكن الفرق بينها ليس بزيادة الحكاية عن النسبة وعدمها، بل بقابلية النسبة للحكاية وعدم قابليتها فالنسبة الخبرية نسبة تامة وهي قابلة للحكاية والانباء عنها، والنسبة الانشائية نسبة خاصة غير قابلة للحكاية لأبها مدلول الحروف والأدوات التي تجعل الجمل التامة في سياق الاستفهام والتمني والترجى والتعجب وأمثالها(ا).

٣ - انكار الخوئي دلالة الجملتين على النسبة التامة

قلت: ان المشهور ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة لها خارج تطابقه فتكون كاذبة، وان الجملة الانشائية تدل على فتكون كاذبة، وان الجملة الانشائية تدل على المجاد نسبة تامة لا مطابق لها في الخارج، لذلك لا توصف بالصدق والكذب. ولكن الحوق في محاضراته أنكر هذا المشهور من دلالة الجملتين واعتبر

⁽١) انظر رأي الاصفهاني في كتابيه تهاية الدراية ١٦٠/١ - ١٦٢ والاصول على النهج الحديث ص ١٠.

كلا منها لا يدل على وجود نسبة ولا على امجادها، واغا يدل على ابراز أمر نفساني هو: اما قصد الحكاية والاخبار عن ثبوت النسبة في الجملة الخبرية، واما امر نفساني آخر غير قصد الحكاية في الجملة الانشائية كالتمني والترجي وكالاعتبارات الشرعية في المقود والايقاعات وأمثالها. ورأى ان كلا من الجملتين من حيث الدلالة الوضعية لا تتصفان بالصدق والكذب، وتفصيل هذه الآراء انه في:

أ - ايجاد الجملة الانشائية

أنكر كاستاذه الاصنهاني، أن تكون موضوعة لايجاد المنى، أي أن لفظ الجملة الانشائية علة لوجود معناها في الخارج وحجته في ذلك: انهم ان أرادوا بالايجاد الايجاد التكويني، كايجاد الموجودات الخارجية من الذوات والصفات وغيرها فمن الواضح ان «الالفاظ ليست واقمة في سلسلة عللها وأسبابها كي توجد بها وان أرادوا الايجاد الاعتباري، كإيجاد الوجوب والحرمة، أو الملكية والزوجية، فيرده انه يكفي في ذلك نفس الاعتبار النفساني من دون حاجة الى اللفظ والتكلم بهد. نعم اللفظ مبرز لهذا الاعتبار في الخارج، لا انه موجد له الخ » فاذا أراد المتكلم مثلا ان بيرز ما ابراز اعتبار اللكية يتكلم بصيغة (بعت) أو (ملكت) وإذا قصد ابراز اعتبار الزوجية بيرزه بقوله: (زوجت). وإذا قصد اعتبار كون المادة على عهدة الخاطب يتكلم بصيغة (أفسل) ونحوها وهكذا(١)».

هذا على أن (الانجاد الاعتباري) في المقود والايقاعات والاحكام الشرعية ليس له ما ياثله في الصيغ الانشائية الأخرى كالتمني والترجي والاستفهام وأمثالها، لأنها ليست موردا لأي اعتبار لا من الشارع ولا من المقلاء حتى يتوصل بها الى ترتبه في الخارج، بل هي أمور تحدث في نفس المتدني والمترجي والمستفهم فيبرزها بالالفاظ الموضوعة لهالاً.

ب - الجمل الخبرية ودلالتها على النسبة

وقد أنكر الخوقي أن تكون جملة (زيد عالم) مثلا دالة على (ثبوت العلم

⁽١) (٢) عاشرات في اصول الفقه ٩١/١ – ٩٥٠

لزيد) وانحا هي دالة على أمر نفساني أيضاً هو (قصد الحكاية والاخبار عن ثبوت العلم لزيد) وهو رأي شبيه برأي الرضي المتقدم، ودليله على ذلك أمران:

١ - ان جلة (زيد عالم) لا تدل على تحقق النسبة خارجا، لانها لا تكشف - ولو على سبيل الظن - عن ثبوت العلم لزيد في الخارج، وانما توجب تصور ذلك، لا التصديق به، ودلالة الجملة - عند الخوقي - تصديقية لا تصورية (١)، فاذا كانت الجملة غير دالة على مناها الذي وضعت له، فأي فائدة لمثل هذا الوضع وهذا بخلاف ما إذا افترضنا ان الجملة الخبرية تدل على (قصد الحكاية والاخبار عن تحقق النسبة خارجا) فان دلالتها تلك لا تنفك عنها أبدا، فيصلة ثبوت العلم لزيد، وكل ما يلزم على هذا القول أن قصد المتكلم الاخبار عن ثبوت النسبة لا يحتمل الصدق والكذب، ولا مانع من الاخبار عن ثبوت النسبة لا يحتمل الصدق والكذب، ولا مانع من الحيز الدلالة على معناها بكونها صادقة أو كاذبة، بل دالة أو غير دالة، والذي يوصف بالصدق والكذب هو مدلول الجملة الخبرية - دالة، والذي يوصف بالصدق والكذب هو مدلول الجملة الخبرية - لا الدال عليه - أي الخبر عنه وهو (ثبوت العلم لزيد) الذي يطابق الواقع فيكون صادةا ولا يطابقه فيكون كاذبا.

يؤيد ذلك أنه لو افترضنا ان المدلول والهكي وجد من غير دال لفظي - كما لو سئلت عن جيء زيد فحركت رأسك - لصح أن يوصف ذلك بالصدق والكذب أيضاً.

 ٢ - ان حقيقة الوضع عند الخوثي - سواء في وضع الفردات أو وضع الجمل - هو: (التمهد والالتزام النفساني) أي أن المتكلم في أية لفة من اللغات يتمهد ويلتزم انه إذا أراد تفهم معنى خاص أن يتكلم

⁽١) التصور: حضور صورة الشيء عند العلق. والتصديق: حضور الصورة مع الجزء والاعتقاد بها. ومراد الاصوليين هنا/إنه اذا خطر منني الجملة في ذهن المام من دون ارادة المتكار وقصده فدلالة الجملة تصورية، وإذا كان خطور ذلك بارادة المتكار وقصده فهي تصديتية.

بلنظ عصوص لايصال ذلك المنى الى السامع، فاللغظ مفهم ودال وإرادة المنى مفهم ومدلول، ومن الواضح ان التمهد والالتزام لا يتملق إلا بفعل اختياري، إذ لا معنى لأن يتمهد المتكلم بأمر لا يقع عمت قدرته واختياره، وبا ان (ثبوت النسبة أو نفيها في الواقع) خارج عن إرادة المتكلم واختياره فلا يعقل ان يقع تحمت تمهده والتزامه، ومن ثم فلا يمكن أن يمكون هو المعنى الذي وضمت له الجملة الحبرية، وهذا بخلاف ما إذا كان معناها (قصد الاخبار عن ثبوت النسبة أو نفيها) فان ذلك عما يمكن أن يتعهد به المتكلم ويلتزم لوقوعه تحت قدرته واختياره (١٠).

ونقطة الضعف في انكار السيد الخولي دلالة الجملة على النسبة التامة هو أنه بنى أدلته في انكارها على رأيه في أن الدلالة الوضمية للجملة (دلالة تصديقية) وهو رأي يتفرع على رأيه الآخر في ان حقيقة الوضع هي (تعهد المتكلم والتزامه بأنه متى أراد تفهيم ممنى مخصوص أتى بلغظ مخصوص) وكلا هذين الرأيين موضع نظر عند الاصوليين واللغويين.

أ - الدلالة الوضعية تصورية

فالدلالة عند أكثر الاصوليين هي دلالة تصورية سواء كان اللفظ مفرداً أم هيئة تركيبية، فالذي يدل عليه لفظ (القيام) هو الصورة المنطبعة بأذهاننا لهذا الحدث والذي تدل عليه جلة (زيد قائم) هو الصورة الحاصلة بأذهاننا للنسبة بين زيد وهذا الحدث، أي (ثبوت القيام لزيد) وهو أمر قابل للتصديق (أي قصد الاخبار والحكاية عنه) ولكن هذه الدلالة التصديقية للجملة لا تفهم من لفظ الجملة باعتبارها هيئة موضوعة لمنى قابل للتصور، بل تفهم من قرائن حالية ودلائل سياقية تدل على أن الفالب في حال المتكلم الماقل ألا يسوق الكلام على عواهنه بل يسوقه مريدا مضمون ما يقول، وهذا خارج عن دلالة اللفظ على معناه المتصور.

⁽١) عاشرات في اصول الفقد ٩١/١ - ٩٥٠

نعم يمكن أن تكون دلالة الجملة الوضعية تصديقية إذا كانت حقيقة الوضع هي التعهد والالتزام ولكن الامر ليس كذلك.

ب - حقيقة الوضع

فعقيقة الوضع - عند أكثر الاصوليين - ليست هي التعهد والالتزام، بل هي تلك العلقة الخاصة بين اللفظ والمعنى الناشئة من اعتبار الواضع لفظ (أسد) بازاء (الحيوان المفترس) مثلا أو الناشئة من كثرة استماله لهذا اللفظ مقرونا بارادته لذلك المعنى، وليس لتعهده والتزامه بالتفهيم.

على ان إدراك معنى (التمهد) و(الالتزام النفساني) يتطلب مرحلة من النضج المعلى، والتطور الاجتاعي للانسان، ولا شك ان اللغة كانت موجودة قبل هذه المرحلة، فكيف تم وجودها في المجتمعات البدائية التي لا يكن أن تدرك هذه المماني.

لذلك يسأل البحث اللغوي الحديث عن الموامل التي جملت اللغة تظهر بصورة أصوات ذات مقاطع متميزة (ألفاظ) ويستبعد في تعليل ذلك النظريات المعروفة في (الوضع) و(التواضع) لانها يتطلبان وسيلة يتفاهم بها المتواضعون، ولا يمكن أن تكون هذه الوسيلة هي (اللغة الصوتية) لأن المفروض انها لم توضع بعد، كها لا يمكن ان تكون الوسيلة هي (لغة الاشارة) لأن أمامنا الفاظا تدل على أمور معنوية يتعذر استخدام الاشارة الحسية فيها(١).

والكلام بعد ذلك يطول ويخرج بنا عن المدلول النحوي للجملة.

⁽١) انظر في ذلك علم اللغة للدكتور على عبد الواحد وافي ص٨٨ وما بعدها.

المفهوم الخالف لمدلول الجملة

يعقد الاصوليون، في بحشهم عن دلالات الجملة، بابا للبحث عن معنى آخر يخالف أو يوافق معنى الجملة المنطوق بها، يسمونه (المفهوم) ويقسمونه الى: مفهوم الموافقة... ومفهوم الخالفة، وهو بحث لم يتطرق له النحويون ولا الملاغمون.

ويقصد الاصوليون بالمهوم بقسميه: ان لفظ الجملة يتحمل معنى مطابقا لظاهر نصها المنطوق به، ويسمونه (المنطوق) ويتحمل معنى آخر ملازما لذلك المعنى يسمونه (المهوم) وهذا المفهوم قد يكون موافقا لحكم المنطوق به، كدلالة قوله تعالى: (ولا تقل لح أف) على حرمة التأفيف بالمطابقة، وعلى حرمة ما هو أشد منه كالضرب والشتم بالالتزام، ويسمون هذا المعنى: (مفهوم الموافقة) او (دلالة النص) او (قياس الاولوية) على الخلاف بينهم في أن دلالته على الاشد لفظية أو عقلية.

وقد يكون المغهوم نقيضا مخالفا لحكم المنطوق به، فاذا كان الحكم في المنطوق مثبتا كان في المعنى الملازم منفيا، وإذا كان منفيا كان مثبتا، ويسمون هذا المعنى بـ (مفهوم المخالفة).

فألجملة الشرطية مثلا تتضين عبارتين كانتا في الاصل جلتين، ثم دخلت عليها أداة ربطت احداها بالأخرى فكونت منها جملة واحدة نزلت العبارة الاولى - فيا يقول بعض النحاة - منزلة السبب والثانية منزلة السبب (۱) أو نزلت الاولى منزلة القيد والثانية منزلة المقيد فيا يقول البعض الآخر(۲), وبحكم هذه الملاقة السببية أو التقييدية يكون لجملة (ان جاء زيد فأكرمه) منطوق يدل على ان اكرام زيد متوقف على جميئه، أي أن الاكرام يتحقق عند تحقق الجميء، ويفترض ان يكون لها (مفهوم) مناقض لهذا المنطوق ويحرف من لفظ الجملة أيضا هو: ان الاكرام ينتفي عند انتفاء الجميء.

كذلك يغترض بعضهم في الجملة المقيدة بوصف من الاوصاف، كجملة: (يمنح الطالب الممتاز جائزة تقديرية) فان منطوقها يدل على ثبوت الحكم

⁽١) ابن الحاجب في الكافية انظر شرح الرضي ٢٥٣/٢ والحزوس(في النحو العربي: نقد وتوجيه) ص٥٦.

¹⁾ انظر الرضي ٨/١ ومنتاح العلوم للكاكي ١١٢.

للطالب عند ثبوت الوصف (الامتياز) ومفهومها يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الوصف. ويسرون مثّل هذه القيمة الخلافية الى جمل أخرى تشتمل على أدوات حصر أو غاية أو استثناء، أو تقبيد بعدد أو لقب أو ظرف.

وقبل أن أدخل في تفصيل ما يتوله الاصوليون من دلالة هذه الجمل على ما يدعونه لها من مدلول آخر بحمن أن نتثبت من علاقة ذلك بالبحث النعوي. هل المفهوم مدلول نحوي:

وانا استبعد مقدما أن يكون (مفهوم الموافقة) مدلولا نحويا للجملة، ذلك لأن قوله تمالى: (ولا تقل لها أف) وقوله: (ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره) وان دلتا على النهي عاهو أكثر من قول (أف) ورؤية ما هو أكبر من الذرة لإ أن دلالتها على ذلك ليست ناشئة عن وظيفة اداة نحوية، أو عن وظيفة تركيبية خاضعة لقواعد النحو العامة. وإذا كان لهاتين الآيتين وما يشابهها من الجمل مدلول آخر غير مدلولها الاصلي فهو، إذا كان عقليا لا يخرج عا يسميه الاصوليون بـ (القياس الجلي) أو (قياس الاولى) وإذا كان لفظيا فلا يخرج عن أساليب البلاغة الخالصة كالكناية، والرمز والمبالغة، أي أن النهي عن قول (أف) كناية عن النهي عن الحاق الاذى بالوالدين، ورمثقال ذرة) كناية عن عازاة عمل الخير والشر قل أو كبر. واستبعد ما نقله ابن السبكي عن الأمدي والفزالي من أن ذلك دلالة مجازية من اطلاق الاخص على الاعم(۱) لأنه لا تجوّز في الآيتين فاللفظ مستمعل في معناه الحقيقي والقريئة غير صارفة عن إرادته.

أما مفهوم الخالفة فهو - كما سنرى ذلك من حوار المتنازعين فيه - مدلول وظيفي لادوات الشرط، والحصر، والغاية، والاستثناء، او هو مدلول وظيفي تتعاون عليه الاداة والهيئة التركيبية العامة للجملة، واذا التزمنا بأن ثبوت الجزاء عند ثبوت الشرط - اي (المنطوق) - مدلول نحوي للجملة الشرطية او لاداتها، قان انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط - اي (المفهوم) - مدلول نحوي ايضاً اذا استفدنا الانتفاء من تركيب الجملة او من اداتها ولا يمكن التفريق بينها.

⁽١) شرح الجلال الهلي على جع الجوامع ٢٣٠/١

ضوابط لدلالة الجملة على المفهوم

هناك ضوابط وملاحظات لا بد من التنبيه عليها قبل البحث في الجملة الدالة على المفهوم، لنكون على بينة من توفرها في الجمل التي يدعى لها ذلك وهذه الضوابط ليست موضع اتفاق القائلين بالمفهوم والمانمين منه، ولكنها الضوابط المعتولة للقول بالمفهوم وهى:

١ - ١ن كل جلة ذات نسبة تامة تتضمن (حكم) فجملة (زيد تام) او (قام زيد) وما يدخلها من نفي، تشتمل على محكوم به هو (القيام) ومحكوم عليه هو (زيد) وحبكم هو (ثبوت القيام لزيد او نفيه عنه)، وجلة (اكرم زيدا) او (لا تكرمه) تشتمل على محكوم به هو (الاكرام) ومحكوم عليه هو (الخاطب) وحكم هو (الامر بالاكرام او النهى عنه) وهكذا..

والمفروض في بحث المفهوم ان تركيب الجملة - الخبرية أو الانشائية - يتكفل بنفسه اثبات الحكم للمسند اليه في المنطوق ونفي الحكم عبا عداه في المفهوم، سواء كانت في الجملة اداة نفي كبعض جمل الاستثناء والحصر ام لم تكن.

٣ - ان فائدة القبدالداخل على الجملة سواء كان شرطا،أو نعتا،أو حالا، او ظرفاً، او غاية او غير ذلك من القيود هي ان ينتغي المقيد عند انتفاء قيده، فاذا كان المقيد هو المسند البه، واذا كان المقيد هو الاسناد البه انتغى المسند البه، واذا كان المقيد هو الاسناد اي الحكم انتغى الحكم نفسه، والمنووض في بحث المفهوم ان يدل تركيب الجملة على ان القيد فيها قيد للاسناد، لأن المدعى هو انتفاء الحكم عند انتفاء القيد، ولا يكفي ان يكون القيد راجعا للمسند او للمسند البه، لأن انتفاء الحكم حينثذ يكون لانتفاء احد طرفيه: الحكوم به او الحكوم عليه، لا لانتفاء قيده، وانتفاء الحكم لانتفاء احد طرفيه مسألة عقلية لا لفظية.

٣ - ان الحكم - سعة وضيقا - تابع للمحكوم به من حيث كونه طبيعة

الشيء او فردا من افرادها، فاكرام زيد مثلا، قد يكون مطلقا لأن المقصود به المقصود به طبيعة الاكرام، وقد يكون مشخصا لأن المقصود به حصة خاصة من حصص الاكرام المطلق، اي ان اكرام زيد قد يكون بدافع الشفقة، وقد يكون بدافع المغاراة الاحسان بالاحسان، وقد يكون لأجل القرابة وهكذا، فاذا قلت: (ان جاءك زيد فأكرمه) وعلمت بان ذلك من اجل الجاملة مثلا، فان الذي ينتفي هنا، عند انتفاء الجيء هو (شخص الحكم) لا مطلق الحكم) اي ان الذي ينتفي هو اكرام الجاملة، اما حصص الككم) الاكرام الاخرى للشفقة او للمجازاة او للقرابة فتبقى من دون نفى.

فالمفروض اذن في بحث المفهوم ان تدل الجملة على ان المنفى عند انتفاء التيد هو مطلق الحكم لا شخصه، فان شخص الحكم ينتفي حتى في الجملة المتعلقة باسم علم مثل: (اكرم زيدا) فمند انتفاء (زيد) ينتفي شخص الاكرام المتعلق به قطماً، ولكن هذا الانتفاء ليس (مفهوما) من تركيب الجملة ليصبح مدلولا نحويا، بل هو انتفاء عقلي لعدم وجود موضوع للاكرام، وهو ما يسميه المناطقة (سالبة بانتفاء الموضوع)، وانتفاء الحكم لانتفاء الموضوع بجري حتى في الجملة الشرطية التي يكون شرطها مسوقا لبيان الموضوع مثل (اذا رزقت ولدا فلا تحتنه) فانه لا معنى حينئذ لأن يكون لها مفهوم اي (اذا لم ترزق ولدا فلا تحتنه).

ع - في الجمل التي ادعي لها المفهوم - عدا الحصروالاستثناء والفاية - يوجد ضابط آخر متفق عليه بين الاصوليين تقريبا هو أن الجملة الحبرية لا مفهوم لها بخلاف الانشائية(۱)، اي ان جلة مثل (في الجامعة الطلبة الممتازون) لا يدل تقييدها بالوصف على عدم وجود غير المستازين، في حين تدل جلة: (اكرم الطلبة الممتازين في الجامعة) على عدم اكرام غيرهم، كذلك فان جلة مثل (اذا شرب المريض هذا

 ⁽¹⁾ لم اجد من يساوي بين الحبر والانشاء في الدلالة على المفهوم غير سعد الدين التفتازاني في حاشيته على شرح الختصر ١٩٧٩٠.

السائل مات) لا تدل على انه اذا لم يشربه لم يمت، في حين تدل جملة (اذا شرب المريض هذا السائل فأعطه الدواء الفلاني) تدل على عدم اعطائه الدواء اذا لم يشرب السائل.

ويملل ابن الحاجب وشراحه ذلك(١): بان الجملة الخبرية ذات حكمين: حكم نفسي هو النسبة الذهنية التي يبرزها المتكلم بلفظ الجملة اي (الاخبار عن ثبوت المسند للهسند اليه).. وحكم واقمي وراء لفظ الجملة هو المطابق الحارجي الذي يحكي عنه الحبر، اي (ثبوت المسند للمسند اليه واقما) وجملة (في الجامعة الطلبة المتازون) تدل على نفي الحكم النفسي لا الحكم الواقعي الذي هو المفهوم، اي انها تدل على (الاخبار بوجود الطلبة المتازين... وعدم الاخبار عن وجود سواهم)، ولكن عدم الاخبار عن وجود غير الممتازين لا يلزم منه عدم وجودهم واقما، لجواز ان يوجد في الخارج ما لا يجبر عنه قط.

أما الجملة الانشائية فهي ذات حكم نفسي واحد، هو النسبة الذممنية التي يبرزها المتكلم بلغظ الجملة، ولا واقع لهذا الحكم وراء لفظ الجملة، فاذا . دلت الجملة على نفيه عما عدا المنطوق به فقد انتفى الحكم اصلا وتحقق المنهوم.

بعد هذه الضوابط لدلالة الجملة على المفهوم نعود الى ما اختلف فيه الأصوليون من مفاهيم الجمل لتطبيق الضوابط عليها وسنسهب في مفهوم الشرط كتموذج لهذا الاختلاف على ان نشير لبقية المفاهيم بعد ذلك بايجاز.

١ - مقهوم الشرط

وقد ذهب الى القول بان التركيب الشرطي يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط اكثر الاصوليين من الامامية والشافعية والمالكية، وخالفهم في ذلك الحنفية، بل انهم انكروا المفهوم المخالف في جلة المفاهم، ولكن الغريب ان الكال بن الهام – وهو حنفي المذهب – نسب اليهم انكار المفهوم في

⁽¹⁾ انظر ذلك في الختصر الاصولي لاين الحاجب وشرح العضد وحاشية السعد عليه ١٧٩/٢.

كلام الثارع فقط، ونقل شارحه عن بعضهم: «أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عا عداه في خطابات الثارع، قاما في متفاهم الناس وعرفهم، وفي الماملات والمقليات يدل(١)» وعكس الامر السبكي من الثافمية كما نقله ابنه في جمع الجوامع، أي أنه أثبت المفاهم كلها في كلام الثام الناس(٦).

ووجه الفراية في ذلك: أن الشارع ليست له لفة خاصة غير لفة العرب، فاذا كانت الجملة الشرطية دالة في لفة العرب على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط فهي دالة في كلام الشارع أيضاً، وبهذا اثبت الاحناف وغيرهم دلالة النص واشارته واقتضاءه وصيغ العموم والاطلاق، والافعال، والحروف وما يشعها.

واذا كانت دالة في كلام الشارع على المنهوم فهي دالة في لغة العرب أيضاً، وبكتاب الله وسنة نبيه اثبت النحاة اكثر قواعد النحو كها هو واضح، على ان ظاهر كلام الاحناف في تحرير المألة لا يساعد على ما ادعاه ابن الحام لهم من تفريق.

منشأ الخلاف في مفهوم الشرط

ذكر صدر الشريمة من الاحناف، وسعد الدين التفتازاني من الشافعية، ان الخلاف بينهم في مفهوم الشرط مبني على أساس اختلافهم في فهم ما تدل عليه الجملة الشرطية من حكم تتضمنه النسبة التعليقية التامة، وهو خلاف يدور عادة بين المناطقة من جهة واصحاب الماني واهل العربية من جهة أخرى خلاصته: ان كل جلة تتضمن حكما بالنسبة التامة بين طرفيها فما هو الحكم الذي تتضمنه الجملة الشرطية؟

أ - اختار اصحاب المعاني و «أهل العربية ان الحكم هو الجزاء وحده والشرط قيد له ، بمنزلة الظرف والحال، حتى ان الجزاء ان كان خبرا فالشرطية خبرية ، وان كان انشاء فانشائية ، ومال الشافعي الى ذلك

⁽١) التقرير والتعبير في شرح التحرير ١١٧/١.

⁽٢) جع الجوامع بحاشية العطار ٣٢٥/١.

واعتبر الحكم في الشروط دون شرطه، وان الحكم فيه عام على جميع التقادير، ولكنه جعل التعليق بالشرط «ايجابا للحكم على تقدير وجود الشرط واعداما له على تقدير عدمه، فصار كل من الشبوت والانتفاء حكيا شرعيا ثابتا باللفظ منطوقا ومفهوما، وصار الشرط عنده تخصيصا وقصرا لعموم التقادير على بعضها » أي أن جملة (ان جاء زيد فاكرمه) تدل على حكم عام باكرام زيد ولكن التقييد بالشرط خصه بتقدير مجيئه، وبهذا تكون الجملة دالة بتركيبها اللفظي على المفهوم، أي انتفاء الجزاء عند الشرط.

ب - واختار المناطقة - ومال الى ذلك الاحناف - ان مجموع الشرط
 والجزاء كلام واحد، يكون الشرط فيه بمنزلة المبتدأ أي المحكوم
 عليه، والجزاء بنزلة الخبر أي المحكوم به.

أما (الحكم) المدلول عليه بجملة الكلام فهو: (لزوم الجزاء للشرط وترتبه عليه) أي ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط من غير دلالة على انتفائه عند الانتفاء، ومعنى ذلك ان كلا من الجزاء والشرط بمزلة جزء (الجملة الاسمية) لا يفيد حكما اصلا، ولذلك قال صدر الشريعة: «فان الشرط والجزاء كلام واحد، اوجب الحكم على تقدير، وهو ساكت عن غيره، فالمشروط بدون الشرط مثل (انت) في (انت طالق)، أي ان المشروط وهو قولنا: (انت طالق) في جلة: (انت طالق ان دخلت الدار) اذا أخذ بجردا عن الشرط واجزاء كلام واحد(۱)».

أما متأخرو الاصوليين فقد حسموا المسألة بين المناطقة والمعانيين بنصرة ما يقوله أصحاب المعاني، فرد الاصفهاني ما ذهب اليه المناطقة من انسلاخ الهراف الجملة الشرطية عن الحكم، وان الحكم فيها هو (الملازمة بين المقدم

 ⁽¹⁾ انظر سعد الدين التفتاراني في التلويع ٣٨/٢ وصدر الشربية في التوضيح بهامشه ٣٨/٣ وانظر التقرير والتحبير في شرح التحرير ١٣٤/١ وقارن مثناح العلوم للسكاكي ١١٣ والطول في شرح التلخيمين ١٠٥٣.

والتالي) أي ان مفاد جلة (ان كانت الشمس طالعة فان النهار موجود) هو: (ان طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار) وكان رده يبتني على ان (الاستلزام) والتعليق الذي تدل عليه الجملة الشرطية ليس معنى اسميا ملحوظ بالاستقلال حتى يصح جعله موردا للحم ومصححا للسكوت باعتبار الاخبار عنه، بل الاستلزام هنا (معنى حرفي) غير مستقل لأنه ين اطراف الجملة - كما يواه الشهور - او من الفاءوالترتيب بين اطراف الجملة - كما يواه الاصفهاني - والمعنى الحرفي - كما هو واضح - لا يكون طرفا للنسبة ولا موردا للحكم بحيث يصح الاخبار عنه، فلا يكون معنى الجملة ما قاله المناطقة: (ان طلوع الشمس مستلزم لوجود النهار) لأن الهمول فيها هنا (مستلزم) هو المعنى الاسمي المستقل وليس المعنى الحرفي المفترض، بل معناها: (ان النهار موجود في فرض ان الشمس طالعة) فيكون الاستلزام أو التعليق أو الاناطة معنى حرفيا تابعا لحكم طالعة بوجود النهار وليس هو حكم الجملة الوجود النهار وليس هو حكم الجملة الوجود النهار وليس هو حكم الجملة الأدلاد.

ونخلص من ذلك كله الى أنه إذا تم ما يقوله أصحاب الماني من ان الحكم في التركيب الشرطي هو حكم الجزاء، وان الشرط قيد له، فقد توفر أهم الضوابط التي ذكرناها لدلالة الجملة على المفهوم، وهو ان القيد اذا كان قيدا للحكم ينتفي الحكم المقيد به عند انتفاقه، وهو معنى المفهوم، فالجملة الشرطية اذن تدل بتركيبها على ان الشرط قيد للحكم والمقيد ينتفي عند انتفاء قيده.

أما الضابط الآخر وهو ان المتيد (مطلق الحكم) لا شخصه، فالظاهر ان طبع الجملة الانشائية يقتضي ان يكون المنشأ فيها (طبيعي الطلب) فالمنشأ في جلة: (ان جاءك زيد فأكرمه) مثلا مع طبيعي طلب الاكرام. أما المخصوصيات والمشخصات من كون ذلك للمجاملة، أو للشفقة، أو للقرابة وأمثالها فانها لا تؤخذ في نفس الطلب ليكون طلبا خاصا، ففهمنا كون الطلب خاصا يجتاج الى قرينة تعين احدى هذه الحصوصيات، كها لو قال:

⁽١) نياية الدراية للاصفياني ٢٨٨٨٠٠

(أن جاءك زيد فأكرمه مجاملة) أو كان فهمنا لذلك من مقتضيات الحال، أما مع عدم وجود القرينة فتبقى الجملة على ظاهرها من أن الحكم فيها (طبيعي الطلب) لا فرد من أفراده، والطبيعة لا تنتفي إلا بانتفاء جميع افرادها(1).

الشرط والسببية المنحصرة

وقد ذهب بعض الاحناف وكثير من متأخري الامامية الى أن مفهوم الشرط لا بد له من ضابط آخر هو أن تدل الجملة الشرطية - بأداتها أو تركيبها - على أن الشرط علة أو سبب منحصر للجزاء، وإلا فلا يمكن ان ينتفي الجزاء بانتفاء الشرط لاحتال ان يوجد بسبب أو علة أخرى غير الشرط(٢).

والظاهر ان هذا الرأي مبني على ما قاله بعض النحاة من ان وكلم الجازاة – أدوات الشرط – تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسبية الثاني يسميان شرطا وجزاء (7) عاذا كان فعل الشرط ليس (شرطا) أي ما ينتفي المشروط بانتفائه واغا هو سبب وفعل الجزاء مسبب (1). فإن الربط الذي تحدثه الاداة يدل على ان الجزاء لا يوجد إلا بوجود سببه، ولكنه لا يدل على انه ينتفي بانتفائه، لأن هذه هي طبيمة السبب، اذ يكون أن يكون لاكرام زيد سبب آخر غير الجيء، فكيف يدل انتفاء الجيء على انتفاء مطلق الاكرام.

أ - وقد النزم بهذا الضابط بعض الذاهبين الى مفهوم الشرط من الشافعية
 والامامية ، فاستدلوا على الحصار السببية بطريقتين:

١ - استدل بعض الشافعية باستصحاب العدم الاصلى، لأنه «عند انتفاء

⁽١) منتهى الاصول ٢/٤٢١.

⁽٢) انظر التوضيح لصدر الشريعة ٣٦/٣ ومنتهى الاصول ٤٢٧/١.

 ⁽٣) كافية ابن الحاجب بشرح الرشي ٢٥٢/٢.

⁽¹⁾ في المقليات.. الشرط هو: ما يلزم من انتفائه انتفاء الشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط.. والسبب: ما يلزم من وجوده وجود السبب، ولا يلزم من انتفائه انتفاؤه.. والعلة: ما يلزم من وجودها وجود المعلول ومن انتفائها انتفاؤه.

السبب الحاص محكم بانتفاء مطلق السبب، لأن السبب الآخر، وان كان جائزا، لكن الاصل عدمه ما لم يثبت وجوده(١) ..

وانت تعلم بأن الاستدلال باستصحاب العدم استعانة بدليل العقل على المفهوم، والمفروض ان دلالة الشرطية على المفهوم دلالة لفظية نحوية لا عقلية كيا تنبه لذلك الكيال بن الهام(٢).

٣ - استدل بعض الامامية على الملازمة بين الشرط والجزاء بوضع الاداة، وعلى السببية بوضع (الفاء) الثابتة في الجزاء لفظا أو تقديرا، أما الانحصار فقد استدل عليه الناثني باطلاق الشرظ أي أن المتكلم في مقام بيان مراده و فلو كان للشرط بديل يتحقق عوضاً عنه في بعض الاحيان لكان لا بد من تقييد الشرط المذكور في الجملة بذلك البديل بحرف (أو) ونحوها، فيقال مثلا: (أن جاءك زيد أو مرض فأكرمه) فحيث لم يذكر ذلك والتي الشرط مطلقا ثبت بذلك عدم وجود البديل وهو معنى الانحصار")».

ويبدو لي ان الاستدلال على الاغصار باطلاق الشرط، وان قرب المالة الى الدلالة اللغظية، إلا أنه بعدها عن الدلالة النحوية، لأن الاستدلال بالاطلاق هنا لا يتم الا با ساه الاصوليون: (مقدمات الحكمة) أي أن المتكلم حكيم وهو في مقام بيان مراده فعليه ان يأتي بكل ما له دخل في ايضاح المراد، وحيث انه لم يذكر السبب الآخر فنستدل بقرينة الحكمة على انه غير مراد للمتكلم، وطبيعي أن هذا في مرحلة التصديق بمدلول الجملة لا في مرحلة تصور مدلولها، والدلالة النحوية دلالة تصورية لا تصديقية، لانها من مرحلة الوضعية – كما هو واضح – فاذا سمعت ناعًا أو ذاهلا يقول: (جاء الدلالة الوضعية – كما هو واضح – فاذا سمعت ناعًا أو ذاهلا يقول: (جاء على أفهم منها نسبة الجيء الى محد وان كنت جازما بأن ذلك غير مراد للمتكلم، فالمدلول النحوي اذن مدلول تصوري سابق على معرفة المراد. ب – أما البعض الآخر من الذاهبين الى دلالة الجملة الشرطية على المفهوم

⁽١) انظر الهتمر الامولي لابن الحاجب وشرحه للعضد وحاشية السعد عليه، والنص للسعد ١٨٨/٣.

⁽۲) التقرير والتحبير ١٣١/١،

 ⁽٣) دروس في أصول الفقه الحلقة الثانية ١٤١.

فلم يلتزموا بدلالة التركيب الشرطي على اللزوم العلي الانحصاري، بل ان الربط الذي توجده الاداة بين طرفيها يؤدي معنى (توقف الجزاء على الشرط) سواء كان الشرط سببا أم لم يكن والشبهة التي علقت بأذهان الذاهبين الى كون الشرط علة منحصرة، هي أنهم فهموا البربط الشرطي على أساس انه يعني (استلزام الشرط للجزاء وايجاده منحصرة، اما إذا كان معنى الربط هو (التوقف) أي توقف الجزاء على الشرط، فانه يدل على الانتفاء عند الانتفاء سواء كان الشرط علمة أم غير علة، منحصرة أم غير منحصرة، وسواء كان الشرط أم محض صدفة، وطفدا لو قلنا ان مجيء زيد متوقف صدفة على عمرو الدل ذلك على عدم مجيء زيد في حالة عدم مجيء عمرو الدل ذلك على عدم مجيء زيد في حالة عدم مجيء عمرو الدل ذلك الشرط الشيء ما يتوقف عليه تحققه عمرو الا يكون داخلا في ذلك الشيء ولا مؤثرا فيه، فبالضرورة ينتفي بانتفائه (۱) ».

وإذا كان المدلول النحوي لأدوات الشرط أو هيشة الجملة الشرطية هو النسبة التوقفية لا اللزومية كانت الجملة دالة على المفهوم، وكان هذا المفهوم مدلولا نحويا لها.

هذا هو منهوم الشرط وقد عرفت أن أكثر الاصوليين يذهبون الى دلالة الجملة الشرطية عليه. وهناك مفاهم بعضها متفق على دلالته على المنهوم، وبعضها متفق على عدم دلالته، وبعضها عتلف فيه، وسنستعرض ذلك بايجاز، بعد أن اتضح مراد الاصوليين من المفهوم وضوابط الجملة الدالة عليه:

٢ - مفاهم الحصر والاستثناء والغاية

وهذه المفاهيم هي المتفق عليها تقريبا بين الاصوليين - عدا قلة منهم - والسبب في ذلك انها من الوضوح بحيث ذهب كثير منهم الى ان

دروس في اصول الفقه الحلقة الثانية ١٤١، والحلقة الثالثة ١٩٣/١ وما يعدها.

 ⁽٣) التلويح لسعد الدين التغتازاني ٣٦/٣.

دلالتها على الانتفاء من المنطوق لا المفهور(۱) وسر وضوح هذه المفاهم:

ا - ان الجملة الهصورة، هي كها يقول البلاغيون تفيد قصر الوصوف على الصفة، أو قصر الصفة على الموصوف، ففي جلة: (اغا العالم زيد) أو جلة: (ما زيد إلا عالم) إذا لم يدل أسلوب القصر أو الحصر، هنا على انتفاء الحكم عا عدا المقصور عليه فلا قصر إذن ولا حصر، يقول الرضي: «ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى (اغا ضرب زيد عمرا): ما ضرب زيد إلا عمرا، وقد خالف بعض الاصوليين - يقصد الاحناف - في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم: (اغا الاعال بالنيات، واغا الولاء للمعتق) واجيب بأن المراد في الخبرين التأكيد فكأنه: ليس عمل إلا بالنية وليس الولاء إلا بالمتق، كقوله (ص): (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد))،

ويقول الشريف المرتضى - وهو من نفاة المفهوم إلا في الاستثناء والحسر - : « وبدخول لفظة (اغا) يملم ان ما عداه بجلافه، لأن القائل إذا قال: (اغا لك عندي درهم) يفهم من قوله: (ولبس لك سواه)، وعلى هذا الوجه تملق ابن عباس - رحمه الله - في نفي الربا عن غير النسيئة، لقوله عليه السلام: (اغا الربا في النسيئة) الآم، ».

ب - اما الاستثناء فإنه اذا لم يدل على ان زيدا في جلة (قام القوم الا زيدا) محكوم بحكم عالف لحكم المستثنى منه فليس هو باستثناء، لأن المستثنى - كما يقول النحاة -: (هو المذكور بعد الا واخواتها خالفا لما قبلها نفيا واثباتا)⁽¹⁾. ويفسرون جملة (ما جائني الا زيد) بعنى: (ما جائني غير زيد وجائني زيد فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة)⁽⁶⁾.

جـ - وأَما أدوات الغاية مثل (الى) و(حتى) فانها تدل بوضوح أيضاً على

انظر البجنردي في منتهى الاصول ٤٣٩/١ وجع الجوام ٣٣٩/١ والقراقي في التنقيح ٤٦ وابن الهام في التحرير ١١٧/١ ونسب ذلك للقاضى ابي بكر والفزال.

⁽٢) الرشي ٧٥/١،

⁽٣) الذريعة الى اصول الشريعة ١١١/١٠.

^(£) الرضي ٢٢٤/١،

⁽ه) نفسهٔ ۷٤/۱.

أن ما بعدها خلاف ما قبلها في الحكم، حتى ذهب بعضهم الى أن «في قولك: صوموا الى أن تغيب الشمس دلالة بالنطق على ان الصوم بعد الغيبوبة لا يلزم(١) ».

على أن الضابط الذي ذكرناه في دلالة الجملة على المفهوم متوفر في جمل الفاية، فقد قلنا أن القيد إذا كان قيدا للاسناد، لا للمسند أو المسند اليه، دل ذلك على ارتفاع حكم الجملة على وراء القيد.

وقد استدل بعض الاصوليين على ان قيد الفاية راجع للحكم: بأن الجار والمجرور لا بد له من متعلق، ومتعلقه هنا هو الجملة التي تم الاسناد فيها، فقوله تعالى: (كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود.. ثم اتموا الصيام الى الليل/البقرة (۱۸۷). يكون المجرور فيها بحتى والى متعلقا بالجمل التي تم اسنادها (كلوا) و(اشربوا) و(أتموا) فهو اذن قيد للحكم بأباحة الاكل والشرب للمخاطبين، وابحاب اتمام الصوم عليهم، واذا كان كان الحكم المقيد بالفاية كالحكم المقيد بالشرط، في دلالته على المفهوم، وهو هنا انتفاء الحكم عا بعد الفاية(ا).

وقد ناقش هذا الاصولي ما اختلف فيه النحاة - من كون الفاية داخلة في المغيا، أي أن ما بعد الى وحق داخل فيا قبلها أولا -: بأن دخول الفاية في المغيا أن ما بعد الى وحق داخل في موضوع حكم المغيا، فذلك محكن إلا أنه يحتلف باختلاف الجمل التي مثلوا بها..وان كان المقصود دخول الفاية في حكم المفيا، الا في موضوعه فذلك غير ممكن، لأن ممنى كون الحكم مفيا بفاية - سواء كانت زمانية مثل (وأتموا الصيام الى الليل) او مكانية مثل: (انتظر هنا حتى يجيء زيد) - هو انتهاء ذلك الحكم عند الوصول الى مثل: (انتظر هنا حتى يجيء زيد) - هو انتهاء ذلك الحكم عند الوصول الى تلك الفاية، واما ما ذكروه لدخول ما بعدها في حكم ما قبلها من أن تلك الفاية، واما ما ذكروه لدخول ما بعدها في حكم ما قبلها من أن «الضرب في (ضربت القوم حتى زيدا) لا مجالة واقع على زيد(٢)» فهو وان كان صحيحا، إلا أن حتى هنا ليست للفاية، فهي حتى العاطفة، والكلام في

⁽١) تقرير الشربيني على جم الجوامع ٢٣٧/١.

⁽r) منتهى الاصول ١/١٣٨٠.

⁽۳) شرح الرضي ۱/۵۲۵.

الجارة(١).

٣ - مفهوم اللقب

وهذا المفهوم هو المتفق على نفيه، فلم يذهب الى القول به إلا شذوذ، كما يقول ابن الهام(٣٠).

ويتصد باللقب هنا: أساء الاجناس والاعلام كلها، ومعنى القول بمفهومه: ان الحكم إذا علق على لقب فإنه ينتفي عن غير المعلق عليه، فقولك: (أكرم زيداً) يدل على نفي الاكرام عن غيره، وهذا الكلام باطل من وجهين، لأنه:

- أ ان كان الحكم الذي ينتفي هو طلب الاكرام الخاص الملق بزيد، فهو وإن كان صحيحا إلا ان انتفاءه عند انتفاء متعلقه (زيد) ليس من باب المفهوم، بل هو انتفاء عقلي من باب (السالبة بانتفاء الموضوع) كها تقدم.
- ب وان كان المقصود ان النتفي (مطلق الحكم) لا الحكم المتشخص بزيد، فهو وان كان من المفهوم إلا أنه غير صحيح لأننا نعلم انالناس يتشاركون في صفات شي كالعلم والهندسة والطب، فإذا أردنا ان نشبت صفة لشخص كأن نقول: (زيد عالم) أو (مهندس) أو (طبيب) وكانت هذه الجمل الاسنادية دالة على نفي الحكم عن غير المسند اليه كان الكلام بجملته إما كذبا أو مجازا ولا أظن أن أصدا يلتزم بذلك.

٤ - مفهوم الوصف

والقائلون به يعمون التقييد بالصفة الى ما يشمل النعت، والحال، والعدد، والزمان، والمكان(").

وقد ذهب الى القول بفهوم الوصف أكثر الشافعية وخالفهم في ذلك

⁽١) منتهى الاصول ١/٤٣٩٠.

⁽٧) التقرير والتحبير ١١٧/١.

⁽w) جع الجوامع لابن السبكي ٣٢٨/١.

متكلموهم كالقاضي أبي بكر والفزالي، وقد أطال الشافعية وخصومهم في الاحتجاج له أو عليه، ولكنهم غفلوا جميعا عا كانوا يقولون من أن (تعليق الحكم بوصف مشعر بعليته) ولا بد أن يكون القصد من ذلك هو ما قلناه في ضابط المفهوم من أن القيد إذا كان قيدا للحكم الاسنادي في الجملة انتفى ذلك الحكم عند انتفاء القيد، أما إذا كان قيدا للمسند، أو للمسند اليه، أو للمفعول به، قان الذي ينتفى هو ذلك المقيد به، لا الحكم.

وعلى ضوء هذا الضابط ننظر في الجمل المشتملة على التقييد بالوصف فنجد أن الوصف فيها مضيق لدائرة الموصوف، والموصوف في الغالب ما المسند اليه مثل (الطالب البصري ناجح) أو المفعول به مثل: (امنح الطالب البصري مكافأة مالية) اما الاسناد نفسه، أي الحكم بالنجاح أو المنعة فهو وارد على الموصوف المضيق، سواء كان مسندا اليه أو مفعولا به - وكلاها يسميه الاصوليون (موضوع الحكم) - وهذا الحكم في الجملتين باق على طبيعته، فان القيد لم يضيقه وافا ضيق موضوعه.

فاذا قلت لي: افي أفهم من جلة (امنح الطالب البصري..) افي إذا لم أجد بين الطلاب من تتوفر فيه صفة (البصري) فافي أحجب المكافأة عنهم، وهذا هو (المفهوم) وان كان حجب المكافأة صحيحا، وذلك لأن الحكم هنا لم يرتفع لارتفاع قيده لنفترض ان المسألة من دلالة الوظيفة النحوية للتقييد بالصفة، بل ارتفع لارتفاع موضوعه، فان موضوع الحكم - وهو هنا المفعول به - كان مضيقا في الاصل (الطالب البصري) وارتفاع الحكم بارتفاع الموضوع مسألة عقلية لا لحوية.

خلاصة البعث

ونخلص من بحثنا في المفهوم الخالف لمدلول الجملة الى نتيجتين:

١ – ١ن ما ادعاه الاصوليون من دلالة لفظية التزامية لبعض الجمل على معنى مخالف للمعنى المطابق للفظها المنطوق به صحيح في حدود الضوابط التي ذكرناها للجملة، وهذه الضوابط تتوافر في جل الشيرط والاستثناء والحصر والفايه ولا تتوافر في الجمل المقيدة

بوصف أو لقب أو عدد لأنها لا تدل على انتفاء مطلق الحكم عها عدا المقيد، وإذا دلت على انتفاء الحكم المشخص بموضوعه المقيد فافا ذلك لانتفاء الموضوع، وهي دلالة عقلية لا لفظية.

 ان دلالة جل الشرط والحصر والاستثناء والغاية على (المفهوم المخالف) دلالة نحوية لأنها ناشئة اما من وظيفة أدوات الشرط والحصر والاستثناء والغاية أو من وظيفة التركيب النحوى للجملة.

خاتمة المطاف

١ - نحو الدلالة .. ونحو الاعراب:

اللفظ والمعنى - المعنى المعجمي والمعنى النحوي

جهد الاصوليين .. وجهد النحاة -

نحو الاعراب فصل من نحو الدلالة.

٢ - عيوب المنهج في نحو الاصوليين:

تحكيم القياس البرهاني - ضعف الاستقراء.

٣ - الجديد في نحو الاصوليين:

أسس التمييز بين معاني المفردات - أصل الاشتقاق

دوال النسبة - لواصق الفعل - زمان الفعل - مدلول الجملة. المفهوم المخالف لمدلول الجملة.

بعد هذه الجولة الطويلة فيا مجث فيه الاصوليون من مسائل النحو استطيع ان أركز نتائج ما توصلنا اليه في النقاط الآتية:

١ - نحو الدلالة.. ونحو الأعراب

من العرض الوافي لفصول (البحث النحوي عند الاصوليين) توصلنا الى نتائج لو رتبناها متسلسلة لاعطتنا صورة واضحة لما يجب أن يكون عليه النحو العربي:

أ - اللفظ والمني

فاللفظ العربي - كسائر الفاظ اللغات الأخرى - رمز صوقي للتمبير عن معنى، أي أن المعاني، الحسية منها والمجردة، التي تخطر في ذهن الانسان فيحاول نقلها الى الآخرين، تحتاج الى واسطة نقل لا تكفي فيها الاثارة الحسية، فكانت الاصوات التي الفت منها اللغة كلاتها واسطة هذا النقل من ذهن الى آخر. ويتمبير الاصوليين: أنّ الصور التي تخطر في ذهن المتكلم يمكن انعكاسها في ذهن السامع بواسطة الفاظ لها طبيعة (المرآة) العاكمة، فاللفظ مرآة والمعنى صورة، واللفظ مثير والمعنى مشار اليه، واللفظ دال والمعنى مداول عليه.

ب - المنى المجمى والمنى النحوي

ولكن المنى الذي استخدمت اللفة الفاظها للتمبير عنه والدلالة عليه ليس على نسق واحد، ليكون البحث اللغوي فيه واحدا، وإغا هو أنواع يمكن أن يختص كل نوع منها ببحث مستقل له مميزاته وطرقه الخاصة، وبهمنا الآن نوعان:

- ١ ~ (المعنى الاصلي) أي ذات الصورة المنعكة التي يعبر عنها لفظ: (رجل) و(طفل) و(تفاحة) و(أكل) و(نوم) و(شرب) وأمشالها والبعث اللغوي الذي يكون عليه احصاء هذه المعاني وما وضع لها من الفاظ، وتمسيف ذلك في (سجلات) يقابل كل لفظ فيها ما يدل عليه من معنى، هو (المعجم اللغوي) بشعبه وطرائقه الختلفة.
- ٢ و(المنى الوظيفي) أي استخدام اللغة لذلك المنى الاصلى بحيث

يؤدي عند ربطه بمان أصلية أخرى، معنى ثانويا هو كون (الاكل) - مثلا - حدثا صادرا عن فاعل، وكون (الطفل) مثلا هو الفياع الذي صدر عنه ذلك الحدث، وكون (التفاحة) هو الشيء الذي وقع عليه حدث الفاعل. فجملة (أكل الطفل التفاحة) يدل الربط بين مفرداتها على معان وظيفية تؤديها المعاني المجمية الثلاثة هي: (الفعلية) و(الفعلية) و(الفعلية).

ولا شك ان اللغة - حين احتاجت ان تستخدم الماني الاصلية للتمبير وطائفها التركيبية - عبرت عن هذه الماني الوظيفية - كها عبرت عن ذات المنى الاصلي - برموز صوتية تكون دوانًا هذه الماني الربطية الوظيفية، فكلمة (أكل) بسواكنها الثلاثة وصوت اللين القصير في أولها، تدل على ذات المعنى الاصلي - امم الحدث المعروف - فاذا أرادت اللغة ان تمبر عن كون هذا المعنى صادرا عن فاعل ما، بنت السواكن الثلاثة بناءا آخر فقالت: (أكل) و (يأكل)، وإذا أرادت جعل هذا المعنى صغة قائمة بغاط ما، أو مفعول ما، قالت: (آكل) و (مأكول) فاللغة تضيف الى السواكن الثلاثة أصواتا لغوية أخرى للدلالة على استخدام الأكل - وهو امم المدث - فعلا أو صغة أو غير ذلك.

كذلك هي إذا أرادت ان تستخدم كلمة (طفل) بما لها من معنى معجمي يدل على (انسان صغير غير معين) أضافت له الأداة (أل) ليكون معينا، وأضافت له أصواتا أخرى كالضمة والفتحة والكسرة، لتدل – مع الاصوات المضافة الى الكلمة المربوطة بها – على كون الطفل فاعلا، أو مفعولا، أو مضافا اليه، أو غير ذلك.

والبحث اللغوي الذي يكون عليه معرفة الدوال على هذه المعاني الوظينية هو (علم النحو) فعهمة النحو اذن تتوزع في اتجاهات ثلاثة:

 ١ – رصد الادوات النحوية الدالة على المنى الوظيفي الرابط بين الماني المجمية، كأدوات الجر، والمطف، والاستفهام، والشرط، وأمثالها.

 رصد المسيغ التصريفية الدالة على النسب والارتباطات بين الذوات والاحداث الصادرة عنها، أو الواقعة عليها، أو المتلبسة بها، كمسيغ الافعال، والصادر، والصفات المثتقة،

٣ - رصد التركيبات الختلفة، وملاحظة وضع المفردات في أماكنها الخاصة من كل تركيب، وما يطرأ على هذا الوضع من رموز صوتية تشكل الاطار العام الذي يضم الصور المؤلفة في جلة، لتدل كل جلة على مالها من معنى اسنادي تختلف فيه وظيفة الجملة الناقصة عن الجملة التامة، والجملة الاسمية عن الجملة الفعلية، والجملة الشرطية، ويؤدي أسلوب كل منها في (مقام) الخبر غير ما يؤديه في (مقام) الانشاء.

وكل هذه المماني الوظيفية المدلول عليها بالادوات، والصيغ، والتراكيب، هي ما نسميه بالماني النحوية.

ج - حصيلة جهد الاصوليين وجهد النحاة

وبعد أن حددنا مجال بحث (المعم) ومجال بحث (النحو) نعود الى ما عرضناه في النصول السابقة من بحث الاصوليين في هذه المعاني النحوية، وما أشرنا اليه في أثنائها لما تم بحثه فيها عند النحاة فسنجد ان الاصوليين بذلوا جهدهم في مجال أقرب الى طبيعة النحو بما بذله النحاة.

فقد ركز الاصوليون موضع نظرهم فيا تدل عليه الأداة، والمسيفة، والتركيب الخاص من معنى نسبي يساعد على ربط الفاظ اللغة بحيث تؤدي، ضمن ربطها، معناها المعجمي الخاص مع المعنى الذي وظفت الكلمة للتمبير عنه في أثناء التأليف، وهذا هو النحو عندهم: «ترتيب المرب لكلامهم الذي به نزل القرآن، وبه يفهم معاني الكلام التي يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الالفاظ(۱)».

أما النحاة فقد أدركوا - بلا شك - هذه المعاني النحوية، بآية أن متقدميهم هم الذين وضعوا مصطلحات الابواب كالفاعل، والمنعول به، والحال، والتمييز، والاضافة، والاستثناء، والشرط، وأمثالها ولكنهم

⁽١) الاحكام في أصول الاحكام لابن حزم ٦٩٣/٠.

والمتأخرين منهم بوجه خاص، لم يتابعوا الجهد في رصد دوال النسبة من الحروف والصيغ على وظائفها النحوية التركيبية، ولا ما يدل عليه التركيب المخاص من معنى وظيفي، لانهم لم يعقدوا بابا للجعلة أصلا، والسر أنهم شغلوا عن ذلك كله بشاغل آخر أقحم على طبيعة النحو اقحاما هو عمل هذه الدوال لا دلالتها، وبذلك انتقلت عندهم وظيفة الأداة والصيغة والتركيب من كونها (دوال نسبة) الى كونها (عوامل إعراب) تحدث في أواخر معمولاتها الرفع والنصب والجر والجزم.

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقوم جهود كل من الاصوليين والتحاة في هذا الجال اللغوي على أساس اختلافهم في أهداف الدراسة، فنجد ان حصيلة بحث الاصوليين هو ما نستطيع ان نسميه: (لحو الدلالة) وحصيلة بحث النحوين هو ما نسميه (نحو الاعراب).

د - نحو الاعراب فصل من فصول نحو الدلالة

ليس معنى ذلك أن ما بذله النحاة من جهد، وما توصلوا اليه من قواعد ليس بذي قيمة، وان جهد الاصوليين وما ترتب عليه من نتائج هو كل ما يجب ان يكون عليه النحو العربي، ولكن الذي أريد قوله: ان (نحو الاعراب) يجب أن يكون فصلا من فصول الدرس النحوي، وليس هو كل الدرس النحوي، وليس هو كل الدرس النحوي، وليس هو كل تمرب أواخر كلاتها، فإ الذي كان يبحث فيه المتخصصون في نحو هذه اللغات؟ أليس النحو الذي يبحث فيه هو طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المدرات في جل ليؤدي المنى المام للجملة اغراض المتكلمين ومقاصدهم، وإذا كان الامر كذلك، فلا بد أن يكون لهذا الربط أدوات وصيغ وتراكيب تستخدمها كل لفة بحسب طبيعتها وحركية أصواتها، ونظرة مربعة لما كتبه فندريس في القسم النحوي من كتابه (ال منهة النحو في عليف الماهية هي مواد اللفة المجمية، ودوال ماهية) و (دوال سبة) ودوال

⁽١) انظر اللغة لغندريس، ترجمة الدواخلي والغماص (الجزء الثاني: النحو) ص ١٠٤ ~ ٢٧٤٠

في أثناء تركيبها من تقديم وتأخير، وصيغ، ولواحق، وزوائد، وعلامات. وأدوات نحوية هي (كلبات فارغة) من المضمون المجمي، ولكنها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها النسبي الرابط، كالحروف، والأدوات، والافعال المساعدة.

والنحو هو البحث في دلالة (دوال النسبة) هذه على الفصائل والمافي النحوية الختلفة.

وهذا هو ما بحثه الاصوليون في (نحو الدلالة).

نعم قد يكون لطبيعة اللغة العربية ما كان لبعض الساميات واللاتينية القديمة من إعراب أواخر كلماتها اثناء تحملها للمعنى النحوي، ولكن الاعراب ليس هو المعنى النحوي، ولا الدال على المعنى النحوي، بل هو (هَلاَمَةُ) أنّ الكلمة تحمل معنى نحويا خاصا، فالفاعلية والمفعولية مثلا معنى من هذه المعاني النحوية دل عليه اسناد الفعل بدال هو: اما تركيب الجملة كاملة أو صيغة الفعل، وعلامة ذلك (الضمة) أو (الفتحة)، بدليل أن هذه العلامة تفقد (هَلاَميّتها) أحيانا - كا في المبنيّات - مع بقاء المعنى النحوي، وهذا يدل على أنه أثر من آثار الاسناد، لا الاعراب.

ومع ذلك يمكن ان يعقد لهذا الاعراب - باعتباره احدى الظواهر النحوية في العربية خاصة - بابا أو فصلا من أبواب النحو، على أن تبقى الفصول والابواب الأخرى لما بحثه أصول الفقه وعلم المعاني وانحاء اللغات الأخرى من دلالة التركيب وروابطه على المعاني والاساليب المختلفة.

• • • • •

وأُمِلُ من ذلك كله الى أن ما قدمته هذه الرسالة من (نحو الدلالة) عند الاصولين أقرب الى طبيعة الدرس النحوي من (نحو الاعراب) عند النحاة، كما أصل الى أن ما رآه الدارسون الهدئون - من وجوب دمج ما توصل اليه عبد القاهر من (علم المعاني) بما توصل اليه النحاة من (علم الاعراب) ليكون لنا (نحو عربي) يمين على فهم أغراض العرب ومقاصدهم هو كلام على جانب من الوجاهة لولا أنه يفغل ما بحثه الاصوليون من (نحو الدلالة) وهو - في رأي - أقدمُ عهداً، وأكثر دقة، وأصوب نتائج عما قدمه علم

المعاني. ولعل السبب في هذا الاغفال: ان ما قدمه عبد القاهر كان في متناول الدارسين الحدثين أما ما قدمه الاصوليون فقد غلفه منهجهم المقلي بغلاف سميك يجمله بعيدا عن الدرس الحديث، ولذلك كانت هذه الرسالة.

٢ - طبيعة المنهج في نحو الاصوليين

كنت في الفصول السابقة أحرص على نقل أو تلخيص بحوث الاصوليين في الدلالة النحوية لكل من الأداة والصيفة والتركيب، بما تحتويه هذه البحوث من مصطلحات عقلية منطقية وما يستدل به أصحابها على نظرياتهم من أدلة لها طابع التفكير الفلسفي الخالص، مما جعلني أشعر بثقل كثير منها على طبيعة البحث أو على طبع الدارس المعاصر، ولكني كنت مضطرا لذلك بحكم كوني مؤرخ بحث يعتمد الوصف الدقيق لمسالك أصحابه، لا صاحب نظرية بحاول اخراجها مصقولة الغضون والتجاعيد.

وقد كانت ملاحظات الاستاذ المشرف تتركز - في الغالب - على طبيعة هذا العرض العقلي لموضوع البحث، ومحاولة التخفيف من وطأته، وبذل الجهد في عرضه على طريقة البحث اللغوي الحديث.

وأعترف أني كنت أبوء بالفشل في أكثر الاحيان، والسر في ذلك يكمن في طبيعة المنهج فقد كان في منهج الاصوليين لدراسة النحو ظاهرتان تشكلان أهم عيوبه هما: طغيان القياس البرهاني .. وضعف الاستقراء النحوى.

أ - تحكيم القياس العقلي المجرد

وقد لاحظت ان الاصوليين توصلوا الى نفس النتيجة التي توصل اليها البحث اللغوي الحديث في فروع الدوال النحوية الثلاثة: الأداة، والصيغة والتركيب. ولكن منهج كل منها يختلف عن صاحبه، فطابع الدراسة الاصولية سواء في المباديء اللغوية أو في صلب موضوعات الاصول، طابع عقلي يعتمد على تحكيم منهجهم المنطقي في تحليل الموضوعات والاستدلال عليها، ولعل ذلك ناشيء من أن الاصوليين لم يتيسر لهم في بحشهم اللغوي عليها، ولعل ذلك ناشيء من أن الاصوليين لم يتيسر لهم في بحشهم اللغوي جهود بحكم ظروفهم الزمنية – ما تيسر لفيرهم من دراسات تظافرت عليها جهود

مختلفة في فروع: علم اللغة، وفقه اللغة، والاصوات اللغوية، والتطور الزمني للمغردات، وأمثال ذلك مما يساعد على وجود منهج أقرب الى طبيعة اللغة من غيره.

وأضرب المثل الآتي لمرفة عيوب هذا المنهج الاصولى:

لقد توصل الدارسون الحدثون ومن سبقهم من الاصوليين الى نتيجة تبدو لى أنها حاسمة في موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصالة المصدر وأصالة الفعل، فذهب كل منهم الى أن أصل المشتقات المعروفة هو (المادة اللغوية) المشتركة بين هذه المشتقات، أي السواكن الثلاثة التي لا نستطيع أن ننسب لها معنى محددا، ولكنها تكسب معناها الحدد عند اندماج الصيغة بها، وعلى هذا الاساس يكون كل من المصدر والفعل واسم الفاعل والمفعول مشتقا من سائر المشتقات التي ترجع جيعا الى هذا الاصل المشترك، فلا المصدر هو الاصل ولا الفعل، وهذه نتيجة جيدة بلا شك، ولكن إذا كان منهج الدارسين الحدثين يعتمد على الدراسات اللغوية والفقهية الختلفة التي بذلت جهودا ملحوظة في رصد طبائع اللغات، ونشأتها، وتطور أصولها وأروماتها، فان الاصوليين كانوا ينظرون المسألة من زاوية ما علكون من منهج عقلي مجرد، فيقولون مثلا: ان المصدر ولنفرض انه كلمة (نوم) أو (تنويم) يتكون من مادة هي (ن و م) ومن صيغة عارضة عليها هي (فَمْل) أو (تفعيل) فهو اذن (مادة مصوغة)، فاذا أردنا ان نجعله أصلا للفعل (نام) أو (نوم) لزم ما هو باطل عقلا من عروض الصيغة على المادة المسوغة، فالعقل يمنع أن تأخذ مادة الخشب مثلا - وهي متصورة بصورة الشباك -صورةً أخرى للكرسي أو للمنضدة إلا إذا انحلت الصورة الاولى وعاد الخشب (مادة صرفة).

وهذا كلام مقبول جدا على مستوى النظر العقلي في طبيعة ما يخضع للعقل، ولكن السؤال: ان أوضاع اللغة واشتقاقاتها – وان كانت ذات نظام صرفي مطرد في الغالب – أهي أوضاع خاضعة للمعلية العقلية؟ أم انها أوضاع اعتباطية في أكثر حالاتها؟ وللإجابة عن ذلك نجد أن الصيغة وان لم يمكن عقلاً عروضها على المادة المصوغة، إلا أن اللغة تشتق أحيانا من أصول

مصوغة سابقا - ولو كان ذلك عن طريق ارجاع المادة المصوغة الى مادة صرفة فاشتقاق صيغ: حداد وفارس، وَسُوْفَ الامرَ تسويفاً من (حديد) و(فرس) و(سوف) يدل على أن أصل الاشتقاق يكن أن يكون (مادة مصوغة) سابقاً والقاعدة المقلية لا تمارض ذلك، لأن المادة المصوغة لم تحتفظ بصيفتها الاولى عند الاشتقاق منها.

ليس معنى ذلك افي أريد بهذا أن أهدم نظرية الاصوليين في أن (المادة اللغوية) هي أصل المشتقات المشتركة فيها، وإغا أزعم أن الموضوعات اللغوية لا تصلح للاستدلال عليها بالقياس البرهافي، ما لم يتم التسليم بقدمات القياس عن طريق الاستقراء التام، فالاستقراء إذن هو الدليل لا القياس، ذلك لأننا إذا سلمنا بالمقدمة الصغرى لهذا البرهان وهي (أن المصدر مادة مصوغة) فلا يكن التسليم بالكبرى: (وكل مادة مصوغة لا تقبل عروض الصيغة الأخرى) لانها - كما يقول المناطقة - (مفالطة) فالنزاع بين البصريين والكوفيين ليس في أن المادة المصوغة تقبل عروض الصيغة الأخرى أو لا تقبل، بل تقبل الاشتقاق منها أو لا تقبل بعنى اننا نعيد حروفها الى (مادة صرفة) لتقبل صيغة جديدة، والاستقراء يقول: انها تقبل مصوغة، ولمله من أجل ذلك ذهب بعضهم الى أن المصدر أصل (الاشتقاق منمواء المنوي) لا اللغظي(١).

وعلى هذا المستوى من النظر العقلي المجرذ بحث بعض الاصوليين (بساطة المشتق وتركيبه) و(المعنى الحرفي) و(اعجاد المعنى الانشائي) وأمثال ذلك، وقد جرتهم طبيعة هذا المنهج ولوازم الاستدلال البرهائي فيه الى الدخول في موضوعات الفلسفة الخالصة، كاتحاد المَرَضَ والمَرضَي، والوجود الرابط، والاعراض النسبية، والمقولات المنطقية وأمثالها عما مر اليسير منه في صلب الرسالة.

⁽١) المُتقات التبريزي ١٥ وما بعدها.

ب - ضعف الاستقراء

ومما يلاحظ على الاصوليين أنهم وهم أصحاب منطق لا ينكر الاستقراه، بل برى - كما سبق من قول الشريف المرتضى - انه مصدر ما توصل اليه النحاة والاصوليون من أحكام لحوية، وان المتكلمين من الاصوليين كانوا اكثر تحقيقا من النحاة في ذلك(١).

ولكني ألاحظ انهم، مع هذا، كانوا ضعيفي الاستقراء، فلم أجد لهم -أو للمتأخرين منهم على الخصوص - من استدل على وظيفة نحوية باستقرائه الحناص لكلام العرب، أو بتحقيقه لما ادعاء النحويون من استقراء، بل كانوا، في الغالب، يصدرون - دون تميم - عها ادعى النحاة الاستقراء فيه، حتى أخذ ذلك عليهم بعض كبار الاصوليين كالفخر الرازي في الهصول فقد قال:

«وكان من الواجب عليهم ان يبحثوا عن أحوال (رواة) اللقات والنحو، وان يفحصوا عن جرحهم وتعديلهم، كما فعلوا ذلك في رواة الاخبار، لكنهم تركوا ذلك بالكلية، مع شدة الحاجة اليه، فان اللغة والنحو يجريان مجرى الاصل للاستدلال بالنصوص(")».

ولو أن الاصوليين اعتبدوا الاستقراء كما اعتبدوا البرهان، وبذلوا جهدهم في تحقيق ما ادعى النحاة واللفويون الاستقراء فيه من قواعد، لوصلوا، بلا شك، إلى نتائج تدعم أو تنقض ما توصلوا الله من دلالة نحوية نتيجة النظر المقلي الخالص، ولكنهم حين اعتبدوا على استقراء النحاة ظلت نتائج بحثيم في الكشف عالم بيحثه النحاة من دوال المعنى النحوي تدور في فلك ما استقرت عليه مصادر النحو العربي القديم.

٣ - الجديد في نحو الاصوليين

وأقصد بالجديد هنا ما لم يتوصل اليه النحو القديم ولا علم المعاني، من دلالة نحوية سواء في الأداة أو الصيغة أو التركيب، وإذا توصل الدرس

⁽١) الذريمة الى اصول الشريعة ٢٦٢/١٠.

١١٨/١ المزهر للسيوطي نقلا عن الحصول ١١٨/١.

النحوي الحديث الى بعض ذلك فبتطور الدراسات الغربية المقارنة، على أن الاصوليين سبقوا بجديدهم تلك الدراسات أيضاً. من ذلك مثلا:

أ - أسس التمييز بين معانى المفردات

الاصوليون لم يقسموا الكلمة الى غير أقسامها الثلاثة المعرفة، ولكنهم وضعوا أسماً للتمييز بين المعاني النحوية للكلبات المفردة نفهم منها لماذا ذهب المدرس النحوي الحديث الى تقسيم الكلمة تقسيا جديدا يفاير ما تعارف عليه النحاة (١٠). وقد استفدنا من هذه الأسس التي وضمها الاصوليون تقسيم المكلمة الى: الاسم، والصفة، والفعل، والكناية، والحرف، ذلك لأن الكلمة الما أن تكون ذات معنى مستقل بالادراك، أي يمكن خطوره بالذهن سواء وصل بعنصر آخر من الجملة أم لم يوصل. أو تكون ذات معنى غير مستقل أي أنَّ معناها لا يدرك إلا عند التركيب.

(أ)- فالمنى غير المستقل لا يخلو إما أن يؤدي وظيفة العنصر الرابط بين عناصر الجملة أو وظيفة العنصر المرتبط، والاول هو (الحرف) ويشمل حروف الجر والعطف وأمثالها من الأدوات التحوية الدالة على المعنى النسبي الخاص. والثاني هو (الكناية) وتشمل الضائر والاشارة والموصول وأمثالها من المبهات الصالحة للوقوع طرفا من أطراف الاسناد بخلاف الحرف.

(ب) - والمعنى المستقل لا يحلو أيضاً من أن يكون معنى بسيطا أو مركبا، والكلمة ذات المعنى البسيط هي (الاسم) الدال على المسمى وتشمل: الاساء الجامدة كرجل وفرس، والاساء المشتقة التي يعنى بها: اسم الحدث، أو زمانه، أو مكانه، أو آلته.

أما المعنى المركب فهو لا يخلو من حالتين أيضاً: أن يكون تركيبه تحليلياً، أي أن لفظه واحد ولكن معناه ينحل الى: ذات وحدث ونسبة بينها وهذا النوع هو: (الصفة) كصيغ ضارب ومضروب وضراب وأمثالها مما

انظر الدكتور الحُزومي في النحو العربي قواعد وتطبيق ٤٦ والدكتور قام حان في اللغة العربية معناها ومبناها ٨٦ وما بعدها.

يكون معناه: ذات متلبسة بالضرب.

أو يكون التركيب اسنادياً، أي أن الصيغة تدل على نسبة ما تضمنته الكلمة من حدث الى ذات خارج لفظ الكلمة وهذا هو ما نسبه (الفعل) بصيفه المروفة.

ب - أصل الاشتقاق

وهو ما توصل اليه الاصوليون - قبل الدرس النحوي الحديث -(١) من أن أصل المشتقات المروفة هو (المادة اللغوية) فلا الفعل أصل المشتقات كما يرى الكوفيون ولا المصدر كما يرى البصريون، وقد مرت الاشارة الى قديا.

ج - دوال النسبة

وهو بحث لم يعره النحاة اهتامهم، واذا وردت اشارات الى بعض هذه الدوال عند شراح الكافية فهو تأثر بالاصوليين - كما سبق بيانه -ودوال النسبة تختلف هند الاصوليين باختلاف نوع النسبة المدلول عليها وهي:

١ - النسبة التقيدية الناقصة، وهي نوعان:

- أ تركيبية .. ويدل عليها موقع الكلمة من التركيب الناقص،
 كالمضاف والمضاف اليه، والصفة والموصوف.
- وتحليلية.. وتدل عليها صيغ الصفات المشتقة، كصفة الفاعل،
 والمفعول والمبالغة والتفضيل والمشبهة. مما تنحل معانيها الى:
 ذات متلسة بالحدث.

٣ - النسبة التركيبية التامة .. وهي ثلاثة انواع:

- أ نسبة صدورية او وقوعية.. والدال عليها صبغ الأفعال في الجملة المعلمة.
- ب ونسبة تصادقية اتحادية .. ويدل عليها تركيب الجملة الاسمية .

⁽١) انتظر الدكتور تمام حسان (اللغة العربية معناها ومبناها) ١٦٨ – ١٦٩.

 - ونسبة تعليقية . وتدل عليها اداة الشرط وترتيب الجزاء على الشرط بالفاء ظاهرة او مقدرة.

 ٣ - النسب الخاصة: وهي التي تدل عليها الحروف والادوات، كحروف الجر، والعطف والاستفهام، والاستثناء وامثالها.

د - لواصق الفعل

ومما يتصل ببحثهم عن دوال النسبة ما ذهب اليه يعض الاصوليين من اعتبار ما ساه النحاة به (ضائر الرفع) المتصلة بصيغة (قَمَل) مثل (فعلت) بضم التاء وفتعها وكسرها و(فعلا) و(فعلوا) و(فعلن) وامثالها حروفا (لاصقة) للدلالة على خصوصية في النسبة تشير الى (نوع الفاعل وعدده وشخصه) وحكمها في ذلك حكم حروف المضارعة من كونها مشيرة الى (النوع والعدد والشخص) فلا فرق في حالة الاشارة الى كون الفاعل (مفرداً مذكراً عناطباً) بين تاء (فعلت) وتاء (تفعل) واعتبار الاولى ضميراً بارزاً والثانية حرفاً لا ميرر له.

كذلك ليس هناك فرق بين تاء التأنيث الساكنة في (فعلت) ونون النسوة في (فعلن) وواو الجمع في (فعلوا) والف الاثنين في (فعلا وفعلتا) من حيث كونها لواصق لتميين الشخص والنوع والعدد أيضاً فاعتبار الاولى علامة تأنيث دون بقية الحروف امر اعتباطي على ان النحاة حين يكون الفاعل ظاهراً كلفة (بلحارث): (اكلوني البراغيث) و (رأين الفوافي الشيب لاح بمارضي) يمترفون بحرفية هذه اللواصق وكونها علامات جم او تثنية لا ضائر رفع. ولا ننسي ان نشير هنا الى ان بعض الدارسين المحدثين يوافقون على بعض هذا الرأي().

هـ - زمان الفعل

النحاة الى زمن متأخر جداً - اي قبل الدرس النحوي الحديث - كانوا يعتبرون زمان الفعل مدلولا صرفيا، اي انه مدلول صيفة (فَعَل يفعل)

⁽١) انظر فندريس: اللغة ١١٣ و١١٦، والدكتور تام حمان: اللغة العربية ١٥٦.

لأن الحدث مدلول مادتها ولذلك قال ابن مالك:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مسدلولي الفعسل كسأمن من أمن

أمّا الاصوليون فقد أنكروا زمان الصيغة الأنها عندهم (دالة نسبة) واعتبروا الزمان مدلولا نحويا لا صرفيا، اي انه مدلول سياق الجملة وقرائنها لا صيغة (فعل يفعل) بدليل ان (فَعَل) قد تدل في السياق على زمن مستقبل، و (بفعل) على زمن ماض، واذا كانت الجملة الفعلية تدل بسياقها على زمن ماض، واذا كانت الجملة الفعلية تدل بسياقها على زمن ماض او مستقبل مثل ضرب زيد وسيضرب عمرو، فان الجملة الاسمية قد تدل بسياقها – اذا كان الخبر وصفا – على الماضي والمستقبل مثل: (هذا قاتل اخبك) و (هذا قاتل اخبك).

وتغصيل ذلك في الفصل الخاص بالفعل.

و - مدلول الجملة

لم يعقد النحاة بابا للجملة ودلالتها، لأن النحو عندهم (نحو الاعراب) لا نحو الدلالة، ولذلك كان حديثهم عن الجملة في معرض ذكرهم للجمل التي لها عمل من الاعراب او ليس لها عمل، او في مناسبات احرى من هذا النوع الذي يدل على عدم الاهتام بها.

اما الأصوليون فقد عنوا بالجملة عناية فاثقة - كما يظهر من الفصل الذي خصصناه لبحثهم فيها - :

١ - وقد قسموها بحسب دلالتها التركيبية الى: جلة ناقصة وجلة تامة، وميزوا - لأول مرة - بين ما تدلان عليه من نقص النسبة وقامها ففسروا النسبة الناقصة بانها تحليلية اي ان الصورة التي تخطر في الذهن من التركيب واحدة ولكنها - عند الاممان فيها تنحل الى طرفين ونسبة، بخلاف التامة فهي نسبة واقعية لانها من الاساس ذات طرفين ونسبة.

٢ - ثم قسموها الى: جلة اسبية، وجلة فعلية وحددوا دلالة كل منها،
 وميزوا بينها على اساس اختلافها فى طبيعة (السند) وطبيعة

(الاسناد)، فالسند في الاولى: اسم او وصف او كتابة عنها، وفي الثانية: فعل سواء تقدم على المسند اليه او تأخر عنه، والاسناد في الاولى: حكم (باتحاد) المبتدأ بالخبر واتصافه به خارجا وان كانا في الذهن متفايرين، وفي الثانية: حكم بصدور حدث عن محدث، او توقع صدوره، او طلب صدوره،

٣ - وخالفوا المنطقيين في ذهابهم الى أن مدلول الجملة الشرطية هو: الحكم المزوم الشرط للجزاء على اساس ان كلا من جلة الشرط وجلة الجزاء ينسلخ عن دلالته على الحكم بالنسبة، ويكون احدها عكوما عليه والآخر محكوما به، اما الحكم فهو: (لزوم احدها للآخر)، فأنكر الأصوليون ذلك مؤكدين بقاء كل من الشرط والجزاء على ما له من نسبة تأمة وان لم يصح السكوت عليها لوقوعها طرفا في نسبة تأمة جديدة، هي النسبة التعليقية والحكم في هذه النسبة الجديدة هو: حكم جلة الجزاء المقيد بالحكم في جلة الشرط، اي ان ما تدل عليه الجملة الشرطية كاملة هو (مضمون الجزاء) فقط وان كان هذا المضمون معلقا على شرط.

٤ - ثم نظروا في الاساليب فقسموا الجملة الى خبرية وانشائية، وبحثوا في دلالتها با يشبه بحث البلاغيين في اساليب الخبر والانشاء وان خالفوهم في كثير من التفاصيل مثل ان الجملة الانشائية توجد معناها والخبرية تحكي عنه، وزادوا على البلاغيين انهم حللوا النسب الحاصة التي تدل عليها الادوات الانشائية، كأدوات الاستفهام والترجي والتمني، والنداء وامثالها، بما لم يحلله البلاغيون.

٥ - انهم بحثوا في مدلول آخر للجملة لم يتعرض له النحاة ولا البلاغيون، هو ما سموه (مفهوم الخالفة) اي ان الجملة المقيدة - بما لها من ادوات نحوية او تركيب خاص - تدل على معنى يطابق ظاهر نصها هو الحكم بثبوت النسبة عند ثبوت القيد وسموه (المنطوق) وتدل على معنى آخر يناقض معنى المنطوق به هو الحكم بنفي النسبة عند انتفاء القيد وسموه (المفهوم) فالجملة الشرطية (ان جاءك زيد

فأكرمه) تدل على (اكرام زيد عند مجيئه) كما تدل على (عدم اكرامه عند عدم مجيئه)، والجمل التي بحثوا دلالتها على المفهوم المخالف هي جمل: الشرط، والحصر، والاستثناء، والفاية، والوصف، واللقب، والعدد، والظرف.

وبعد

فهذه خلاصة ما انتهيت اليه من (البحث النحوي عند الاصولين)، ارجو ان اكون قد اضفت به شيئاً لم يتيسر للمتخصصين باللغة وفروعها الاطلاع عليه، كما ارجو ان يكون ما قدمه الأصوليون من (نحو الدلالة) وما قدمه النحاة من (نحو الاعراب) وما قدمه البلاغيون من (نحو الأسلوب) حافزا لمشاق هذه اللغة على وضع (نحو عربي جديد) تقوم اسسه على جهود المبدعين في هذه الحقول الثلاثة، والله من وراء القصد.

مصطنى جال الدين

مصادر البحث ومراجعه

أ - مصادر اصول الفقه

الابهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي (٧٥٦هـ) وابنه تاج الدين (٧٥٦هـ) مطبعة التوفيق الادبية بمصر.

اجود التقريرات (تقريرات بحث النائني) ابو القاسم الخوئي، طهران مكتبة بوذر جمهري.

الاحكام في اصول الاحكام، لابن حزم الظاهري (٤٥٦هـ)، مطبعة العاصمة بالقاهرة.

الاحكام في اصول الاحكام، علي بن محمد الآمدي (٦٣١هـ)، مؤسسة الحلمي - القاهرة.

ارشاد الفحول، محمد بن علي الشوكاني (١٣٥٥ هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٣٧.

اصول الفقه، علي بن عمد البزدوي (٤٨٢هـ)، طبع تركيا ١٣٠٨.

اصول الفقه، محمد من احمد السرخسي (٩٠٠ هـ)، دار الكتاب العربي ١٣٧٢. اصول الفقه، محمد ابو زهرة، القاهرة.

الاصول على النهج الحديث، الشيخ محد حسين الاصفهاني، مطبعة الآداب في النحف.

الاشتقاق، على البهبهاني الرامهرمزي، طبع ايران.

بدائع الافكار، مرزا جبيب الله الرشق، طبع حجري بايران ١٣١٣. بدائع الافكار (تقريرات العراقي)، ميرزا هاشم الآملي، طبع النجف (العلمية ١٣٧٠).

التحرير، كيال الدين بن الحيام (٨١٦هـ)، الاميرية ببولاق ١٣١٦.

- التقرير والتحبير في شرح التحرير، لابن امير الحاج (٨٧٤ هـ)، الاميرية ببولاق ١٣١٦
- تقرير على جع الجوامع وشرحه، الشيخ عبد الرحن الشربيني، بهامش حاشة العطار، مطبعة مصطفى عجد ١٣٥٨.
- التوضيح، لصدر الشريعة عبيدالله بن مسعود (٧٤٧هـ)، المطبعة الخيرية ١٣٣٢.
- التلويح على التوضيح، سعد الدين التفتازاني (٧٩٣هـ)، مع التوضيح، المطبعة الخيرية بصر ١٣٣٧.
 - التهذيب للعلامة الحلي (الحسن بن يوسف بن المطهر) (٧٧٦هـ) مخطوط. جع الجوامع، تاج الدين بن السبكي (٧٧١هـ)، مع حاشية العطار.
 - حاشية البناني على شرح الجلال الحلى، القاهرة ١٢٩٧.
- حاشية على القوانين، السيد علي القزويني، بهامش القوانين، طبع الحجر بايران
- حاشية التفتازاني على شرح مختصر ابن الحاجب، بهامش الشرح المذكور، طبع الأميرية ببولاق ١٣١٦.
- حاشية الشريف الجرجاني، علي بن محمد (٨١٦هـ)، بهامش الشرح المذكور، طبع الاميرية ببولاق ١٣١٦.
- حاشية المطار على شرح الجلال المحلي للشيخ حسن المطار (١٢٥٠هـ) طبع القاهرة ١٣٥٨.
 - حقائق الاصول، محسن الطباطبائي الحكيم، مطبعة الآداب في النجف.
- دروس في علم الاصول (ثلاث حلقات)، محمد باقر الصدر، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٨.
- الذريعة الى اصول الشريعة، الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، تحقيق أبو التاسم كرجى من جامعة طهران.
- روضة الناظر، لابن قدامة المقدسي (-٦٣هـ)، المطبعة السلفية ١٣٥٨. شرح مختصر ابن الحاجب، القاضي عضد الدين الايجي (٧٥٦هـ) طبع الاميرية ببولاق ١٣١٦.

شرح الكفاية، للشيخ عبد الحسين الرشتي، طبع النجف (الحيدرية ١٣٧٠). شرح الكفاية، محمد سلطان العلماء، طبع اراك بايران.

شرح تنقيع الفصول، احمد بن ادريس القرافي (٦٨٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر القاهرة.

شرح جمع الجوامع، جلال الدين الحلي (٨٦٤هـ)، مع حاشية العطار وحاشة البناني.

ضوابط الاصول، السيد ابراهيم القزويني، طبع الحجر بايران ١٣٧٥٠ الفصول الفروية، محمد حسين بن محمد رحيم (١٣٦١ هـ)، طبع الحجر بايران ١٣٣٦.

فوائد الاصول (تقريرات بحث الناثني) للشيخ محد علي الكاظمي طبع الحجر بايران.

فواتح الرحموت في شرح مسلم الثبوت، محمد بن نظام الدين الانصاري، طبع الاميرية ببولاق مع الستصفى ١٣٣٤٠

القوانين الحكمة، ابو القامم النمي (١٣٣١هـ)، طبع الحجر بايران. كشف الاسرار على اصول البزدوي، عبد العزيز البخاري (٧٣٠هـ)، طبع استانمول ١٣٠٨.

كفاية الاصبول، محمد كاظم الخراساني - المعروف بالآخوند (١٣٢٩هـ)، بحاشية المشكيني طبع الحجر بابران.

مباحث الدليل اللفظيّ، محود الهاشي، مطبعة الآداب في النجف. (تقريرات السيد العدر).

محاضرات في اصول الفقه (تقريرات السيد الحولي)، محمد اسحاق فياض، مطبعة الآداب في النجف.

عناصیات الجتهدین ویسمی (حجة الخصام ایضا)، محد بن یونس الربیعی -مخطوط.

مختصر المنتهى الاصولي، لابن الحاجب المالكي (٦٤٦ هـ)، مع شرحه، طبع الاميرية ببولاق.

المستصفى، ابو حامد الغزالي (٥٠٥هـ)، طبع الاميرية ١٣٢٤٠

مسلم الثبوت، عب الله بن عبد الشكور البهاري (١٩١٩ هـ)، مع المستصفى. المشتقات، محمد صادق التبريزي، طبع الحجر بايران.

مطارح الانظار (تقريرات الانصاري)، ابو القاسم كلانتري (١٢٩٣ هـ)، طبع الحيجر بايران.

معالم الدين، الشيخ حسن بن زين الدين العاملي (١٠١١هـ)، مطبعة الآداب في النجف.

المعتمد، ابو الحسين البصري (٤٣٦هـ)، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٩٦٤،

الممنى الحرفي، محمد تقى الحكيم، ضمن بحوث مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثالثة والثلاثين.

مقالات حول مباحث الالفاظ، للسيد على البهبهاني، طبع طهران - بوذر جهرى.

المقالات الفرية، محمد صادق التبريزي، طبع الحجر بايران ١٣١٥. المنحول من تعليقات الاصول للغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، طبع دمشق ١٩٧٠.

منتهى الاصول، ميرزا حسن البجنردي، مطبعة الآداب في النجف. منهاج الاصول، للقاضي البيضاوي (٦٨٥هـ)، مع شرحه المتقدم.

منية اللبيب في شرح التهذيب، السيد عميد الدين الحسيني (٧٥٤هـ)، مخطوط. .

الموافقات، لابي احجاق الشاطبي (٧٩٠هـ)، المطبعة الرحمانية بمصر. نهاية الدراية (تعليق على الكفاية)، للشيخ محمد حسين الاصفهاني، طبع قم بايران.

نهاية السؤول في شرح منهاج الاصول، جال الدين الاسنوي (٧٧٣ هـ)، مع الابهاج في شرح المنهاج.

هداية المسترشدين في شرح معالم الدين، محمد تقي بن محمد رحيم(١٣٤٨ هـ)، طبع الحجر بايران ١٣١٣. ب - مصادر العربية: اللغة والنحو، والبلاغة

اتمام الدراية، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، بهامش مفتاح العلوم للسكاكي.

احياء النحو، ابراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجة والنشر بالقاهرة. الاشباء والنظائر (النحوية)، للسيوطي، حيدر آباد، الطبعة الثانية ١٣٥٩. الاشتقاق، عبدالله امين، لجنة التأليف والترجة والنشر.

اسرار العربية، كمال الدين الانباري (٧٧ه هـ)، المجمع العلمي العوبي بدمشق.

الاصول، لابن السراج (محمد بن السريّ ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور الفتلي، مطبعة النمان في النجف.

الاقتراح، للسيوطي، حيدر آباد ١٣٥٩.

الاماني الشجرية، هبة الله ابن الشجري (٥٤٣هـ)، حيدر آباد ١٣٤٩. الانصاف في مسائل الخلاف، كإل الدين الانباري، تحقيق عجد عمي الدين عبد الحصيد، القاهرة.

الايضاح، ابو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني ١٩٥٩.

تاريخ اللغات السامية، اسرائيل ولفنسون، القاهرة ١٩٢٩.

تسهيل المقاصد، محمد بن مالك (٦٧٣هـ)، وزارة الثقافة العربية المتحدة ١٩٦٧.

التصريح على التوضيح، خالد بن عبدالله الازهري، دار احياء الكتب العربية.

جهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف مجمدر آباد ١٣٤٤.

حاشية الانبابي على المطول، شمس الدين الانبابي، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٣٠.

حاشية الشريف على المطول، الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، طبع تركيا بهامش المطول ١٣٣٠.

- حاشية السيالكوتي على المطول وعلى حاشية الشريف، عبد الحكيم السيالكوتي (١٠٦٧هـ)، طبع تركيا ١٢٩٠.
- حاشية الجزائري على الفوائد الضيائية، نعمة الله الجزائري (١١١٣ هـ)، طبع حجر بتبريز ١٢٨٠ هـ.
- حاشية الصبان على الاشموني، محد بن على الصبان (١٢٠٦هـ)، المطبعة الشرقية ١٣١٩.
- حاشية المدوى على شرح شذور الذهب لابن هشام، دار الكتب العربية للحلمي بمصر.
- الحدود، لآبي الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق مصطغى جواد ويوسف مسكوني (ضمن رسائل في اللغة والنحو)، طبع وزارة الاعلام المراقية. حدود النحو، عبد الله بن احمد الفاكهي (٩٧٢هـ)، طبع الهند ١٨٤٩. الخصائص، ابو الفتح بن جني (٣٩٣هـ)، تحقيق النجار، دار الكتب ١٩٥٨.
 - دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)، تحقيق عبد المنم خفاجي. سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ)، تصحيح عبد المتمال الصميدي
 - شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش (٦٤٣هـ)، ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة.
 - شرح الاشبوني، على بن محد الاشبوني (٩٠٠هـ)، المطبعة الشرقية ١٣٦٩. شرح شدوذ النهب، لابن حشام الانصاري (٧٦١هـ)، دار الكتب العربية للحلي.
 - شرح الكافية، للرضي (عجد بن الحسن الاسترابادي ٦٨٦ هـ)، طبع تركيا ١٣١٠٠
 - شرح ابن عقيل، محمد بن عبد الله العقيلي (٧٦٩هـ)، محمد عي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة.
 - شرح ابن الناظم، بدر الدين بن مالك (٦٨٦ هـ)، طبع بيروت ١٣١٢.

شرح الخضري لشرح ابن عقيل، محمد الخضري، دار احياء الكتب العربية بالقاهرة.

الصاحبي (فقه اللفة)، احمد بن فارس (٣٤٥هـ)، تحقيق الدكتور الشوعي

علم اللغة، الدكتور علي عبد الواحد وافي، الطبعة الخامسة ١٩٦٣. الله من ا

العين ، للخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥ هـ)، تحقيق عبد الله درويش، المجمع العلمى العراقي.

القوائد الشيائية، عبدالرحن الجامي (٨٩٨هـ)، طبع الحجر بايران ١٣٧٦-

في النحو العربي نقد وتوجيه الدكتور مهدي الخزومي بيروت في النحو العربي قواعد وتطبيق الدكتور مهدي المخزومي القاهرة. الكتاب، لسيبويه (۱۸۰هـ)، طبع الاميرية ۱۳۱۷.

لسان العزب، محمد بن منظور (٧٦١م)، دار صادر ودار بيروت ١٩٥٥. اللغة، ج. فندريس، ترجمة الدواخلي والقصاص، مطبعة دار البيان القاهرة.

اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسان، مطابع الهيئة المصرية العامة ١٩٧٣.

مجاز القرآن، لابي عبيدة معمر بن الثنى (٢١٠هـ)، تحقيق محمد فؤاد سركني، طبع الخانجي.

مجالس الملهاء، ابو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، طبع الكويت.

المزهر، للسيوطي، دار احياء الكتب العربية.

مسائل خلافية، ابو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق محمد خير الحلواني. المطول على تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ)، طبع تركيا ١٣٣٠.

معاني القرآن، يحيى بن زياد الغراء (٢٠٧هـ)، دار الكتب المصرية. مغني اللبيب، لابن هشام الإنصاري، تحقيق المبارك وحدالله، دار الفكر بلبنان. مفتاح العلوم، للسكاكي (يوسف بن ابي بكر ٦٢٦هـ)، الطبعة الادبية بمصر ١٣١٧.

مفردات الفاظ القرآن، للراغب الاصفهاني (٥٦٥ هـ)، تحقيق نديم مرعشلي، دار الكتاب العربي.

المفصل، للزمخشري (محمود بن عمر ٥٣٨ هـ)، اوفسيت دار الجيل.

المتنضب، محمد بن يزيد المبرد (٣٨٥ هـ)، تحقيق محمد عبد الحالق عضيمة، القاهة ١٣٨٥ -

مقدمة في النحو، لخلف الاحمر (١٨٠ هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشقى ١٩٦١..

النهلية في غريب الحديث والاثر، عبدالدين بن الاثير (٣٠٦هـ)، المطبعة الخيرية بالقاهرة.

همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، اوفسيت دار المعرفة بلبنان. ج - مصادر متنوعة في التفسير، والحديث، والتاريخ، والطبقات وامثالها اعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيّم (٧٩١هـ)، مطبعة السعادة بمصر ١٩٤٨.

أنباه الرواة في أنباه النحاة، للقفطي (علي بن يوسف ٦٣٥هـ)، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥.

بدائع الغوائد، لابن القيم، دار الطباعة المنيرية.

بغية الوعاة، للسيوطي، تحقيق ابو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى الحلبي ١٩٦٤.

الجامع لاحكام القرآن، للقرطبي (محد بن احمد الانصاري ٦٧١ هـ)، دار الكتب المصرية.

الجامع الكبير، محد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)، القاهرة،

حاشية الشريف الجرجاني على شرح المطالع في المنطق، طبع الحجر بايران.

الرماني النحوي، للدكتور مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق.

سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (٣٧٥هـ)، دار احياء الكتب العربية ١٩٥٢. سنن ابي داود، سليان بن الاشعت السجستاني (۲۵۷ هـ)، مطبعة مصطفى محمد ۱۳۲۹.

سنن النساقي، احمد بن هبيب (٣٠٣هـ)، الطبعة المصرية بالأزهر. سنن الترمذي، محمد بن عيسى (٢٩٧هـ)، اوضيت دار الفكر بلبنان.

شرح الزرقاني على الموطأ، محمد بن عبد الباقي الزرقاني (١١٣٣ هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٩١.

شرح مطالع الانوار في المنطق، قطب الدين الرازي (٧٦٦ هـ)، طبع الحجر بايران.

الشفاء (المنطق)، ابن سينا (الحسين بن عبدالله ٢٧٧هـ)، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

صحيح البخاري، محمد بن اساعيل (٣٥٦ هـ)، مطبعة محمد علي صبيح بمصر. طبقات الفقهاء، ابو اسحاق الشيرازي (٤٧٦ هـ)، طبع بغداد ١٣٥٦.

طبقات النحويين واللغويين، مجمد بن الحسن الزبيدي (٣٧٩ هـ)، تحقيق ابو الفضل ابراهم، دار المارف.

الطبقات الكبرى، محد بن سعد (٢٣٠هـ)، طبع صادر.

الفصول الختارة من الميون والمحاسن، للشيخ المفيد (٤١٣هـ)، طبع الحيدرية في النجف.

الكافي، محمد بن يعقوب الكليني (٣٢٩ هـ)، طبع ايران.

كشاف أصطلاحات الفنون، محمد على التهانوي، كلكتا ١٨٦٢.

مالك ابن انس، للشيخ امين الخولي، دار الكتب الحديثة - القاهرة ١٩٥١.

مجمع البيان في تفسير القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٤٨هـ)، طبع صيدا بلبنان.

مستدرك الصحيحين، الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، حيدر آباد.

الموطأ، الامام مالك بن انس (١٨٩ هـ)، شرح محد قواد عبد الباقي (كتاب الشعب).

المنطق، محمد رضا المظفر، مطبعة النعان في النجف.

نزهة الالباء، كال الدين الانباري، تحقيق ابو الفضل ابراهم، دار النهضة - مصر،

وفيات الاعيان، القاضي ابن خلكان (٦٨١هـ)، الطبعة الميمنية بمصر ١٣١٠-

The Grammatical Research amongest the Jurists

The principles of jurisprudence are the basic elements of Islamic jurisprudence as a whole unit, i.e., the collections of the theological and legal judgements which are dependent upon the Qur'an and the teachings, instructions and the individual conduct of prophet Muhammad.

Since, the Qur'an and prophet Muhammad's teachings are pure Arabic texts, the jurists have tended to study and investigate such texts thoroughly in order to reach to a sound legal judgement as far as the public and private life of the adinary Muslim is concerned.

Therefore, they tried to introduce their books and treatises with an additional produce which was called "The linquistic principles" or "Researchs on Words". In such introduction or prelude, they have discussed the three branches of the "Meaning":-

- a The Actual Meaning-The Facts.
- b The metaphorical Meaning.
- c The Compound or Structural Meaning.

The Compound Meaning with its verbal systems, is the concern of the Arab Crammarians. Such concern has a strong relationship with the method and conception of the Islamic jurists.

This research had led me to discuss and investigate the following thems: "The word and its meaning "al-Lafz wa'l-Ma'na", "The Lexicographical and Grammatical Meaning" and "The contributions of the jurists and the Grammarians". All these thems were based on two units: "Nahw al-Dilala-according to the jurists" and 'Nahw al- I'rab- according to the Grammarians". It was also mentioned that the Nahw of Syntax was a part of the Nahw of Indication "al-Dilala". Arabic language in this concern

is like some Semitic languages and classical latin. Therefore, the conclusion of the modern researchers and scholars, as far as a new trend of Arabic Grammar is concerned, is quite reasonable. They tried to mix between the "Science of Meaning-of "Abdu'l-Qua hir" and "The Science of Syntax- of the Grammarians" to creat from both "an Arabic Grammar" This attempt is useful in the scope of the Arabics Grammatical studies, but it did neglect the contributions of the jurists"al-"Usuliyan" partly because that the jurists - method in dealing with meaning and its indication, is rather vaque and complicated. This thesis tries to descover this method and its academic position together with its role and place in studying the connection between Syntax and Meaning or indication as far as the structure of Arabic Sentence is concerned.

The inovation of the jurists in the field of Arabic Grammar and Syntax, lies in their method of distinguishing between the grammatical meanings of the single words they reached to the conclusion that the origin of the words – etymology based on the "linguistic metrical" and not on the Verb-according to the Kufi-Grammarians" or "The Infinitive of the verbal-Noun-according to the Basic-Grammarians".

The jurists are very concern in studying the independent sentence, whether it is a verbal-sentence or a Nominal-Sentence.

This thesis tries to pave the way for a new Arabic Grammar as was seen in the "Nahw al-Dilala" of the jurists, "Nahw al-I'rab" of the Grammarians and "nahw la-Uslub - the style" of the Rhetoricians.

Mustafa Jamal al-Din College of Art, University of Baghdad. _____ الموضوع الصنحة

المقدمة: ٧ - ٢٠

سبب اختيار الموضوع ٧ - علاقة الاصوليين بالنحو ٨ - المنسى النحوي بحث مشترك بدين النحساة والبلاغيين والاصوليين ٩ - الاصوليون بحثوا في دوال النسبة ونظام التأليف ١١ - موازفة بين الاصوليين والبلاغيين في تأليف الجملة ١٣ - طبيعة مصادر البحث ١٥ - خطة البحث ١٧ - منهجي في البحث ١٩ - شكر وتقدير ٧٠.

تمهيد عن نحو الاصوليين: ٢١ – ٥٥

توطئة ٢٧ – (١) ما النحو وما اصول الفقه ٢٤ –
النحو عند متأخري النحاة ٢٥ – النحو عند
المتقدمين ٢٦ – النحو عند الاصوليين ٢٩ –
المقد لغة واصطلاحا ٣٣ – وظيفة اصول
الفقه ٣٤ – (٢) الدرس النحوي عند الاصوليين
٨٣ – تطور الدرس النحوي من عصر الصحابة
والتابمين وفقهاء المذاهب الى زمن تأسيس الاصول
٣٩ – قيمـــة النحو الاصولي ٤٧ – الاجتهــاد
والتقليد في المسألة النحوية: رأي الشافي ٨٤ –
رأي الشريف المرتضى ٥٠ – رأي الغزالي ٥١ –

رأي الرازي ٥١ - رأي الشاطبي ٥٢ - خلاصة البحث ٥٤.

الفصل الأول: اقسام الكلمة: ٥٧ - ٨٠

تقسيم الكلمة عند النحويين ٥٩ - التقسيم عند قدماء الاصوليين الحدثين الحدثين الحدثين المحدثين المرابع في عند الأسم ورأيهم في: معنى الخرص. ومعنى المفل ٩٣ - ما أثاروه حول التقسيم الثلاثي ٧٧ - الأسهاء المبهمة ١٩ - تعقيب على نتائج التقسيم عند الاصوليين في ٧٧ - التقسيم المقترح على ضوء اسس الاصوليين في التابع ٤٧.

الفصل الثاني: المصدر.. ومصدر الاشتقاق 💮 🗚 – ١١٤

توطئة عن وضع المشتق ٨٣ - معنى الاشتقاق واتسامه ٨٤ - اصل الاشتقاق عند النحاة ٨٦ - انكار التقدم الزماني عند ابي علي وابن جني ٨٨ - انكار الاشتقاق المادي عند ابن القيم ٩٠ - اصل الاشتقاق عند الاصوليين.. آراؤهم في المسألة ٩٣ - اصالة المادة اللغوي ١٩٤ - رأي البحث اللغوي المديث في ذلك ٩٧ - اصالة اسم المصدر ٩٠ - المسدر عند النحاة الفرق بعين المصدر واسم المصدر عند النحاة والاصوليين ١٠١ - المصدر والنسبة الناقصة ومناقشته

ما يخص النحو مما يحثه الاصوليون في المتتات 11۷ - تحرير النزاع في بساطة المشتق وتركيبه 1۲۰ - الاقوال في البساطة والتركيب 1۲۰ - وأي الشريف الجرجاني 1۲۳ - القول بالتركيب 1۲۱ - دلالة المشتق على الحدث المنتسب 1۲۸ - رأي الدواني في دلالة المشتق على الحدث وحده 1۳۰ - المشتق والنسبة 1۳۱ - المشتق والنسبة 1۳۱ - المشتق والنساطة ومناقشته 1۳۵ - رأي النائني في البساطة ومناقشته 1۳۵ - خلاصة وتعقب ۱۳۵ .

الفصل الرابع: الفعل

١٤ - مدلول الفعل عند النحاة والاصوليين ١٤٣ - معنى الفعل ورأي العراقي في (حركة المسمى)
 ١٤٥ - رأي طلاب صاحب المحجة في ذلك
 ١٤٦ - رأى النائني ١٤٧٠.

110 - 111

٢ - زمان الفعل - رأي النحاة من سيبويه الى المساخرين ١٥٠ - رأي الاصوليين: الزمان ودلالة الصيفة عند الشريف الجرجاني ١٥٠ - الزمان في صيغة (افعل) ومناقشته من رأي الخزومي في صيغة (افعل) ومناقشته من قبل الاصوليين ١٥٧ - الزمان في صيغتي (فعل ويفعل) ١٥٠ - مناقشة الجزائري انكار زمان الفعل ١٥٠ - خلاصة وتعقيب ١٦٨.

٣ - الفعل والنسبة: النسبة الفعلية عند الاصوليان ١٧١ - الدال على النسبة: لم يبحث النحاة في الدال على النسبة في الجملة ١٧٥ - رأى بعض المحدثين في أن الضم علم الاسناد ومناقشته ١٧٦ – رأي الرضى هو رأي الاصوليين في دلالية الصيفة على النسبة ١٧٧ - رأى فندريس ورينان ومييه في دلالة الصيغة على النسبة ١٧٨ -- النسبة والمعنى الحرفي عند الشريف ومن تأخر عنه من الاصوليين ١٨٠ -النسبة وتعيين الفاعل ١٨٣ - التركيب والافراد في لفظ الفعل: رأى المناطقة ١٨٦ -رأي النحاة ١٨٨ - رأي الاصوليين ١٩١ -رأي بعض الاصوليين في ان حروف المضارعة، وضائر الرفع المتصلة، وتاء التأنيث كلها (لواصق) لتعيين نوع الفاعل وعدده وشخصه - 111

الفصل الخامس: الحرف... والمعنى الحرفي ١٩٧ – ٢٣٩

المعنى الحرفي عند النحاة: الحرف دال على معنى في غيره ٢٠٠ - الحرف دال على معنى في نفسه ٢٠٠ - رأي الرضي في معنى الحرف ٢٠٥ - رأي الرضي في معنى الحرف ٢٠٥ - التشابه بينه وبين رأي فندريس في المعنى الحرفي ٢٠٠ - المنى الحرفي عند الاصوليبين ٢١١ -: الاقوال عندهم في الحرف اربعة: - ان الحرف علامة لا معنى له اصلا اربعة: - ان الحرف علامة لا معنى له اصلا الواضع ٢١٦ - وحدة المعنى الاسعى والحرفي واشتراط الواضع ٢١٦ - نسبية المعاني الحرفية ٢٦٠ - رأي النائنى في الجادية المعنى الحرف ومناقشته ٢٢٣ -

الوجود الرابط والوجود الرابطي ٣٧٧ - رأي المراقي في ان الحروف دوال على الاعراض النسبية ٣٢٩ - رأي الاصفهاني انسه من قبيال الوجود الرابط ٣٣٣ - رأي الحوثي في دلالة الحرف على تخصيص المعاني الاسمية ٣٣٣ - خلاصة وتعقيب ٣٣٥.

الفصل السادس: الحملة ٢٤١ - ٢٩١

الجملة والكلام بين النحاة والاصوليين ٣٤٣ -الجملة الناقصة والجملة التامة ٢٤٥ - الجملة الاسمية والجملة الفعلية: رأى النحاة فيهما ٢٤٧ -رأى الاصوليين فيها ورأى فندريس ٢٤٨ - موافقة بعض الاصوليين للبصريين في الفرق بين الجملتين ومناقشته ٢٥١ - مسألة التمريف والتطابق في الجملة الاسمية دون الفعلية ومناقشة ذلك ٢٥٣ -الجملة الشرطية واستقلالها عن الفعلية والاسمية ٢٥٦ - الجملة الخبرية والجملة الانشائية ٢٥٨ -وحدة مدلول الجملة الخبرية والانشائية عند صاحب الكفاية ٢٦١ - مناقشة طلابه في ذلك ٢٦٢ --الجمل المشتركة بين الخبر والانشاء ٢٦٢ - الجمل الختصة بالانشاء ٢٦٣ - رأى السيد الصدر في مدلول الجمل الختصة ومناقشته ٢٦٥ - ايجاد المعنى في الانشاء والحكاية عنه في الخبر ٢٦٧ - رأى الرضى والبلاغيين في ايجادية المنى الانشاقي ٢٦٨ -رأى الاصفهاني في ايجادية المنى الانشائي ٢٧٠ -انكار الخوثى دلالة الجملة الخبرية والانشائية على النسبة التامة ومفاد كل من الجملتين عنده ٢٧١ -

متاقشة رأي الختوقي ٢٧٤ – المفهوم الخالف لمدلول الجملة: ممنى المفهوم ٢٧١. – هل المفهوم مدلول أخوي ٢٧٧ – ضوابط لدلالة الجملة على المفهوم ٢٨٧ – مفهوم الشرط: منشأ الخلاف في مفهوم الشرط عند الاحناف والشافعية ٢٨١ – الشرط والسبيسة المنحصرة ٢٨٤ – مفساهسيم: المصر والاستثناء والفاية ٢٨٦ – مفساهسيم: المصر مفهوم اللقب ٢٨٩ – خلاصة البحث ٢٩٠ .

خاتمة المطاف.. ٢٠٩ - ٣٠٩

المنى المجمى، والمنى النحوي ٢٩٥ – جهد المنى المجمى، والمنى النحوي ٢٩٥ – جهد الاعراب الاصوليين وجهد النحاة ٢٩٧ – نحو الاعراب فصل من نحو الدلالة ٢٩٨.

 - ملاحظات حول المنهج في نحو الاصوليين: تحكيم القياس العقلي الجرد ٣٠٠ - ضعف الاستقراء ٣٠٣.

٣ - الجديد في نحو الاصوليين: اسس التمييز بين معاني المفردات - اصل الاشتقاق - دوال النسبة - لواصبى الفعل - زمان الفعل -مدلول الجملة - المفهوم الخالف لمدلول الجملة ٣٠٣ - ٣٠٣.

